الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

- المشهد الاستراتيجي الدولي بعد ١١ أيلول
- إزرع العنصرية تحصد الحرب
- ظاهرة الإرهاب في جذورها الفكرية والتاريخية
- تكنولوجيا الاتصالات والأيديولوجيا الخفية
- الدور السوسيولوجي – السياسي للأحزاب الدينية في إسرائيل

- U.S foreign policy, Islamist politics and the Middle East peace process
- " Israel's " international responsability towards its continual agression on Lebanon
- Les accords militaires Israélo -Turc de 1996
- L'occidentalisation des pays du Tiers-Monde

الدفاع الوطني اللبناني
الدفاع الوطني اللبناني

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE
العدد التاسع والثلاثون — كانون الثاني ٢٠٠٢

أزمات كثيرة وحلّ واحد

تسود بعض انحاء العالم أزمات، منها ما انفجر كما حدث في افغانستان حيث تشهد حرباً من نوع جديد، وهي حرب ضد الارهاب تقودها الولايات المتحدة في الجو والسياسة والاقتصاد وتخوضها قوى افغانية على الارض، ومنها أزمات مازالت نائمة تحتاج الى ضجة صغيرة كي تفيق وتنفجر، ومنها ما يعيش حالة الانفجار الدائم كما نشهد في فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط عموماً.

في ازمة كوبا عام ١٩٦٢ وبعد أن اكتشف الاميركيون وجود صواريخ بالستية سوفياتية مركزة على الجزيرة وموجهة باتجاه ارض الولايات المتحدة، قال وزير الدفاع الاميركي في حينه رداً على سؤال حول الاستراتيجية المعتمدة لمواجهة هذا الوضع: انتهى عهد الاستراتيجية وبدأ عهد ادارة الأزمات.

ومن الواضح أن ما حدث في افغانستان هو ادارة لأزمة كانت مخالفة للسياق العام للاستراتيجية الاميركية. اما ما يحدث في منطقتنا فهو خلاف ذلك. هناك استراتيجية عدوانية اسرائيلية تعتمد على احتلال الارض وزرع المستوطنات والتفوق العسكري الاستراتيجي وتشكيل تهديد نووي وتقليدي للدول العربية وايران وربما باكستان. في المقابل يعتمد العرب عموماً استراتيجية السلام الشامل والعادل. وفي تصادم هاتين الاستراتيجيتين الحتمي تنشبت حروب وأزمات ليس آخرها الانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال الاسرائيلي، وأعمال القمع الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني. وهكذا نرى العدو يحاول اكتساب ما امكنه من الازمات الدولية ليوظفها في خدمة استراتيجيته العدوانية متلافياً اي توجه نحو تحقيق السلام في المنطقة.

ازاء تضارب الاستراتيجيات والأزمات يبقى هناك حل واحد لمواجهتها هو الموقف الوطني اللبناني الموحد في الاصرار على السلام الشامل والعادل واستعادة الحقوق المشروعة للبنان وسوريا والشعب الفلسطيني مجتمعة دون تجزئة.

إن الموقف الموحد الرسمي والشعبي هو الكفيل بمواجهة الاستراتيجيات والأزمات على اختلافها، وقد أثبت فعلاً نجاحه خلال الأزمة الراهنة.

العميد الركن الياس فرحات
مدير التوجيه

الهيئة الاستشارية

د. نسيم الخوري	د. عبدالله فرحات	د. حسن منيمنة
د. ميشال نعمه	د. عدنان الأمين	د. إلهام منصور

شروط النشر

١ ـ «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢ ـ تشترط المجلة في الأعمال الواردة إليها ألا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

٣ ـ تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خاصة ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما تتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصص، الدرجة العلمية، العمل، المؤلفات، الخ) وبملخص لمقاله المرسل بالانكليزية أو بالفرنسية.

٤ ـ تحيل المجلة الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥ ـ تُعلم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّراً للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسباً. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب اجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦ ـ تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.

٧ ـ لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.

٨ ـ تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقاً باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

٩ ـ تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كلياً أو جزئياً إلاّ بإذن منها.

عنوان المجلة: قيادة الجيش اللبناني ـ مديرية التوجيه ـ اليرزة ـ لبنان ـ **تلفون**: ٤٢٨٨٠٠ ـ ٤٢٠٤٠٠ ـ ٤٥٢٤٠٠ ـ (٠١) **السعر**: ٣٠٠٠ ليرة لبنانية ـ **الاشتراك السنوي**: في لبنان: للأفراد ٣٥,٠٠٠ ليرة لبنانية ـ للمؤسسات ٧٥,٠٠٠ ليرة لبنانية.

في الخارج: ١٥٠ دولاراً أميركيا بما فيه رسوم البريد.

- **الاعلانات والاشتراكات**: مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
- **التوزيع**: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.ل.

الفهرست

العدد التاسع والثلاثون - كانون الثاني ٢٠٠٢

المشهد الاستراتيجي الدولي بعد ١١ ايلول ٢٠٠١	د. غسان العزّي	٥
ازرع العنصريّة تحصد الحرب	د. فريدريك معتوق	٣١
ظاهرة الارهاب: جذورها الفكرية والتاريخية	دلال بسما	٥٥
تكنولوجيا الإتصالات والإيديولوجيا الخفية	د. فاطمة بدوي	٧٩
الدور السوسيولوجي-السياسي للاحزاب الدينية في اسرائيل	إحسان مرتضى	١١٥

المشهد الاستراتيجي الدولي بعد ١١ ايلول ٢٠٠١ (اميركا وروسيا والصين)

د. غسان العزّي *

في ١١ ايلول ٢٠٠١ الماضي دخلت العلاقات الدولية برمتها في مرحلة جديدة تختلف جذريا عن كل المراحل التي سبقتها منذ عقود بل ربما منذ قرون عديدة. وعلى الرغم من ان الذين نفذوا الهجوم المروع يومها ارادوا ضرب الولايات المتحدة نفسها وليس اية قوة عظمى اخرى، بل تعمدوا تفجير رموز عظمتها الاقتصادية (برجي التجارة العالمية في نيويورك) والعسكرية (مبنى البنتاغون في واشنطن) فان تداعيات الحدث لن تنحصر في زمان ومكان معينين بل قد تطاول النظام العالمي بمجمله فتعيد تشكيله على غرار ما حدث في اعقاب الحربين العالميتين او انهيار جدار برلين في تشرين الثاني ١٩٨٩. ويمكن القول انه مع انهيار برجي التجارة العالمية في نيويورك انهارت مسلمات ومفاهيم عديدة في مجال العلوم السياسية يصعب حصرها قبل ان تنتهي «الحرب العالمية» التي شنتها الولايات المتحدة على الارهاب، وهي حرب «طويلة وصعبة ومعقدة» تخاض على جبهات متنوعة اعلامية ومالية واقتصادية وعسكرية ودبلوماسية، كما اعلن البيت الابيض. انها حرب «من نمط جديد» كما قال الرئيس بوش رغم انه باشر بخوضها على النمط القديم نفسه: غواصات وبوارج حربية وصواريخ وطائرات مقاتلة تقصف بلدا لا يملك بنى تحتية او جيشا منظما او حتى حكومة سياسية بالمعنى العصري للكلمة. بل ربما

(*) استاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية

ان الجديد فيها هو انها حشدت كل الجيوش وآلات الفتك والدمار والاقمار الاصطناعية وكل ما حققته التكنولوجيا من تقدم وتطور في المجال العسكري والمعلوماتي، وذلك خلف... رجل يختبىء في مغارة؛ هو اسامة بن لادن الذي اعلن الاميركيون عن مسؤوليته عن تفجيرات ١١ ايلول بعد ١٤ ساعة من وقوعها.

سال حبر كثير في تحليل خلفيات هذا الحدث وتداعياته وغيرها وسوف يكرسّ له كتاب العالم وصحافيوه ومراقبوه ومحللوه ملايين الصفحات، بل لا مبالغة في القول انه سوف يكون شغلهم الشاغل لسنوات مقبلة عديدة. وكما كانت الحال طيلة حقبة الحرب الباردة عندما كان المحللون ينظرون الى الاحداث الدولية من زاوية القطبية-الثنائية وموقف القوتين العظيمتين منها، فان كل الحوادث الدولية المقبلة سوف ينظر اليها من زاوية تداعيات الزلزال الاميركي الكبير. العالم قبل ١١ ايلول ٢٠٠١ هو غيره العالم بعد هذا التاريخ؛ هذا على الاقل ما اجمع عليه المراقبون حتى الآن وان كان من المبكر الحكم على الامور قبل ان تستتب الاوضاع الدولية بعد انتهاء الحرب الاميركية على افغانستان على الاقل والتأكد مما اذا كانت صواريخ الكروز والتوماهاوك الاميركية سوف تتجه صوب بلاد اخري يتهمها الاميركيون بدعم الارهابيين او ايوائهم، ويربو عددها على الستين او السبعين بحسب صقور الادارة الجمهورية.

ويمكن القول انه في ١١ ايلول ٢٠٠١ انتهت الفترة الانتقالية في النظام الدولي بين الحرب الباردة و«النظام العالمي الجديد» الذي اعلنه جورج بوش الاب في غمرة انتصاره على العراق في آذار ١٩٩١. لكننا ربما دخلنا في فترة انتقالية جديدة، قد تطول أو تقصر، بحسب تطورات الحرب المفتوحة التي تتميّز، هذه المرة، بالغموض الشامل الذي يحيط بنوايا الدولة العظمى التي تشنها وبالاهداف التي حددتها، هذا اذا كان ثمة من اهداف واضحة محددة موضوعة مسبقا. ذلك ان الولايات المتحدة هذه المرة تجد نفسها في موقف المحارب الذي اثخنته الجراح ففقد اعصابه وراح ينهال ضربا وقصفا على بلد يأوي المتهم الاول بجرائم ١١ ايلول وفي موقف المذعور الذي يخشى في كل لحظة من ان يتكرر مشهد «الثلاثاء الاسود» في احدى مدنه الكبرى، ربما باسلحة دمار شامل هذه المرة، والذي يتوجس من ان تكون موجة الرسائل الملوثة بالانتراكس (جرثومة الجمرة الخبيثة) تمرينا حيا بسيطا لحرب جرثومية قد تشن عليه.

وللمرة الاولى في تاريخها تجد الولايات المتحدة نفسها مضطرة لخوض الحرب

على جبهات خارجية وداخلية في الوقت نفسه بعد ان افقدها «صباح الطائرات» الهيبة التي بنتها لنفسها لطيلة عقود طويلة، والضرورية لردع من يفكر في خوض مواجهة عسكرية معها.

في المقابل يمكن القول ان الولايات المتحدة، ربما للمرة الاولى في تاريخها العسكري تتلقى دعما دوليا او على الاقل، تعاطفا عالميا يفتح امامها سبلا اساسية لخوض الحرب التي اعلنتها على «الارهاب الدولي». وبالتالي فان عقبات قانونية وسياسية ولوجستية وغيرها، زالت من امامها منذ اللحظة التي اعلنت فيها قيادتها لهذا الصراع الجديد. وقد تشكل حولها، وبسرعة فائقة، تحالف دولي كبير يضم قوى ودول من مشارب وتلاوين متنوعة مختلفة، وهذا تغير مفصلي اساسي في المشهد الجيوستراتيجي الدولي لم يكن متوفراً قبل ١١ ايلول. وبذلك فما عدا التغييرات المفاهيمية [1] التي طرأت على ادوات تحليل الواقع الدولي بعد هذا التاريخ يمكن القول ان تغيرا جذريا طرأ ايضا على العلاقات السياسية بين الدول التي تحكم بحركتها تطور النظام الدولي، وهي اساسا القوى العظمى وتحديدا اميركا والصين وروسيا. ذلك انه وان كان الاتحاد الاوروبي ايضا - وعلى الاقل عدد من دوله الرئيسية - قوة عظمى يحسب لها حساب في التنافس العالمي، الا ان انضمامه الى الحلف الاميركي يبقى امرا متوقعا، اقله قبل نجاحه في تشكيل دفاع مستقل او سياسة خارجية مشتركة وهو امر سيطول انتظاره بعض الشيء.

كيف كانت الولايات المتحدة وبالتحديد الادارة الجمهورية الحالية تنظر الى المنافسين الاستراتيجيين، روسيا والصين قبل ١١ ايلول؟ وفي اي اتجاه تطورت العلاقة معهما بعد هذا التاريخ؟ هل يمكن انتهاز اللحظة الافغانية لبناء نظام دولي جديد راسخ الاركان ام ان التقاء المصالح سيكون ظرفيا تعود بعدها عقارب الساعة الدولية الى اشكال جديدة من التنافس خلف رهانات متجددة وعلى خرائط مستحدثة؟

١) العالم كما رأته ادارة بوش قبل ١١ ايلول ٢٠٠١: حرب باردة جديدة

لقد عمل اعضاء ادارة بوش الابن، كلهم تقريبا، لدى الرؤساء الجمهوريين في الربع الاخير من القرن العشرين (فورد وريغان وبوش الاب) فخاضوا غمار الحرب

الباردة، ومنهم من شارك في تصفيتها انطلاقا من سقوط جدار برلين في تشرين الثاني ١٩٨٩ الى تفكك الاتحاد السوفياتي في صيف ١٩٩١.

من هنا صعوبة تأقلم هؤلاء «المحاربين القدامى» مع اوضاع ما بعد الحرب الباردة وتعاطيهم مع الاتفاقات والمعاهدات الموقعة في فترة الحرب الباردة على انها باطلة او عفا عنها الزمن. حتى التوازن الاستراتيجي العالمي القائم على الردع النووي او ما يسمى بتوازنه الرعب صار، في نظرهم، من مخلفات مرحلة قد انقضت.

طبعا هذا لا يعني ان اعضاء الادارة الجديدة النافذين يملكون رؤية واحدة موحدة للسياسة الدولية. يكفي التذكير بأن وزير الخارجية كولن باول كان قد عارض عملية «درع الصحراء» عندما كان رئيسا لاركان حرب الخليج في عهد بوش الاب، الامر الذي تسبب بخلافات حادة مع وزير الدفاع آنذاك ديك تشيني الذي صار اليوم نائبا للرئيس بوش الابن. ولم يكن الخلاف مجرد اختلاف عابر في وجهات النظر حول مسألة معينة في لحظة معينة ولكنه اختلاف في النهج ورؤية الامور، وهو ما يترك بصماته في افعال الادارة الحالية الدولية دون شك.

وزير الدفاع دونالد رامسفيلد مقرب من تشيني وقد عيّن نائبا له من المتشددين هو بول وولفوفيتز الذي سبق ونشر عام ١٩٤ تقريرا عرف باسمه يعتبر ان روسيا، رغم كل ما تعانيه من ضعف وتفكك ما تزال تشكك تهديدا محتملا للولايات المتحدة، لذلك يجب العمل على محاصرتها بدول تنتمي الى حلف الاطلسي وصولا الى فرط عقد «مجموعة الدول المستقلة» والفدرالية الروسية كي تصبح روسيا مجرد دولة صغيرة عادية. والتقرير نفسه يدعو الى الاستمرار في محاصرة وضرب العراق وصولا الى قلب نظامه واستبداله بنظام حليف.

مستشارة الامن القومي كوندوليزا رايس استاذة في جامعة ستانفورد وتملك سيرة ذاتية لامعة علميا وثقافيا ما يعوض خواء الرئيس بوش من هذه الناحية، كما تقول الصحافية الاميركية كاتي كيلي [٢]. رايس المتخصصة بشؤون اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي في عهد بوش الاب تؤيد انتهاج «سياسة اكثر واقعية» حيال الصين وروسيا، بمعنى الواقعية السياسية التي تعطي الاولوية للمصالح الحيوية الاميركية وهيمنة واشنطن على النظام الدولي.

هؤلاء «المحاربين القدامى» او «فرسان الحرب الباردة الجديدة» [٣] يقدمون

انفسهم على انهم ابطال الزمن الجديد مع بداية هذا القرن الجديد وفي نظرهم لم يعد الاستقرار الدولي والامن العالمي قائمان بالضرورة على توازن معين موروث من فترة الحرب الباردة ولكنه يجب ان يقوم على تفوق الولايات المتحدة المطلق والدائم.

من هنا مشروع الدروع المضادة للصواريخ البالستية الذي سارعت ادارة بوش الى تسويقه تمهيدا لوضعه موضع التنفيذ، وهو مشروع من شأنه اذا نجح، ان يقلب كل التوازن الاستراتيجي الدولي القائم منذ عقود طويلة. ويواجه هذا المشروع معارضة روسيا والصين وحتى معظم الدول الاوروبية، وقد حاول وزير الدفاع رامسفيلد تسويقه بمفردات «اخلاقية» قائلا بأن «الهشاشة ليست استراتيجية جيدة، لقد عمل الردع جيدا خلال الحرب الباردة ولكن في الوضع الجديد حيث يأتي التهديد من اسلحة دمار شامل قد تملكها دول مارقة ومشاغبة فان هذا الردع يصبح عديم الفائدة. الضعف نفسه يشكل دافعا لانتشار اسلحة الدمار الشامل». واكد رامسفيلد بأن بناء شبكة الدروع المضادة للصواريخ ليست مسألة تقنية بل دستورية، لا يستطيع اي رئيس اميركي تجاهل امكانية حماية مواطنيه من كل تهديد اذا كانت هذه الامكانية موجودة. الحل البديل هو الضربات الوقائية ضد الدول التي تشكل تهديدا. انها اذن مسألة اخلاقية: الردع يمسك بحياة ملايين البشر كرهائن، اما شبكة الدروع المضادة للصواريخ فتحميهم» [٤]

المشكلة ان لا احد تقريبا، من خصوم الولايات المتحدة او حلفائها، مقتنع برأيها هذا، حتى كوفي انان امين عام الامم المتحدة، الذي ينظر اليه مراقبون عديدون على انه... موظف عند الاميركيين، طالب بالحفاظ على معاهدة ABM[٥] وحذا الاوروبيون حذوه، بل انهم اتهمو الاميركيين علنا بالعمل على احداث قطيعة مع التوازنات الاستراتيجية الدولية بحسب تعبير الرئيس شيراك. وفي قمة برشلونه الاوروبية عام ٢٠٠٠ ردّ الاوروبيون بصوت واحد على مشروع كلينتون هذا برفضه ورفض «الحماية» الاميركية لهم [٦]. طبعا روسيا رفضت المشروع والصين ردت عليه بالقول انه يطلق العنان لسباق تسلح خطير في آسيا والعالم، وهو سباق سيقوم على حساب الطبقات التي تسحقها عجلات العولمة والليبرالية المفرطة في العالم [٧].

والملفت ان كل رجال الادارة الجمهورية الحالية يؤيدون هذا المشروع، وان اول

فعل سياسي دولي قامت به هذه الادارة في ايامها، بل ساعاتها الاولى هي العمل على اطلاقه واجراء التجارب عليه ومحاولة تسويقه دوليا عبر وفود رسمية ارسلتها الى روسيا والصين واوروبا وعدد من الدول الحليفة والمناوئة.

أ- الموقف من روسيا: تهديد مضمر

بعد محاولات الرئيس كلينتون محاصرة روسيا عبر توسيع حلف الاطلسي الى اوروبا الشرقية واحتوائها عبر المساعدات المالية وصولا الى التقارب معها على سبيل التوصل الى شراكة استراتيجية (بين القوي والضعيف وبين الثري والمفلس...) اتت تصريحات رامسفيلد ورايس عن «التهديد الروسي» [٨] لتعيد اجواء الحرب الباردة الى سابق عهدها. وهي تصريحات تستعيد ما ورد في تقرير وولفوفيتز الشهير، والذي صار نائبا لوزير الدفاع رامسفيلد. تقول رايس «صدقا اعتقد بأن روسيا تشكل تهديدا للغرب عامة ولحلفائنا الاوروبيين خصوصا»، ويضيف رامسفيلد «روسيا ناشرة ناشطة (لاسلحة الدمار الشامل في العالم) وهي جزء من المشكلة»، اما وزير الخرجية باول فيعلن: «لا ينبغي ان تكون المقاربة حيال روسيا مغايرة كثيرا للمقاربة الواقعية جدا التي كنا نعتمدها حيال الاتحاد السوفياتي القديم في اواخر الثمانينات» [٩].

ولكن ما هي الذرائع التي تقدمت بها واشنطن لتبرير اتخاذ مواقف متشددة حيال روسيا؟

روسيا تتقارب مع ايران، فقد زارها الرئيس خاتمي في نهاية العام ٢٠٠٠ ليوقع معها شراكة استراتيجية تتضمن مبيعات اسلحة ومواد واجهزة تستخدم في محطات الطاقة الذرية، ويتذمر الاميركيون من تقديم روسيا المساعدات في مجال بناء المحطات الكهروذرية في بوشهر وبيع اسلحة تقليدية متطورة لطهران.

هذا رغم ان المحطة المذكورة تبنى تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، اما الاسلحة فتقدم ضمن الحدود التي لا تمنعها القواعد الدولية، والتعاون الروسي-الايراني في مختلف المجالات، يساعد على استقرار الوضع في طاجكستان، ويشكل عقبة في طريق النشاط التوسعي لحركة طالبان الافغانية[١٠].

في عهد كلينتون تمكن وزير الخارجية الروسي يفغيني بريماكوف - الذي صار رئيسا للوزراء - من اقناع مادلين اولبرايت بأن سياسة تحويل ايران الى بلاد

منبوذة هي سياسة غير بناءة، واخذت واشنطن ترسل اشارات ايجابية الى الاصلاحيين بزعامة الرئيس خاتمي. لكن يبدو ان عدم ارتياح الادارة الاميركية الجديدة من سياسة روسيا يدل على انها قد تتراجع عن الخط الذي رسمته تلك الاشارات [١١].

- طبقا للتصريحات الاميركية فان دافع الولايات المتحدة لعدم ابداء الارتياح من روسيا يكمن في ان الاخيرة تتبع نهج تطوير العلاقات مع الاتحاد الاوروبي والصين والهند وبلدان اخرى. انهم في واشنطن يعتبرون ذلك «دسائس معادية لاميركا» ومما يثير عصبيتهم على الاخص ان روسيا تعيد علاقاتها مع فيتنام وكوبا وكوريا الشمالية وهي مستعدة لتطويرها [١٢].

- تعارض موسكو، وبدعم من دول كثيرة، خطط واشنطن لاقامة نظام الدروع المضادة للصواريخ، وهي تحظى بتأييد عدد كبير من الدول في موقفها الداعي الى ضرورة التخلي عن سياسة فرض العقوبات الاقتصادية على الدول التي «لا تروق» انظمتها لواشنطن. كذلك فان الموقف الروسي من العراق يثير حفيظة واشنطن [١٣].

على خلفية هذه الاعتبارات وغيرها وعلى اساس استراتيجي قامت نظرة الادارة الجمهورية الاميركية على روسيا. ومن الملفت انه بعد توليها السلطة باسابيع معدودة تنشب ازمة دبلوماسية كبرى بين البلدين تشبه الازمات التي ذاع صيتها خلال الحرب الباردة. وتفصيل ذلك ان المخابرات الاميركية اكتشفت ان رجل المكتب الفدرالي الاميركي روبرت هانشس يتجسس لصالح روسيا. رداً على ذلك قرر الرئيس بوس بنفسه ابعاد خمسين دبلوماسيا روسيا، وهو قرار ما لبثت ان ردت عليه موسكو بالمثل تماما. لقد جاء القرار الاميركي مفرطا الى حد كبير اذ كان يكفي مكالمة هاتفية على الخط الاحمر بين العاصمتين او استدعاء السفير الروسي في واشنطن للاحتجاج امامه. ولكن يبدو ان «الشكل اهم من المضمون بالنسبة لادارة لا تخشى من عودة الحرب الباردة، بل ربما تسعى اليها» [١٤].

ب- العلاقة مع الصين: مصالح وهواجس

تنقسم الطبقة السياسية الحاكمة في واشنطن بين موقفين حيال الصين: الاول

يرى في هذه الامة العظيمة ذات الجذور الحضارية الراسخة صديقا يفيد الولايات المتحدة اذا احسنت التعامل معها، فدولة المليار و٢٥٠ مليون مستهلك سوق واعد في كل القطاعات، والكونفوشيوسية فلسفة ترى ان كل شيء يجري هنا في الارض وليس في عوالم الصين ما يقربها كثيرا من الماركنتيلية الاميركية الرأسمالية، ثم ان اكبر حي سكني صيني «CHINA TOWN» في العالم يقع في فرانسيسكو، ويبلغ عدد الاميركيين من اصل صيني عشرات الملايين. لهذه الاسباب، وغيرها الكثير ايضا، ينبغي على الاقل عدم مناصبة الصين العداء، ذلك «اننا يمكن ان نعزل انفسها عن الصين ولكننا لا نقدر على عزل الصين عن العالم»[١٥] كما قال هنري كيسنجر ذات مرة.

التيار الثاني يرى في الصين تهديدا على المدى المتوسط للولايات المتحدة من جميع النواحي الاستراتيجية العسكرية وحتى الاقتصادية. والفائض التجاري الصيني حيال الولايات المتحدة يربو على عشرات مليارات الدولار سنويا (حوالي ستين مليارا في العام ٢٠٠٠) وهو الثاني في العالم بعد الفائض الياباني، ما يسبب امتعاض الاميركيين. والصين هي البلد الوحيد في العالم، بعد روسيا، الذي يملك صواريخ بالستية قادرة على اصابة الاراضي الاميركية. وهي دولة يحكمها حزب شيوعي يناصب الليبيرالية السياسية الاميركية العداء ولا يعترف بما تؤمن به من حريات وحقوق انسان. ثم الم يتوقع صموئيل هانتينغتون ان يقوم تحالف بين الحضارتين الكونفوشيوسية والاسلامية ضد الحضارة الغربية في المستقبل؟

هذا الانقسام لا علاقة له بالانقسام الحزبي القائم في اميركا بين جمهوريين وديموقراطيين. فالرئيس بوش الابن ينتمي على ما يبدو الى التيار الثاني الذي ينظر الى الصين كتهديد محتمل في وقت ينتمي فيه جمهوريون كثيرون الى التيار الاول، ابرزهم هنري كيسنجر الذي اليه يعود الفضل في كسر جليد القطيعة التي قامت بين الصين الشعبية، غداة ولادتها عام ١٩٤٩، والغرب عموما. ديبلوماسية كيسنجر السرية قادت الى زيارة نيكسون الشهيرة الى الصين وعودة العلاقات الغربية-الصينية الى طبيعتها في السبعينات، وهي عودة غيرت المشهد الجيو-استراتيجي الدولي برمته. ومنذ ذلك الوقت درجت العادة على ان يقوم كل رئيس اميركي بزيارة الى الصين خلال ولايته الاولى. فقط كلينتون شذّ عن هذه القاعدة احتجاجا على مجزرة ساحة يتانان-مان الشهيرة عام ١٩٨٩، لكنه سرعان

ما عاد للتقرب من الصين والعمل على حلّ معظم المسائل الشائكة وصولا الى «شراكة استراتيجية» او «التزام بناّء» اصطدم بانتقادات الجمهوريين الحادة.

الجمهوريون المعارضون لكلينتون في الكونغرس راحوا ينددون بعدم احترام القيادة الصينية لحقوق الانسان والحريات الفردية وخرقها لاتفاقات الملكية الفكرية وتشجيعها للتجسس العلمي والصناعي (تقرير السناتور الجمهوري كوكس) على الولايات المتحدة وتهديدها لتايوان... الخ مطالبين الرئيس كلينتون بالتشدد حيالها، هذه الاتهامات عادت للبروز مجددا في الاسابيع الاولى لوصول جورج بوش الابن الى البيت الابيض، الامر الذي بدا وكأنه اعادة نظر كاملة وجذرية بكل الانجازات التي حققتها ادارة كلينتون في علاقاتها مع الصين. اكثر من ذلك اتخذت الادارة الجديدة قرارا استفزازيا يقضي ببيع تايوان اسلحة متطورة، الامر الذي ردت عليه الخارجية الصينية بالقول انه قرار يدس السم في العلاقات بين البلدين، ثم جاء قرار واشنطن القائل باستقبال الرئيس التايواني في البيت الابيض في ايار ٢٠٠١ ليزيد الامور تعقيدا.

اخطر من هذا كله حادث اصطدام طائرة التجسس الاميركية من نوع EP-3 بطائرة صينية تحطمت وقتل طيارها في نيسان ٢٠٠١ فوق المياه الاقليمية الصينية. لقد اسرت الصين طاقم الطائرة الاميركية واحتجزتها مطالبة باعتذار رسمي اميركي عن الحادث ووعد بالتوقف عن الطلعات الجوية فوق المياه الاقليمية الصينية. لم تعتذر ادارة بوش بل ابدت «اسفها» فاطلق سراح الطيارين وبقيت الطائرة محتجزة. الحادث غير مقصود على الارجح ولكن سلوك ادارة بوش حياله وبعده حمل الكثير من الدلالات. في نيسان ١٩٩٩ خلال حرب كوسوفو الاطلسية اصيبت السفارة الصينية في بلغراد بصواريخ الطائرات الاميركية المغيرة بطريق الخطأ. لكن ادارة كلينتون اعتذرت رسميا عن الحادث وراحت تعمل ما بوسعها لتهدئة خواطر الصينيين. اما ادارة بوش فاتخذت مواقف متصلبة رغم الخطأ الفادح. وبدل ان تعمل على امتصاص التوتر راحب تستفز الصين عن طريق تايوان وعودة الكلام عن حقوق الانسان المهدورة في بيجنغ. وبدت الامور وكأن ادارة بوش تريد ان تقطع مع السياسة التي اتبعتها الادارة الديموقراطية السابقة لصالح نهج جديد يسعى لتوكيد الهيمنة الاميركية على النظام الدولي ولانتزاع اعتراف وقبول الدول الكبرى والصغرى على السواء بهذه

الهيمنة والتعامل معها كأمر واقع يستحيل تغييره.

٢) بعد ١١ ايلول: النهاية «المؤقتة» للحرب الباردة الجديدة

ما كادت اخبار تفجيرات الحادي والعشرين من ايلول ٢٠٠١ تنتشر في العالم حتى راحت تنهال البرقيات والاتصالات من كل حدب وصوب باتجاه واشنطن معزية بالحادث الجلل ومبدية كل الاسف والمؤاساة [١٧]. وما كاد الرئيس بوش يعلن عن عزمه على شن «حرب من نمط جديد» على الارهاب العالمي انطلاقا من افغانستان حيث يقطن تنظيم القاعدة وزعيمه الشيخ ابن لادن، حتى راحت تتسابق العواصم العالمية على اعلان التأييد والتضامن، وانقسمت بين داعم دون قيد وشرط للحملة الاميركية بكل اشكالها العسكرية والمالية والدبلوماسية وغيرها ومؤيد مع بعض التحفظات والشروط [١٨].

بعد مشاورات كثيفة اعلن حلف الاطلسي بأنه ملتزم بتطبيق المادة الخامسة من معاهدة واشنطن التي تقول بأن اي هجوم على احد اعضاء الحلف يعتبر بمثابة هجوم على كامل اعضائه [١٩]. وتباينت مواقف الاتحاد الاوروبي - الداعم بشكل عام لواشنطن - بين دول مثل بريطانيا اعتبرها بوش الحليف الاول له وعمل رئيس وزرائها بلير وكأنه «مبعوث خاص» للاميركيين في العالم ودول مثل فرنسا تحبذ تحديدا ادق لاهداف الحملة الاميركية ومساحتها المكانية والزمانية.

وكان بوش حاسما عندما اعلن عن انقسام العالم الى «من معنا ومن مع الارهاب» وكأنه يعلن منذ اللحظة ان بلاده تقف على رأس نظام عالمي جديد ينبغي على الآخرين اما الانخراط فيه او البقاء في هامشه مع ما يتطلب هذا الموقف من مجازفة بمصالحهم المستقبلية. وكان على القوتين العظيمتين، الصين وروسيا، تحديد موقفهما اي اما الالتحاق بصفوف الاعداء المعزولين اللذين سوف يتم ضرب مصالحهم عاجلا ام آجلا واما الانضمام الى ركب السادة حتى لو كان ذلك في المؤخرة. وقد فضلت موسكو وبيجيغ الخيار الثاني الذي يضمن لهما مكاسب لا يستهان بها. وهكذا لم يكن من قبيل المصادفة ان يذكر بوتين في اول كلمة القاها فور وقوع التفجيرات ضد نيويورك وواشنطن تعبير «العالم المتحضر» وان موسكو تنضم في تعازيها للولايات المتحدة الى هذا العالم المتحضر [٢٠]. وبذلك فكأنه يسلّم بسلطة السادة الجدد وبموقع روسيا في الظل. كذا كان رد

فعل الصين التي نددت، على لسان وزير خارجيتها تانغ جيانكسوان، في لقائه مع كولن باول، بالعمل الارهابي معلنة انه «في الحرب ضد الارهاب يقف الشعب الصيني الى جانب الشعب الاميركي» (٢١).

لكن يلاحظ ان اوروبا عموما قد اعلنت الحداد وتنكيس الاعلام وثلاث دقائق صمت وتوقف عن العمل، وروسيا قامت بحملة تبرع بالدم واعلنت دقيقة صمت حداد على ضحايا الحادي عشر من ايلول وقامت الصحافة بمقارنة ما جرى في هذا اليوم في اميركا مع ما جرى من تفجيرات قام بها الشيشان في خريف العام ١٩٩٩ في موسكو. لكن الصين اكتفت باعلان التضامن والتنديد من دون اي افراط فتميز موقفها عن الآخرين، من الحلفاء والخصوم، بابتعاده عن المبالغة والتسرع.

ويمكن التأكيد بأن حوادث ١١ ايلول فتحت صفحة جديدة في العلاقات بين واشنطن من جهة وباقي القوى العظمى وخصوصا موسكو وبيجنغ من الجهة المقابلة، فابتعد بذلك شبح الحرب الباردة الذي عاد ليخيم على العالم منذ وصول بوش الاب الى البيت الابيض، لكن حتى هذه العلاقة الجديدة لم تكن بمنأى عن حسابات المصالح الاستراتيجية والاقتصادية والتي قد تعود الى التضارب بعد ان ينقشع الغبار الذي يغطي مانهاتن والوضع العالمي برمته خلال الحملة الاميركية على «الارهاب العالمي» انطلاقا وبدءا من افغانستان.

أ- روسيا وحساب الخسائر والمكاسب

لقد وضعت تفجيرات نيويورك وواشنطن اصحاب القرار في الكرملين امام مستجدات دولية وحقائق خطيرة ينبغي التعامل معها بدقة متناهية. فعلى مقربة من الحدود الروسية توجد اضخم قاعدة اميركية اطلسية عرفها التاريخ (في البلقان تحديدا) وفي منطقة الخليج العربي ترابط قوات اميركية واطلسية ضخمة. بالاضافة الى القاعدة الجديدة التي من المحتمل ان تنتهي بها حرب افغانستان على حدود اسيا الوسطى، المنطقة التي اعتبرتها روسيا عبر التاريخ حدودا متقدمة لها وترتبط مع جمهورياتها بمعاهدة للامن الجماعي ولديها فيها قواعد عسكرية ومواقع استراتيجية مثل فرقة الحدود الروسية (٢٠١) في طاجكستان والمطار الفضائي في بايكونور في كازاخستان والممر الجوي الحيوي

في اوزبكستان الذي يربط بين روسيا وقواتها في طاجكستان وغيرها.

وقد اعتقدت المؤسسة العسكرية الروسية، في قسم من تحليلاتها، بأن محاولة تفجير البيت الابيض الاميركي في ١١ ايلول، قد تنطوي على احتمال استعداد واشنطن لشن حرب واسعة النطاق في العالم قد تصل الى حد اندلاع حرب عالمية ثالثة. وذكر عدد من الجنرالات الروس ان الحرب العالمية تبدأ دائما بهكذا سيناريوهات مثل حريق الرايخ الالماني. وهناك ميول لا يستهان بها في موسكو تشير الى ان ابن لادن لا يمكنه النهوض بتنظيم هذه العمليات تخطيطا وتنفيذا او على الاقل لا يمكنه وحده دون مساعدة من داخل اميركا بل وبدون عدة جهات دولية. ويتبنى مثل هذه الرؤية الخبير العسكري الجنرال نيكولاي ليونوف وكثيرون غيره [٢٢]. لقد وضع الكرملين اذن معادلة «حرب واسعة او عالمية ثالثة» في حساباته وهو ما لا قبل له على خوضها او مواجهتها. ويقول الجنرال ليونوف ان اميركا بصدد القيام بانقلاب حقيقي ان لم نقل بحرب واسعة او عالمية، فهي تستعد لتغيير دستورها وتعديل قوانينها واعادة النظر في قضايا الحريات والديموقراطيات داخل ولاياتها [٢٣].

وقد اصدر الرئيس بوش تحذيرا واضحا للعالم كله تحت عنوان: «من ليس معنا فهو مع الارهاب» وقد كان ذلك بمثابة تحذير لكل الدول الكبرى، مثل روسيا والصين واوروبا الغربية، بحتمية التسليم بشروط اميركا والانضمام للمسيرة التي تقودها ضد الارهاب. والاكثر من ذلك فقد فهم من تصريحات اطلقها مسؤولون اميركيون بعد التفجيرات بأن ابن لادن اختفى في الشيشان بأنها تهديد اميركي صريح لروسيا [٢٤].

لقد اقتنع قادة الكرملين بأن واشنطن عازمة على المضي في حربها سواء رفضوا ام وافقوا وبقي امامهم خيار الالتحاق او البقاء على الحياد، لأن مواجهة اميركا قد تجرهم الى ما لا تحمد عقباه. وساد الرأي القائل بوجوب التنديد بالارهاب والتعاطف مع ضحايا تفجيرات ١١ ايلول الابرياء لكن من دون تأييد الحملة الاميركية. لكن الرئيس بوتين، الذي اجرى حسابا دقيقا للخسائر والارباح المتوقعة فاجأ الجميع عندما قام بصياغة موقف بلاده النهائي في حديث على شاشة التلفزيون الروسي يبدي فيه استعداده للتعاون مع واشنطن في مجال الاستخبارات حول الارهاب، ومنح المجال الجوي الروسي لتحليق طائرات

المساعدة الانسانية (والجنود والمعدات الحربية كما يعتقد المحللون) والتنسيق مع حلفاء روسيا في آسيا الوسطى لتسخير مطاراتهم لهذا الهدف، والمساهمة الروسية في عمليات الانقاذ اذا طال الامر (وهي عمليات عسكرية في شكل من الاشكال) وتعميق التعاون مع حليف روسيا الرئيس الافغاني المخلوع برهان الدين رباني في اطار الامدادات بالاسلحة والتقنيات الحربية. كذلك اعلن بوتين استعداد روسيا لتقديم اشكال اخرى من التعاون اكثر عمقا في عملية مكافحة الارهاب، ويتوقف طابع وعمق هذا التعاون على مستوى ونوعية علاقاتها مع الدول المعنية وعلى التفاهم المشترك في مجال مكافحة الارهاب. وقد اعتبر المراقبون ان بوتين يفتح بذلك الباب امام امكانيات مساهمة موسكو الحربية في عملية افغانستان ولكن بشرط احتفاظ الكرملين بعلاقات جيدة مع القيادات السياسية التي ستحكم افغانستان بعد الاطاحة بطالبان. ولذلك فقد حدد برهان الدين رباني كاحدى الشخصيات المرشحة من قبل موسكو لشغل هذا المنصب [٢٥].

من هنا لم يكن من قبيل المصادفة ان يحصل تباين بين موسكو وواشنطن في العلاقة مع تحالف الشمال الافغاني الذي ابدى امتعاضه من احجام الاميركيين عن تقديم المساعدات العسكرية الكافية له للهجوم على طالبان. لقد كانت واشنطن التي بدأت حربها على افغانستان في السابع من تشرين الاول تود الاستمرار في قصفها الجوي ريثما تسوي المعارضة خلافاتها السياسية وتتوصل الى اتفاق على شكل الحكم المقبل في كابول بعد سقوط طالبان. وكانت تود بالطبع ان يأتي هذا الشكل ملائما تماما لتطلعاتها الخاصة. وفي العاشر من تشرين الثاني وبعد سقوط مدينة مزار الشريف في ايدي تحالف الشمال اعلن الرئيس بوش ان هذا التحالف لن يدخل كابول. لكن ما حصل وكان مفاجئا للاميركيين ولغيرهم هو ان التحالف هاجم كابول واحتلها بعد اقل من ٢٤ ساعة على اعلان بوش هذا. وبعد ذلك بيومين فقط دخل الرئيس رباني الى كابول قبل ان تبدأ المباحثات حول الحكومة الجديدة معلنا بأنه الرئيس الشرعي للبلاد. وبذلك تكون موسكو قد كسبت النقطة الاولى في الحرب الاميركية على افغانستان وفرضت نفسها طرفا لا يمكن الاستغناء عنه في عملية رسم الجيوبولتيك المقبل للمنطقة برمتها.

وكانت موسكو اول من توقع سقوط طالبان السريع رغم كل الانباء التي كانت

تبالغ في قوة هذه الحركة وقدرتها على الصمود. وقال الروس ان مقاتلي طالبان لا يزيدون على الخمسين الف رجل، يتمركز عشرون الفا منهم في مواجهة تحالف الشمال وعشرون الفا على الحدود مع باكستان ويتوزع الباقون في كل اراضي افغانستان، وعدا عن معرفتها العميقة بالبلد برهنت بأن تحالفاتها الاقليمية، وخصوصا مع ايران والهند دون تجاهل جمهوريات آسيا الوسطى، تجعل منها القوة التي لا يمكن الاستعاضة عنها في الازمة الافغانية. فقد ايدت ايران تحالف الشمال من خلال اشتراط المشاركة الايرانية بالتنسيق مع روسيا، واعلنت طهران صراحة انها على استعداد للتعاون مع موسكو في مكافحة الارهاب بينما نهر الرئيس خاتمي واشنطن عندما طالبته بتأييد عملية مكافحة الارهاب مصرحا بأن مطلب العون من ايران لضرب الافغان هو مطلب وقح. وقد اشار وزير الخارجية الروسي ايفانوف بصراحة الى مستوى العلاقات الروسية-الايرانية والروسية-الهندية الرفيع في ما يشبه التأكيد لواشنطن على امكانيات الكرملين السياسية في تلك المنطقة. وقد ارتأى الجنرالات الروس بأن فتح كل الجبهات ضد طالبان سوف ينسف الجهود الاميركية ويكون كفيلا بسحق طالبان في زمن قصير جدا، وهذا ما حصل. والاهم من ذلك ان واشنطن، في هذه الحالة، لن يبقى لها ما تفعله في افغانستان [٢٦].

منذ البداية وازن بوتين حسابات الربح والخسارة فقرر الانضمام الى الحملة الاميركية آملا ان ينتزع العديد من المكاسب. فهو يريد ان يصفي حسابات روسيا الخاصة مع حركة طالبان التي تدعم بعض الحركات الاصولية المناوئة للحكم في الجمهوريات السوفياتية السابقة، وفي الوقت نفسه يمكن له الانتهاء من الكابوس الشيشاني، فقد وصل بوتين الى السلطة، كما هو معروف، بفضل حرب الشيشان التي انخرط فيها رئيسا للوزراء بكلتيه وبأبشع الوسائل والاساليب. ورغم انتصاره العسكري على المقاتلين الشيشان الا ان تحول هؤلاء الى حرب العصابات يقض مضاجع جنرالات موسكو الذين يتهمون الدول الغربية بدعم الحركة الانفصالية بغية اضعاف روسيا. لقد وفّرت تفجيرات ١١ ايلول لبوتين فرصة الدخول في بازار غير رسمي مع واشنطن: التضامن الروسي الكامل في مقابل اغماض العين على حربه ضد الشيشان، خصوصا بعد شيوع الانباء بأن هؤلاء يتلقون دعم ابن لادن. وهكذا اعلن دخول بلاده في معسكر «الدول المتحضرة»

التي تواجه «ارهاب البرابرة» وكان له ما أراد، فقد اعلن بوش في ٢٤ ايلول ردا على مواقف بوتين الايجابية: «بلدانا يتعرضان لهجومات الارهاب» ما يعني الموافقة على مقولة موسكو بانها تحارب الارهاب الدولي في الشيشان وليس حركة تحرر وطني. وقد تلقف بوتين الفرصة فورا عندما وجّه انذارا للمقاتلين الشيشان بأن يرموا سلاحهم في غضون ثلاثة ايام تبدأ في ٢٥ ايلول رافضا عرض الوساطة الذي تقدم به الرئيس الجيورجي ادوارد شيفاردنازده بين موسكو والشيشانيين [٢٧].

على صعيد آخر فان اعلان بوتين الموافقة على تعاون الجمهوريات السوفياتية السابقة في آسيا الوسطى ومنها ثلاثة محاذية لافغانستان (اوزبكستان، وطاجكستان وتركمانستان) إنما يؤكد نفوذ بلاده على منطقة تعتبرها «الغريب القريب». ويبدو ان زعيم الكرملين اجرى الحساب التالي: جمهوريات آسيا الوسطى المنقسمة في ما بينها، مع اوزبكستان التي تود الخروج من الوصاية الروسية وطاجكستان الخاضعة رغما عنها، يمكن ان تجيب بشكل غير منسّق على طلبات واشنطن للتعاون ومن دون ان تنتظر رأي موسكو. لذلك ارسل بوتين فورا الى هذه المطقة فلاديمير روشايلو رئيس مجلس الامن المركزي والجنرال اناتولي كفاشينين رئيس اركان الجيش ليطلب من زعماء دولها تنسيق نشاطاتها والا فان قصر الكرتون الذي هو مجموعة الدول المستقلة قد ينهار كما يقول كونستانتان زاتولين مدير معهد بلدان «مجموعة الدول المستقلة» في موسكو [٢٨]. والحقيقة ان معظم هذه الدول تخشى من الهزة التي قد تتسبب بها امواج اللاجئين الافغان او «ردكلة» اسلامييها، وحتى ردود فعل طالبان عليها فيما لو طالت الحرب واتسع نطاقها. طاجكستان التي يحميها عشرون الف مظلي وحرس حدود روسي تحارب تسلل الاسلاميين الافغان اليها على حدود يبلغ طولها ١٢٠٠ كلم وقد رفضت استقبال اي لاجيء. تركمانستان (٧٤٤ كلم من الحدود مع افغانستان) بقيت على الحياد واوزبكستان (١٣٤كلم) تخلت عن اتفاق الامن الجماعي مع موسكو لمصلحة التقارب مع واشنطن. لهذا سارعت روسيا الى الامساك بزمام الامور قبل ان تفلت منها، ووافقت واشنطن على ذلك. فقبل توجه وزير الدفاع الاميركي دونالد رامسفيلد الى طاجكستان لمناقشة اتفاق يسمح باستخدام القوات الاميركية لثلاثة قواعد جوية في هذا البلد في العمليات ضد افغانستان، ذهب الى موسكو في

زيارة رمزية (ثماني ساعات) تعني ان واشنطن تحترم مصالح روسيا في آسيا الوسطى وخصوصا في طاجكستان. وصرح بعد ذلك من الهند قائلا بأن «للروس تجربة مهمة في هذا الجزء من العالم (...) ولهم التزامات حيال بعض دول محيط افغانستان» [٢٩].

حسابات بوتين بالنسبة لطالبان والشيشان وآسيا الوسطى تحققت الى حد كبير لكنه يسعى ايضا الى تحقيق مغانم اخرى: اعادة جدولة ديون روسيا وربما اسقاط جزء منها للمؤسسات المالية الدولية بدعم من واشنطن والاتحاد الاوروبي؛ الانضمام الى «المنظمة العالمية للتجارة» والتي انضمت اليها الصين بعد مفاوضات طويلة وشائكة مع واشنطن، فبعد ان اعترف بوش بأن روسيا هي ايضا في مواجهة، «الارهاب العالمي» (الشيشان) فمن المرجح ان تقفز مفاوضات دخول روسيا في «المنظمة العالمية للتجارة» قفزات سريعة بعد ان تمنت واشنطن بأن «تدخل موسكو في هذه المنظمة باسرع وقت ممكن» [٣١]؛ تأجيل البت في قرار انضمام عدد من دول الكومنولث خصوصاً بلدان البلطيق واوكرانيا لحلف الاطلسي؛ تفعيل دور المنظمات الدولية وفي مقدمتها الامم المتحدة في عمليات مكافحة الارهاب، وهو مطلب قديم للكرملين يهدف لانتزاع مساحة للحركة الروسية الدولية بحماية الشرعية الدولية ولتقليص نفوذ اميركا العالمي [٣٠]؛ دون نسيان الخلاف الروسي-الاميركي الاستراتيجي حول مشروع واشنطن المتعلق بالدروع الواقعية من الصواريخ.

في هذا الملف الاخير برهن الروس عن المزيد من الانفتاح على النقاش. فقد وافق وزير الدفاع الروسي سيرغي ايفانوف، للمرة الاولى، على وجهة النظر الاميركية قائلا بأن «معاهدة ABM(ANTI-BALLISTIC MISSILE) [٣٢] هي في جزء منها من مخلفات الحرب الباردة»، مضيفاً بأن «كل المعاهدات الكبرى هي في جزء منها على الاقل من مخلفات الحرب الباردة» [٣٣] وهي طريقة للقول بأنه يمكن مناقشة كل شيء ولكنها ايضا طريقة لتهديد الولايات المتحدة بأنها اذا ارادت نقض معاهدة ABM فأن الروس قد يتخلون بدورهم عن معاهدات اخرى تنظم الرقابة على التسلح مثل ستارت ١ الموقعة عام ١٩٩١ التي تفرض القيام باعمال تفتيش وصيانة مكلفة كثيرا لموسكو التي يمكنها الاستغناء عنها.

في مقابل هذا الانفتاح النسبي الروسي اعلن رامسفيلد في ٢٥ تشرين الاول

بأن بلاده ستؤخّر اجراء بعض التجارب على مشروع الدروع المضادة للصواريخ بغية عدم خرق معاهدة ABM طالما انها ما تزال سارية المفعول. وفي الحقيقة فان هذا «التنازل» (لاسباب تقنية ومادية بعد الخسائر الهائلة التي منيت بها اميركا نتيجة تفجيرات ١١ ايلول) رمزي اكثر منه حقيقي ويهدف الى اظهار عرفان الاميركيين بالتضامن الذي ابدته روسيا حيالهم [٣٤].

هذا الخطاب الذي يقطع مع ذلك الذي كان سائدا قبل ١١ ايلول لا يخفي استمرار الاختلاف في وجهات النظر حول هذه المسألة بين موسكو وواشنطن، ولم تنجح قمة الرئيسين بوتين وبوش في البيت الابيض وتكساس في ١٢ و١٤ تشرين الثاني ٢٠٠١ في تبديده. كل ما توصلا اليه هو اعلانهما المشترك بانهما سوف يتابعان النقاش حول مستقبل معاهدة ABM[٣٥]. لكن يمكن القول بأن الموقف الروسي من الحرب الاميركية نجح في تحقيق مكاسب عديدة لموسكو في البازار المفتوح مع واشنطن. هذه الاخيرة التي كانت تبدي امتعاضها من الشكاوى الروسية سوف تسمع هذه الشكاوى بأذن اكثر تفهما - على الاقل مرحليا - فروسيا حليف لا يمكن الاستغناء عنه في هذه المنطقة التي وجدت نفسها في الخط الاول في الحرب الاميركية العالمية على الارهاب [٣٦].

نقول مرحليا لأن تداعيات الحرب الاميركية يصعب توقعها على المدى الطويل كما ان اهداف اميركا النهائية تبقى غامضة، والامر نفسه ينطبق على الرئيس بوتين الذي يبدو في الظاهر وكأنه يكتفي ببعض المكتسبات في حين يتوجس مراقبون اميركيون عديدون من عزمه على اعادة امجاد القوة الروسية العظمى. ويقول عنه هنري كيسنجر بأنه «خرج من عالم الشرطة السرية (٠٠٠) وهو يقود سياسة خارجية يمكن مقارنتها بالسياسة التي انتهجها القياصرة، تجني التأييد الشعبي لرسالة روسية وتسعى الى الهيمنة على دول الجوار حيث لا يمكن اخضاعها. وهي تنطوي بالنسبة الى القوى الاخرى على توليفه من الضغوط والاغراءات، والتناسب بين ما يمكن تحقيقه بالصبر والحرص، والتلاعبات الحذرة بميزان القوى [٣٧].

ففي ٣١ كانون الاول ١٩٩٩ اي قبل يوم من وصوله الى كرسي الرئاسة، كتب بوتين رئيس الوزراء وقتها: «لن يحصل ذلك ابدا، تحول روسيا الى طبعة ثانية للولايات المتحدة او بريطانيا العظمى... بالنسبة الى الروس، الدولة القوية لا تمثل

شذوذا ينبغي التخلص منه، بل العكس تماما، انهم يرون فيها ضامنا للنظام وقوة محركة اساسية لاي تغيير» [٣٨]، واعاد بوتين التأكيد بصراحة على التقليد الامبريالي لروسيا في خطاب التنصيب في ايار ٢٠٠٠ «يتعين علينا معرفة تاريخنا، معرفته كما هو فعلا، واستخلاص الدروس منه وتذكر اولئك الذين اسسوا الدولة الروسية، الذين دافعوا عن كرامتها وجعلوها دولة عظيمة قوية وجبارة» [٣٩]. وتدل كل ممارسات بوتين السياسية منذ توليه السلطة على عزمه الاكيد على احداث قطيعة مع سياسة سلفه الرئيس يلتسين التي اضعفت روسيا كثيرا في الساحتين الاقليمية والدولية [٤٠].

الصين: امبراطورية الوسط بالفعل

منذ اللحظات الاولى كان رد الفعل الصيني على تفجيرات الحادي عشر من ايلول وسطا بين اللامبالاة والمبالغة في ابداء التنديد بالعمل الاجرامي والدعم للحملة الاميركية الهوجاء. كان كلام القادة الصينيين موزونا تماما مع ابداء الاسف والمؤاساة ووقوف الشعب الصيني الى جانب الشعب الاميركي في محنته على ما قال وزير الخارجية تانغ جيانكسوان لنظيره الاميركي باول [٤١]. لم يعرض الصينيون اي شكل من اشكال المشاركة المباشرة في الحملة الاميركية او الدعم المادي لهذه الاخيرة ولكنهم صوتوا الى جانب قرار مجلس الامن الرقم ١٣٧٣ رغم غموضه والتباساته. كذلك لم يحاولوا ابداء الشماتة مثلا عبر تذكير القيادة الاميركية بسياستها الصينية الجديدة التي تنظر الى الصين على انها «امبراطورية الشر الجديدة» او على الاقل «الخصم الاستراتيجي» والتي راحت تمارس التحارش بها ابتداء من ازمة طائرة التجسس الاميركية وصولا الى قرار تسليح تايوان واستقبال رئيسها في البيت الابيض.

رد الفعل الصيني على احداث ١١ ايلول فاجأ بسرعته وعمقه الاميركيين. ولم يتراجع تنديد الصينيين بالارهاب وتضامنهم مع اميركا حتى خلال عمليات القصف الاميركي على افغانستان. وقد اعترف الاميركيون بأنهم تلقوا مساعدات من بيجنغ في مجال المعلومات الاستخباراتية رغم نظرة جزء كبير من الرأي العام الصيني المعادية لاميركا منذ عقود طويلة [٤٢].

على غرار الروس قام الصينيون بعملية حساب دقيقة للخسائر والارباح

المحتملة ازاء المعطى العالمي الجديد قبل ان يقرروا الوقوف الى جانب الولايات المتحدة وتأجيل ابداء التحفظات والشروط. فعلى المستوى الداخلي - على غرار بوتين في الشيشان - املوا في الحصول على شرعية دولية لسياساتهم القمعية ضد القوميين الاويغور في مقاطعة كسنجيانغ الغربية، وقد سارعوا الى شن حملة شعواء على هؤلاء عشية انعقاد قمة الأبك (منتدى التعاون الاقتصادي لدول اسيا-الباسفيك) بحجة تهيئة الاجواء المناسبة لانعقاد هذه القمة في شنغهاي. فقد حكمت بيجنغ بالاعدام على خمسة قوميين اويغور لارتكابهم «جريمة الدعوة للانفصال عن الدولة». ان مثل هذا الحكم كان ليتسبب بحملة تنديد اميركي وعالمي واسعة الارجاء، لكن شيئا من هذا لم يحصل. كذلك تم توقيف ثلاثة وعشرين الف «مشبوه» من الاسلاميين والقوميين في اقل من شهر بعد ١١ ايلول دون ان يثير ذلك اعتراض احد من الدول التي تحمل لواء الدفاع عن الحريات والديموقراطية [٤٣].

وكان الرئيسان زيمين وبوتين قد اسسا في حزيران الماضي، مع رؤساء كازاخستان واوزبكستان وقيرغزستان وطاجكستان، «منظمة شنغهاي للتعاون» OSCبهدف مكافحة «الارهاب والتطرف والانفصالية» والتخطيط لبناء تعاون عسكري وانشاء مركز اقليمي ضد الارهاب في بيشك عاصمة قيرغزستان. والنتيجة الاولى لذلك كانت اغلاق كازاخستان لابوابها امام الانفصاليين الاويغور بعد ان كانت تؤمن لهم العمق الاستراتيجي، وتهدف الصين الى اقامة منطقة عازلة حول مقاطعة كسنجيانغ، هذه المقاطعة الاستراتيجية على حدود «الامبراطورية الصينية» (اسمها يعني الحدود الجديدة) غنية بالنفط والغاز الطبيعي.

اجواء ما بعد ١١ ايلول الماضي كانت فرصة نادرة في نظر الصين لوضع سياستها في كسنجيانغ ضمن «الحملة الصليبية» العالمية على الارهاب. فقد اعلن وزير الخارجية الصيني تانغ جياكسوانغ بأن «ارهابيي الشيشان يتسببون بالالم لروسيا. الصين ايضا ضحية الارهابيين الانفصاليين في كسنجيانغ» [٤٤].

على المستوى الدولي كان العام ٢٠٠١ حسن الطالع بالنسبة للصين رغم تدهور العلاقات مع الولايات المتحدة بسبب عودة «فرسان الحرب الباردة» الى البيت الابيض. ففي هذا العام تمت الموافقة على قيام الالعاب الاولمبية للعام ٢٠٠٨ في

بيجنغ، وفيه انتهت المفاوضات المتعلقة بدخول الصين في «المنظمة العالمة للتجارة» وجرى هذا الدخول رسميا في حفل شارك فيه ممثلون ١٤٤ دولة في الدوحة في بداية تشرين الثاني الماضي، وفيه ايضا كانت شنغهاي تستعد لاستقبال اكبر قمة دولية في تاريخها وهي قمة الابك التي حضرها عشرون زعيم دولة من اسيا-الباسفيك، قبل هذا العام لم يكن ينظر الى الصين على انها اكثر من لاعب هامشي، ولو واعد، في العلاقات الدولية. وخلال حربي الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩٠ وكوسوفو ١٩٩٩ قدم لها الاميركيون بعض المكافآت البسيطة لعدم استخدامها حق النقض الفيتو في مجلس الامن ولكن للمرة الاولى بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ صارت الصين لاعباً دولياً فاعلاً يحسب له حساب ليس فقط لحجمها الاقتصادي والعسكري ولكن ايضا لعلاقاتها السياسية المؤثرة مع دول اساسية في الازمة مثل باكستان وايران وروسيا وغيرها.

وهكذا كانت التطورات الدولية جاهزة لتظهير مشهد كان مستحيلا لو عدنا بالتاريخ الى ما قبل ١١ ايلول ٢٠٠١: الرئيس الاميركي يشكر الصين الشيوعية لتعاونها في مجال الاستخبارات، ورئيس صيني يؤيد عملا عسكريا تقوم به «الامبريالية الاميركية» على تخوم الصين. هذا ما حدث في قمة الابك في شنغهاي في ٢٠ و٢١ تشرين الاول الماضي.

وجود القوات العسكرية الاميركية في آسيا الوسطى، منطقة النفوذ الروسي ثم الصيني الى حد كبير، رمى بثقله على الحركة الدبلوماسية الروسية والصينية في قمة منتدى التعاون الاقتصادي لاسيا-الباسفيك (APEC) لذلك وصل وزير الخارجية الصيني تانغ جياكسوان والروسي ايغور ايفانوف قبل نظيرهما الاميركي كولن باول الى شنغهاي ليعلنا معا ان «حكومة كابول المقبلة يجب ان تتمتع بدعم شعبي واسع وان تكون قادرة على تمثيل مصالح كل الجماعات الاثنية الافغانية وان تكون مقبولة من كل الاطراف وقادرة على التعاون مع كل البلدان المجاورة بطريقة ودية [٤٥]. بهذه المعادلة ارادت الصين ان تذكر بأنها ستبقى الى جانب حليفها الباكستاني الذي يريد ان يبقى الباشتون في السلطة في كابول بعد سقوط طالبان. واتفق الروس والصينيون على عرض موجه الى الامم المتحدة ارادوا ان تتبناه الولايات المتحدة.

الرئيس بوش الذي حضر الى شنغهاي في ١٨ تشرين الاول في سفره الاول

خارج بلاده بعد تفجيرات ١١ ايلول اراد انتهاز الفرصة للقاء عشرين زعيم دولة من بينهم بوتين وزيمين قد يساعده على الخروج بحل سياسي لافغانستان يستخدم الامم المتحدة لفرض اجماع وبرنامج سلام مع قوة تدخل في افغانستان. وكان كولن باول قد قال في الطائرة التي اقلته من باكستان في ١٧ تشرين الاول بأن واشنطن سوف «تعمل على تشكيل ائتلاف كبير من الافراد والزعماء المرتبطين بهدف مشترك عبر استخدام الملك ربما كنقطة تجميع وعبر استخدام الامم المتحدة، كما حصل في كمبوديا او تيمور الشرقية، رغم خصوصية الوضع الافغاني» [٤٦]. والملك ظاهر شاه الذي يؤيده الاميركيون لا يحظى بتأييد روسيا التي تفضل الرئيس المخلوع رباني.

في شنغهاي قرر الزعماء الثلاثة بوش وبوتين وزيمين تخليص آسيا الوسطى من الارهابيين، عبر التعاون في مجال تبادل المعلومات السرية والحساسة جدا. هذا الامر كان غير ممكن قبل ١١ ايلول. وتمنى الروس والصينيون قيادة هذا الكفاح ضد الارهاب في قلب «منظمة شنغهاي للتعاون» OCS وذلك بالتعاون مع كازاخستان وقيرغزستان وطاجكستان واوزبكستان، التي يجمع في ما بينها هم التخلص من الاسلاميين المتطرفين.

وقد اقترح وزيرا خارجية الصين وروسيا ان تتمتع اميركا بمقعد مراقب في هذه المنظمة، وهذه طريقة لعدم تركها تستأثر وحدها بمسائل الامن في المنطقة [٤٧].

براغماتياً تمنت اميركما فتح فرع للاف بي اي في بيجينغ ويبدو ان الصينيون قبلوا بتشديد الرقابة على عدد من الحسابات المصرفية المشبوهة، وهم يتطلعون الى المزيد من الانجازات الاقتصادية من وراء تعاونهم هذا عبر الحصول على المزيد من الاستثمارات الاجنبية والاميركية الضرورية للمحافظة على النمو الاقتصادي الصيني [٤٨].

انتهت قمة الابك باعلان وقعته عشرون دولة يلزمها «باتخاذ الاجراءات المناسبة لمنع تمويل الارهابيين» لكنه، اخذا بعين الاعتبار لوضعية بعض الدول ذات الغالبية الاسلامية مثل ماليزيا واندونيسيا، لم يعلن تأييده للعمليات العسكرية الاميركية في افغانستان. لكن للمرة الاولى منذ ولادته عام ١٩٨٩ يتبنى هذا المنتدى الاقتصادي اعلانا سياسيا يتعلق بالسياسة الدولية (ضد الارهاب) وهو

انجاز مهم لواشنطن يخفف من وقع عدم حصولها على دعم حملتها العسكرية. فبالنسبة لبوش غادر شنغهاي مع اعلان ضد الارهاب الدولي وقعته عشرون دولة يضم بعضها غالبية اسلامية ومنها خصوم سابقون مثل روسيا والصين [٤٩].

وهناك ضحيتان لهذا «التحالف الجديد»: تايوان عضو الابك والتي قررت مقاطعة قمة شنغهاي. فقد رفضت الصين دعوة الممثل الذي اختارته تايبيه، نائب الرئيس السابق لي يوان زو ، لانها اعتبرت ان الممثل التايواني يجب ان يكون اقتصاديا وليس سياسيا، لذلك رفضته بازدراء، ولم يتدخل الاميركيون لتسوية الامر فارضوا الصين على حساب حليفهم التايواني. الضحية الاخرى: المنشقون الصينيون الذين تم توقيفهم «وقائيا» قبل انعقاد القمة والذين لا شك انهم يلعنون هذا التحول الدولي الكبير.

رغم كل ذلك تبقى خلافات اميركا والصين كثيرة منذ ان وصف الرئيس بوش الابن الصين «بالخصم الاستراتيجي»: مستقبل تايوان ومبيعات السلاح الاميركي الى هذه «الجزيرة العاصية»، احترام قانون الانسان في الصين، مشروع الدروع الواقية من الصواريخ الذي تصرّ واشنطن على المضي فيه رغم كل شيء الخ... لكن تفجيرات ١١ ايلول الماضي ازالت فكرة الحرب الباردة بين الدولتين الكبيرتين، فالدبلوماسية الصينية، بعد ان شاهدت هذا الحشد الدولي الواسع خلف الاميركيين التحقت بالركب فاوقفت النقاش الدائر في اميركا حول «التهديد الصيني». لقد دخل القادة الصينيون للمرة الاولى بعد التفجيرات، في حلبة الرقص الدولية فدعموا العملية العسكرية الاميركية-البريطانية في افغانستان ووافقوا، ظاهريا ومؤقتا، على وقوف حليفهم الباكستاني خلف الولايات المتحدة، ومن المؤكد ان الدبلوماسية الصينية، المعروفة بصبرها وطول اناتها وخلفيتها الثقافية الكونفوشيوسية العميقة، تعتقد بأن هذا النزاع المفتوح منذ الحادي عشر من ايلول لا بد ان يضعف الولايات المتحدة على المدى الطويل.

خاتمة

يقول هنري كيسنجر بأن القومية وليس الشيوعية هي التي ستؤدي الى مواجهة بين الصين والولايات المتحدة، واذا ما حصل ذلك، فلن يكون حول مسألة الهيمنة العالمية ولكن حول تايوان [٥٠]. ففي العقدين الاولين من حكمه استندت

شرعية الحزب الشيوعي الصيني على توحيده للبلاد وطرده المستعمرين (اليابانيين والغربيين) وطوال عقدين بعد كارثة الثورة الثقافية، استندت شرعية الحزب على قدرته على تحقيق تقدم اقتصادي مذهل. الآن تم تأسيس ما يسمى باقتصاد السوق الاشتراكية وهي آخذة في النمو. وقد تتساق المجموعة الحاكمة نحو اسناد ادعائها باحتكار السلطة على القومية. هذه الدعوة آخذة في التطور وقد تشعل مسألة مستقبل تايوان، لكن ليس من الضروري ان تترجم الى سعي الى السيطرة على اسيا [٥١]. السياسة الخارجية للصين صبورة وذات نفس طويل. وفي نظر بكين، التحدي الجيوسياسي لا يتمثل في اخضاع الدول المجاورة ولكن في منعها من التحالف ضدها، واخر ما قد يحظر على بال قادة الصين اثارة الولايات المتحدة، البلد الابعد عنها، والذي لم يهدد على مر التاريخ وحدة وسلامة الصين. لا شك في ان التصريحات العلنية الصينية، غالبا ما تنتقد التحالفات العسكرية الاميركية في آسيا مزكية الرأي بأن هدف الصين بعيد المدى هو اضعاف الرد والوجود الاميركي في المنطقة، ومع ذلك فان القادة الصينيين لن يستخفوا بمخاطرة المواجهة مع اكبر قوة عسكرية في العالم في هذه المرحلة من تطور الصين. اضف الى ذلك ان للصين رهانا قويا على النظام الاقتصادي الدولي مما يولد حوافز قوية لعدم تحدي الوضع الراهن في آسيا [٥٢] وربما في العالم.

موسكو ايضا تريد الدخول في المنطقة العالمية للتجارية والانخراط في المساحة الاوروبية وربما الاطلسية من باب التصالح مع النظام الدولي القائم طالما انها عاجزة عن تغييره وريثما تنضج الظروف لمثل هذا التغيير. من هنا استغلالها لتفجيرات ١١ ايلول سعيا وراء مغانم على المدى القصير وكحلقة في سلسلة تود في نهايتها العودة الى ماضيها الامبراطوري، وهي عودة وعد بها بوتين وسوف يسعى دون كلل لتحقيقها في المستقبل ولو البعيد.

وهكذا فان صورة المشهد الجيوستراتيجي الدولي من زاوية العلاقات بين الدول الكبرى المؤثرة في صياغة هذا المشهد تبدو اليوم وكأن «تحالفا» غريبا يجمع بين خصومها الكبار الاساسيين. فكل السياسات الروسية والصينية الخارجية قامت على مقاومة «الهيمنة الاميركية» وكل سياسة بوش الخارجية في اشهرها الثماني الاولى قامت على منع صعود الصين وعودة روسيا القوية. التحالف الجديد ليس سوى طبعة جديدة عن ممارسة قديمة قدم التاريخ:

الواقعية السياسية REALPOLITIK، وهو لا يخدم سوى اهداف على المدى القصير. اميركا تريد حياد الصين روسيا ولكنها تعرف انها لن تحصلً عليه دون مقابل، زيمين تقدم بالفاتورة وقبض سلفا الدفعة الاولى منها: سكوت واشنطن ازاء قضاياه الداخلية مثل قمع الشعوب الباحثة عن الحكم الذاتي او الاستقلال في التيبت وكسينجيانغ، وما يزال ينتظر دفعات اخرى تتعلق بتايوان ومشروع الدروع الواقية من الصواريخ والاعتراف بنفوذ صيني واسع في اسيا. كذلك فعل بوتين وقبض سلفا في ما يتعلق بحربه الشيشانية ونفوذه في اسيا الوسطى وافغانستان نفسها وما يزال ينتظر الدفعات الباقية على الحساب.

في هذه اللحظة بالذات يمكن لهذه القوى العظمى ان تنتهز الفرصة لاحداث قطيعة نهائية مع الحرب الباردة وصولا الى تقارب قد يقود الى توزيع متفق عليه للحصص ومربعات النفوذ يوسس لمشهد جيوسيتراتيجي دولي جديد. لكن الاحتمال الارجح هو استغلال الولايات المتحدة لتفوقها الحاسم من اجل زيادة رصيدها من المناطق التي تسيطر عليها في العالم. وفي هذا الصدد فان منطقة اسيا الوسطى المتاخمة لبحر قزوين [٥٣] هي منطقة واعدة من الناحيتين الجيوبوليتيكية والاقتصادية، فهي غنية بالمواد الاولية وبالنفط والغاز رغم تضارب الارقام والتوقعات، وهي واقعة على نقطة تقاطع نفوذ دول كبرى ومهمة مثل روسيا والصين والهند وايران وباكستان، وكلها تقريبا تملك السلاح النووي وتستعد لصياغة احلاف جديدة مثلثة او مربعة الاطراف تشكل تهديدا، على المدى المتوسط، للنفوذ الاميركي الساعي للانتشار في العالم كله. وجود القوات الاميركية في هذه المنطقة تحت غطاء اطلسي او اممي، يعيق قيام مثل هذه التحالفات ويزيد من فرص قيام تحالفات في اتجاه معاكس ويفتح السبل امام دخول الشركات الاميركية العملاقة حاملة مشاعل العولمة وثقافة التجارة والاستهلاك.

اذا كرر الاميركيون سيناريو ما بعد حرب الخليج الثانية وابقوا قواتهم في هذه المنطقة، بذريعة، او اخرى، فان الصين وروسيا، ومعهما الدول الدائرة في نفوذهما، سيكون امامهما احد خيارين: اما الاعتماد على سياسة النفس الطويل والقبول مرحليا بواقع الهيمنة الاميركية الذي لا يرد طالما انه يترك لهما بعض المكاسب، واما ان يعملا على زرع الالغام في طريق المساعي الاميركي فتعود الحرب الباردة مجددا وانطلاقا من افغانستان هذه المرة. وتعود «اللعبة الكبرى»

التي انخرطت فيها روسيا وبريطانيا في افغانستان طيلة القرن التاسع عشر مع لاعبين جدد هذه المرة فيهم دول كبرى ومنظمات دولية (الامم المتحدة) واحلاف (الاطلسي) واسلحة دمار شامل ورهانات اقتصادية واستراتيجية فائقة الحيوية.

هوامش

١. انظر مقالتنا في شؤون الاوسط العدد ١٠٥ شتاء ٢٠٠٢
2- KATHY KIELY, COURRIER INTERNATIONAL, N: 521, 26 OCT. 2000
3- DANIEL VERNET, LE MONDE, 1 MARS 2001
4- LE MONDE, 1 MARS 2001
٥. ANTI BALLISTIC MISSILE الموقعة في موسكو عام ١٩٧٢ بين الرئيسين بريجنيف ونيسكون والتي عليها قام الاستقرار الاستراتيجي الدولي.
٦. انظر غسان العزي: «نحو سباق تسلح عالمي جديد» المستقبل ٢٠ ايار ٢٠٠٠
٧. المصدر نفسه
8- DANIEL VERNET, LE MONDE, 1 MARS 2001
٩. الكفاح العربي ٢٩/٣/٢٠٠١ نقلا عن مقالة ايفو دالدر وفيونا هيل في انترناشيونال هيرالد تريبيون.
١٠. يفغيني بريماكوف. «الولايات المتحدة وروسيا: ماذا بعد التوتر؟» الشرق الاوسط ٣٠/٣/٢٠٠١
١١. المصدر نفسه
١٢. المصدر نفسه
١٣. المصدر نفسه
١٤. السفير الروسي المتقاعد غينادي غيراسيموف «ظل ريغان يخيم على البيت الابيض» الشرق ٣/٤/٢٠٠١
١٥. السفير ١/٧/١٩٩٨ ص ٢٢
١٦. انظر صموئيل هانتنغتون «صدام الحضارات» الاطروحة وردود الفعل عليها. المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق. بيروت ١٩٩٦
١٧. انظر صحف ١٢ و١٣ ايلول ٢٠٠١
١٨. انظر "PAYS MUSULMANS: LA NOUVELLE DONNE:", LE POINT No. 1514 SPECIAL ATTENTAS USA
19- THE INTERNATIONAL HERALD TRIBUNE AND LE MONDE 2000/10/4
20- LIBERATION 2001/9/3
21- IBID
٢٢. الدكتورة منى الخميس. «مغانم روسيا من الازمة الاميركية-الافغانية» ٧/١٠/٢٠٠١ موقع قناة الجزيرة على الانترنيت WWW.ALJAZEERA.NET
٢٣. المصدر نفسه
٢٤. المصدر نفسه
٢٥. المصدر نفسه
٢٦. المصدر نفسه
27- LE MONDE 2001/11/4
28- LIBERATION 2001/10/14
29- LE MONDE 2001/11/6

٣٠. الدكتورة منى الخميس مصدر سابق.
31- MARC SEMO "LES PAYS QUI CONPTENT TIRER BENEFICE DU CONFLIT" LIBERATION 2001/10/22
٣٢. الموقعة عام ١٩٧٢ بين الرئيسين نيكسون وبريجنيف في موسكو والتي تمنع على البلدين اقامة نظام دفاعي ضد الصواريخ البالستية وذلك بهدف الحفاظ على التوازن الاستراتيجي الدولي ومنع الخوض في سباق تسلح طويل ومكلف.
33- PASCAL RICHE "POUTINE TRAITE A LA TEXANE" LIBERATION 2001/11/14
34- LE MONDE 2001/11/6
35- LE MONDE 2001/11/13
36- VERONIQUE SOULE "LA RUSSIE SE LANCE DANS LA COALITION" LIBERATION 2001/9/6
٣٧. هنري كيسنجر: «هل تحتاج اميركا الى سياسة خارجية» ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت ٢٠٠٢، ص ٦٩
٣٨. المصدر نفسه
٣٩. الرئيس فلاديمير بوتين، خطاب تولي الرئاسة، موسكو ٧ ايار ٢٠٠٠. المصدر نفسه.
٤٠. انظر د. غسان العزي، «روسيا ما بعد الحرب الباردة: من اليلتسينية الى البوتينية». مجلة الدفاع الوطني. العدد الثالث والثلاثون. حزيران ٢٠٠٠
41- LIBERATION 2001/9/13
42- LE MONDE 2001/11/15
43- LE MONDE 2001/10/20
44- IBID
45- LE MONDE 2001/10/22
46- THE WASHINGTON POST, OCT. 10, 2001
47- LIBERATION 2001/10/23
48- IBID
49- THE INTERNATIONAL HERALD TRIBUNE, OCTOBER 24,2001
٥٠. هنري كيسنجر: «هل تحتاج اميركا الى سياسة خارجية» مصدر سابق ص ١٤٤
٥١. المصدر نفسه
٥٢. المصدر نفسه ص ١٤٥
53- JAN H. KALICHI "CASPIAN ENERGY AT THE CROSSROADS", FOREIGN AFFAIRS, VOLUME 80, N: 5, SEPTEMBER-OCTOBER 2001

ازرع العنصريّة تحصد الحرب

د. فريديريك معتوق *

يعود أول فعل عنصري، في نظر عدد من المحلّلين، إلى مقتل هابيل على يد أخيه قابيل. فقد انطلق إذّاك القاتل من كونه ينتمي إلى مجموعة رعاة، في حين أن المغدور به كان ينتمي إلى فصيلة كانت تعتبر دُنيا، هي فصيلة المزارعين. ففي نظر قابيل، مجتمع الرعاة أرقى وأعرق من مجتمع المزارعين لذلك من الطبيعي قتل هذا العنصر الضعيف والهجين الذي يشكّله هابيل، الموضوع على مرتبة سُفلى في التقويم المُعتمد آنذاك.

العبرة من هذه الحكاية هي أن العنصريّة منظومة فكرية يعتمد إنسان عليها لتبرير قهره أو قتله لإنسان آخر هو، في نهاية المطاف، أخوه في البشريّة.

فالعنصرية تقوم على مستوين متداخلين: مستوى الإختلاف الموضوعي، في الحياة اليومية والعملية، ومستوى التأسيس الفكري على هذا الاختلاف. من هنا وقوعها على خط التماس بين الفكر والممارسة. فالإنسان العنصري لا ينطلق من مجرّد خيار أو ميل ظهر في رأسه فجأة، بل من اقتناع بصحّة مجموعة من الأفكار المتناسقة، تشكّل منظومة، يحتاج لها لتحريك طاقاته العدوانية كافة. مما يعني ارتباط مفهوم العنصرية بمفهوم آخر هو مفهوم الايديولوجيا.

فالعنصرية تُحاك على نول الايديولوجيا، بهدوء ودقّة، قبل أن تُلبس لأصحاب العصبيّات الجيّاشة والوعي

(*)

الضعيف. ذلك أن العنصريّة تتعارض مع الحسّ السليم المُعتمد على صعيد عامة الناس. وهي تركيب منهجي لأشباه أفكار يُراد بها إبعاد الإنسان المتّزن عن قواعد السلوك الإنساني السويّ.

تقوم العنصرية على أحكام مسبقة وقاطعة وغير قابلة للنقاش، ولكن غير قابلة أيضاً للتأكيد العقلاني. فعندما يعامل معظم الشعب الهندي قسماً من الشعب الهندي نفسه على أسس القطيعة الاجتماعية، في ما يسمّى بنظام المنبوذين، ينطلق هذا الرأي العام المؤولج عنصرياً من أفكار مسبقة لا تقبل الجدل ولا المناقشة. فالمنبوذ هو كل شخص يولد ويعيش في إطار مجتمع المنبوذين. ولا يحق له الإختلاط بغير ابناء جماعته.

فبهذه السهولة يُشهر الحُكم المسبق ويحوَّل إلى ممارسة نابذة للآخر، مع محو فوري لأسسه الإنسانية أو الوطنية أو حتى القرابية، بشكل إطلاقي لا يقبل المراجعة. واختصار التفكير العنصري لعملية الوعي باعتماده على الأحكام الجاهزة، مريح نوعاً ما للإنسان غير المثقّف، الميّال لاعتماد زالقادوميّاتز الفكرية، التي توفّر عليه المجهود الذهني. من هنا أيضاً سرعة انتشار بعض الايديولوجيات العنصرية على مستوى شعبي واسع في العديد من الأمثلة التي سنأتي على ذكرها. فالعنصريّة منظومة فكرية ساخنة تحرك في المرء مشاعره، لا أفكاره. وهي، مثل «الفاست فود»، جاهزة للاستهلاك المباشر، إذ أنها لا تحتاج إلى طهو في وعي الفرد.

١- العنصريّة في تجلّياتها التاريخية المختلفة:

من بلاد الإغريق القديمة، وعلى الرغم من رقيّ التفكير الفلسفي الاغريقي، انطلق أول تمييز عنصري زحضاريس إذا صحّ التعبير. فقد إعتمد المجتمع إذّاك تقسيماً وضع المواطنين، أصحاب الحقوق والواجبات المدنيّة، داخل أسوار الحاضرة. في حين أن من كانوا يعيشون خارج هذه الحواضر الكبيرة كانوا يُنعتون بالبرابرة.

فالمتحضّر هو إبن الحاضرة، أما سواه من الناس، حتى لو كانوا من الشعوب الإغريقية، فمن البرابرة. وقد سُنَّت القوانين والأنظمة لأهل الحواضر فقط إذ أنها كانت تطبَّق عليهم بشكل حصري. في وقت كان نصيب البرابرة، أي كل ما

تبقّى من شعوب وأقوام الأرض، النبذ السياسي والقانوني والإجتماعي.

فالقانون كان يطبّق على أهل الحواضر؛ والحقوق السياسية المعترف بها كانت تطال فئة المواطنين المدينيين إياها؛ وكذلك الحال بالنسبة للقيم الإجتماعية. فأهل الحواضر الاغريقية كانوا يمارسون الديمقراطية ضمن هذه الحلقة الضيقة ويحجبونها عن البرابرة. فالبرابرة كانت حصتهم الأعراف، لا القوانين؛ والحقوق السياسية لم تكن تشملهم بل منطق الغلبة العسكرية والإخضاع القسري لمشيئة أهل الحواضر من الإغريق.

فهذا التميز بين أصالة قسم من المجتمع، على أساس انتمائه لحواضر محددة، وهجانة قسم آخر من هذا المجتمع هو القاعدة التي تعتمد عليها العنصريات كلها، حيث أن العنصرية تقوم في الأساس على تمييز يقوم بدوره على حُكم اطلاقي. وعبرة المثل الإغريقي هي في أن العنصرية منظومة فكرية بإمكانها أن تشق طريقها داخل المجتمعات المتحضِّرة، لا بين الشعوب القليلة التحضّر فقط.

فشرط التعلّم أو التحضّر ليس كافياً لتجنيب المجتمع المعني الاصابة بالوباء العنصري. وقد شغلت هذه المسألة المفكر النمساوي كارل بوبر، في أحد أبرز مؤلفاته، وهو المجتمع المنفتح وأعداؤه [1]، حيث أظهر أن المنظومات الفكرية العشائرية والمنغلقة غالباً ما نمت في إطار مجتمعات متقدّمة ومتحضرة، بالمعنى المادي للكلمة.

فالأفكار التوتاليتارية والمنظومات الفكرية العنصرية التي فتكت بالشعوب الأوروبية خلال القرن العشرين، يعيدها كارل بوبر إلى فكر أفلاطون الذي كان قد انطلق من نظرية هيراقليطس في التغيير. فالتغيير بحسب هذا الأخير قاعدة الحياة الطبيعية، إذ أن النهر الذي تغطّس فيه رجليك ليس هو نفسه بعد لحظة واحدة من مبادرتك أنت. بيد أن أفلاطون قد نقل حتميّة التغيير من الحقل الطبيعي إلى الحقل الاجتماعي، في فلسفته، وبخاصة في جمهوريته الفاضلة، بعد تعطيلها بفضل نظرية عالم المُثل التي هدفت، في نظر بوبر، إلى تجديد فكرة التغيير، من خلال الدعوة إلى دعم الطبقة الحاكمة على أسس التقليد القائم، أي على أساس العنصريّة، والتمييز الطبقي وغياب الديموقراطية. فأفلاطون قد دعا إلى بناء مجتمع الانغلاق والعلاقات العشائرية والعبودية والذي تمنّى له أن يبقى خالداً، كجمهوريته الفاضلة. ويقول المفكر النمساوي أن هيغل قد نقل، في

العصور الحديثة، تصوّرات أفلاطون هذه وأعطاها منحى جديداً، مع الإبقاء على جوهرها السلبي.

وقد قامت لاحقاً النظريات والإيديولوجيات التوتاليتارية (النازية والماركسية على نحو خاص) بتجديد مقولات أفلاطون وهيغل الإطلاقية، مما سمح لإيديولوجيات الانغلاق والعنصرية باختراق الأزمنة وبلوغ القرن العشرين بحلّة عشائرية مستَحدَثَة. فتجديد الفكر العشائري والعنصري ممكن على الدوام، والمثقفون الجاهزون للقيام بعملية إعادة التأهيل النظرية هذه كثر ، وهم معروفين بمثقفي السلطة وأزلامها.

واتهام بوبر هذا خطير، إذ أنه يحمّل المثقفين مسؤولية أساسية في نقل وتطوير وترويج النظريات العنصرية والعشائرية الآتية من الأزمنة الغابرة.

فمجتمع العنصرية لا يشمل فقط أبناء الشعب الذين يمارسون الأعمال العنصرية في حياتهم اليومية والعملية، دون تفكير كبير ومجهود عقلاني يُذكر، بل أنه يضمّ أيضاً شرائح واسعة من المثقفين والإعلاميين الذين يعملون على تهذيب وترويج ونشر النظريات العنصرية بغير أسلوب. وفكرة بوبر صائبة تماماً، إذ أنها توسِّع جمهور العنصريين ، فتجعله يشمل العامة، الغوغائية والطائشة، والخاصة، المهذَّبة والمنكفئة، في سياق بنية متكاملة من الشرائح الاجتماعية الجامعة للمجتمع بأسره.

فالمجتمع العنصري ، بحسب بوبر يحتضن مَن هم قليلو العلم ومن يكثرون منه، على السواء. ذلك أن العنصرية ليست حكراً على من يمارسها فقط، بل أنها أيضاً مسؤولية من يعمل لها ويعمّمها وينشرها ويُقنع الناس بصحتها.

محطات:

❖ في العصر الروماني بقي التقسيم العنصري الإغريقي قائماً، مع توزيع الدنيا إلى أهل روما وبرابرة. غير أن أهل روما باتوا يضمّون بينهم أقواماً غير لاتينية. فالمعادلة العنصرية بقيت على حالها من التمييز في إطارها العام، أي أن المنتمي إلى حضارة متفوّقة، إلى حضارة تعتبر نفسها عليا، يسمح لنفسه دون توبيخ ضمير باعتبار ذاته من صنف مختلف مقارنةً مع الذين لا حضارة لهم.

وقد عامل الرومان على هذا الأساس الإيديولوجي العنصري، العالم المتوسط كله، حتى أنهم ذهبوا بادعائهم هذا إلى تسمية البحر المتوسط ببحرهم. لم يتمكنوا من إدعاء التفوّق على الإغريق، لكنهم استعبدوا قسماً منهم وأوكلوا إلى البعض منهم مهمة التعليم ونقل علومهم إلى اللاتينية.

لكن عنصريّتهم الحضارية تعدّلت بعض الشيء بفعل تركيب مجتمعهم العسكري. فالأولوية العسكرية التي كانوا يولونها لكل الشؤون الخارجية، دفعتهم للإتصال الدائم بشعوب وأقوام مختلفة والإختلاط بها. وكان من هذا الاختلاف الطويل أن أدّى إلى صهر أبناء هذه الشعوب والأقوام في بوتقة الجيش الروماني، فانضمّت لاحقاً هذه الشعوب والأقوام إلى الجنسية الرومانية، فأضحت المواطنة الرومانية متعددّة المشارب على المستوى السوسيولوجي المعيشي.

لكن ذلك لم يمنع الرومان من البقاء على عنصريّة التفوّق تجاه الشعوب والأقوام الأخرى التي سيطروا عسكرياً عليها، متعاملين معها كأفراد ليس إلا، لا كشعوب مساوية لهم.

فالإيديولوجية الرومانية، القائمة على الذهنيّة العسكرية، لم تتقبّل التنازل عن نزعتها العنصرية، معتبرة أن المحافظة عليها ضمانة للمحافظة على إمتيازاتها الحضارية. فعنصريّة التفوّق وتقسيم الدنيا إلى أهل روما وبرابرة عنصران أساسيان في نظرة الرومان الى أنفسهم وإلى العالم الخارجي. ومع أن الرومان كانوا يملكون في نمط إختلاطهم بشعوب المتوسط كافة أرضيّة معيشة لإعادة النظر في هذا الموقف الفكرية المسبقة، فإنهم لم يتخلّوا عن تمييزهم العنصري لأنه كان يحفظ لهم تمايزهم وامتيازاتهم.

فجديد الرومان في هذا المجال هو عدم السعي لتبرير نزعتهم العنصرية تجاه زبرابرتهمز، في إطار فلسفة مكتملة البيان، كما حصل عند الإغريق، مع الإصرار على ممارسة هذا الإنحياز العنصري في حياتهم العامة.

أما الشعوب الأخرى فقد عاشت هي أيضاً عنصرياتها العرقية كما كانت متوارثة عندهم أباً عن جد. فالمغول كانوا يعتبرون أنهم يتفوقون عرقياً على الزنوج، الخ ...

المفيد هنا أن تقليد التمييز العنصري، المنتشر عند جميع الشعوب القديمة بشكل أو بآخر، كان يعاش ويمارس على الطريقة الرومانية، أي دون تأسيس

نظري، لدرجة أن كل شعب كان ينتج تطوراً يضع نفسه فيه في المرتبة العليا ويضع الأقوام الأخرى، خصوصا عندما كانت تنتمي إلى أعراق مختلفة عن عرقه، في مصاف الشعوب الدنيا.

❖ وقد كرّر العرب، مثلهم مثل سواهم، مقولات العنصرية المعتمدة في ذلك الزمن، دون سوء نيّة مبني ودون فلسفة داعمة لهذا الانحياز والتمييز. فنقرأ مثلاً عند صاعد الأندلسي في كتابه طبقات الأمم [٢]، الذي ألفّه عام ١٠٦٨ أن أمم الأراضي تنتمي إلى صنفين إثنين: الأمم الناهبة والأمم غير الناهبة. ويضع في خانة الشعوب والأمم الناهبة ثماني أمم (منها العرب) عرفت بحضارتها وبتقديماتها للبشرية وابداعها.

ويلاحظ مؤكداً أن جميع هذه الأمم تقع في أقاليم جغرافية متوسطة وتعيش في إطار مناخات معتدلة.

أما الأمم غير الناهبة فهي جميع الأمم الأخرى، التي تعيش «شمال الأقاليم السبعة، التي هي نهاية المعمور في الشمالس وسجنوب خط الاستواء». علماً أن صاعد الأندلسي ينعت في كتابه أبناء هذه الأمم بـ «أنهم أشبه بالبهائم منهم بالناس».

وبالطبع لم يستند صاعد الأندلسي إلى تعاليم دينه للولوج إلى هذا الإستنتاج بل على عكس ذلك، استمدّه من المعتقد الاجتماعي العام ومما يسميه المفكر الألماني كارل مانهايم تسميته الإيديولوجية العامة عليه. فهذه الإيديولوجيا العامة تضم في متونها باقة من الأحكام العامة والمنتشرة بين عموم الناس، كما أنها تختزن في بطونها سلسلة من التطوّرات العجولة وغير الدقيقة.

فصاعد الأندلسي وبسبب عدم وجود طرق علمية لقياس هذه الأمور، كان يعتبر أن «إفراط بُعد الشمس عن مسام رؤوس أهل الشمال قد برّد هواءهم وكثّف جوّهم، فصارت لذلك امزجتهم باردة وأخلاقهم جافة ... فعدموا دقّة الأفهام وثقوب الخواطر، وغلب عليهم الجهل والبلادة وفشا فيهم العمى والغباوة».

أما الذين يسكنون قريباً من خط معتدل النهار، ناحية الجنوب، فاقترابهم من الشمس ومقاربة هذه الأخيرة لرؤوسهم قد جعلا «أمزجتهم حارة وأخلاطهم محرقة، فعدموا رجاحة الأحلام وثبوت البصائر، وغلب عليهم الطيش وفشا فيهم الجهل».

فهذه الأحكام المسبقة التي تدعونا اليوم للابتسام كانت ضحيّة قوة الايديولوجيا العامة الطاغية خلال تلك الأزمة وقلّة المعارف العلمية. لكن الناس كانوا يؤمنون بها ويمارسون حياتهم العامة على أساسها. فعلى الرغم من أن الحضارات الأولى التي عرفتها البشرية كانت تقع في أفريقيا، بحسب الاكتشافات الأركيولوجية المعاصرة، فإن شعوب الأرض كلها تميل إلى دمج أبناء العرق الأسود مع العبيد، وهؤلاء مع فصيلة بشرية سفلى، اليوم، في مطلع الألفية الثالثة. فكم بالأحرى كان من الصعب على صاعد الأندلسي وسواه من المفكرين العرب وغير العرب، إقامة حدود فكرية وعقلانية بين ما هو شائع وما هو واقعي وموضوعي.

فالجدير ذكره في هذا الصدد أن شعوب العالم قد عاشت في الأزمنة القديمة تحت مظلة من الأحكام العنصرية سيطرت على ممارساتها جميعاً. فالتمييز العنصري كان القاعدة العامة المعتمدة عند الجميع، بشكل مُدْرَك أو بشكل غير مُدرَك، في تحديد مسالك الأقوام والشعوب، بغضّ النظر عن العقائد التي كانت تعتمدها هذه الشعوب والأقوام، وعلى نحو خاص أتباع الديانتين المسيحية والإسلام، الداعيتين للمساواة والتسامح.

وقد ساهم في انتشار هذا الغباء المعمَّم، والذي كان مكلفاً جداً للبشرية، غياب الكتاب والعلوم الدقيقة، بحيث بقيت المعادلة الرومانية طاغية، في أشكال مختلفة، عبر الأرض قاطبة. فحتى صاعد الأندلسي، العاكس بوضوح لوجهة نظر عنصرية، لم يعمل على تبريرها نظرياً، بل ألقى بالملامة في نهاية الأمر على المناخ، المسؤول الوحيد في نظره، عن نباهة أو عدم نباهة الأمم.

مما يعني أن العنصرية كانت معيشة ، دون أن تنتمي إلى مجال المفكَّر فيه (le pensé)، على حدّ تعبير المفكر الجزائري محمد أركون.

❖ أما الأوروبيين فقد تعاملوا ، اعتباراً من القرن الثامن عشر مع مسألة العنصرية، بشكل مختلف مقارنة مع ما كانت عليه الحال قبلهم. فمنذ مطلع القرن الثامن عشر، شعر الأوروبيين أنهم يهيئون لعصر جديد، وصفوه بعنصر الأنوار، سيفضي بهم إلى الحداثة. لذلك أرادوا أن يتعاملوا مع جميع شؤون الحياة بشكل عقلاني ومنهجي، أي بكلام آخر، بشكل علمي.

❖ لكن العلم بامكانه أيضاً أن يوضع في خدمة غايات إيديولوجية. وهذا ما حصل تحديداً مع المفكر الفرنسي الشهير مونتسكيو، صاحب كتاب روح القوانين[٣]، إذ يخرج المؤلف بملاحظة مفادها أن جميع شعوب الأرض تعتمد على أنظمة تقوم على سلطات ثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية.

إلا أن المفكر الفرنسي يلاحظ أن ترتيب هذه السلطات الثلاث يأتي مختلفاً في بقاع الأراضي المختلفة. فهنا تتقدّم السلطة التشريعية على التنفيذية، وهناك تتقدّم السلطة التنفيذية على التشريعية، مع بقاء للسلطة القضائية، وهناك تُغيَّب بشكل كامل للسلطة القضائية، إلى ما هنالك من نماذج لا يتبع فيها توزيع السلطات ترتيباً متشابهاً. أما الحل، فهو يكمن في نظر مونتسكيو في فصل السلطات. وقد اعتُمِدَ فعلاً هذا المبدأ لاحقاً في الأنظمة البرلمانية الديمقراطية كافة عبر العالم.

لكن مونتسكيو تابع تساؤله فقال: ما سبب هذا الاختلاف يا تُرى؟

وللإجابة «علمياً» عن هذا السؤال طلع علينا بنظرية للمناخ مفادها أن الشعوب التي تعيش في المناخات الباردة هي أكثر قدرة على استغلال طاقاتها الذهنية، فهي بالتالي أكثر عقلانية وعمقاً وتقدماً. والشعوب الأوروبية تقع كلها في هذه الخانة.

أما الشعوب التي تعيش في مناخات حارة، فإن العواطف تغلب عندها على العقل. فتستبدل هذه الشعوب السلطة التشريعية بالتنفيذية، وتكتفي بها في أحيانٍ عديدة، مما يعني أنها غير عقلانية وغير مستعدّة للقبول طوعياً بالعدالة والمساواة. ومن هذه الشعوب، الشعوب الأفريقية والعربية التي يضعها مونتسكيو جميعاً في كيس واحد، ناعتاً إياها بالمتأخرة والمختلفة.

ولإضفاء صبغة علمية على هذا الانحياز العنصري يقول مونتسكيو بأنه قام شخصياً باختبار على لسان خروف وصفه بادئ الأمر في قبوه البارد، ثم فحصه على المجهر، فتبيّن له أن شكله ملس وناعم. أما بعد وضعه في الشمس وفحصه بالطريقة نفسها فقد تبيّن له أن نتوءات قد ظهرت على سطح هذا اللسان، وفي داخلها شعيرات صغيرة قال انها أدوات حساسة تشبه مثيلات عند الإنسان.

ومن هذا الإختبار العَجول استنتج مونتسكيو متسرّعاً، مبدأً أساسياً يعتبر أن المناخات الحارة تغلّب الحواس في حياة الإنسان، في حين أن المناخات الباردة

تغلّب العقل في حياة هذا الإنسان.

وتكمن خطورة هذا التدعيم المنهجي الزائف لمقولة عنصرية قديمة، تقوم على إعتبار الشعوب البيضاء أكثر تقدماً وذكاءً من الشعوب الملوّنة، في أنه سعى للاتكاء على العلم، تماشياً مع روح العصر آنذاك في أوروبا. وقد استفاد الإستعمار من هذا التأسيس النظري لبناء نظريته ولإحتلال مناطق عديدة من العالم وفرض ثقافته «العلمية» عليها وعلى شعوبها «المتأخرة».

ولم تتته المسألة هنا، إذ أن عدداً لا يستهان به من المفكرين والجامعيين الأوروبيين قاموا بعدها بدعم هذا التوجّه في تبرير مسألة التمييز العنصري. وكان أبرزهم، في القرن التاسع عشر، غوبينو، وفي مطلع القرن العشرين، لوسيان ليفي - بروهل [٤].

أما لوسيان ليفي - بروهل فقد عمد إلى الكلام عن الوظائف الذهنية عند المجتمعات السفلى في كتاب شهير له صدر عام ١٩١٠ بالفرنسية. وميزة طرح هذا العالم الإنتروبولوجي أنه اعتمد على أبحاثه الميدانية للاستنتاج بأن الشعوب البدائية ، في أفريقيا وعبر العالم أجمع، يستحيل عليها أن تلتقي على قدم المساواة، ذهنياً، مع الشعوب الأوروبية والغربية المتقدمة.

ففي نظره أن الشعوب البدائية ليست شعوباً منطقيّة، بل أنها شعوب تعيش ذهنياً في أنماط التفكير القبمنطقي. فالذهنية القبمنطقية (mentalité prélogique) التي تعتمد عليها هذه الشعوب لا تدع مجلاً للمناقضة، وبالتالي للجدل بحيث أن عالم البدائيين الفكري عالم مسطّح مغلق وغير قابل للتجديد، ذلك أنه يقوم على تكرار مقولات الأسلاف إلى ما لا نهاية.

فقد ذهب ليفي -بروهل في طرحه الداعم للعنصرية، إلى مستويات في التحليل العقلاني عميقة جداً. لكن المشكلة، كمشكلة مونتسكيو، كانت في التعميم الإطلاقي فالشعوبسالبدائيةس ، كاليابان مثلاً بالأمس، واليوم الصين، قد خالفت طروحات عنصريّة الذكاء والتقدّم الغربي.

إلاّ أن هذه الطروحات المتشبّهة بالطروحات العلمية قد أعطت مصداقية ما للنظريات العنصرية ودعمتها على مستوى التفكير السياسي. وهذا ما يعيدنا إلى ما كان قد أشار إليه النمساوي كارل بوبر في مجال مسؤولية المثقفين عن تحوير الأفكار وجعلها تخدم مصالح سياسية وإيديولوجية محددة. فالذين دعموا

نظريات التمييز العنصري قد خدموا بشكل واعٍ مشاريع الإستعمار.

٢- التوظيفات الميدانية :

يوصلنا كل ذلك إلى مسألة أساسية، هي التوظيف الميداني للطروحات العنصرية. فكيف تمّ استغلال نظريات العنصرية في حياة البشر اليومية والعلمية؟

أبرز مجالات هذا الاستغلال ظهرت في الحياة الاقتصادية والسياسية والدينية للشعوب.

أ- التوظيف الإقتصادي :

بعد فتح القارة الأميركية، عقب اكتشافها عام ١٤٩٢ على يد كريستوفر كولومبوس، بدأ الكونكيستادورس الجشعون بتعقّب الذهب عند السكان المحليّين وبالإستيلاء عليه بأي ثمن كان. لكن معظم هذا الذهب كان محفوظاً في معابد الإنكا (في البيرو وكولومبيا) والمايا والأزتيك (في المكسيك وأميركا الوسطى). فعمد الفاتحون الاسبان والبرتغال إلى تشبيه السكان المحليين بالبهائم، نازعين عنهم صفتهم الإنسانية بغية تبرير قتلهم واستباحة أرزاقهم. إلا أن البابوية عمدت، عام ١٦٠١، إلى إصدار حُكم ديني يساوي بين أبناء العرق الأبيض والهنود الحمر في مجمل القارة الأميركية، ولم يوقف استباحة أرزاقهم وأعراضهم، إلا أنه وقف في وجه شرعنة العنصريّة التي قام بترويجها الفاتحون الإسبان والبرتغاليون منذ اللحظة الأولى، لتغطية أعمالهم وتبريرها أخلاقياً.

وكان استغلال العنصرية هنا مباشراً وفجاً، إذ حاول الفاتحون تغليف مشروعهم الاقتصادي الاستبدادي بنظرية عنصرية تضعهم في خانة المستفيدين والشرعيين والطبيعيين من خيرات لا مالكين لها. وكأني بالفاتحين يعتبرون الأرض الأميركية التي غزوها أرضاً بلا شعب. وهذه المقولة سيرددها الصهاينة عند استباحتهم لأرض فلسطين.

فالنظرية العنصرية تسعى لسلخ إنسانية الإنسان لشرعنة استباحتها لأرضه وخيراته. وقد نجحت العملية ميدانياً أيام الكونكيستادورس، بالقوة العسكرية، لكنها لم تتمكن من تأمين الغطاء العقائدي لها. فالدين المسيحي ليس عنصرياً،

وكذلك هي الحال بالنسبة للإسلام؛ لكن ذلك لا يمنع من أن يكون بعض المسيحيين وبعض المسلمين عنصريين، في حياتهم العملية. ذلك أن الطمع نزعة إنسانية، والإنسان، في حالات غياب التشريعات والأخلاقيات والقوانين، بإمكانه بسهولة أن يتحوّل إلى ذئب يفترس أبناء قومه، على حدّ تعبير المثل اللاتيني القديم [٥].

شكل آخر من العنصرية ذات الاستغلال الاقتصادي هو ما عرفته الولايات المتحدة الأميركية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. فبعد انشاء مزارع شاسعة لزراعة القطن في جنوب البلاد، عمد المالكون الكبار إلى شراء اليد العاملة من أفريقيا، بعد تحويلها إلى العبودية. فقد قامت ثروة الولايات الجنوبية من هذه البلاد، في قسم كبير منها، على استغلال العبيد في الحقول والمزارع، وعلى مدى أكثر في قرن ونصف.

ولتبرير استغلالهم الاقتصادي لهذه الفئة من البشر المنتمية إلى العرق الأسود، عمّم المالكون إيديولوجية قوامها أن أبناء العرق الأسود لا يصلحون سوى لأعمال اليدوية ولأعمال الأرض، مشبّهينهم، مرّة جديدة، بالبهائم [٦].

ولتعميق الهوّة بين إحتمالات الرقيّ الإجتماعي وابناء المجتمع مع الأسود، العاملين في ولايات الجنوب ضمن نظم العبوديّة (التي كان يقبل بها الدستور الأميركي آنذاك) قرّر المالكون حجب التعليم عن أبناء العبيد. فكان البيض يتعلمون ويترقون، ويبقى السود في العمل الزراعي من بداية حياتهم حتى آخرها. فالأميّة كانت لازمة لوضعيتّهم الاجتماعية التي كان يراد لها أن تكون قريبة من وضعية مجتمع بعيد عن الحضارة كلياً.

لم يتمكّن المالكون الجنوبيون في أميركا من حجب إنسانية أبناء العرق الأسود عنهم، كما حاول الكونكيستادورس، لكنهم حاولوا أن يقفوا بحزم أمام أي تقدّم للمجتمع الأسود في مناطقهم. فكانوا بذلك قريبين من النموذج العنصري الروماني والإغريقي، القائل بتفوّق أبناء عرقهم على أبناء العرق الأسود.

وأساس هذه العملية الايديولوجية التي أدّت، كما هي الحال في كل سبك نظري لتمييز عنصري، إلى فصل فئتين من البشر عن بعضهما بهدف استغلال أحدهما الآخر. فالعنصرية أداة معرفية تتميز بوظيفة محددّة، ألا وهي التمهيد الفكري وحتى الوجداني لاستئثار فريق من البشر بخيرات هي من حق فريق آخر.

ذلك أن البشر أنفسهم هم الذين ينتجون عنصرياتهم، طبقاً لمصالحهم الاقتصادية ولتبرير أساليبها ولعدم إستقامتها وعدم خضوعها لمبادئ الإنسانية البديهية. فالعنصرية منظومة فكرية هادفة، تنتجها الفئات المسيطرة التي لها مصلحة فيها لتفرض سيطرتها عل الفئات التي تنوي استغلالها. والنموذجان الأميركيان، مع الهنود الحمر ثم مع الزنوج، من أسطع الأمثلة على هذه الحقيقة. فالعنصرية لا تقوم بذاتها، بل تقوم لصالح جهة تعمل على انتاجها وترويجها وتعميمها، بغية استثمارها اقتصادياً. فهي رأسمال رمزي يقوم بمظاهرة رأسمال مادي.

ب- التوظيف السياسي:

ما من شك في أن كل توظيف اقتصادي لعنصرية يقوم، في الأساس، على تمهيد سياسي لانتشارها وسيادتها على الأرض. فالقاعدة السياسية حاجة أساسية لنجاح مشروع تعميم المنظومة الفكرية العنصرية. إلا أن هذه القاعدة قد تكون «برانية» بالنسبة للعنصرية لأن الفاتحين، هم الذين كانوا عنصريين. بحيث أنهم قد استغلّوا سلطتهم على الأرض لنشر وممارسة عنصريتهم تجاه العرق الأحمر، بغرض نهب خيراته واستغلاله على المستويات كافة.

وهنا يكمن الفرق بين التوظيف الاقتصادي للفكر العنصري، والتوظيف السياسي له. ففي التوظيف السياسي للفكر العنصري، كما حصل مع النازية مثلاً، نلاحظ أن الفكر العنصري هو الذي أوصل أصحابه إلى السلطة وليس العكس. فلم ينتظر مثلاً النازيون تبوأهم السلطة للعمل على إشهار عنصريتهم، بل أنهم بدأوا باكراً جداً بأعمالهم العنصرية ضد اليهود، وبنوا عليها خطهم السياسي المميز، القائل بتفوّق العرق الآري على سواه من الأعراق البشرية، واضعين اليهود في أسفل القائمة، والجرمان في أعلاها.

فالتوظيف السياسي للعنصرية هنا جاء مباشراً ومنذ الأساس، إذ أنه تماهى عملياً مع الخط السياسي والعقيدة الحزبية التي قامت النازية باعتمادها منذ نشأتها. ويكفي في هذا الإطار الإطلاع على كتاب «كفاحي» الذي كتبه هتلر في السجن، أيام كان مناضلاً شاباً، والذي يتحوّل لاحقاً إلى ما يشبه القاموس الأساسي للنظرية النازية. ففي هذا الكتاب المثير دمج دائم بين حقوق الألمان

المنهوبة والغبن اللاحق بهم كشعب جرماني متفوّق بسبب سياسة حكامهم السابقة، المهادنة لليهود، المسيطرين على الثروة والرساميل في البلاد قبل وبعد الحرب العالمية الثانية.

فالنظرية النازية معجونة بالعنصرية في تكوينها الأساسي، لا في استغلالها السياسي اللاحق، بحيث يستحيل فصل السياسي عن العنصري فيها، لشدّة ارتباطهما الكياني في العقيدة. وهذه الميزة قد جعلت العنصرية جزءاً رئيسياً من المشروع السياسي الذي بفضله وصل هتلر والنازيون إلى السلطة عام ١٩٣٣ في ألمانيا.

فبعد بلوغهم السلطة وامساكهم التدريجي بزمامها، دخل النازيون الحرب العالمية الثانية بعقيدة إعتبروها فولاذية وبترسانة حربية هائلة. فالأعمال العنصرية التي مارسوها باتت معروفة جيداً لشدّة ما تمّ التشهير بها بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. فالأنظمة الظافرة بالحرب وكذلك منظمة الأمم المتحدة والإعلام الصهيوني قد عملوا جميعاً على التشهير بالفظائع التي ارتكبتها النازية بحق الإنسانية واليهود في آن معاً. وهذا اللعب الدائم على الإنساني واليهودي هو الذي شكّل قاعدة التوجّه الإعلامي العالمي في هذا المجال، بحيث أن «تسويد» النازي والألماني عموماً قد جاء مرافقاً «لتبييض» اليهودي الإسرائيلي لاحقاً، ولنا عودة بالطبع الى هذا التلاعب المفرط بالوقائع التاريخية والذي يشبه، بالمناسبة، تلاعب النازيين أنفسهم بنظريتي تفوّق العرق الجرماني وانحطاط العرق السامي.

ج- التوظيف الديني:

أخطر أشكال العنصرية وأكثرها تغلغلاً في وعي الإنسان، هي العنصرية الدينية. ففي هذا الصنف من العنصرية تمازج خطير بين المقدَّس والعنف [٧]، على حدّ تعبير الكاتب الفرنسي رنيه جيرار الذي يشير إلى ارتباط هذا التقليد، في اللاوعي البشري الجماعي، بالاضحيات البشرية التي كانت تقدّمها الديانات القديمة للآلهة، تكفيراً عن أخطاء الجماعة. فالإيمان هنا لا يقف في وجه العنف، بل في صلب الممارسة الطقسية المطهّرة روحانياً لأعمال البشر.

ويبدو أن أصحاب مشاريع التطهير اللاتيني في البوسنة وعموم بلاد البلقان خلال العقد الأخير من القرن المنصرم قد سعوا لاستنهاض هذا التقليد البربري

القديم، الخارج من بطن معتقدات وثنية أو من ديانات سابقة للدين المسيحي، للشروع بمشاريعهم السياسية العنصرية والنابذة للآخر.

فقد رفع الصرب في يوغوسلافيا القديمة شعار الشعب المغبون، مدّعين أنهم كانوا يشاركون في كل الحروب العادلة إلى جانب الحلفاء ، خلال الحرب العالمية الأولى ثم الثانية، لكن نصيبهم السياسي كان معدوماً باستمرار. ولذلك إدعوا العمل على تحصيل هذه الحقوق السياسية والتاريخية المهضومة، بقوة السلاح، بعد إنهيار يوغوسلافيا السابقة.

ومن خلال اللعب على الهوية الدينية المميزة، لكون الصرب من المسيحيين الأرتودكس والغبن التاريخي المتأتي عن إخضاعهم بالإكراه للسلطنة العثمانية طوال ستة قرون متواصلة، ثم للنازيين، خرج مثقفو الصرب، عام ١٩٨٩، ببيان تأسيس لعقيدتهم الدينية والسياسية، يدعو الشعب الصربي لاستعادة مجده السابق، بقوة السلاح، فما كان هذا البيان الصادر عن أكاديمية الآداب والعلوم، إلاّ أن تمخّض عن التطهير الأثني، الممارس ضد المسلمين البوسنيين (البوشناق) والألبان من بعدهم.

واللافت هنا أنه كما أن الموقف العنصري قد شكّل قاعدة إنطلاق النظرية السياسية في النازية، فإن موقف التمييز الأثني قد شكّل أساس النظرية السياسية عند الصرب. وبالتمييز الأثني نعني التمييز الديني والثقافي للشعوب الصربية والبلقانية التي ترى أن مسارها التاريخي مختلف عن مسار الشعوب المحيطة بها والتي تنتمي إلى دين مختلف. وبما أن تاريخ البلقان قد ارتبط طويلاً بتاريخ السلطنة العثمانية، فإن الصرب يعتبرون أن أندادهم هم المسلمون البلقانيون، الذين نكّلوا بهم طويلاً في الأزمنة السابقة.

في الواقع، يستحيل تحميل المسلمين الحاليين، والذين يعيشون في البلقان مسؤولية ممارسات الحكم العثماني، فهذا تحوير إيديولوجي للحقائق التاريخية، لكن أصحاب النظرية التطهيرية الصربية، العنصرية حتى العظم، قد لعبوا على هذه الثنائية الملتبسة، القائمة على استحضار الماضي السياسي على قاعدة الاختلاف الديني الراهن. فاختلط الأمر على عامة الناس والمقاتلين الصرب (الذين كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة في الجيش اليوغسلافي قبل حلّه) فعمدوا الى معاملة المسلم الحالي على أساس أنه حفيد سياسي مباشر للعثماني الظالم

الذي عانوا منه الأمرين في الماضي.

فالإنتقام التاريخي هنا جاء على قاعدة الإنتقام الديني. فقد مورست بحق البوشناق ممارسات عنصرية ظالمة، كتلك التي مارسها العثمانيون بحق الصرب في بلاد البلقان، بعد كسرهم عسكرياً في مدينة كوسوفو عام ١٢٨٣. وكان مثلاً من عادات الميليشات الصربية قتل البوسنيين المسلمين والإحتفاظ بالشابات خلال المرحلة الممتدة بين ١٩٩٠و ١٩٩٦، في فيلات محروسة، واغتصابهن بشكل دائم حتى يحبلن. ثم كانت تنقل الحوامل إلى فيلات أخرى استعدادا للإنجاب. أما بعد عملية التوليد فكان الطفل الرهينة يُعطى لأحدى العائلات الصربية المحرومة من الأولاد كي تتبناه.

وكانت الأم المسكينة ضحية مرتين: مرّة عند الإغتصاب، ومرّة أخرى عند سلبها طفلها. وكان يعزو عسكر الميليشيات الصربية هذه الممارسة انها رد منهم على نظام «الدوشرمة» الذي مارسه طويلاً العثمانيون في حق الصرب. والمعروف عن نظام الدوشرمة أنه كان يقضي بخطف دائم لأطفال من الصرب بغية سلخهم باكراً عن أسرهم وتجنيدهم في سلك الإنكشارية. ففقدان روابطهم الأسرية كان يجعل منهم عسكراً طائعاً بشكل مطلق للسلطان وفاقداً لذاكرته الإجتماعية.

وكانت عنصرية الصرب تجعلهم ينتقمون من العثمانيين والمسلمين على حد سواء، في عملية خلط إيديولوجية سياسية، مبنية على أساس العداء الديني المطلق.

٣- العنصرية الصهيونية:

أكثر ما يزعج أبناء الكيان الاسرائيلي اليوم أن يتهموا بالعنصرية. فلماذا هذه الحساسية يا تُرى؟ ربما لأن هذا الاتهام طالما استعمله مثقفوهم وإعلاميوهم كحصان طرواده لاختراق الرأي العام العالمي، بعد توجيهه حصرياً نحو النازيين.

لكن النازيين ولّوا، ونظامهم في ألمانيا قد استُبدل بنظام ديموقراطي عصري ومتقدّم. وانتقلت العنصرية من ضحايا الأمس إلى جلادي الدولة العبرية الذين تمادوا في عنصريتهم لدرجة أنها أضحت أخطر من العنصرية النازية، على المستوى الإنساني، لكونها نابعة من ظلم وراغبة في عكسه على أناس آخرين، بدلاً من رفعه.

أما العنصرية الصهيونية، التي هي عقيدة «آباء» الدولة العبرية، فلا داعي للبحث فيها طويلاً ذلك أنه بالامكان العثور عليها في المجالات كافة. فهي، خلافاً لكل أمثلة العنصرية التي استعرضناها سابقاً، نموذج للعنصرية البنيوية. أي لعنصرية شاملة تطال بنية التفكير والممارسة عند معتنقيها في اسرائيل وعبر العالم أجمع، في المجالات كافة.

فميزة هذه العنصرية أنها تقوم على مشروع سياسي يقترن بمشروع اقتصادي يتجلّى في رؤية دينية للعالم وللآخرين. وبنيويّة هذه العنصرية هي التي تصنع فرادتها. فكل شيء مقولب فيها على أساس أنانية مطلقة للشعب اليهودي يريد منها ان تجعل الدنيا كلها خادمة له.

فالعنصرية الصهيونية، كعنصرية الصرب في هذا المجال، تقف على أرضية تفوّق ديني افتراضي بدونه لا تستقيم العقيدة اليهودية. فشعب الله المختار ينظر إلى الدنيا والى الآخرين من فوق. وهو حكماً عنصري في تمييزه هذا إذ أنه يضع نفسه معرفياً على مرتبة مختلفة نظرياً عن تلك التي يقف عليها الآخرون. فعندما يقبل المؤمن اليهودي بأنه من الشعب الذي اختاره ربّه، فهذا يعني أن الشعوب الأخرى هي غير مختارة. أي، عملياً، أنها منبوذة.

فكيف، والحال هكذا، للمؤمن اليهودي أن يكون غير عنصري، وهو مجبر على الانطلاق إيمانياً من فرضية أساسية تضع الشعوب الأخرى خارج المجال الإلهي، أي خارج المجال الإنساني أيضا. فالإيمان بالله هو للاقتراب أكثر من الإنسان الآخر في كل الأديان المعروفة على وجه الأرض. أما في الدين اليهودي، فإن الإيمان يضع الفرد ضمن جماعة مغلقة، ثم يضع هذه الجماعة فوق مستوى الإنسانية جمعاء وخارج فضائها المعرفي.

ومن هذا المنطلق بالذات سمح دوماً أهل السياسة في إسرائيل لأنفسهم بالتطاول على إنسانية الفلسطينيين والعرب عامة. فها هو ذا رئيس الوزراء شامير ينعتهم بالجراد وما من أحد يفاتشه أو يحاكمه على كلامه في دولة تدعي أنها ديموقراطية وتضمّ في عداد مواطنيها نظرياً، ١٨ في المئة من عرب الـ ٤٨، كما يسمّون، أي من الفلسطينيين الذين لم يغادروا أرضهم خلال النكبة.

وها هو ذا الحاخام يوسف أوفيدا يصف الفلسطينيين بالأفاعي، ويزوره بعد بضعة أيام رئيس الدولة العبرية، المسؤولة نظرياً عن تطبيق الدستور، بحيث

يتضح أن كلام هذا الحاخام الأكبر قد جاء ضمن الخط السياسي المعتمد في البلاد.

فبين الجراد والأفاعي يجد الفلسطيني نفسه مطوّقاً بمصطلحات عنصرية لا يخجل من استعمالها أهل السياسة في إسرائيل، ولا يحاكمون عليها، بل يُهنأون عليها ويزدادون شعبيّة. ماذا يعني ذلك؟ يعني بكل بساطة أن الأيديولوجيا الإسرائيلية تتماهى في العقيدة الصهيونية وتعمل على نصرة ز الشعب المختار ز.

وفي مقابل هذا الشعب، ما الذي نجده؟ على الأرض هناك شعب فلسطيني، عربي الثقافة. أما في أذهان الطبقة السياسية الإسرائيلية فنجد مجموعات من الأفراد لا وجود سياسياً لهم.

ولماذا لا وجود سياسياً لهؤلاء الأفراد؟ لأن النظرة العنصرية التي تضعهم فيها الدولة الإسرائيلية الحالية هي نظرة تغييب. فلا وجود سياسياً، على مستوى القرار والمصير، للفلسطينيين الموجودين في إطار الدولة العبرية. إنهم موجودون على الأرض، إسوة بباقي الكائنات الحية، لكنهم غير موجودين في الممارسة الدستورية، مما يعني أن حضورهم محض مادي وبيولوجي. لذلك فإن حقوقهم تقف عند حدّ تأمين البقاء المعيشي، كل يوم بيومه.

وتتكرّر هذه المعادلة منذ سنة ١٩٤٨، أي منذ أكثر من نصف قرن على إنشاء دولة إسرائيل، الأمر الذي يشير إلى أن المسألة ليست مجرد صدفة أو خطأ في التقدير. إن المسألة العنصرية هذه كيانيّة، ترافق الكيان طالما هو قائم على أسس الافتراضات الصهيونية القائلة بأن فلسطين أرض بلا شعب، والدينية القائلة بأن الشعب اليهودي (الذي من أجله أوجدت دولة إسرائيل) شعب مختار من الله.

فالعنصرية الدينية، والتي تمارس على الأكثرية المسلمة والأقلية المسيحية على السواء في إسرائيل، عنصرية نبذ للآخر سرعان ما استغلّها الكونكيستادورس الإسرائيليون لصالح أغراضهم السياسية. فتناسق الموقف السياسي مع المنطلق الديني العام، جعل من العنصرية الصهيونية أداة تفكير وعمل يغرف منها الكل أعماله. ولذلك نلاحظ أن لا توبيخ ضمير لا عند أبناء الطبقة السياسية ولا عند أبناء الطبقة الدينية في إسرائيل، لشدّة ما احتوتهم التصوّرات العنصرية التي أتت منسجمة مع مصلحة الطرفين.

ويذكرنا نبذ الفلسطيني إلى عالم الحيوانات وحتى إلى عالم الحشرات، في

الوجدان الإسرائيلي السياسي، بموقف البيض في دولة جنوب أفريقيا السابقة، حيث كانت إيديولوجية الدولة تعامل أبناء البلد السود على أنهم أشبه بالبهائم، فلا يسكنون مع البيض ولا يخالطونهم ولا يعملون معهم سوى على قاعدة رئيس ومرؤوس.

وهذا ما يقودنا إلى الكلام عن البعد الثالث للعنصرية الصهيونية التي لا تكتفي بالقهر السياسي والمعرفي فحسب، بل تضيف إليهما القهر الإقتصادي.

ويتمثل هذا البعد الإقتصادي للعنصرية الصهيونية في نمط التعامل مع شعب وخيرات أرض فلسطين. فالأرض مصادرة وملكيتها ومجيّرة بقوة المال ثم السلاح إلى المغتصبين والمستوطنين الجدد الذين يعملون على تحويل القرى الفلسطينية السابقة، المهجورة، إلى خرائب، ثم يبنون بالقرب منها مستوطناتهم. وفي الخطوة التالية، بعد عدة سنوات، تعلن السلطات الحكومية ضم هذه الخرائب إلى مشاعات المستوطنات المجاورة لها. فتذهب بعدها بقايا بيوت القرى الفلسطينية، الواحدة تلو الأخرى، تحت شفرات الجرافات وتزول؛ ويحل اسم المستوطنة الإسرائيلية مكان القرية الفلسطينية على الخرائط الرسمية.

هذه السياسية الظالمة هي التي شكلت منطلق اقتصاد العنصرية الصهيونية التي عمدت مباشرة إلى مصادرة الأرض بغية استغلالها لمصلحة رعاياها وأنصارها. وتشبه هذه العملية مصادرة الإستعمار الفرنسي، في نهاية القرن التاسع عشر، للأراضي الجزائرية الأكثر خصباً، في السواحل، لمصلحة المستعمرين الفرنسيين.

فالعنصرية الصهيونية التي لا تقيم وزناً للعنصر البشري الفلسطيني، والتي لا تعترف به على المستوى الإنساني، لن تتمكن من التعامل مع الأرض الفلسطينية على أساس عادل وعلى أساس أنها تخص شعب هذه الأرض. فاستلاب إنسانية الأفراد يستتبع سلباً مماثلاً للأرض، في إطار تناسق منهجي وبنية في التفكير واحدة. وهذا يعني أن الثروة التي يسعى إلى تجميعها أتباع العنصرية الصهيونية هي ثروة ناتجة عن عملية سلب كبيرة.

فتماماً كما أن النظرية الإستعمارية قامت على عملية سلب منهجية كبيرة، في ثلثي أراضي المعمورة، خلال القرون الثلاثة الماضية، فإن النظرية الصهيونية، القائمة على العنصرية، قد سعت لتحقيق هذا المشروع الطوباوي أولاً في أرض

أوغندا، ثم في أرض فلسطين لأسباب استراتيجية ، وبالتنسيق مع القوى العظمى الغربية آنذاك.

لكن، لو قام المشروع في أوغندا، لحصلنا على دولة جنوب أفريقيا ثانية في القارة السوداء، ولو قامت في أي مكان آخر لجاءت هذه الدولة على الصورة التي هي عليها الآن. فالمشكلة ليست فقط في قيام الدولة، بل ايضاً في تأسيسها على ذهنية عنصرية، تأبى التعامل مع الإنسان الآخر، وتطمع في سرقة خيراته وأرضه، وتعمل على ذلك بإصرار أعمى.

فمشكلة العنصرية الصهيونية الكبرى هي أنها عاجزة عن تصور الآخر مساوٍ للإنسان اليهودي على قدم المساواة. فتتعامل معه بذهنية القهر المتعمد. فطرد الفلسطينيين من أرضهم عام ١٩٤٨ جاء من وحي هذه الذهنية. وكذلك طرد المزيد منهم خلال الحروب الإسرائيلية العربية التالية. وأيضاً وضع اليد على أراضي وممتلكات الذين غادروا، وإعتماد سياسة جعل المستوطنات الإسرائيلية تلتهم الأراضي الفلسطينية تدريجاً.

فالعمران الاقتصادي في دولة إسرائيل الحالية لا يقوم على خيرات وقدرات وطنية متراكمة، بل على قاعدة أساسية تتمثل في سلب خيرات وأرض أهل فلسطين. وميزة العنصرية الصهيونية في هذا المجال أن تعاملها مع هذه المسألة، من وحي فكرها، قد أضحى قانونياً، إذ أن التشريعات الإسرائيلية تقر بعمليات الضم القسري وتمنحها غطاءً قانونياً، وتتعامل مع أراضي «الحاضرين الغائبين» على أساس تجييرها لمصلحة المواطنين الإسرائيليين.

فالعنصرية الصهيونية، المتغلغلة في ثنايا الفكر والممارسة، في مجالات الحياة اليومية والعملية كافة، في إسرائيل وعبر الشتات اليهودي عموماً، تتعامل مع الآخر على أساس المعاداة الدائمة. وهي لذلك لا تسمح لأتباعها بمشاركة الفلسطينيين في عمران دولتها، بل أنها تتعامل معهم على أساس أنهم يشكلون مجرد يد عاملة رخيصة، في مجال البناء بشكل خاص، وتحجب عنهم مراكمة رساميل ذات وزن، لكي تبقى المعادلة كما هي داخل البلاد.

فالشعب الذي يعتبر نفسه مختاراً من الخالق، يعتبر نفسه سيداً على الشعوب الأخرى. من هنا فإن الكائنات الأخرى لا يحق لها، في منظوره المتعالي والمستكبر، أن تساويه شأناً، لا في الحقوق السياسية والمدنية، ولا في الخيرات. فالعوج

المعرفي الذي تقوم عليه هذه المعادلة الإيديولوجية، المركبة تركيباً، عوج مشوّهٌ للشؤون كافةً وفي كل المجالات.

لكن العنصرية الصهيونية بحاجة إلى وقود لتغذية محركاتها الذهنية والعملانية، وهذا الوقود هو الحرب.

فلو قارنا بين العنصرية الصهيونية والعنصريات الأخرى التي عرفتها البشرية، للاحظنا أن الأولى تتميز بإعتمادها البنيوي على الحرب. فهي غير قادرة على الإستمرار بدون استمرار حالة الحرب والعداء، داخلياً مع الفلسطينيين وخارجياً مع العرب عموماً.

هناك عنصريات ساكنة، كعنصرية الأوروبيين تجاه أبناء مستعمراتهم السابقة. هذا الصنف من العنصرية، على النمط الروماني أو الإغريقي، ينطلق من إدعاء التفوق الحضاري. فاستكبار أصحابه استكبار حضاري على خلفية استكبار عرقي. لكنه حضاري في الأساس لأنه ينطبق أيضاً على شعوب من العرق نفسه. فالسويسريون مثلاً لا يستكبرون فقط على العمال المهاجرين ذوي البشرة السمراء، الآتين من أفريقيا، بل أنهم يستكبرون أيضاً على العامل المهاجر الإيطالي ويعاملونه عنصريا، مما يعني أن العنصرية تقوم هنا على موقف استكبار وتعالي، يطبق بالتدريج على كل الذين يتعامل معهم صاحب الموقف العنصري.

فداخل العنصرية الكبرى تجد سلسلة عنصريات صغرى، مبنية على أساس العنصرية الأم. إلا أنها تتبع تدرجاً ومواقف مختلفة. فالعنصرية الصهيونية، الموجهة ضد الآخر، المتمثل حالياً بالإنسان العربي، تحمل في أحشائها عنصرية داخلية، تقوم بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين.

لكن الفرق بين العنصرية الصهيونية الأم والعنصرية الداخلية التي تدور في فلكها، أن الثانية عنصرية ساكنة، تعمل على لجم الآخر واستبعاده عن مراكز القرار والسلطة، وعلى إبقائه في وضعية دونية، دون أن تعمل على محو هذا الآخر من الوجود.

أما العنصرية الصهيونية الأم، فهي تنتمي إلى صنف عنصريات الإلغاء، التي تختلف عن العنصريات الساكنة في أنها تهدف، بشكل متعمد، إلى محو الآخر من الوجود بشتى الطرق، أو استغلاله إلى أقصى الحدود وبدون رحمة إنسانية، كما

كانت الحال في عنصرية الإستعباد التي مارستها شعوب بيضاء عديدة في سابق الأزمنة.

فالعنصرية الساكنة غالباً ما تقوم على إدعاء التفوق الثقافي والحضاري والتكنولوجي، وهي مسالمة لكونها تهدف إلى الإستكبار على الآخر، لا إلى محوه. وهي منتشرة بين جميع شعوب الأرض، والأمثلة عليها ضمن أي بلد من بلدان العالم كثيرة جداً، شمالاً وجنوباً.

والعنصرية الأفتك والأشرس هي عنصرية الإلغاء التي تدخل في عدادها العنصرية الصهيونية والعنصرية الصربية والعنصرية النازية. فهذه العنصريات لا تقوم على ادعاء في التفوق الحضاري فحسب، في المجالين الثقافي والتكنولوجي، بل أيضاً على استكبار كلي، ثقافي وديني وتاريخي، بحيث أن الخيار الوحيد المطروح في هذه الإيديولوجية هو استعداء الآخر بشكل دائم والسعي لإبادته بقوة السلاح والمال.

من هنا دمويّة العنصرية الصهيونية التي تحتاج إلى إلغاء الآخر حاجة بنيوية. ففي هذا السياق، الحرب هي الخيار الوحيد المطروح، دون بدائل. فبالحرب يسعى صاحب العنصرية الصهيونية إلى كسر الآخر ومحوه من الوجود، حيث أن الآخر لا قيمة له بحد ذاته في نظره.

ولإبقاء نفسها على النار، تعتمد العنصرية الصهيونية على ثلاث مؤسسات إجتماعية رئيسة هي الأسرة والمدرسة والمؤسسة العسكرية. أما الملاك الحارس لهذه المؤسسات الثلاث فهو القضاء الإسرائيلي، العامل الدؤوب على إستمرارية المكتسبات الصهيونية.

ففي إطار الأسرة الإسرائيلية تكرار دائم لمقولات تفوق الشعب اليهودي وتمايز الذكاء الخاص بهذا الشعب، وديمومة العداء له، واضطهاده التاريخي في أقطار العالم كافة، ماضياً وحاضراً، بحيث أن الطفل الإسرائيلي ينشأ، داخل منزله الأسري، على أحكام عامة ومطلقة سرعان ما يعمد إلى اعتمادها في وعيه وفي حياته اليومية. وقد أشارت أخيراً الصحافة العالمية إلى أن السواد الأعظم من الأطفال الإسرائيليين يتمنون الموت للأطفال الفلسطينيين والإصابة بالإيدز. فهذا الموقف لا يأتي من فراغ، بل أنه ينبع من تنشئة إجتماعية طويلة، في أحضان العائلة، يتشرّب فيها الطفل العنصرية الصهيونية يوماً بعد يوم.

أما المدرسة فهي المؤسسة العامة التي تعيد إنتاج العنصرية الصهيونية بشكل منهجي، في التكوين العقلي العام لتلاميذ دولة إسرائيل الذين ينشأون فكرياً على مفاهيم للتاريخ والجغرافيا والثقافة والدين تتلاءم مع إدعاءات الشعب المختار، والعداء للآخر، والتفوق الحضاري و التاريخي.

أما المؤسسة العسكرية الإسرائيلية فهي الحصن الحصين للعنصرية الصهيونية، حيث تؤكّد الأحكام العامة العدائية والدموية بشكل إطلاقي. فينشأ المجندون، وهم من فئة الشباب، على كراهية الفلسطينيين والعرب بشكل متواصل، من خلال زجهم في مواجهات دائمة مع الشباب الفلسطيني، بحيث تنتفي لاحقاً الإستعدادات للحوار بين الطرفين. علاوة على أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية أضحت تضم اليوم أعداداً متزايدة من الضباط المتخرجين من مدارس للتعليم الديني اليهودي الأصولي. فمن أصل ٢٠٠٠ خريج أصولي تخرجوا من إحدى عشرة مدرسة من هذه المدارس (والتي تطلق عليها تسمية يشيفوت هيسدر) ٧٠ في المئة منهم، أي ١٤٠٠ عنصر، قد دخلوا خلال السنوات الماضية المدرسة الحربية وتخرجوا ضباطاً [٧]، الأمر الذي يشير إلى الدور المحوري الموكل للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية الحالية، في توطيد وإعادة إنتاج مبادئ العنصرية الصهيونية والفكر الصهيوني عامة. كما يشير إلى زتطلبنس هذه المؤسسة من ناحية أخرى.

كيف الوقوف أمام المدّ العنصري؟

هذا هو السؤال الذي شغل الرأي العام العالمي، بخاصة في البلدان الديمقراطية. وقد جاءت الإجابة عند بأشكال مختلفة. فعلى الصعيد العملاني لجأت الدول الديمقراطية الغربية إلى إرساء تحالف سياسي وعسكري فيما بينها، مطلع الحرب العالمية الثانية، بهدف كسر العنصرية النازية كسراً عسكرياً وسياسياً واقتصادياً. وهذا ما حصل فعلاً في نهاية الحرب. فالعنصرية النازية لم تنتج سوى الحرب، ومعالجتها لم تأت سوى عن طريق الحرب نفسها.

لكن مؤسسات دولية، كمنظمة الأمم المتحدة، حاولت من ناحيتها استكتاب مفكرين عالميين كباراً للتذكير بأهمية شرعة حقوق الإنسان التي أطلقتها الثورة الفرنسية قبل قرنين من الزمن. كما أن عدداً آخر من هؤلاء المثقفين قد قام

بتأليف كتب رصينة جداً تظهر زيف المقولات العنصرية، واعتماد البشرية جمعاء، في السابق كما في الحاضر، على التنوع الثقافي كأساس للتبادل الحضاري. ومن أبرز هذه المؤلفات كتاب الأنتروبولوجي الفرنسي كلود ليفي - «شتروس العرق والتاريخ» [٨].

فمعالجة العنصرية النازية جاءت عسكرية وثقافية على حد سواء.

أما العنصرية الصربية فقد جابهها تحالف الدول الغربية أخيراً، عسكرياً، بتدمير آلتها الحربية، ولكن دون محوها من النفوس، إذ بقي السواد الأعظم من الصرب على موقفهم العنصري السابق، لا بل إزدادوا حقداً.

أما العنصرية الصهيونية فلم يجابهها الغرب حتى الآن لا عسكرياً ولا ثقافياً، تاركاً إياها تسرح وتمرح في الشرق الأوسط بحرية كبيرة. لكن فوائد هذه العنصرية التي استثمرتها الدول الغربية طويلاً لمصلحتها، بدأت تنقلب مفاعيلها على الغرب نفسه. بحيث أن هذا الأخير سيضطر، عاجلاً أم آجلاً، للتعامل معها بشكل مختلف، فيعالجها بالطرق المناسبة.

أما نحن فسنبقى نتصارع مع هذه العنصرية إلى أن تأتي ساعة زوالها.

المراجع

1- Karl POPPER, la société ouverte et ses ennemis, 2 tomes, ed. du Seuil, Paris, 1979

٢. صاعد الأندلسي . طبقات الأمم . منشورات دار الطليعة . بيروت . ١٩٨٤ .

3- Charles-Louis de MONTESQUIEU, Lesprit des lois, Genève, Suisse, 1748.

4- Lucien LEVY-BRUHL, Les fonctions mentales dans les sociétés inférieures, P.U.F., Paris, 1910.

5- Homo Homini lupus

6- René GIRARD, La Violence et le Sacré, ed. Grasset, Paris, 1972.

7- Sylvain CYPEL, "La mentalité et le profil des cadres de l'armée israélienne", in Le Monde, 3 Octobre 2001.

٨. كلود ليفي - شتروس. العرق والتاريخ. ترجمة سليم حداد. منشورات نجد. بيروت. ١٩٨٢

I G M

INSTITUTE FOR GEOTECHNICS & MATERIALS

INVESTIGATION
SOIL EXPLORATION
IN SITU TESTING
LABORATORY TESTING FOR SOILS
LABORATORY TESTING FOR MATERIALS
QUALITY CONTROL
INSTRUMENTATION & MONITORING

DESIGN
FOUNDATION SYSTEMS
RETAINING STRUCTURES
SLOPE STABILITY
UNDERPINNING
SOIL IMPROVEMENT
MATERIALS MIX DESIGNS
CONFINEMENT & ENVIRONMENTAL GEOTECHNICS
EVALUATION OF CRAKES & DISTRESSED BUILDINGS

CONTRACTING
PILING
DIAPHRAGM WALLS
MICROPILING
ANCHORING
NAILING
SHOTCRETING
GROUTING

RESEARCH & EDUCATION
SHORT COURSES
SEMINARS
TRAINING & WORKSHOPS
PUBLICATIONS

SOFTWARE
DEVELOPMENT
INTERNET LINKS: www.i-g-m.com

I.G.M. s.a.r.l. - R.C. 73303 Beirut - Achrafieh - Baroudi St. - Sara building
P.O.Box 166-864 - Tel: 961-1-217825 - Fax: 961-1-217826 - E-mail: igm@dm.net.lb

Hôpital Ste. Thérèse
مستشفى القديسة تريزيا

- جراحة عامة
- جراحة نسائية وتوليد
- قسم للتصوير الشعاعي
- مختبرات عامة

حدث، بيروت – لبنان
تلفون وفاكس: ٤٦٣١٠٠/١٠١ (٠٥) – ٤٦٤٤٨٠/٨١/٨٢

Hadath, Beyrouth - Liban
Tél. & Fax: (05) 463 100 / 101 - 464 480 / 81 / 82

ظاهرة الارهاب: جذورها الفكرية والتاريخية
دراسة في ابعادها الاجتماعية والسياسية حتى نهاية الثورة الفرنسية

دلال بسما *

«... ان دماء الانسان حمراء في مختلف الاحوال، وهي متشابهة ان سالت نقطة باسم العنف، (الظلم، الاستبداد او النظام الدولي السائد) او جرت سواقي باسم الارهاب. فليس هناك فارق فيما بينهما، الا اذا رفضنا ذلك عن خبث دنيء ...».

Isaac STEINBERG.op.cit.,p.369

تطلق كلمة «ارهاب» اليوم على كثير من الجرائم العادية الواقعة ضممن اطار الحق العام وعلى اعمال العنف المختلفة التي يقوم بها الافراد كمحاولات الاغتيال التي يتعرض لها اشخاص لهم صفة سياسية او معنوية او اناس عاديون ابرياء، وعلى اعمال التخريب التي تتعرض لها الممتلكات الخاصة او العامة. كما تطلق كلمة «ارهابي» او «ارهابيون» على الاشخاص الذين يقومون بتلك الاعمال وعلى المجموعات السياسية والاقليات الاتنية التي تضرب من تعتبره عدوا لها، بشكل دموي رهيب ثم تختفي عن الانظار بسرعة، او تقاوم طويلا على ساحة الصراع وترغم اعدائها على خوض غمار صراع صعب، باهظ الثمن وطويل الامد[1].

ورغم ان الحديث عن الارهاب لم يبدأ منذ «الحادي عشر من ايلول»[2]، فأنه ليس هناك امكانية لتحديد مفهومه، سواء اعتبر شرا ام اعتبر سلاح «المستضعفين» والفقراء، وليس ثمة تحديد قانوني لمعناه، وقد عجزت

(*) باحثة

المنظمات الدولية نفسها، رغم المداولات والمطارحات القانونية في هذا الشأن، عن الاتفاق على معنى محدود وجليّ للإرهاب وعلى مدى شمولية المفهوم لجميع اشكال العنف الايديولوجي (الثوري، الجهادي، الفوضوي او التحريري...)[٣]. وينتج العجز او الخلاف في تعريف الارهاب من السياسات الدولية التي تجد احيانا في مساندة الارهاب مصلحة ووسيلة لفرض سيطرتها تارة، وآلية لمحاربة اعدائها تارة اخرى. فالبعض يعتبر الارهاب شرا والامر يعتبره وسيلة من وسائل الحرب.

فالجماعات المتطرفة تسمي (ارهابها) نضالا وقتالا، و«حزم العصى»[٤] الفاشيستية[٥] تمجد الارهاب، لا الفكر، بقدر رغبتها في التعبير عن اعتناقها لنظرية عنف خاصة بها، وتوصلها الى الاقتناع بان الوصول للحكم هو لب الصراع الطبقي[٦] ونهاية حرمان المحرومين. وحتى الفكر له عندها استعمالات ومفاهيم مبنية على فلسفة القوة حسب تصور الطبيعيين (Naturalisme)[٧]. فالأفكار حسب قول موسيليني «ليست مفاهيم مجردة بل قوى ملموسة. وعندما تسعى الفكرة الى تحقيق نفسها في الواقع لا يتم ذلك الا من خلال الظواهر العصبية والعضلية والعضوية»[٨]. اي القوة والارهاب. وتطلق الشلل او الرابطات الفوضوية او التحررية (L'anarchisme) على «ارهابها» اللامحدود عبارة ثورة مستمرة او الثورة الدائمة، والناشطون ضد الاستعمار يسمون «ارهابهم» نضالا او مقاومة[٩].

اما في الواقع، فان ظاهرة الارهاب هي أكثر تعقيداً وعمقاً من هذه النعوت والمفاهيم السطحية، ولها خصائص تمتنع عن الانزلاق والانحلال في عموميات العنف. ان هذه المفاهيم السطحية لظاهرة العنف هي نتيجة منطقية للدعاية التي تلجأ اليها السلطات و«السلاطين» والاقوياء من اجل تشويش الافكار وطمس الحقائق تجاه الرأي العام بهدف التقليل من اهمية هذا الواقع السياسي والتنديد بالعدو او المنافس السياسي ووصمه بطابع لا اخلاقي[١٠]. ولذلك نرى المواقف الدعائية تتمثل بنوع من الاخراج الدقيق والمتقن بحيث ان الصفة اللااخلاقية التي تلابس استعمال العنف، بجميع اشكاله، تنسب دائما الى العدو السياسي. دائما هم الاخرون الذين يستعملون العنف، ولذلك فهم متهمون. كل طرف يتهم الاخرين باستعمال العنف ويحتفظ لنفسه بحق الرد والمجابهة باساليب ووسائل غالبا ما تكون اشد عنفا وتحت شعار اعمال وقائية او اجراءات شرعية للدفاع عن النفس.

وبتعبير آخر، يسعى كل طرف الى ابراز العدو امام الرأي العام في صورة قوة لا اخلاقية دنيئة تهدد المصالح الوطنية او القومية، وتعرض سلام المجتمع ووجوده وامن العالم وانسانيته لخطر الموت[١١]. ولذلك يصبح استعمال جميع الوسائل مسموحا ومبررا، بما فيها جميع اشكال العنف، وذلك لمواجهة عدو على هذا القدر من الخطورة[١٢]. وعلى كل حال، فلم يعد العنف، حاليا، الضرورة القصوى في ممارسة السياسة، ان كان على المستوى الداخلي او العالمي، ولم يعد ظاهرة استثنائية وعرضية بل اصبح عند رجال السياسة والدول عنصرا مقررا في تبرصهم العقلاني[١٣].

في دراستنا هذه، نحاول فهم وشرح ظاهرة الارهاب وفلسفتها انطلاقا من جذورها الفكرية معتمدين على تطورها التاريخي، من اجل فهم هذه الظاهرة العنفية والاحاطة بعناصرها المكونة ومدلولاتها على الصعيدين الاجتماعي والاخلاقي. واعتمادنا على التاريخ لا يهدف الى تاريخ ظاهرة الارهاب بل يهدف الى استخراج معانيها انطلاقا من الوقائع التاريخية وربطها بالظروف الاجتماعية والسياسية التي نشأت فيها والتي ساهمت في تطور معانيها وفلسفاتها.

ويجب التمييز، قبل بدأ دراستنا، بين «الارهاب» ذي الطابع الايديولوجي اي السياسي وبين «الارهاب» الفردي المتعلق بالحق العام، اي المرتبط باعمال الاجرام واللصوصية والابتزاز و«الخوة» (Rakette) التي تدخل في اختصاص القانون الجنائي رغم اطلاق كلمة ارهاب عليها، لان تعريف الارهاب «كاستعمال العنف او التهديد باستعماله لبلوغ هدف معين» يؤدي بنا حتما الى القياس بمقياس واحد اعمال العنف التي تمارسها الحكومات والجماعات والاحزاب السياسية - خصوصا في دول العالم الثالث - والافراد والمجرمون، رغم ان الروائز السيكولوجية (Les caracterés Psychologiques)[١٤] بين رجال الارهاب السياسي ورجال لارهاب السياسي ورجال ارهاب «الجريمة المنظمة» تتلاقى في خصائص وعوامل مشتركة من وجهة نظر علم النفس، اي ان اكثرهم مصابون بنوع من مرض «الباثولوجيا الاجتماعية» (Sociopathes)[١٥]. فاعمال العنف الارهابية التي تمارسها سلطة حكومية او «شبه حكومية» ترتكز على معطيات اجتماعية و/ او سياسية و/ او دينية، وترمي الى بلوغ هدف سياسي يتعلق بحياة الجماعة او المجتمع، بينما ينطلق «الارهاب الفردي» من دوافع فردية وشخصية ويستعمل

وسيلة العنف للكسب الشخصي او لتحقيق الثورة او للانتقام. لكن «الخيط رفيع» بين الارهاب الاول والثاني، خصوصا في العالم الثالث حيث رجال السلطة السياسية يستعملون، بأكثريتهم، سلطتهم السياسية او الادارية لمكاسبهم الشخصية ومكاسب جماعاتهم التي تستعمل «الارهاب»، ورغم ان هذا الارهاب هو نوع من الارهاب السياسي الا انه يبقى بالواقع بعلم النفس المرضي. ورغم ان هذا الموضوع يستحق الدراسة «رغم حساسيته المفرطة....» الا اننا نستثنيه من درستنا هذه...

ونود ان نوضح انه في دراستنا سوف يسود موقفنان فكريان مختلفان من ظاهرة الارهاب، من حيث الاحكام القيمية التي يطلقها كل موقف على الارهاب وبغض النظر عن كل ما نسمعه اليوم من مواقف سياسية معلنة:

الموقف الاول، موقف عدائي يرفض الارهاب بصورة قطعية ويعمل بمختلف الوسائل لمحاربته والقضاء عليه. فهو يعتبره وسيلة شنيعة ولا اخلاقية تخالف جميع القوانين والقواعد والاعراف التي تسير المجتمع والحياة الجماعية، وتنال من القيم الانسانية العامة والحريات الفردية والعامة. انه رزية اجتماعية تهدد استمرار السلام الوطني والسلم العالمي على السواء. باختصار، انه الشر مجسما في الافراد الذين يلجأون اليه[١٦].

اما الموقف الثاني فهو الموقف المؤيد للارهاب، واتباعه فئتان: فاما ان يكونوا ملتزمين بعقيدة ايديولوجية سياسية تؤيد العنف كوسيلة للتغيير الاجتماعي - السياسي، واما ان يكونوا، هم انفسهم، ارهابيين واعضاء في منظمات تمارس الارهاب السياسي. يرى اتباع هذا الموقف ان للارهاب امكانية فضلى لتحرير المجتمعات المضطهدة والمستبعدة من قبل المجتمعات القوية او من الانظمة الكليانية او الديكتاتوريات الجماعية والفردية على السواء. انه الطريق البطولي للشهادة والفداء. وهو «دفشة اصبح» (Coup de Pouce) لا غنى عنها في دفع حركة التاريخ الى الامام[١٧]. لأن التاريخ يمشي ببطء شديد. فهو يحتاج الى «دفشة»، كما صرح جليابوف بعد اغتيال ولي عهد النمسا، الارشيدوق فرنسوا فرديناند، حيث اغتياله كان الشرارة لنشوب الحرب العالمية الاولى[١٨].

ان هذين الموقفين، الرافض والمؤيد، يمتازان بطابع واحد، متحيز، انفعالي وشخصي (Subjective)، يواجه ظاهرة الارهاب السياسي انطلاقا من رأي

تفضيلي او من قناعة مسبقة. الموقف الاول يرفض الارهاب باسم الاخلاق الاجتماعية السائدة وباسم اخلاق سياسية معترف بها ومتمثلة بالمؤسسات والقوانين والانظمة السياسية التي تحيط بها. والموقف الثاني يؤيد الارهاب باسم نظرية تعليلاتها على ايديولوجية ثورية او فوضوية او تحررية (Anarchisme)[١٩] او باسم التزام سياسي بقضية اجتماعية سياسية معينة.

في دراستنا، لهذه المرحلة من بحثنا، سوف نعالج موضوع ظاهرة الارهاب، منذ ظهور عبارة «الارهاب» دون اي مدلول سياسي لها، وحتى اتخاذها نسقا في الحكم السائد بصورة قانونية في مرحلة الثورة الفرنسية الكبرى (La Révolution)[٢٠]، وبالتحديد مرحلة الحكم «الجاكوبي» او (اليعاقبة)، حيث اخذت العبارة بعد سقوط روبسبير شكلها النهائي، اي حينما استعملت كلمة ارهاب (Terreur) بمعنى يدل على ارادة تأديبية عادلة تنبثق من الشعب في وضع اجتماعي/ سياسي معيّن، مع ما اضيف اليها من دلالة اخلاقية تتضمن معنى الادانة، آخذة بذلك معنى ارهاب: (Terrorisme).

تطور دلالة عبارة الارهاب[٢١]

اكتسبت عبارة الارهاب مضمونا سياسيا واضح المعالم على عدة مراحل فكرية، اذ حصرنا هذه العبارة في ثلاث فترات حاسمة ورئيسية من تاريخ تطور استعمالها بحيث يمكننا استخراج المراحل الثلاث الاساسية في تكامل مدلولها: المرحلة الاولى حيث لم تكن العبارة تدل بعد على اي معنى سياسي. والمرحلة الثانية حيث تظهر بعض الملامح السياسية في استعمالها، والمرحلة الثالثة والاخيرة حيث اتضح فيها المعنى السياسي.

ويتفرع عن هذه المرحلة الاخيرة تجاه ايديولوجي مهم استطاع ان يجمع عناصر المرحلتين الاخيرتين مع بعض التعديلات الحاسمة والتي جاءت نتيجة للتطور التاريخي في الفكر والاجتماع والسياسة.

لكن يحسن بنا توضيح مشكلة تتعلق بالمفردات، وهي ناجمة عن اختلاف اللغة العربية عن اللغة الفرنسية التي عاينت تاريخ كلمة الارهاب، والتي كان لها، كما كان لتاريخ فرنسا الحديث، دور رئيسي في تبلور المضمون السياسي لهذا المصطلح. وهذه المشكلة هي في اننا نجد في الفرنسية كلمة (Terreur) وكلمة

(Terrorisme)، وهما تشتركان الى حد كبير في الدلالة على المعاني نفسه، الا ان لكل واحدة منهما مميزات مستقلة بلغت في فترة معينة من تاريخ فرنسا حد التناقض. فلو حاولنا نقل هاتين المفردتين الى العربية بالصورة المتعارف عليها معجميا لوجدنا ان كلمة (Terreur) ترادفها «رعب» او «ذعر» او «رهبة»، كما ترادفها اصطلاحيا كلمة «ارهاب»، وذلك للدلالة على حكم الارهاب كالذي عرفته فرنسا ابان الثورة الكبرى. الى ذلك هناك ايضا كلمة (Terrorisme) وترادفها في العربية كلمة «ارهاب». يتضح اذا ان كلمة «ارهاب» العربية تدل على كلتا الحالتين (Terreur) و(Terrorisme) دون ان يكون ثمة ما يميز في المفردات العربية بين خصوصيات كل حالة على حدة كما هو حاصل في اللغة الفرنسية، او في اللغات الاجنبية الاخرى، حيث ان كلا منهما يدل على نموذج معين من نماذج الارهاب السياسي. اضف الى ذلك انه يصعب ايجاد لفظة عربية مرادفة لكل من تلك الحالتين والا وقعنا في الالتباس، وبالتالي عدم الثقة[٢٢].

ان تاريخ عبارة ارهاب بمعنى (Terrorisme) لا يتعدى في بدئه نهاية القرن الثامن عشر، لان هذه العبارة لم تعرف اولا الا في فرنسا ابان الثورة الكبرى، وبالضبط ابتداء من عام ١٧٩٤ حيث كانت تستعمل في سياق سياسي بحت. ولكن لا يسعنا الانطلاق من هذا التاريخ في دراسة تلك العبارة، لسببين رئيسيين. فمن جهة اولى، على الرغم من ان كلمة ارهاب، بالصيغة الفرنسية بالمعنى السياسي اللذين ذكرناهما، لم تستعمل قط قبل هذا التاريخ. فهي عندما ظهرت كان ظهورها نتيجة حياة جماعية طويلة ومشحونة بالقلاقل، بالاقتناعات المتعددة، بالاحداث المختلفة وبالافكار والعقائد، والتي ادى تفاعلها، كلها الى بروز العبارة هذه وبالصيغة التي نتكلم عنها. وهذا يدل، اذا، على ان ظهور كلمة ارهاب (Terrorisme) ابان الثورة الفرنسية لم يكن وليد الصدفة بل وليد تاريخ معين. اما من جهة ثانية - وهي متعلقة بالاولى تعلقا وثيقا - فإن كلمة ارهاب (Terrorisme) مشتقة من الرهبة (Terreur) وهذه الصيغة الاخيرة، بالاضافة الى تحولات المعنى التي طرأت عليها واكتسبتها خلال تاريخها الطويل، هي التي قادت الى الصيغة المستحدثة (Terrorisme) واعطتها المضمون السيكولوجي والاجتماعي/ السياسي الحالي. فبديهي اذا، ان نتحرى عن العملية التاريخية التي ادت الى ولادة الصيغة الجديدة التي هي بمثابة وجه آخر لواقع سياسي واحد. ومهما يكن من امر

التلازم بين هذين الوجهين فان ثمة مجالا خاصة لممارسة كل منهما.

ان عملية جمع اشتات العناصر السياسية التي دخلت تباعا على معنى الارهاب، ستمر بمراحل ثلاث: سنعمد في المرحلة الاولى الى اظهار المعنى الاصلي اللغوي المتعارف عليه، والذي كرّسته المعالجم الكبرى في لغة المنشأ، اي اللغة الفرنسية، دون ان نهمل مقارنة مدلولها في اللغة العربية، ذلك لان اهمية هذه المرحلة تقوم بالاساس على دراسة تطور معنى الارهاب في اللغة الفرنسية التي نشأ فيها واكتسب من خلالها، ومن خلال تاريخها الاجتماعي والسياسي، المضمون الذي تبنته كل اللغات بما فيها اللغة العربية. اما في المرحلة الثانية فسنحاول ابراز ما قدمته الثورة الفرنسية وايديولوجيتها من مضامين سياسية واضحة المعالم والدلالات، وسنعرض في المرحلة الاخيرة لما استجد في معنى الارهاب بفضل ما قدمته اهم حركتين ثوريتين في تاريخ اوروبا الحديث ونعني بهما الحركة الفوضوية والحركة العدمية او النيهيلية (Nihilisme)[٢٣] الروسية. الا ان هذه المرحلة الاخيرة ستدعونا ايضا الى دراسة الارهاب في التجربة الثورية البولشفية، خلال مرحلتين: الاولى قبل تسلم السلطة. وفيها يتمثل ارهاب الضعفاء، والثانية بعد وصول البلاشفة الى السلطة وفيها يتمثل ارهاب الاقوياء، وهذا ما نود معالجته لاحقا.

وقد اعطت الحركتان الثوريتان، الفوضوية والعدمية، عبارة «ارهاب»، معنى سياسيا اكثر وضوحا وتركيزا مما كان عليه قبلهما، وكذلك، ارستا الارهاب على اسس نظرية وقواعد تطبيقية بشكل اصبح فيه الارهاب قادرا على تمثيل وجه مهم من حقيقته السياسية، وعلى تحديد نموذج اساسي من نماذج هذه الظاهرة السياسية، واعني به نموذج ارهاب الضعفاء الذي سوف يتجلى بنضال حركات التحرر الوطني من اجل تحرير بلادها من الاستعمار الغربي، وضد الانظمة الحاكمة التي كانت الحركات الشعبية تعتبرها غير ممثلة لارادتها...

الارهاب قبل الثورة الفرنسية

تشتق كلمة (Terreur) الفرنسية من الاصل اللاتيني (Tersere) و(Terrere). وهما فعلان يفيدان معنى: جعله يرتعد ويرتجف. ومن الاسماء المتعلقة بهذين الفعلين (Terror) و(Terroris) نشأت الكلمة الفرنسية (Terreur). ففي قاموس

الاكاديمية الفرنسية المنشورة عام ١٦٩٤ نجد لهذه المفردة التفسير التالي: «رعب، خوف شديد، اضطراب عنيف تحدثه في النفس صورة شر حاضر او خطر قريب»[٢٥]. ويتضح هنا ان ما يقابل هذا المعنى في اللغة العربية هي لفظة «رهبة» او «راهبة» او «رهبى» وكلها تدل على معنى الخوف والفزع او «الحالة التي ترهب اي تفزع وتخوف»[٢٦]. اما لايضاح مكان استعمال هذه المفردات وكيفية هذا الاستعمال فإن قاموس الاكاديمية الفرنسية يقدم الامثلة التالية: يقال مثلا، «القى الرهبة بين الاعداء، نشر الرهبة في جميع الامكنة التي يمر فيها، زرع الرهبة في كل مكان. كما يقال عند الكلام عن امير كبير او فاتح، انه يملأ كل شيء برهبة اسمه، وذلك للاشارة الى ان اسمه يزرع الرعب في كل مكان»[٢٧].

وبالنظر الى كيفية استعمال مفردة الرهبة، يمكننا تصنيف عناصرها الدلالية وفق اتجاهين اساسيين: اتجاه سيكولوجي وآخر سوسيولوجي. فالنسبة للاول نفهم الرهبة (Terreur) باعتبارها حالة تعيشها النفس، او حالة شعورية عنيفة ومزعجة يعبر عنها افراد معرضون لشر معين او لخطر محتمل. وعندما يكون «الفاتح» او «الامير الكبير»، سببا لرهبة الاعداء او المجرمين، وعندما يزرعون الرهبة في النفوس، فهذا يعني ان هذه الرهبة تترك اثرا في الاشخاص الذين تطولهم. وقد عبرت القواميس اللاحقة لقاموس الاكاديمية الفرنسية لعام (١٦٩٤)[٢٨] عن هذا الاثر بعبارة «اضطراب عنيف» و«رعب كبير» وغيرها. وتندرج كل هذه الانفعالات في المجال السيكولوجي. اما بالنسبة للمجال السوسيولوجي فبإمكاننا توسيع معنى الرهبة بصورة يتعدى فيها النطاق الفردي ليشمل النطاق الجماعي. فالرهبة لا تقصدر على الافراد من حيث كونهم افرادا بل بامكانها ان تسود ايضا مجموعة من الافراد تربطهم علاقة اجتماعية ناتجة عن تشاركهم في وجود جماعي تحدده مقاييس سوسيولوجية. فمن جهة الفاعل« الفاتح والامير الكبير مثلا»، انما هي مفاهيم ذات مضمون سوسيولوجي من حيث ارتباطها بمنظومة اجتماعية معينة ولكل مفوم من مكانته ودوره الاجتماعيان في البناء الاجتماعي التراتبي الذي يسود كليانا جماعيا معينا. ومن جهة المفعول فيه يدل مفهوم «الاعداء» على وجود جماعي تربط بين عناصره علاقة واحدة تجمعهم روابط مشتركة تحددها مقاييس اجتماعية وسياسية معينة. فمن ضمن هذا المنظور تصبح الرهبة حالة نفسية تعيشها جماعة موحدة وتعبّر عنها جمعيا

وبطريقة واحدة.

من خلال هذه الاوجه التي تتجلى فيها عبارة الرهبة، هناك مجال لابراز العلاقة الرئيسية القائمة بين السبب والمسبب. فمن جهة، هناك سبب الرهبة الذي يجسده الفاعل الذي يوحي بها او يفرضها، ومن جهة اخرى هناك المسبب الذي يتجلى بردة الفعلا لتي تظهر عند الاشخاص المقصودين. الا ان هذه العلاقة هي مباشرة وتلقائية، او بعبارة اخرى انها علاقة طبيعية. فمن خلال الامثلة التي نعالج على ضوئها مدلول الرهبة، يبدو ان الفاعل الذي يوحي الرهبة او يفرضها، انما يستطيع ان يفعل ذلك لانه يمتلك قوة مادية او معنوية يواجه بها الاخرين الذين اما لا يملكونها واما يملكونها ولكن بنسبة اقل. وهذا يعني ان العلاقة السببية بين الرهبة ومفعولها، او بين الفاعل والذي يتحمل الفعل، هي علاقة طبيعية وتلقائية ينحصر فهمها ضمن حدود المبدأ الطبيعي في علاقة القوي بالضعيف: فالضعيف يخاف تلقائيا وطبيعيا من الاقوى الذي يمكنه ان يشكل خطرا مستمرا. وعند هذا الحد فقط تتوقف العلاقة السببية بين الرهبة ومفعولها[٢٩].

ان ما نرمي اليه من خلال هذا التحليل هو ان المعاني التي تقدمها القواميس الفرنسية الابعة المذكورة، لعبارة الرهبة (Terreur). لا تمكننا، وحتى هذه الفترة من التاريخ اللغوي للعبارة، من التكهن ان الفاعل يستغل مفعول الرهبة بقصد معين، او انه يرمي بشكل واع الى تحقيق افادة معينة من مفعول الرهبة التي يوحيها او يفرضها على الاشخاص المعنيين. وبعبارة اخرى، لا تحمل عبارة الرهبة (Terreur)، حتى هذا التاريخ، معنى الوسيلة التي يستعملها الفاعل بصورة هادفة للوصول الى هدف اجتماعي/ سياسي. بيد ن هناك ملاحظة تجدر الاشارة اليها وهي انه قد ورد في قاموسي فورتيير وريشليه مثل على استعمال عبارة الرهبة (Terreur)، هذا نصه: «سادت رهبة جعلتهم اسايد الساحة»[٣٠]. ففي المثل عنصر يقترب الى حد بعيد من مسألة الاستغلال الهادف لمفعول الرهبة ويقوم هذا العنصر على رجة وعي الفاعل لما امكنه تحقيقه من خلال مفعول الرهبة التي فرضها على الاخرين. ولكن هذا لا يعني ان الرهبة قد اصبحت وسيلة حقيية واضحة ومتميزة، وان الفاعل قد لجأ اليها بسبب امكانيتها في تحقيق الهدف الاجتماعي/ السياسي المرغوب. ولكن مهما يكن من امر فان لهذين اللغويين

فضلا في تقدم المعنى الذي ستحمله عبارة الرهبة (Terreur)، وذلك من خلال ايحائهما بهذا العنصر الجديد الذي سيلعب دورا كبيرا في تحقيق المدلول الاجتماعي/ السياسي لهذه العبارة تحديدا نهائيا، وذلك خلال الثورة الفرنسية الكبرى.

يتبين مما سبق ان عبارة الارهاب (Terrorisme)، لم ترد مطلقا في اللغة الفرنسية حتى اواخر القرن الثامن عشر. ومع بداية الثورة الفرنسية الكبرى طرأ تحول عميق على مفهوم الرهبة ليس من جهته النظرية بل من جهة ممارسته في الواقع، اذ اصبحت وسيلة يستعملها الفاعل المدرك لمزاياها وللفوائد العملية التي يمكنه تحقيقها من جرائها. وهذا ما ادى بالنتيجة الى ولادة مفهوم جديد ينتمي اليها بحكم الاشتقاق ولكنه مستقل بحكم الواقع الذي يدل عليه.

الارهاب ودوره في الثورة الفرنسية

خلال الثورة الفرنسية الكبرى (La Révolution)[٣١]، لم يطرأ اي تغيير جذري على عبارة الرهبة (Terreur) من حيث عناصرها الاساسية التي تحدد مدلولها باعتباره حالة نفسية معاشة او انفعالا يثيره في النفس شر او خطر معين. ففي الواقع، لقد استمر هذا المعنى السيكولوجي منذ ظهور هذه العبارة حتى اليوم دون اي تغيير. اما اذا كانت الثورة الفرنسية لم تؤد الى تغيير في المضمون السيكولوجي للعبارة فانها نجحت في ادخاله في الحياة الاجتماعية/ السياسية بصورة واضحة. ان ما قدمته الثورة في هذا المجال لا يقوم على وصف الرهبة وتعريفها بل على تطبيق مضمونها وممارسته. وهذا يعني ان ثوار عام ١٧٨٩، بناة الجمهورية، قد استفادوا من خصائص الرهبة، ممن حيث مفعولها في الناس، ورفعوا شأنها الى مستوى الوسيلة في الحكم. وبالتالي، فانهم ابرزوا البعد الاجتماعي الذي تستطيع ان تحمله هذه العبارة واسندوا اليه دورا سياسيا ادى بالنتيجة الى ايجاد عبارة ارهاب (Terrorisme). وبذلك قدمت الثورة الفرنسية خصائص الارهاب في مجال تطبيقه السياسي، وهذا يعني ان هناك عملية عبور من العبارة الاولى: رهبة (Terreur) الى العبارة الثانية: ارهاب (Terrorisme). ولكن يجب ان نشير الى انه خلال الثورة الفرنسية لم يطرأ اي تغيير على معنى كلمة رهبة (Terreur) من حيث التفسير القاموسي للكلمة حيث ارتدى شكله

الاخير وكذلك في مؤلفات اللغويين الفرنسيين. ولكن، خلال هذه الفترة، يجب التركيز على دلالاتها في الواقع وفي مجريات الاحداث الغنية بالمعطيات السياسية الثورية.

فخلال الثورة الفرنسية، اعطى الموقف الايديولوجي معنى الرهبة مضمونا سياسيا، كما ان الواقع والاحداث كان لها دور في دمج تلك العبارة في الحياة الجماعية. وهنا تجلت الرهبة في الحياة الاجتماعية/ السياسية العملية.

كان لافكار فلاسفة عصر الانور، كما هو معروف، دور رئيسي في التغيير السياسي والاجتماعي الذي بدأ في فرنسا مع الثورة. ففي مقابل مثاليات القرن السابع عشر القائمة على الروح السلطوية الاستبدادية والزهدية التي رسختها الدولة والكنيسة في النفوس، حققت حركة التنوير تقدما سريعا في توعية وتنمية الروح النقدية في المجتمع الفرنسي وذلك بخلق افكار جديدة ومبادئ جديدة تقوم على الايمان بالعقل، وهذا ما فتح المجال امام رفض مفهوم السلطة الالهية المتمثلة بالملكية المطلقة والسنة الكنيسة المتمثلة بالعادات والتقاليد والشعائر التي فرضها رجال الاكليروس، فعم هذا الموقف الجديد مختلف المجالات العلمية والاخلاقية والاجتماعية والسياسية على السواء. لكن كتابات فلاسفة القرن الثامن عشر لم تكن لتؤثر تأثيرا مباشرا على جماهير المجتمع الفرنسي الثوري. اي ان الثوار لم يكونوا قد استوعبوا الافكار الجديدة وتبنوا العقائد الثورية ليناضلوا من اجلها، وبمعنى آخر لم يكن لحركات التنوير تأثير جماهيري مباشر بل اقتصر على النخبة البورجوازية وانتلجنسيا الصالونات والاندية الفكرية، وذلك يعود الى ان الشعب الفرنسي لم يكن يقرأ نظرا لبنية مجتمع ما قبل الثورة وظروف العمل التي كان يعيشها الفلاحون والحرفيون والتي كان من نتيجتها تدن هائل في عدد المتعلمين الذين يعرفون القراءة والكتابة. بالاضافة الى ذلك لم يقدم احد من فلاسفة القرن الثامن عشر ايديولوجية اجتماعية وسياسية محددة بل قدموا مجموعة مبادئ ومدارس فكرية تتناول المسائل الاجتماعية والسياسية والفلسفية الدينية، واسترشد قياديو الثورة البورجوازيون بتوجيهاتها، واقتبسوا منها الجانب الذي يتمشى مع مطالبهم ومواقفهم المعادية للملكية المطلقة وللنظام الاقطاعي. يتضح من ذلك ان البحث عن اصول الارهاب السياسي خلال الثورة الفرنسية ضمن اطار فلسفة التنوير لا يقودنا الى نتائج مرضية وكاملة. فبالرغم من الاثر

العميق الذي كان لتلك الفلسفة على قياديي الثورة، لا نرى فيها تلك الدعوة الصريحة الى ممارسة الارهاب كما هو واضح في ما سنسميه بالايديولوجية الجاكوبية المتمثلة بكتابات وخطب روبسبيير وسان جوست بالاضافة الى محاضر لجنة السلامة العامة (Comité de Salut Public)[٣٢]، والاجراءات العملية التي اتخذتها تلك اللجنة بهدف تحقيق افكارها ومواقفها السياسية، اي بعبارة اخرى، بهدف بناء الجمهورية وتركيزها.

ليست الايديولوجية الجاكوبية (Jacobinisme)[٣٣] نظاما فكريا مترابطا تنتج عنه حقيقة اجتماعية سياسية معينة، بل مجموعة صور ومفاهيم تغوص جذورها في التاريخ الروماني وفي فلسفة التنوير، «ستعينة بالافكار الحقوقية والسياسية فقط، دون ان يخطر في بالها ان تستعيض عن الدين القديم بدين جديد ما. رغم ان روبسبيير حاول، دون جدوى، اقامة دين جديد»[٣٤]، اسماه دين الكائن الاعلى[٣٥]. هذه الافكار الحقوقية والسياسية كانت وسائل لاقناع الآخرين واستمالتهم او اخضاعهم[٣٦] بفضل القوة السياسية والعسكرية التي كان يتمتع بها القائمون على قيادة الثورة من الجاكوبيين. اما الفكرة الرئيسية التي كانت محور تلك المفاهيم والاجراءات ومركزها فهي مسألة الجمهورية وما يكتنفها من قيم ومفاهيم جديدة على الشعب الفرنسي ان يعتاد عليها ويتأقلم معها واخيرا يتبناها. وبالاضافة الى ذلك فان الاخطار التي احدقت بهذا النظام الاجتماعي السياسي الجديد، في داخل البلاد وخارجها[٣٧]، كانت عاملا مهما في اعطاء الايديولوجيا الجاكوبية قوتها وثباتها وعنادها. فلقد اخذت على عاتقها التصدي للملكية المطلقة ولنظام الطبقات الذي كان سائدا قبل الثورة، فركزت على بغض الارستقراطية والطغيان ودعت على لسان روبسبير الى اعلان الانسانية كمبدأ غير منفصل عن الحرية. فالانسان الفرد مواطن حر مساو لكافة المواطنين وليس له على غيره افضلية الا بمقدار ما يخدم الجمهورية، بعد ان اصبح قويا بالحقوق التي استعادها بفضل النظام الجمهوري الجديد يجب ان يكون قويا بالواجبات المفروضة عليه. وذلك لان بينه وبين الجمهورية عقد اجتماعي على غرار ما قال روسو[٣٨]. ومن هنا اصبح الحكم على الفرد يمر بالجمهورية، واتحد الضمير الاخلاقي مع الضمير الاجتماعي المدني في فكرة الفضيلة، ولم تعد فكرة الوطن قائمة على محبة قطعة من الارض يولد فيها الانسان بل على محبة بلاد تمثل

قوانينها الارادة العامة. الوطن والفضيلة والحرية عناصر متكاملة، فحيث «تتوافر الفضيلة في ظل القوانين، وحيث تسود المساواة بين الناس، وحيث يصبح اسم السيد مجهولا، وحيث يعود الانسان ذلك الكائن الذي تصنعه الطبيعة، حرا وعادلا، ذاك يكون وطن الفرنسي»[٣٩]. ان الامة، وفي نظام ما قبل الثورة، كانت تقتصر على الملاكين النبلاء والاقطاعيين التابعين لبلاط الملك، اما بعد ثورة ١٧٨٩ فهي لا تقبل الا المواطنين الذين يجمعهم الولاء للجمهورية وارادة التصدي لاعدائها. فعندما تكون القضية قضية الامة لا يعود هناك ثمة اخوة ولا اخوات ولا اب ولا ام، لان الجاكوبيين يضحون بكل شيء في سبيل وطنهم.

بعد ان تسلم الجاكوبيين قيادة الثورة واعلنوا مبادئ الجمهورية الاولى. كان على فرنسا ان تطوي صفحة من تاريخها وتفتح صفحة جديدة. وكان مفروضا على الجمهورية ان تعيش والا سقط الناظم الثوري وسقط معه الثوار. كان هناك اذا خيار بين اثنين: اما الحياة واما الموت، وهذا ما اكده جو الصراع الذي كانت تنمية الايديولوجية الجاكوبية والذي كان يجمع بين المبررات لكل من هذين الخيارين. فالحرية لا تقوم الا تحت ظل الجمهورية وهكذا يكفي لتبرير حياة المواطنين بكرامة وعدل، وكل ما عدا الحرية فهو استبعاد وموت. ولكن حتى تقوم ايديولوجيا الجاكوبيين وتستمر الثورة وتبنى الجمهورية يجب ان يكون الجاكوبيون وايديولوجيتهم على صواب. فنشأ عند قادة الثورة شوق ملح، ليس فقط للحقيقة، بل لان تكون حقيقتهم هي وحدها الحقيقة المطلقة، ويجب تحقيقها والا بطلت قيمتها وانهارت الثورة. ان الانسان الذي يعتقد انه يملك الحقيقة المطلقة هو انسان شديد الخطر لانه يرفض الحوار مع الاخرين ولا يأخذ بعين الاعتبار حقائقهم وعقائدهم وبالتالي حرياتهم على ضوء الشك بحقيقته هو. وعندما تختلط المقاييس وتزعزع القيم ابان الازمات وتقتضي الحال الراهنة قيام مبادئ وقيم جديدة كليا وادخالها بشكل سريع في الجسم الاجتماعي، لا يمكن الا ان يفرض الجديد فرضا وبعنف شديد يصل الى حد الارهاب. ففي داخل كل ايديولوجي يوجد ارهابي ينتظر من يوقظه. وبالتالي فان الايديولوجيا - وكل عقيدة اجتماعية سياسية تدعي حقيقة ما - تقاس ابان الازمات الحادة وفي اوقات الحروب بفاعلياتها، وهذا ما ادركه الثوريون وعملوا على ضوئه وبمقتضاه. فجاء الاجراءات التي اتخذوها في سبيل ذلك لتعطي بعدا جديدا لمضمون

عقيدتهم، وشكلت وجها آخر ملازما لها، فلا يقوم الواحد الا بالآخر.

على الرغم من ان الفترة المعروفة باسم «حكم الارهاب (Terreur)»، تتحدد تاريخيا بين العاشر من آب عام ١٧٩٢، وهو تاريخ الدعوة الى مؤتمر وطني، وسقوط روبسبيير في التاسع من شهر ترميدور في السنة الثانية للجمهورية (٢٧ تموز ١٧٩٤)، فان ممارسة الارهاب (Terreur) بصورة قانونية ومؤسسية، لم تحصل بشكل علني وواضح الا ابتداء من ١٠ آذار ١٩٧٣. ولكن مهما يكن من امر، فلقد اصبح لعبارة (Terreur) وقع سياسي بالنسبة للحكام والمحكومين على السواء، قبل هذا التاريخ بعد اشهر. ويعود سبب هذا الامر الى حدثين مهمين. اولهما هو المرسوم الذي سمح فيه بمداهمة المنازل لنزع السلاح من المشبوهين، والذي ادى الى توقيف ثلاثة الاف مشبوه بمعاداة الثورة وزجهم في السجون. لقد صدر هذا المرسوم، الذي كان وراءه دانتون (Danton). في ٢٨ آب ١٧٩٢، اي قبيل حصول الحدث الثاني المعروف بمجازر ايلول. فحتى عشية ٢ ايلول من السنة نفسها، كانت القيادة الثورية تعاني وضعا حرجا وصعبا نشأ عن ضيق السجون والامكنة التي كانت تغص بالموقوفين والسجناء من كل انحاء فرنسا. ان بإمكان هذا الواقع ان يشكل، بحد ذاته، مؤشرا مهما لظهور الارهاب ولكن دون ان يسميه باسمه. ولكن بعد ظهر الثاني من ايلول اطلقت هذه العبارة بمعناها السياسي كما تجلت باعمال معينة تدل على مضمونها الواقعي. ففي هذا الوقت، كان الغزو الخارجي الذي كانت تتعرض له فرنسا الثورة من قبل الدولة المحيطة بها، قد وصل الى ابواب فردان (Verdun) وحاصرها، مما دفع المتوطعين الى ان يهبوا لمواجهة هذا العدو الخارجي. ولكن قبل ذلك كان عليهم واجب «تصفية حساب العدالة» مع اعداء الثورة في الداخل، حسبما نصح به القائد الثوري مارا (Marat). وليس المقصود باعداء الثورة سوى هؤلاء المساجين والموقوفين الذين بامكانهم ان يستفيدوا من هذا الظرف ليمدوا ايديهم الى العدو. ولذلك، هجم المسلحون جماعات وزمرا تتكون من مارسيليين وبريتانيين وحرفيين من باريس وضواحيها، بالاضافة الى مجموعات من الحرس الوطني، على السجون الباريسية وفي بعض النواحي القريبة وقضوا على جميع المعتقلين فيها[٤٠]، خوفا من تعاملهم مع العدو اثناء انهماك الثوار برد الهجمات الخارجية، فيهددون بذلك مصير الثورة ومصير الجمهورية، كما يهددون السلامة العامة. وعلى الاثر سارعت لجنة

المراقبة لكومونة باريس (La Commune de Paris) الى «ابلاغ جميع المحافظات ان قسما من المتآمرين القساة، والمعتقلين في سجونهم، قد نفذ فيهم حكم الموت على يد الشعب. انه اجراء عادل، وقد بدا للشعب ضروريا من اجل السيطرة بواسطة الرهبة (Terreur) على آلاف الخونة المختبئين وراء جدران باريس، في الوقت الذي كان يهبّ فيه لمواجهة العدو[٤١].

يبدو واضحا من خلال النص ان كلمة ارهاب (Terreur) قد استعملت بمعنى يدل على ارادة تأديبية عادلة تنبثق من الشعب في وضع اجتماعي/سياسي معين. انها ردة فعل فورية ايدتها، بهدف سياسي لجنة المراقبة التي تشكل سلطة قانونية رسمية تأسست بمرسوم يمثل النظام السياسي والتشريعي القائم في تلك الفترة.

بعد هذا الحدث الذي فتح صفحة الارهاب السياسي في تاريخ فرنسا، تتالت الاجراءات المشابهة، واخذت الوقائع تضفي على معنى الارهاب الطابع الرسمي والمؤسسي. فبعد سنة تقريبا من مجازر ايلول، اي في منتصف عام ١٧٩٣. جاء وفد مؤلف من بعض رؤساء المقاطعات ومن بعض الاعضاء في الجمعية الجاكوبية، ليحضر جلسة للمؤتمر الوطني المنعقد في باريس، ليبلغ المؤتمرين ارادة الشعب الفرنسي. وقد جاء في احدى خطب الوفد ما يلي: «لقد حان الوقت للمساواة كيف تعمل منجلها فوق الرؤوس. لقد حان وقت ترهيب المتامرين. ايها المشرعون، ضعوا الارهاب (Terreur) على جدول الاعمال... وليحوّم سيف القانون فوق جميع المجرمين»[٤٢]. وردا على ذلك وقف باريز (Barrere) خطيبا ليؤكد للوفد ان الحكومة، تحقيقا لمطالبهم ومطالب الشعب، ستعمد الى تشكيل «جيش ثوري ليحقق تلك الكلمة الكبيرة التي يعود فضلها لكومونة باريس، الا وهي: «ضعوا الارهاب على جدول الاعمال». وحتى يبدد باريز كل شبهة او سوء فهم اضاف: «انها ليست مجرد انتقامات غير قانونية، بل ستكون المحاكم الاستثنائية هي المولجة بالتنفيذ»[٤٣]. اما الذي توجّ رسميا هذا الوعد فهو ما جاء في المحضر الذي حرر على اثر تلك الجلسة اذ جاء فيها: «ان المؤتمر الوطني، بعد ان استمع الى تقرير لجنة السلامة العامة، يقرر ما يلي: سيكون في باريس قوة مسلحة، تمولها الخزينة العامة، وتتألف من ستة آلاف رجل ومن الف ومائتي مدفعي، غايتها قمع اعداء الثورة وتنفيذ الاجراءات الكفيلة بحفظ السلامة العامة التي تقررها الكونفنسيون[٤٤]»[٤٥].

يتضح مما سبق ان المدلول الواقعي لعبارة رهبة (Terreur) اثناء الجمهورية الجاكوبية، قد مرّ بمرحلتين. فبالاضافة الى المدلول السيكولوجي الذي كانت تتضمنه منذ نشأتها، كانت في المرحلة الاولى ردة فعل فورية قام بها الشعب واستخدمها كأداة دفاع وطني وثوري ضد العصاة والخونة واعداء الثورة. وقد سارعت السلطة القائمة آنذاك الى تغطيتها وتبريرها وابراز عدالتها بغية تحقيق هدف سياسي واضح المعالم. فعندما نعرف ان يوم ٢ ايلول كان موعدا لانتخاب ممثلين عن الشعب لدى الجمعية الوطنية. ندرك ان تبرير السلطة لمجازر ايلول الارهابية (Les Septembrisades) يعني ان قيادة الثورة قد صممت على فرض مبادئها السياسية بالقوة، وارغام الشعب على اختيار العناصر التي ترشحها هي لدخول المجلس، وذلك باذكاء التعصب لدى مؤيدي الثورة. كما كانت ترمي ايضا من خلال تبريرها ذلك الى التهويل على المترجرين باتخاذ اجراءات ليس اقلها القتل والتنكيل تحت ستار الارادة العامة وعدالة الشعب. وبكلمة موجزة، كانت الرهبة (Terreur) في هذه المرحلة وسيلة سريعة المفعول لنشر المبادىء الاجتماعية والسياسية الجاكوبية وتثبيت اسسها. اما في المرحلة الثانية فقد اصبحت الرهبة (Terreur) نظام حكم تدعمه المؤسسات الرسمية واجهزتها السياسية والعسكرية، حتى اصبح من المستحيل ان نذكر الايديولوجية الجاكوبية دون ان نتكلم عن الارهاب ودوره في تسيير عجلة الحكم في السنتين الاوليين من عهد الجمهورية الاولى.

في العاشر من آذار عام ١٧٩٣. أي بعد ان تبنت حكومة المؤتمر الوطني وسيلة الارهاب. تم انشاء المحكمة الجنائية الاستثنائية التي دعيت على سبيل الاختصار بالمحكمة الثورة. وكان من اهدافها قمع الجرائم التي ترتكب ضد الثورة واجهزتها الحاكمة، كما ارادت الحكومة الثورية من وراء انشاء هذه المحكمة ان تحول دون وقوع مجازر شعبية جديدة كالتي وقعت في ايلول الماضي. الا انها احتكرت بهذا العمل قانونية اللجوء الى الارهاب واحتفظت بحق ممارسته عند الضرورة، ذلك الحق الذي كرسته لها اجهزة التشريع الدستورية. ففي الفترة الاخيرة من تسلمها المهمات الموكلة اليها، كانت تتألف المحكمة الثورية من خمسة اعضاء قضاة يكتمل نصابهم بثلاثة، ومن مدعٍ عام له رديفان ومن اثني عشر محلفا لهم اربعة ردفاء. وكانت الكونفنسيون هي التي تعين القضاة والمحلفين. ولكن في ٢٢ من شهر

«بريريال (Prairial)» من السنة الثانية للجمهورية (١٠ حزيران ١٧٩٤) صدر قانون قدمه روبسيير، تغيرت بمقتضاه اصول المحاكمات لدى المحكمة الثورية: فقد تم الغاء هيئة المحلفين والاستماع الى الشهود، والغيت هيئة الدفاع واجراءات التحقيق الاولية. ومنذ ذلك الحين اصبحت الاحكام مبرمة غير قابلة للاستئناف، كما انه لم يترك لهيئة القضاة سوى الاختيار بين التبرئة او الحكم بالموت[٤٦].

يمكننا ان نستنتج مما سبق ان هذه الاجراءات من قبل الحكومة الثورية لم تغير شيئا في المضمون السياسي والعملي للارهاب، الا انها جعلت منه ركنا اساسيا من اركان النظام السياسي. لقد كانت الحكومة الثورية تحكم بالارهاب، تلك الوسيلة التي اعتبرت الاصلح والاوفق لتأسيس الجمهورية. وبهذا المعنى يمكننا ان نفهم ما صرّح به سان جوست (Saint Just) في تقرير رفعه الى الكونفينسيون باسم لجنة السلامة العامة، ويتكلم فيه ضرورة اعلان الحكم حكما ثوريا الى ان يستتب الامن والسلام في فرنسا. يقول «لن تتأسس الجمهورية الا عندما تقمع ارادة الحاكم الاقلية الملكية وتفرض عليها سلطتها بحق الغلبة». ثما يتابع سان جوست قائلا «ولكن بين الشعب واعدائه لا يوجد اي قاسم مشترك الا السيف. يجب ان تحكموا بالحديد هؤلاء الذين لا يمكن حكمهم بالعدالة: يجب ان تقمعوا الطغاة»[٤٧]. علينا اذ ان نفهم من ذلك، ان العقيدة الجاكوبية التي تنادي بالجمهورية هي عقيدة غير فاعلة ما لم تقترن بالوسائل الكفيلة بتحقيقها. فمن جهة، هناك حقيقة سياسية تبرر حياة الذين يؤمنون بها، ولكن الشرط الاساسي لتلك الحقيقة ليس فقط الايمان بل تنفيذها ونقلها من حيز الفكر المجرد الى حيز الواقع المتعيّن في الزمان والمكان. وهذا يعني ان هناك، من جهة اخرى، عقبات في طريق تحقيق تلك الحقيقة - التي هي الجمهورية. واذا بقيت تلك العقبات قائمة فان صفة الحقيقة تبقى معلقة عن الجمهورية حتى اشعار آخر. بكلمة اخرى، ليس بين الجمهورية والملكية، بنظر قادة الثورة، اي قاسم مشترك: يجب ان تموت واحدة لتبقى الاخرى. وهذا ما يجعلنا نفهم كثيرا من مواقف وآراء روبسبيير: «لا يوجد مواطنون في الجمهورية الا الجمهوريون»[٤٨]، او عندما يقول ايضا «ان من واجب الحكومة الثورية تجاه المواطنين الصالحين العناية الوطنية الكلية، وليس من واجبها تجاه اعداء الشعب الا الموت»[٤٩]. لقد كان من شأن هذا الموقف ان يدعو روبسبيير الى ان يكون قاطعا وحاسما في استعماله عبارة الرهبة

(Terreur) ودلالته على مضمونها الواقعي. ففي تقرير قدمه بدوره هو ايضا، الى الكونفينسيون باسم لجنة السلامة العامة، في ٢٥ كانون الاول ١٧٩٣، حيث كان يتكلم عن مبادىء الحكومة الثورية، يقول: «ليس علينا ان نزرع الرهبة (Terreur) في قلوب المواطنين والتعساء، بل في مخابىء المجرمين الغرباء حيث يتقاسمون الاشلاء، وحيث يشربون دماء الشعب الفرنسي»[٥٠].

يتضح اذا ان الرهبة (Terreur) قد تجاوزت، في هذه المرحلة، حدود كونها ردة فعل تلقائية تقوم بها الجماهير بدافع من حماستها الوطنية المتزمتة. لقد اصبحت وسيلة حكم يقوم على الترهيب. ومنذ ذلك الحين اصبحت كلمة الرهبة (La Terreur) تدل على نظام الحكم القائم آنذاك، كما تدل ايضا على الفترة التاريخية التي مورست فيها الرهبة من خلال نظام الحكم هذا، والذي انتهى بسقوط روبسبيير.

ان سقوط روبسبيير في التاسع من شهر «ترميدور ()» في السنة الثانية للجمهورية (٢٧ توز ١٧٩٤) واعدامه في اليوم التالي[٥١]، كان لهما نتائج مباشرة على استعمال كلمة (Terreur) فلقد ادى هذا الحدث، المهم في تاريخ الثورة الفرنسية الى نشوء كلمة ارهاب (Terrorisme). وتوضيح ذلك ان ممارسة الرهبة من قبل الاجهزة الحكومية الثورية باشراف الثلاثي روبسبيير وسان جوست وكوتون (Couthon) قد تمت بصورة غير محتملة اجتماعيا وسياسيا وانسانيا. ولذلك فقد استفاد خصوم روبسبيير من هذا الواقع وواجهوا اليه اتهام اللجوء الى هذه الوسيلة الشنيعة في الحكم، وبعبارة اخرى، لقد اتهموه بجريمة ممارسة الارهاب (Terrorisme) واعدم في ساحة الثورة باعتباره ارهابيا «(Terroriste)». فبهذه الصورة ومن ضمن هذه الظروف استعملت عبارة (Terroriste, Terrorisme) في اللغة الفرنسية لاول مرة.

ان هذا الانتقال من عبارة (Terreur) الى (Terrorisme) يحتوي، لدى تحليله، على عنصر رئيسي في مضمون العبارة الجديدة. فقبل التاسع من ترميدور كانت الرهبة نسقا في الحكم سائدا بصورة قانونية، اذ ان جميع الاجراءات القمعية العنيفة والشرسة، كانت تحصل تحت غطاء القانون الصالح والشرعي الوحيد. وجميع المطالب والعرائض التي كانت ترفع للحكومة الثورية مطالبة اياها بتطبيق الرهبة، انما كانت تحققها الاجهزة الرسمية والسلطات السياسية والادارية باسم

القانون والدستور السائدين. اما بعد الاطاحة بروبسبيير فقد أصبح خصومه اسياد الساحة. وبهدف تبرير الانقلاب الذي قاموا به، قام الخصوم باجراءات «عقائدية» اذا جاز التعبير، وهي انهم عمدوا الى الغاء عبارة رهبة (Terreur) من محاضر الكونفينسيون، كما قاموا ايضا باجراءات دعائية تقوم على استهجان نظام الحكم الذي كان يمارس في السابق، وتحقره مع اصحابه امام الرأي العام. نستنتج من ذلك ان خصوم روبسبيير قد اتهموه مع اعوانه بجريمة القيام باعمال كانت منذ يومين اعمالا قانونية وفاضلة. بيد ان الترميدوريين اذا نجحوا في تجريم حكم الارهاب، فهذا يعني ان الحكم الارهابي الذي مارسوه كان اقل عنفا وشراسة من سلفه، ولم يكن الفارق بين الاثنين سوى تبدل الاشخاص، وهذا ما كان يعنيه جوزف دي ميستر عندما قال مشيرا الى هذا الفارق «بعض المجرمين قتلوا بعض المجرمين»[٥٢].

يتبين من خلال هذا العرض ان معنى النسق في الحكم، والذي كان يسند سابقا الى عبارة (Terreur) قد تحول الى عبارة، (Terrorisme) مع ما اضيف اليه من دلالة اخلاقية تتضمن معنى الادانة. وهذا ما يفسر كون الاكاديمية الفرنسية قد احجمت عن اسناده الى كلمة (Terreur) بل حصرته في (Terrorisme) ففي قاموسها الصادر في العام السادس من الجمهورية عادت الاكاديمية الفرنسية وكرست للرهبة (Terreur) معنى «الانفعال» السيكولوجي[٥٣] وذلك دون اية اشارة الى العبارة الجديدة. ولم تدرج هذه الاخيرة في قاموس الاكاديمية الا في الملحق الصادر عام ١٨٢٩ حيث نجد كلمة (Terrorisme) بمعنى «نظام، نسق الارهاب الذي ساد فرنسا خلال الثورة»[٥٤]، اما كلمة (Terreur) فقد بقيت على معناها نفسه. ولاجل ابراز التمييز بين هاتين الكلمتين، عمدت الاكاديمية الفرنسية الى وضع فعلين مختلفين يتعلق كل منهما بواحد من دينك الاسمين. فهناك فعل (Terroriser) الذي يعني «فرض نسق الرهبة او نظامها» وفعل(Terrorifier) الذي يعني: «جعله يضطرب من الرهبة، اوحى بالرهبة»[٥٥].

اما على سبيل المقارنة مع اللغة العربية فان كلمة (Terrorisme) تقابلها عادة كلمة ارهاب. وقد ردت هذه المفردة عند الزمخشري اذ يقول «يقشعرّ الاهاب اذا وقع منه الارهاب»[٥٦]، ولكن يبدو واضحا انها قد استعملت هنا بصيغة المصدر من فعل ارهب، وبالتالي فهي تقابل كلمة (Terreur) بمعناها المجرد من كل بعد

اجتماعي وسياسي. ولم تستعمل كلمة ارهاب العربية للدلالة على الواقع السياسي الا مؤخرا. فقد ورد في «المنجد» مثلا، «الارهابي: من يلجأ الى الارهاب لاقامة سلطته. الحكم الارهابي: نوع من الحكم يوم على الارهاب والعنف، تعمد اليه حكومات او جماعات ثورية»[٥٧]. كما جاء في دائرة المعارف ان «الارهاب مصدر ارهب: اخاف، راع، خوفّ، روّع. فهو الاخافة والترويع. يستعمله بعض المعاصرين بمعنى التخويف والتفزيع. ويستعمله البعض الآخر بمعنى التهديد في سبيل الابتزاز والاخذ، وكلمة تهويل اولى بهذا المعنى. وقد يستعمل بمعنى القاء الخوف الجماعي وخلق جوّ من الذعر: (Terrorisme, Terreur) وكلمة «رعب» اولى بهذا المعنى»[٥٨].

من خلال دراسة هذه المرحلة التاريخية التي ادت الى نشوء كلمة ارهاب (Terrorisme) يمكننا ان نستخرج ثلاثة عناصر رئيسية تختص بها هذه العبارة:

١- انها تتضمن معنى سيكولوجيا يتجلى بحالة الرعب التي يزرعها في النفوس وبدون هذا المعنى تفقد هذه العبارة اسسها ومقوماتها.

٢- وتتضمن معنى سياسيا من حيث دلالتها على نسق في الحكم، وبدون هذا المعنى تصبح مجرد ردة فعل عنيفة، تلقائية وفردية.

٣- انها تختص باصحاب السلطة. وبدون هذا المعنى تصبح فعلا اجراميا يخضع لاحكام القانون الجنائي العام.

لقد استمر هذا المعنى المثلث العناصر بضع عشرات من السنين. ثم حققت بعدها هذه العبارة قفزة مهمة حصلت بفضل موقف ثوري جديد، ظل يختمر طيلة القرن التاسع عشر، ونعني به موقف الفوضويين والعدميين. وقد طرأ على اثره تحول على مستوى العنصرين الاخيرين.

فهرس:

١. د. ادونيس العكرة، الارهاب السياسي، بحث في اصول الظاهرة وابعادها الانسانية، دار الطليعة، بيروت ١٩٩٣، ص ١٣.

٢. الحادي عشر من ايلول، عام ٢٠٠١، حينما قامت مجموعات انتحارية باختطاف طائرات مدنية وصدمتها في برجي التجارة العالمية في نيويورك وفي مبنى وزارة الدفاع الاميركية «مبنى البنتاغون».

٣. محمد الحجيري «ديكتاتوريات و«طالبان» وهنود حمر. من هو الارهابي؟» ملحق النهار، السبت ٢٩ ايلول ٢٠٠١، ص ٦.

٤. او حزمة اللكتر (Lictor's bundle-fasce): شعار قضاة الامبراطورية الرومانية الذي كان يتكون من حزمة من العصى تتوسطها بلطة ذات حدين والذي كان يحمله تابع القاضي او اللكتر. اتخذه موسيليني شعارا للفاشية للتعبير عن أن حزبه امتداد للامبراطورية الرومانية وامجادها. ولم تكتف الفاشية باستخدام شعار الرومان بل استعارت القابهم وتشكيلاتهم العسكرية، مثل: قنصل وتريبونو وتشنتوريوني (قائد المائة...) الخ، انظر: جوسيبي دي لونا، موسيليني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة الالف كتاب، مصر، ١٩٩٧ ص ٩ لله ص ٧٢ الهامش رقم ٧.

٥. او الفاشية او فاشه (Fasce): مشتقة من كلمة «فاشيو» التي تعني الحزمة او العصبة او العصابة. ظهرت عصابات او فاشيات في جنوب ايطاليا وصقلية في سنة ١٨٩٣ واثارت القلاقل، الى ان تغلبت عليها الشرطة، كما شهرت فاشيات اخرى قبل فاشية موسيليني وقبل دخول ايطاليا الحرب العالمية الاولى وبعد ان هزمها النمساويون في كابوريتو باسم عصابات الدفاع الوطني التي اشترك فيها فوضويون وجمهوريون واشتراكيون. اما عصابات (فاشيات) نضال موسيليني فتأسست في سنة ١٩١٩ للقيام بثورة يسارية في البداية ثم تحولت بعد ثلاث سنوات الى منظمة يمينية متطرفة عرفت باسم الفاشية. انظر: جوسيبي دي لونا، موسيليني، المرجع السابق. ص ٩ لله الهامش رقم ٤ ص ٧١.

٦. جوسيبي دي لونا، موسيليني. المرجع السابق ص ٢٢

٧. الطبيعية: مذهب ينكر ان يكون للاحداث او الاشياء معنى خارق للطبيعة وان القوانين العلمية تفسر كل شيء. انظر جوسيبي دي لونا، موسيليني. المرجع السابق ص ٢٨. الهامش ١٠

٨. انظر: جوسيبي دي لونا، موسيليني. المرجع السابق ص ٢٤

٩. محمد الحجيري «ديكتاتوريات و«طالبان»... المرجع السابق. ص ٦

١٠. د. ادونيس العكرة. الارهاب السياسي... المرجع السابق ص ١٤

١١. زكريا فواز «الصراع بين عنفين مشرع وشرعي...» في النهار. يومية لبنانية. ٢٣ تشرين اول ٢٠٠١ الصفحة ١٠

١٢. د .ادونيس عكرة. الارهاب السياسي.. المرجع السابق ص ٩

13- Julien FREUND, Lessence du politique, Sirey, Parid 1993, p 524

١٤. اي الاجوبة المقومة. اي نخبة مترابطة من الروائز التي تساعد على تقويم شخص بالنسبة الى فئة معينة من الناس. د سهيل ادريس. قاموس المنهل. دار الآداب. بيروت ١٩٩٥

١٥. قلما يظهر هذا المصطلح في لغة علم الاجتماع حيث يستخدم مصطلحات مثل تفكك ومشكلة وانحراف، انظ: د. محمد عاطف غيث. قاموس علم الاجتماع. الهيئة المصرية العامة للكتاب. مصر. ١٩٧٩. ص ٤٣١. اما ما نقصد به فهو من وجهة نظرعلم النفس الذي يعني ان اكثر المصابين بهذه الحالة يتميزون «بخطابهم» المعتمد على القيم الاجتماعية من مثاليات في مجال الاخلاق والاديان والقوانين والعادت. بينما في داخلهم يحتقرون ويسخرون من كل هذه القيام وان ابدعوا في استعمالها لغاياتهم. وينعكس هذا الازدراء للقيام في حياتهم وسلوكهم الشخصي «المنحرف» او المتناقض كليا مع مبادئهم المعلنة...

١٦. د .ادونيس عكرة. الارهاب السياسي.. المرجع السابق ص ١٤-١٥

١٧. د .ادونيس عكرة. الارهاب السياسي.. المرجع السابق ص ١٥-١٥١

١٨. Roland GAUCHER, Les terroristes, Albin Michel, Paris, 1965, p 118 د .ادونيس عكرة. الارهاب السياسي.. المرجع السابق ص ١٥١

١٩. تترجم فوضوية اللغة العربية ولكن بمعانيها الفلسفية هي بعيدة عن ما تعبر عنه الكلمة في لغتنا والاجدر بتبني ترجمتها بكلمة تحررية. فهي نظرية سياسية تتبنى التعاون الطوعي بين لافراد والجماعات.

وترى ان الدولة هي العدو الاكبر للفرد، ومن هنا ضرورة العمل على ازالتها... انظر: هنري ارفون، ترجمة هنري زغيب، الفوضوية، منشورات عويدات، بيروت ١٩٨٣ ص ٥

٢٠. الثورة بالفرنسية ومع حرف اول كبير: يقصد بها ثورة ١٧٨٩ اي «الثورة الفرنسية العظمى» كما يسميها العرب. هناك ثورات فرنسية بعدها اهما: ١٨٣٠، ١٨٤٨، ١٨٧٠، ١٨٧١ اي ثورة الكومونة. تاريخ الثورة الفرنسية يشهد تعاقب الجمعية التأسيسية، الجمعية التشريعية، مجلس المؤتمر او الاتفاق الوطني (La Convention) مع الذروة (عهد الارهاب، روبسبيير، الانتصار على حلف الدول، مع كمونة باريس، والمقصلة، حكم الفضيلة...) وسقوط روبسبيير عام ١٧٩٤- الردة الترميدورية - ثم عهد الادارة مع مجلسين حتى سنة ١٧٩٩، الذي اطاح به بونابرت العائد من مصدر، بادئا عهد القنصلية ١٧٩٩-١٨٠٤ الذي يتلوه عهد الامبراطورية الاولى حتى العام ١٨١٤ و١٨١٥. انظر موريس لانجليه، العبودية ترجمة الياس مرقص، دار الحصاد، دمشق، ١٩٩٤ الصفحة ٢١٦

٢١. ان افضل من كتب في الارهاب السياسي، في اللغة العربية - ومن بين المراجع التي وقعت بين ايدينا - هو مؤلف الاستاذ الدكتور ادونيس العكرة. وسوف نشير في بحثنا هذا لمؤلفه بصورة مستمرة. ونحن له من الشاكرين. كذلك يجب ان نشير الى مؤلفين فرنسيين عدنا اليهما بصورة دائمة وهما كتابات كل من: Julien FREUND & Raymond POLIN

٢٢. د .ادونيس عكرة، الارهاب السياسي.. المرجع السابق ص ٢٥-٢٦

٢٣. العدمية او النهلستية: نظرية تقرر انه لا يوجد لشيء في المطلق (١٨٠١) ترفض حقائق القيم الاخلاقية والتقاليد والقوانين، وتراتبية القواعد. نظرية حزب سياسي في روسيا تدور على تحرير الفرد من كل سلطة. اي تمجيد الحرية المطلقة (١٨٧٧) (Dictionnaire petit Robert) انتشر مصطلح العدمية بعد صدور رواية تورجينف «الآباء والبنون ١٨٦٢» التي استعمل فيها المصطلح بحق. بطل الرواية - بازاروف. (عبد الرزاق الصافي، القاموس السياسي. دار الفارابي. بيروت ١٩٧٨. ص ٢١٧).

٢٤. وقد عالج جرزف فاسيورسكي في دراسة قانونية لمسألة الارهاب السياسي. من خلال الحركتين الثوريتين العدمية والفوضوية. واقتصر بحثه على نموذج تلك الحركتين تحت زاوية «تأثيرهما على القانون الجزائي وبالاخص على قانون اللجوء السياسي» انظر: Jerzy WACIORSKY, Le Terrorisme politique, Ed, Pedone Pris 1939, p 23 & 23-24 انظر: د .ادونيس عكرة. الارهاب السياسي.. المرجع السابق ص ٢٧

٢٥. Jean Baptiste COIGNARD, Dictionnaire de L'academie Francaise, Tome Second, Paris 1694, p 554 د .ادونيس عكرة. الارهاب السياسي.. المرجع السابق ص ٢٨

٢٦. كما جاء في لسان العرب وفي مختلف المعاجم العربية. انظر د .ادونيس عكرة. الارهاب السياسي.. المرجع السابق ص ٢٨

27- Dictionnaire de L'academie Francaise 1694 op, cit, p 554

٢٨. قاموس فورتيير () المنشور عام ١٧٠١ في روتردام. قاموس ريشليه (). المنشور في ليون عام ١٧١٩. قاموس الاكاديمية الفرنسية. المنشور في باريس عام ١٧٤٠. انظر: د. ادونيس العكرة. المرجع السابق ص ٢٨ لله Jerzy WACIORSKY, Le Terrorisme politique, Ed, Pedone Pris 1939, p 25

٢٩. انظر د .ادونيس عكرة. الارهاب السياسي.. المرجع السابق ص ٢٩-٣٠

٣٠. د .ادونيس عكرة. الارهاب السياسي.. المرجع السابق ص ٣٠ Jerzy WACIORSKY, Le Terrorisme politique, Ed, Pedone Pris 1939, p 26

٣١. الثورة بالفرنسية ومع حرف اول كبير: يقصد بها ثورة ١٧٨٩ اي «الثورة الفرنسية العظمى» كما يسميها العرب. هناك ثورات فرنسية بعدها اهما: ١٨٣٠، ١٨٤٨، ١٨٧٠، ١٨٧١ اي ثورة الكومونة. تاريخ الثورة الفرنسية يشهد تعاقب الجمعية التأسيسية، الجمعية التشريعية، مجلس المؤتمر او الاتفاق الوطني (La Convention) مع الذروة (عهد الارهاب، روبسبيير، الانتصار على حلف الدول، مع كمونة باريس، والمقصلة، حكم الفضيلة...) وسقوط روبسبيير عام ١٧٩٤- الردة الترميدورية - ثم عهد الادارة مع مجلسين حتى سنة ١٧٩٩، الذي اطاح به بونابرت العائد من مصدر، بادئا عهد القنصلية ١٧٩٩-١٨٠٤ الذي يتلوه عهد الامبراطورية الاولى حتى العام ١٨١٤ و١٨١٥. انظر موريس لانجليه، العبودية ترجمة الياس مرقص، دار الحصاد، دمشق، ١٩٩٤ الصفحة ٢١٦

٣٢. لجنة السلامة العامة (Comite de Salut Public): الهيئة المركزية للحكومة الثورية في الجمهورية الفرنسية: انشئت في نيسان ١٧٩٣. لعبت دورا خارق الاهمية في النضال ضد الثورة المضادة الداخلية

والخارجية. انظر: كارل ماركس (١٨٥٩) النضال الطبقي في فرنسا من ١٨٤٨ الى ١٨٥٠، دار التقدم، موسك، ١٩٧٥ ص ٩٩

33- Julien FREUND, Lessence du politique, Sirey, Paris 1965 p. 299, 354, 385, 396, 399, 401, 402, 561

٣٤. فريدريك انجلس (١٨٨٨) لودفيغ فورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٤ ص ٦٤

35- Projet de decret prepare par ROBESPIERRE, dont des deux premiers articles: 1) le peuple francais reconnait "l'etre supreme" et l'immortalite de l'ame. 2) le culte de l'etre supreme est la pratique des decoirs de l'homme. " le veritable pretre de l'etre supreme c'est la Nature, son temple: L'univers, son culte: la vertu, des fetes: la joie d'un grand peuple..." Cf. Marc BOULOISEAU, ROBESPIERRE. P.U.F Collection, que sais-je? Paris 1987 p 107

36- Julien FREUND, Lessence du politique, Sirey, Paris 1965 p. 402

٣٧. انظر: فرانسوا فوريه لله دينيز ريشه، ترجمة صياح الجهيم. الثورة الفرنسية، منشورات وزارة الثقافة السورية. دمشق. ١٩٩٢ الصفحات ٢١٤-٢٣٦ لله ٢٣٩-٢٤١ لله٢٥٢-٢٥٦ انظر ايضا: البير سوبول، ترجمة جورج كوسى. تاريخ الثورة الفرنسية. عويدات. بيروت ١٩٨٩. الصفحات ٢٢٤-٢٢٦ لله ٢٤٣لله ٢٧٣-٢٨٧ خصوصا الصفحات ٢٨٧ وما بعدها.

٣٨. تنص نظرية روسو على ان الناس كانوا في بادىء الامر يعيشون في حالتهم الطبيعية وكانوا متساوين جميعا. وادى ظهور الملكية الخاصة وازدياد التفاوت المالي الى انتقال الناس من الحالة الطبيعية الى الحالة المدنية واسفر عن نشوء الدولة المستندة الى العقد الاجتماعي. ولكن تطور التفاوت السياسي فيما بعد يؤدي الى خرق العقد الاجتماعي والى ظهور حالة جديدة هي حالة الظلم. وهذه الحالة الاخيرة يجب ان تزيلها الدولة الرشيدة المستندة الى عقد اجتماعي جديد. انظر Jean Jacques ROUSSEAU (1755) Discours sur l'origine de et les fondements de l'inegalite parmi les hommes, Garnier-Flammarion, Parid pp 139-249

٣٩. ROBESPIERRE, in Marc BOULOISEAU, le Republique Jacobine, Ed, Seuil, Paris, 1972 p.39 د.ادونيس عكرة. الارهاب السياسي.. المرجع السابق ص ٣٣

40- Albert SOBOUL, Histoire de la Revolution francaise, Tome 1, Gallimard Paris, 1972, p297

٤١. Edmond SELIGMAN, la justice en France pendant la revolution, Plon, Paris, 1913, p 234 د.ادونيس عكرة. الارهاب السياسي.. المرجع السابق ص ٣٤

42- P. BUCHEZ & P. ROUX, Histoire de la Revolution francaise, Paris 1936, Tome xxix, p 41

43- P. BUCHEZ & P. ROUX, Histoire parlementaire de la Revolution francaise, Paris 1936, Tome xxix, p 43

٤٤. الكونفاسيون (Convention): جمعية وطنية في فرنسا ابان الثورة الفرنسية باواخر القرن الثامن عشر. حكمت فرنسا من ٢١ ايلول ١٧٩٢ الى ٢٦ تشرين الاول ١٧٩٥

٤٥. P. BUCHEZ & P. ROUX, Histoire parlementaire de la Revolution francaise, Paris 1936, Tome xxix, p 45

٤٦. P. BUCHEZ & P. ROUX, Histoire parlementaire de la Revolution francaise, Paris 1936, Tome xxix, p 519

47- SAINT-JUSTE, PAGES CHOISSIES, ED. DU JOUR, PARIS 1947, P 162

48- ROBESPIERRE, DISCOURS ET RAPPORTS a la convention, Ed. 10-18, Paris 1965, p 223

٤٩. ROBESPIERRE, DISCOURS ET RAPPORTS a la convention, Ed. 10-18, Paris

Julien FREUND, Lessence du politique, Sirey, Paris 1965 p. 518. 1965, p 191 د .ادونيس عكرة، الارهاب السياسي.. المرجع السابق ص ٣٧

50- ROBESPIERRE, DISCOURS ET RAPPORTS a la convention, Ed. 10-18, Paris 1965, p 202-203

٥١. على نقيض ما يقال او يكتب فان روبسبيير وسان جوست وكوتون وتسعة عشر من انصارهم ارسلوا الى المقصلة بدون محاكمة، Albert SOBOUL, Histoire de la Revolution francaise, Tome 2, Gallimard Paris, 1972, p 126.

52- Marc BOULOISEAU, La Republique Jacobine, Ed. Seuil, Paris 1972, p 250

53- Dictionnaire de l'Academie francaise, 5eme edition, tome second, Paris, An VI de la Republique, p 650

54- Supplement au Dictionnaire de l'Academie francaise, 3eme edition, Ed. L. Dureuil Paris, 1829 p 518

55- Supplement au Dictionnaire de l'Academie francaise, 3eme edition, Ed. L. Dureuil Paris, 1829 p 518

٥٦. نشير هنا الى ان المثل الذي يعطيه الزمخشري (القرن الثاني عشر) عن فعل «رهب» واسم «الرهبة» والذي يقول فيه: «وهو رجل مرهوب. عدوه منه مرهوب» لا يحتوي على بعد اجتماعي بل ينحصر في المجال الفردي فقط (اساس البلاغة. بيروت. دار المعرفة ١٩٧٩. ص ١٨١. انظر د .ادونيس عكرة. الارهاب السياسي.. المرجع السابق ص ٣٩

٥٧. المنجد في اللغة والاعلام. دار المشرق. بيروت ١٩٧٥. ص ٢٨٢

٥٨. فؤاد افرام البستاني. دائرة المعارف. بيروت. ١٩٧٣ الجزء العاشر. ص ٤٣٩

تكنولوجيا الإتصالات والإيديولوجيا الخفية

د. فاطمة بدوي *

يشهد العالم ثورة في تكنولوجيا الإتصالات والمعلوماتية لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية كماً ونوعاً. وهذه التكنولوجيا تشكل العامل الأساسي في تطوير المجتمع العالمي ونقله من حال الى أخرى محدثة تحولاً جذرياً في بنائه المادي وبنائه الثقافي العام. إذ أنه لكي يحدث التطوير في البناء المادي والإجتماعي، لا بد من أن يصاحبه تغيير في الذهنيات والعقليات وفي البنية الثقافية ككل حتى يتم التأقلم مع الأوضاع الجديدة. وتدلنا القراءة التاريخية للمجتمعات أن كل عصر من العصور قد خضع لسيادة نمط فكري عكس التجربة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية الواقعية. وإن كل نمط إنتاج قد ولد أفكاراً موقعية اقتصادية وأشكالاً من الإيديولوجيات، ذلك لأن كل ما يطرأ على قوى الإنتاج وعلاقاته من تغيير يتطلب نوعاً من التوصيف الإيديولوجي للذوات الإقتصادية الفاعلة. وبالمقابل كل ما يطرأ من تبدلات قيمية أو مفاهيمية يحدث تغييراً في الممارسات الإجتماعية والإقتصادية تؤثر جدلياً في البناء المادي للمجتمع. فلكل بنية اقتصادية اجتماعية، بعلاقاتها ومناشطها وتعقيداتها، بنية معرفية/عقلية مواكبة لها، والرباط بين البنيتين رباط جدلي وثيق.

لكن اللافت والمهم في تكنولوجيا الإتصالات والمعلوماتية هو أنها تشكل البنية التحتية للإقتصاد

(*) أستاذة في معهد العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية

الجديد أي أنها عوامل إنتاج مادي، وهي في الوقت نفسه البنية التحتية لصياغة ونشر ثقافة تفرض قيمها ومفاهيمها وإيديولوجياتها بهدف ضبط السلوك الإنساني بما يتلاءم مع النظام السياسي والإقتصادي العالمي الجديد، أي عوامل إنتاج معرفي. هي النقطة المحورية التي ترتكز عليها البنية الإجتماعية والبنية المعرفية المواكبة لها.

ما نهدف إليه في هذا البحث هو الإضاءة على جانب مهم من استخدامات تكنولوجيا الإتصالات، على الوظيفة الإيديولوجية والمعرفية لها التي تبغي في نهاية المطاف إخضاع العالم لسياسة القيّمين عليها ولسلطانهم الإقتصادي. ولا يعنينا في هذا المقام مسألة الإيديولوجيات المختلفة بين الطبقات أو بين المجتمعات، بل الإيديولوجيا العامة التي تتوجه إلى مختلف الطبقات ومختلف المجتمعات سواءً أكانت محافظة أو ليبرالية، دينية أو علمانية، إشتراكية أو رأسمالية، إيديولوجيا المسيطرين على وسائل الإتصال الحديثة التي تقصد كل هؤلاء وتتوجه إلى الغني والفقير، الكبير والصغير، الجاهل والمثقف. وبما أن أساسها اقتصادي فهي تحاول أن تحقق حولها حالة استقطاب كلي لأن كل إنسان هو في النهاية فاعل إقتصادي وله مصلحة إقتصادية.

فكيف تستخدم هذه التقنيات في نشر مفاهيم وتصورات جديدة للكون؟ وكيف تتجلى الإيديولوجيا في مضامين البرامج التلفزيونية وفي ثقافة الإنترنت؟ ما هي الأفكار التي تبثها والنماذج التي تحاول تعميمها من أجل قولبة العقول وتشكيل أنماط حياة معينة أي عولمة الثقافة والإقتصاد؟ كيف تتسلل هذه الأفكار إلى اللاوعي الفردي والجماعي فتدفع بالناس نحو تصرفات يتوهمون أنها صادرة عن قناعاتهم الشخصية؟

تقتضي الإجابة على هذه التساؤلات توضيح المفاهيم الأساسية التي ينهض عليها البحث وهي الإيديولوجيا والثقافة والعولمة، ثم التعريف السريع بالإعلام وتقنيات الإتصال الحديثة. أما التركيز فسيكون على الأكثرها تأثيراً وفاعلية وهي التلفزة والإنترنت معتمدين في تجميع المادة العلمية نظرياً على ما كتب حول الموضوع، على ندرته، من المصادر والمراجع والدراسات السابقة، وميدانياً على مراقبة برامج الفضائيات التلفزيونية وتحليل مضامينها.

مفهوم الإيديولوجيا:

إن أول من استعمل كلمة إيديولوجيا هو الفيلسوف الفرنسي ديستوف دي تراسي وعنى بها «علم الأفكار» وهي في قاموس وبستر الإنكليزي علم المعاني وأصل الأفكار وطبيعتها. إنها منظومة من الأفكار التي تعنى بالظواهر، خاصة تلك التي تتعلق بالحياة الإجتماعية، وهي أسلوب التفكير الذي يميز الفرد أو الطبقة والطريقة التي يرى بها الإنسان الواقع.

والإيديولوجيا حسب ريمون آرون نظام شامل لتفسير العالم التاريخي والسياسي.

حسب التوسير، الإيديولوجيا نظام له منطقه ودقته الخاصين من التمثلات (صور- أساطير- أفكار - مفاهيم) ذو وجود ودور تاريخي في داخل مجتمع معين.(١)

والتصورات الإيديولوجية حسب ناصيف نصار هي المضامين التي تحملها الألفاظ الإسمية الداخلة في تكوين الإيديولوجيا من حيث هي بناء فكري مميز... والمعيار الأساسي لتمييز إيديولوجيا عن أخرى في الواقع العيني هو الجماعة التي يرتبط التفكير بوجودها ومصالحها ومصيرها. وبدون جماعة تاريخية معينة مقصودة في ذاتها وفي علاقاتها مع جماعات النوع البشري، لا يقوم بناء إيديولوجي، أو جزء من بناء إيديولوجي.(٢)

يتبين مما سبق أن مفهوم الإيديولوجيا الذي قصد به لغوياً علم الأفكار، لم يحتفظ بالمعنى اللغوي بل ارتدى مضامين أخرى وعلى يد الألمان بالذات، حتى أنه لما عاد إلى الفرنسية بدا وكأنه دخيل على اللغة الأصلية التي انطلق منها. واتخذت الإيديولوجيا بعداً أوسع وأشمل فاعتبرت طريقة تفكير تميّز جماعة أو طبقة، وتصورات تعكس وجودها التاريخي والإجتماعي. إنها نظام أفكار مرتبط بالتصور أكثر من ارتباطه بالواقع الفعلي، ومجموع الإتجاهات والسمات التي تسود في جماعة معينة أو طبقة. وللأفكار الإيديولوجية صفة تبريرية أكثر منها تفسيرية وهي في تفسيرها لا تبرز حقائق بل تسترها أو تحرفها وفق أهواء ومصالح الجماعة.

يناقش عبد الله العروي مفهوم الإيديولوجيا ويعرض نظريات مختلفة، اجتماعية واقتصادية ونفسية تناولت هذا المفهوم، كل من زاوية، وذلك في كتابه

«مفهوم الإيديولوجيا» فيقول: نقول أن الحزب الفلاني يحمل أدلوجة ونعني بها مجموع القيم والأخلاق والأهداف التي ينوي تحقيقها... ويكتسي هذا الحكم صيغة إيجابية لأن الحزب الذي لا يملك أدلوجة هو حزب انتهازي، ظرفي، لا يهمه سوى استغلال النفوذ والسلطة... ندرس أدلوجة عصر النهضة ونعني بها النظرة التي كان يلقيها رجل النهضة إلى الكون والمجتمع والفرد... أدلوجة عصر من العصور هي إذن الأفق الذهني الذي كان يحد فكر إنسان ذلك العصر.

عندما نقول أن فلاناً ينظر إلى الأشياء نظرة إيديولوجية نعني أنه يتخير الأشياء ويؤول الوقائع بكيفية تظهرها دائماً مطابقة لما يعتقد أنه الحق. أي أنها ليست بالضرورة مطابقة للحق لكن هو يعتقد ذلك. وهكذا يتعارض الفكر الإيديولوجي مع الفكر الموضوعي الذي يخضع للمحيط الخارجي ويتشبع بقوانينه. يرى المتكلم أدلوجته الخاصة عقيدة تعبر عن الوفاء والتضحية والتسامي، ويرى في أدلوجة الخصوم أقنعة تتستر وراءها نوايا خفية لا واعية يحجبها أصحابها حتى عن أنفسهم. كل إيديولوجيا لكي تكتسب المؤيدين وتكون فعالة ترى في ذاتها حقيقة مطلقة وترى منافستها غلطاً وزوراً. لذلك، عندما يستعمل مفهوم الإيديولوجيا في ميدان السياسة، فمن الطبيعي حينئذ أن يرتدي صيغة سلبية أو إيجابية حسب هوية المستعمل.[٢]

على سبيل المثال: تسيطر إيديولوجيا الرأسمالية على جميع نواحي التفكير الإجتماعي في الولايات المتحدة واليابان. هذه الإيديولوجيا هي جزء من النظام الرأسمالي أو لنقل حسب تعبير ماركس بنيته الفوقية التي تسعى بكل الوسائل والطرق والأساليب إلى تدجين أو تجميد أو حتى إلغاء كل ما يعارض أهدافها وأفكارها التي تركز على الفعالية والإنتاج والربح المادي والإستمتاع الحسي والجدوى الإقتصادية لكل نشاط. بالنسبة للمجتمعات الرأسمالية ترتدي هذه الإيديولوجيا صيغة إيجابية في حين ترتدي صيغة سلبية في نظر المجتمعات الأخرى التي ترى فيها السيطرة والتسلط والإحتكار. أما الوحدة الأوروبية التي تشكل فكرة ومشروعاً إيديولوجياً فقد هدفت إلى تجميع القوى الأوروبية من أجل مواجهة الغزو والسيطرة الأميركية على العالم واتخاذ موقع مناسب قوي وثابت في معركة التقدم. هذا المشروع الإيديولوجي يكتسي صيغة إيجابية في نظر الأوروبيين.

بالنسبة للمفكرين الذين تناولوا مفهوم الإيديولوجيا في القرنين الماضيين، نلاحظ أن البعض لم يشر إليه صراحة كهيغل، والبعض الآخر ركز على ناحية دون أخرى، إلى أن استقر توضيحاً وتفسيراً على يدي كارل ماركس الذي وقف من آراء الآخرين ومن الفكر الإيديولوجي وقفة وصفية نقدية فطوّر مفهوم الإيديولوجيا كمجموعة أوهام تعتم على العقل وتمنعه من إدراك حقيقة الواقع.

هيغل لم يتحدث عن الإيديولوجيا لكنه لمح إليها عندما تحدث عن روح العصر. فلكل حقبة تاريخية حسب هيغل روح عامة تحدد أفق أفكار ذلك العصر، وإطاره الذهني، والمنطق العام الكامن وراء كل إنتاجاته المادية والفلسفية والقانونية والفنية. فالآثار والأعمال التي تخلفها الدول إنما هي الروح الموضوعي لها تتجسد في ماديات لا نستطيع فهمها ولا إدراك معناها إلا إذا أدركنا روح الحقبة التاريخية التي تمت خلالها تلك الإنجازات والأعمال. وفي هذا الطرح إشارة واضحة إلى الأفكار السائدة في حقبة تاريخية معينة والتي توجه الأعمال المادية والفنية مما يعني أن الإنسان يعيش ويفكر ويعمل طبقاً لما تمليه عليه أفكار العصر ويستعيد قوالب تفكيره وملامحه العقلية منها. ففكر أي فرد في حقبة معينة يندرج تحت تصور عام يميز الحقبة كلها.(٤)

علماء النفس اتخذوا منحى آخر في تفسير الفكر الإيديولوجي حيث أنهم يتوجهون دائماً إلى معرفة الدوافع الحيوانية التي تسير الإنسان من وراء العقل الواعي. فالعقل أداة طيعة تخدم دوافع خفية. يرى فرويد أن الحياة تهدف إلى الإستمرار. هذا هو قانونها الإسمي، ولكي تستمر تستعمل الرغبة، أصل التلاحم والتنادي والتزاوج. إن العقل كغيره من الموجودات تحت تصرف الرغبة، والتركيبات الذهنية على جميع مستوياتها وفي كل صورها ليست سوى أقنعة تختفي وراءها أهداف الرغبة... وإذا أردنا أن نفهم الأفكار والأنظمة الإجتماعية والمذاهب، فلا بد من الغوص في ما يتحكم في العقل ويستخدمه. إن القوة التي تستخدم العقل لتنفيذ أغراضها بأساليب ملتوية هي الرغبة المكبوتة وراء الوعي. وما الأفكار سوى أوهام تخدعنا بها الرغبة الإنسانية لتصل إلى أهدافها.(٥)

وهكذا يرى فرويد في كل فكرة أو مؤسسة أو مذهب أو عمل فني أو ظاهرة أو نظام اجتماعي رموزاً تشير إلى نزوات الرغبة التي عندما تكبت، تتسامى فتجد لها متنفساً في أفكار سامية تتجلى في أعمال ومبتكرات وإبداعات جديدة.

ويحاول فرويد أن يظهر التناقض الدائم بين العمل ومبدأ الواقعية من جهة وبين الرغبة ومبدأ اللذة من جهة ثانية، بين انضباط الإنسان في نطاق العمل والخضوع لقيوده، وبين رغباته خارج هذا النطاق. وهذه هي القيمة الحقيقية للإكتشاف الفرويدي الثوري والتحرري الذي إذا تحول إلى مصالحة العمل مع الرغبة يفقد صبغته. وسنرى لاحقاً كيف وظفت الإيديولوجيا الرأسمالية الجزء الذي يناسبها من هذه النظرية متوجهة نحو الرغبة، متجاهلة قيود العمل.

أما كارل ماركس فقد رأى أن الإيديولوجيا وعي كاذب وفكر مروج للأضاليل في حين أن الأفكار تصورات مرتبطة أصلاً بالوجود الإجتماعي، بالشروط الإجتماعية وتستند إلى أصول اقتصادية. فالإيديولوجيا قناع يستر مصلحة الطبقة المسيطرة ووهم خادع يتميز بالثبات النسبي والعمومية. ويرجع ماركس الأفكار كلها إلى أساس مادي، فأشكال الوجدان هي في الواقع نتائج محتومة لظروف مادية. وكل حقبة تاريخية تدور داخل معطيات مادية معينة جغرافية واقتصادية وديموغرافية وتقنية والفئة التي تبدع الإنتاج الفكري والثقافي في حقبة تاريخية معينة تتحرك في إطار خاص تحدده العلاقات المادية. أما العلاقات المادية فهي علاقات إنسانية تدور حول إنتاج المواد التي بها يعيش الإنسان ويستمر في الحياة. لذلك فإن فهم الفن والقانون والفلسفة والأخلاق في حقبة معينة يقتضي الكشف لا عن روح الحقبة كما يرى هيغل بل عن شكل نظام الإنتاج فيها. والمسيطرون على الإنتاج الفكري هم أنفسهم المسيطرون على الإنتاج المادي. هم الذين ينظمون أفكار عصرهم ويعملون على نشرها وتوزيعها. والطبقة التي تملك وسائل الإنتاج المادي تملك في الوقت نفسه الإشراف على وسائل الإنتاج الفكري.[٦]

أما كارل مانهايم فقد قصد بالإيديولوجيا تلك التفسيرات لوضع قائم وهذه التفسيرات ليست نتاج تجارب لكنها معرفة محرفة لتلك التجارب تبغي إخفاء الوضع الحقيقي وتؤثر على الفرد بما لها من صفة الضغط. وفي كتابه «الإيديولوجيا واليوتوبيا» سمى المنظومات الفكرية الفعالة في الحقل السياسي إيديولوجيا بالمعنى الضيق وتلك التي تسيطر على أذهان منتجي الثقافة إيديولوجيا بالمعنى الواسع. ورأى أن الإيديولوجيات السياسية ترتبط مباشرة بمصالح الفئات المتصارعة على السلطة السياسية.[٧]

أخيراً يرى مايكل مان أن الإيديولوجيا مصدر أساسي من مصادر السلطة الإجتماعية ولها القدرة على تنظيم عدد كبير من الناس للإنخراط في تعاون ثابت.

يتبين من العرض السابق للمعاني التي يتضمنها مفهوم الإيديولوجيا أنها منظومة فكرية اعتقادية تسود في حقبة تاريخية، كجزء من السلطة السياسية والإقتصادية وأداة رئيسية من أدواتها. لذلك فإن ارتباطاتها ذات مضمون سياسي وعقائدي رسمي. وكونها تتعلق بالفكر والإعتقاد الذي يصل إلى حد الإيمان فإن لها صفة الإلزام والضغط لكنها ليست من النوع الذي يأمر. فهي لا تتضمن أوامر ولا تطلب الطاعة الصريحة بل التفهم والإقتناع. مثال على ذلك الإيديولوجيا الرأسمالية العالمية المسيطرة الآن والتي تستخدم كل أساليب الإقناع لإنتاج ممارسات اجتماعية مرتبطة بالسلع الإستهلاكية التي تريد ترويجها. وللإيديولوجيا القدرة على إنتاج خطابات نوعية، وتملك آليات دفاع وإقناع غير خطابية. وبهذه الخطابات والآليات تعطي توجيهات صريحة وخفية للعمل الفردي والجماعي وتعين العلاقة مع الآخر وكيفية إدراكه وتؤهل الناس للأدوار المعطاة إليهم. فالمخاطبات الإيديولوجية تكوِّن وتعيد تكوين ما نحن فيه. تختفي وراء السلوك كدوافع وقيم وتدور عادة حول موضوعات تكون ذات جاذبية للناس فتدفعهم من غير أن يشعروا لسلوك معين، وتؤثر لا كأكذوبة بل كحقيقة، من وراء الوعي حسب ماركس ونيتشيه.

أما زمام المبادرة والطرح والصياغة فهو بأيدي القادة، قادة الطبقة، والنخبة المثقفة، وحالياً هم كبار الرأسماليين العالميين بالتنسيق مع علماء النفس والإجتماع. وإذا كان الرأسمالي البورجوازي يعمل وفق دفع الإيديولوجيا الرأسمالية عن اقتناع ويستبطن تصوراتها ورؤياها للكون، للمجتمع، للإنسان فإن الإنسان العادي يتجاوب مع الأفكار الإيحائية عن طريق التقليد متوهماً أن نمط الحياة المطروح هو المثالي والأفضل وهو الذي يقربه من الطبقة العليا.

بقي أن نشير إلى أن استعمالنا لكلمة إيديولوجيا في هذا البحث يتضمن المعاني التي وردت في سياق توضيح المفهوم مع التركيز على تصور الكون، الفكر الزائف والقناع الذي يستر مصلحة خفية.

الثقافة والعولمة:

كلمة ثقافة بمعنى الخدمة والدراية والتهذيب قديمة في اللغة العربية ومن معانيها الغالبة التسوية والتقويم ولهذا تسمى الأداة التي تقوم الرماح الثقاف...[٨]

والثقافة هي مجموعة الآراء والمعتقدات والمعارف والقيم والأخلاق والعادات التي يكتسبها الفرد من جراء انتمائه لمجتمع معين. وهي تهذيب وتثقيف للطبيعة البشرية وعامل دمج ولحمة إجتماعية وهي الأساس لخلق هوية قومية. وبقدر ما تدمج جماعة معينة، تخلق تمايزهم عن جماعات أخرى يعيشون في إطار اجتماعي آخر. فالإطار الإجتماعي المختلف يفرز ثقافة مختلفة. لذلك فإن لكل شعب خصوصية ثقافية ترجع إلى المحيط الجغرافي والإجتماعي وإلى التاريخ الخاص بتلك الثقافة و الذي يحمل معه تصورات وآراء وعقائد وطرائق في التفكير تتراكم عبر الزمن وتعطي للجماعة خصوصيتها الفكرية والإجتماعية. لكن هذا التمايز لكل منظومة ثقافية لا يعني استقلالها كلياً، فهي تخضع لتطور الثقافات المجاورة مما يفقدها استقلالها الكامل. وهناك عنصر كوني في كل ثقافة بقدر ما هناك تاريخ كوني للإنسان... وكل ثقافة هي محاولة للتوفيق بين الإتصال التاريخي للأمم والإتصال الجغرافي بالأمم الأخرى.[٩]

يحدد بيتريم سوروكين الثقافة في كتابه «المجتمع والثقافة والشخصية» بأنها مجموعة المعاني والقيم والمقاييس التي يتميز بها الأفراد في حالة تفاعل متبادل ومجموعة المؤسسات التي تموضع وتكيف إجتماعياً وتنقل هذه المعاني... فالثقافة عند سوروكين ليست فقط مجموعة آراء ومعاني بل مؤسسات تنقل هذه المعاني.[١٠] ويحدد وسائل نقل الثقافة بأنها جميع الأعمال القائمة حسياً وجميع الأشياء المادية وجميع الأساليب والقوى الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية التي يلجأ إليها في عمليات الإظهار والموضعة والتأطير الإجتماعي للمعاني الثقافية... وميزة هذه الوسائل أنها في حركة داخلية وتحولها يؤثر في المضامين الثقافية فتتحول نسبياً بفعل تحول الوسائل.[١١]

وهنا تكمن أهمية تطور الوسط الحامل العضوي للرسالة والناقل لها، أي ماديات الثقافة، في تطور الثقافة وتحولها وفي نوعية إنتاجها المعرفي ومضمونها القيمي. فتأثير الرسالة المنقولة شفهياً يختلف سرعة وديمومة عن الرسالة المنقولة خطياً عن الرسالة المنقولة صورياً. لذلك تحولت الأنظمة الثقافية على مر

العصور مع اختلاف وسائط النقل وأبعادها. فالثقافة في عصر المطبوعة اتخذت بعداً قومياً وفي عصر الراديو اتخذت بعداً قارياً وفي عصر التلفزة والإنترنت أصبح بعدها كونياً. ليس هذا فحسب بل إنّ تطور ماديات الثقافة اتجه بالثقافة وجهة مادية. إنه عصر الثقافة المادية التي أنتجتها ماديات الثقافة كما سنرى لاحقاً.

وفي هذا الإطار يرى جورج ديهاميل أحد كبار كتاب فرنسا المعاصرين «إن ثقافتنا الحديثة قد أخذت تتجه وجهة علمية.فالإنسانيات في تقهقر والعلوم في تقدم». وفي هذا ما يهول ديهاميل. فهو يعلن أن الرياضة العقلية التي تحققها دراسة العلوم لم يثبت أنها تعادل تلك التي وجدها بسكال وديكارت في تحليل الجمل اليونانية واللاتينيه وهو بعد رجل إنساني روحي لا يعدل بمعرفتنا للإنسان وفهمنا له شيئاً. والعلوم تساعدنا على فهم المادة واستنباط قوانينها لكنها قليلة العناية بالإنسان. إنها تسعى لأغراض مادية بل كثيراً ما تصبح أداة للتدمير بدلاً من السمو بحياتنا.[١٢]

وحيث أن الثقافة مكتسبة وغير مسجلة في الميراث البيولوجي للإنسان، فإن كل شيء فيها قابل للتغيير. لكن المهم أن يوازن هذا التغيير بين الإنساني والمادي، بين الداخلي والخارجي. فالتغيير الذي ترسمه قوى خارجية يهدف إلى إخضاع المجتمع لمصالح تلك القوى. وإذا كان تقوقع الثقافة يعني الجمود والترهل فإن إنفتاحها المنفلش يعني الذوبان في ثقافة الآخرين أو التدمير النهائي وذلك عكس الإنفتاح المتزن الذي يؤدي إلى الإغناء الحضاري. في هذا المضمار لا بد لنا من التوقف سريعاً على مسألة العولمة التي تحمل مفهوماً شمولياً للثقافة، ثقافة بلا حدود. فالعولمة نمط سياسي إقتصادي ثقافي لنموذج غربي متطور ونظام عالمي يشمل المال والإقتصاد والإتصال والفكر والإيديولوجيا، خرج بتجربته عن حدوده لعولمة الآخر بهدف تحقيق غايات فرضها التطور المعاصر.... جوهر عملية العولمة يتمثل في سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني... وفي المجال الثقافي والإجتماعي تعني إنتقالاً للأفكار والمباديء وغيرها...[١٣] أدوات نشر العولمة إقتصادية وثقافية وتقنية تستخدمها لفرض النمط السياسي والإقتصادي والثقافي الغربي على كافة شعوب الأرض، أي إنها تعكس إرادة إيديولوجيا الهيمنة على العالم. وأبرز أدوات العولمة الإقتصادية والثقافية هي

الشركات المتعددة الجنسيات، (عابرة القارات - متعددة القوميات) والتي لها إمتدادات في بلدان العالم لكن رباطها الأساسي هو بالدولة الأم حيث تصاغ الأهداف وترسم الخطط وتحدد منهجية التنفيذ. فالإنتشار دولي لكن الدماغ في نيويورك أو لندن أو باريس؛ تعتمد على السوق بلا حدود وتسيطر على تكنولوجيا الإنتاج والتسويق الإقتصادي والإعلامي؛ وتتخطى الحدود السياسية إما باستبدال الرؤساء والحكومات أو بتشكيل كتل ضاغطة لتوجيه السياسات والتشريعات والقوانين وفق مصالحها. وبالمقابل تضغط الدولة على تلك الشركات من أجل الإلتزام بالتوجه السياسي العام للدولة وتحاول استخدامها لخدمة مصلحة الدولة وإعادة إنتاج أفكارها وإيديولوجيتها (حوالي ٣٠٠ شركة كونية تسيطر على ٨٠ ٪ من الممتلكات الإنتاجية في العالم). وتستثمر العولمة مكتسبات العلوم والتكنولوجيا في ميدان الإتصال لا سيما التلفزيون والإنترنيت التي تشكل بنيتها التحتية الأساسية، لصياغة ثقافة تروج للإيديولوجيا الرأسمالية المسيطرة ونشرها عالمياً. إنها غزو ثقافي جديد يعمل على تأطير عقل الإنسان ويحاول طمس ثقافته المحلية وإضعاف مخيلته الخلاقة المبدعة عن طريق تقديم نماذج جديدة جذابة، وإيقاعه في استلاب عقلي، فكري، معرفي وعقائدي في محاولة حثيثة للوصول إلى مجتمع عالمي متشابه الأفكار والعقائد والميول والمعرفة والقيم والإتجاهات والسلوك.[١٤] لذلك فقد كثر في الآونة الأخيرة ترداد تعابير وتسميات مثل المجتمع الدولي- المنظمات الدولية- الجماعات الدولية- الإقتصاد العالمي- السلام العالمي في مختلف وسائل الإعلام تأكيداً لنظام العولمة. والجدير بالذكر إن صناعة الثقافة تتزعمها اليوم الولايات المتحدة الأميركية وتتوجه بها إلى الشباب لتؤثر في تفكيرهم وأذواقهم وسلوكياتهم عبر تكنولوجيا الإتصالات التي هي رائدة في تطويرها واستثمارها عالياً، توجه من خلالها حركة الناس والأفكار والسلع. وهذا ما يبرر المخاوف التي تظهر في أدبيات الثقافة محذرة من الغزو الثقافي، وتدمير الهوية القومية والخصوصية الثقافية.

الإعلام وتكنولوجيا الإتصالات

الإعلام وسيلة من وسائل الضبط الإجتماعي وهو بتعريف بسيط كل ما من شأنه أن يعد أو يوصل معلومات الى المواطن.

وللإعلام عدة وظائف وأهداف أهمها: إنبائية وهي نقل وتوصيل المعلومات الى الآخرين، ومعرفية تثقيفية وهي نقل المعرفة وإغناء البنى المعرفية ومحاولة التأثير في تشكيل الأفكار والتصورات، وترفيهية وهي التسلية والترفيه، ونفسية وهي تخفيف العبء والتوتر عن العقول والنفوس. هذه الأهداف تتشابك وتتفاعل فيما بينها، لكن الدول في اعتمادها على الإعلام تقدم هدفاً على آخر وفقاً لسياستها العامة.

في مرحلته الأولى اعتمد الإعلام على السمع، وفي التخزين على الذاكرة، وانحصر في الوحدات الإجتماعية الأولية كالعائلة والعشيرة والقبيلة والتجمعات البدائية كالحي والقرية. وفي مرحلة الكتابة اعتمد على البصر، وفي الحفظ والتخزين على الكتابة وانحصر بالنخب التي تستطيع القراءة والكتابة. وفي مرحلة الطباعة أصبح الإعلام جماهيرياً. أما في مرحلة ثورة الإتصالات لاسيما مع انتشار الراديو والتلفزيون فقد أصبح عالمياً ومعمماً على جميع الفئات الإجتماعية، الأمية والمتعلمة، الفقيرة والغنية، ومن مختلف الأعمار.[١٥]

وفي كل مرحلة كان الإتصال يزداد حجماً وتتسع دوائره ويتراجع البعد الحميمي الإنساني. يعيد الإعلام تنشئة الإنسان باستمرار على الصعيد الفكري والعاطفي وتعديل الإتجاهات ووجهات النظر والآراء ويؤثر في السلوك الإقتصادي حيث يخلق، عن طريق الإعلان والدعاية، الحاجات والضروريات عند الإنسان. يرتبط الإعلام ببناء المجتمع ويتأثر بالأنساق الإيديولوجية السائدة وبأوضاعه الثقافية والإجتماعية ويقدم التجارب الثقافية والقيم والمعايير الواحدة للجمهور فيعمل بشكل أو بآخر على الإلتصاق الإجتماعي واللحمة الإجتماعية. ويمثل الإعلام أحد أهم وظائف الإتصال أو التواصل بين الناس. والإتصال تعبير عن حاجة الإنسان إلى التعاطي مع الآخرين، إلى إقامة علاقة مع الآخر، وهو حالة مناقضة للعزلة والهجر ومنتوجاتها: القلق والتوتر والعدوانية والإضطراب النفسي إلخ... إنه الإجراء الذي يتم به تبادل الفهم بين الكائنات البشرية وتبادل الأخبار والأفكار ونقل المعاني والمشاركة والإعلام والإطلاع. في البدء اعتمد الإنسان في تواصله مع الناس على حواسه، فاستخدم الإشارات والأصوات. ومع ظهور اللغة واختراع الحروف الهجائية شهد الإتصال والإعلام تطوراً نوعياً وكمياً. ثم اخترع الإنسان الدولاب وكرت بعدها سبحة الإختراعات التقنية. وتلازم تطور وسائل

النقل مع تطور وسائل الإتصالات والإعلام. فبعد استخدام الحمام الزاجل والحصان في نقل رسائله استخدم الإنسان الباخرة والقطار. ومع اختراع الكهرباء اعتمد عليالأسلاك (التلغراف والتليفون والتلكس) إلى أن شهدت تكنولوجيا الإتصال والإعلام في القرن العشرين لاسيما في النصف الثاني منه، ثورة لا مثيل لها في تاريخ البشرية من حيث سرعة التطوير وشمولية التأثير وذلك باختراع الراديو فالتلفزة فالحاسوب الإلكتروني والإنترنت لنقل المعلومات عبر الأسلاك والموجات القصيرة والأقمار الصناعية إلى جميع أنحاء العالم. وقد شكل تطوير الإلكترونيات والكمبيوتر وتكنولوجيا الإتصالات نقطة إلتقاء في تكنولوجيا واحدة قوية هي تكنولوجيا الإتصال والمعلومات، مهمتها الأساسية إنتاج وتقديم المعلومات وتحليلها وتجميع مختلف أجزائها وتغيير بنيتها مما يسمح بتكوين الإستنتاجات واتخاذ القرارات.

لقد استأثرت تكنولوجيا الإتصالات الحديثة باهتمام العالم لجهة استخداماتها الإقتصادية والسياسية والإعلامية ومفاعيلها الإجتماعية والتربوية والثقافية، الأمر الذي يضيق هذا المقام عن مناقشته. لكن موضع اهتمامنا هو الإستخدام الإعلامي لها وتسخير مختلف الوسائل والمؤسسات لإنتاج إعلام عالمي مسيطر، إعلام الدول الرأسمالية الكبرى التي تنفق الأموال الطائلة على الأبحاث العلمية وتطوير تكنولوجيا الإعلام مما يكشف النوايا والأهداف البعيدة وهي تعميم وهيمنة وسيادة إيديولوجيا الأقوى لاستتباع إرادة وتفكير الأضعف. ويعزز قولنا هذا ما أدلى به رئيس الولايات المتحدة الأميركية السابق بيل كلينتون بأن الإعلام هو وسيلة فعالة لتطوير الحياة اليومية. فهو يؤدي إلى تغييرات على المستوى الإقتصادي والإجتماعي لذلك فإن تطوير التكنولوجيا والإعلام هو أولوية حكومية، لأن الدولة التي تستطيع أن تتحكم في الإعلام تتحكم في العالم.[١٦]

أن تكنولوجيا الإعلام هي جزء من التكنولوجيا العامة وظيفتها المساهمة في إنتاج وتطوير وسائل الإعلام الجماهيرية المعروفة. فما هي أهم وسائل الإعلام الحالية وما هي خصائصها؟

يجب التفرقة أولاً بين الإعلام كعملية نشر معلومات وثقافة وإنباء وبين الوسائل الإعلامية المحصورة بالتقنيات، تقنيات البث أو الإتصال بالناس أي الوسائط التي تصبح بها الفكرة قوة مادية. فوسائل الإعلام حسب ريجيس دوبريه

هي «المجموع المادي المحدد تقنياً، لمرتكزات وعلاقات ووسائل نقل تؤمن للفكر في كل عصر وجوده الإجتماعي»... ومع تغيير الوسط التقني بإمكاننا أن نرى الوسائل الإعلامية تؤثر مباشرة على أنواع من الأفكار الحية محددة مجالات حركتها ومغيرة نسبة توالدها. فكل نوع من الأفكار له متطلباته البيئية ووسطه الملائم هو غالباً الوسط الذي ولد فيه والوسط الذي يحمله، إذ لا وجود أصلاً لأفكار ناقلة دون جسم ناقل. ويصف دوبريه القرن الواحد والعشرين بأنه قرن الوسائط التكنو- ثقافية. ذلك لأنه يرى أن الإختراعات التقنية وإن كانت تشكل منظومة إلا أن المنظومة لا تقتصر على كونها تقنية إنما تقنية ثقافية. من هنا فإن الهيمنة الفكرية والإيديولوجية لا تمارس فقط بواسطة محتوى الرسائل وإنما بواسطة التقنية التي تحملها وتبثها وترتب أشكال فرضها وتلقينها.

واضح أن دوبريه يربط بين الفكر ووسائط نقله برباط جدلي وثيق بل إنه يعطي للوسط الناقل التأثير الأهم في بناء الثقافة والمعرفة وفي تصور الكون كله. ويرى أن العالم ليس نفسه إذا كان محمولاً من قبل الورق أو السلولويد أو شريط التسجيل أو الموجات الهرتزية أو المعطيات الرقمية[١٧]. فالمعنى الذي تحمله الرسالة وانعكاساتها الإجتماعية يختلف باختلاف الوسيط الحامل لها.

إن المجال الوسائطي جو فكري وأخلاقي. وتكمن أهميته البالغة في عصرنا الراهن في ضخامة الإمكانيات التي تمتلكها الوسائط الإعلامية والتي بها تستطيع أن تصل الى كل بقاع الأرض محدثة ثورة إعلامية ثقافية، مؤسسة قواسم مشتركة لقوالب جديدة من التفكير ونسق جديد من القيم وأشكال معينة من السلوك. لقد أصبحت أهم الصور التي نرسمها في عقولنا وأهم الأفكار التي نشكلها عن الناس والأشياء والأنظمة والمجتمعات مأخوذة عن تكنولوجيا الإتصالات الحديثة. فالوسيط الثقافي وسيط تأسيسي أيضاً ينتج الأفكار ويمركزها ويديرها في فلكه وينظمها. الأمر إذاً لا يتعلق ببنية ثقافية بل ببنية تقنية ومؤسسية في الوقت نفسه. التقنية في خدمة المؤسسة. بالإضافة الى ذلك فإن الأفكار تنشط مع سرعة وسيلة نقلها. فأفكار الإنسان الذي يتنقل ماشياً ليست كأفكار الإنسان المتنقل على ظهر حصان أو على متن الطائرة. إن سرعة إنتاج الأفكار ومدى إنتشارها يتناسب طرداً مع وسيلة النقل المادي ووسيلة النقل الفكري. لذلك فمن المؤكد أن الإنفجار الإتصالي مع انتشار الركائز والمعلومات

يثير في حياتنا اليومية تلك الإزدحامات في التفكير، ذلك الإحساس المبهم بسوء التفكير شأن الإحساس بسوء الكينونة المرتبطة بفقدان شيء ما من جراء كثرته وبالقحط من جراء الإحتقان، هذا الشعور الذي نحس به جميعاً، كلٌّ حسب طريقته.[١٨]

إن تكنولوجيا الإعلام تفكر، ووسائل الإعلام الحديثة أصبحت سيدة التفكير العام كما يصفها البابا بولس السادس. وقد اتهم المفكر تشاكوتين وسائل الإعلام الحديثة في كتابه «اغتصاب الجماهير» بالسطو على أفكار الناس وعواطفهم وغسل أدمغتهم وحشوها بالأفكار التي تتناسب مع ايديولوجيتها ومبادئها...إنها تتوجه الى الغرائز وتدغدغ العواطف وتؤثر في المشاعر[١٩]. وكلما تقدم التجديد والتوسط الإعلاميان كلما ازداد تفكير وسائل الإعلام بالنيابة عنا، وكلما أصبحت فكرة وسيلة الإعلام المسيطرة فكرة مسيطرة في العصر. ويكون مسيطراً بالنسبة لوسائل الإعلام السابقة الوسيط الأكثر تقدماً، الوسيط الذي يغطي بشكل أوسع وأسرع وبكلفة أقل بالنسبة للمرسل ومجهود أقل بالنسبة للأقط[٢٠] وهكذا اختطفت التقنيات المادية الحديثة الأضواء من وسائل نشر الثقافة التقليدية. ومع تراجع العلاقات الإجتماعية بسبب ضغط الحياة وانشغال الناس بالأمور الحياتية وجد الإنسان في وسائل الإعلام الحديثة الحلقة التي تربطه بالمجتمع وتشده إليه، فيتحول بانخراطه الوهمي بأخبار المجتمع وأحداثه ووقائعه عن العلاقات الفعلية التي فقدها، ويجد نفسه بأقل جهد على اتصال مع الغير، مع العالم. وبما أنها تسهل تحرير بضع غرائز فإنها تفسح له المجال بالتنفيس عن المكبوت بشكل بسيط، وهمي لكنه مريح.

إن هذه السمات المميزة لوسائل الإعلام، وأهمية السيطرة للوسيط الأكثر تقدماً قد أدركتها الدول الرأسمالية ذات التكنولوجيا المتطورة وراحت تتسابق فيما بينها على تطوير تكنولوجيا الإتصالات واستثمارها في تحقيق سيطرة ايديولوجية تخدم أهداف السيطرة الإقتصادية على العالم.

وفي استعراضنا لأهم المؤسسات الإعلامية في العالم يتبين لنا أن الدول الرأسمالية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية تمثل ثلث سكان العالم لكنها تحتكر أكثر من ٨٠ ٪ من الصحف اليومية والكتب، ويقارب هذه النسبة من التوزيع وأجهزة التواصل والإعلام الأخرى. كما أنها تملك وتسيطر على ٩٥ ٪ من

التكنولوجيا، من ضمنها تكنولوجيا الإعلام. وفي مجال التلفزة تعتبر الولايات المتحدة أول دولة تسيطر على أوسع شبكات البث في العالم.[٢١]

وبالنسبة للشركات الإعلامية العالمية وهي المؤسسات التي تشرف على أكثر من وسيلة إعلامية من صحف وإذاعة وتلفزة فهي أيضاً تنتمي إلى الدول الرأسمالية الكبرى. نذكر منها على سبيل المثال محطتين إعلاميتين هما: صوت أميركا والـ BBC وصوت أميركا إذاعة حكومية يعمل فيها أكثر من ٢٣٠٠ موظف ومستخدم، تبث بحوالي ٥٠ لغة، تتضمن برامجها الأخبار والتعليقات السياسية فضلاً عن حملات دعائية ضد القوى المناهضة للولايات المتحدة. ومؤسسة الـBBC التي تأسست عام ١٩٢٢ ويقدر عدد الموظفين فيها ب ٢٢ ألف موظف وقيمة مبيعاتها ٢,٢٥ مليار دولار سنوياً، وتشرف على محطات البث الإذاعي في بريطانيا وعلى الجزء الأكبر من البث التلفزيوني. وتبث برامجها بـ ٣٨ لغة[٢٢] وهي مع سائر الإذاعات الأجنبية تعتمد اللغة العربية عندما تتوجه إلى الجمهور العربي.

ومن المؤسسات الإعلامية التي تتصدر الأهمية في العالم أيضاً شركة NBC وهي الأولى في تقديم الخدمات الإعلامية في الولايات المتحدة الأميركية، تنتج برامج إذاعية وتلفزيونية. وشركة CNN ذات الدور القائد في الإتصالات وهي شبكة أخبار يتبعها شركات أخرى تتعاطى البث التلفزيوني والنشر والبرمجة والرياضة والتسلية فضلاً عن البث الإذاعي الكابلي. وهناك مؤسسة والت ديزني الأميركية وهاشيت الفرنسية ونيويورك تايمز وريدرز دايجست وواشنطن بوست وجميعها مؤسسات اقتصادية إعلامية بارزة.

أما وكالات الأنباء فتنتشر في أكثر من ١٠٠ دولة في العالم وعددها الحالي يفوق ١٧٤ وكالة تنحصر الرئيسية منها بعشرين وكالة تتصدرها خمس وكالات كبرى تتمتع بدور عالمي بسبب ضخامة رساميلها وحجم وقوة تكنولوجيتها في جمع الأنباء وتوزيعها بلغات عديدة في أنحاء العالم. وكل منها يصدر أنباءه إلى الوكالات القومية والصحف والإذاعات والتلفزيونات المحلية في أكثر من مئة دولة على مدار ٢٤ ساعة في اليوم. إن وكالات الأنباء الرأسمالية الأربع الضخمة التي تسيطر على سوق الأنباء العالمية هي: أسوشيتد برس - يونايتد برس - رويترز- فرنس برس - ووكالة اشتراكية خامسة هي تاس. وهي تستخدم الإمكانات

الضخمة التي تمتلكها من أجل صياغة ونقل وتغطية الخبر بأسرع ما يمكن حتى أنه أحياناً لا يفصل بين وقوع الحدث ونشره بالصوت والصورة أكثر من دقائق معدودة. هذه الوكالات تتولى إنتاج ٨٠ ٪ من الأنباء الموزعة يومياً في العالم ولا تنسى أن تقوم أحياناً بدور الواعظ السياسي والإيديولوجي حتى للفئات الحاكمة في بلدها وبلدان العالم.

إلى جانب المؤسسات الإعلامية ووكالات الأنباء هناك أيضاً مؤسسات صناعية عالمية معنية أيضاً بشكل مباشر أو غير مباشر بالإعلام. فنظراً لحاجة المؤسسات الصناعية والإقتصادية الكبرى إلى وسائل الإعلام للإعلان عن منتوجاتها وتسويق سلعها، أصبحت تتعاطى إنتاج الوسائل وامتلاك المؤسسات الإعلانية. ميزة هذه المؤسسات تنوع الإنتاج وعالمية التوزيع وكثافة العاملين وضخامة الرساميل والإيرادات التي تصل إلى مليارات الدولارات سنوياً. وهكذا يصبح الإعلام بمؤسساته الإعلامية والإعلانية مرتبطاً بالصناعات الحديثة والرائجة كالإلكترونيات- إتصالات سلكية ولاسلكية - تلفزيونات- حواسيب، وبالمناشط الأخرى من تجارة وزراعة وخدمات.

هذه الصناعات تخترق البلد الأم بشركاتها التابعة والفرعية وتؤثر في وسائل الإعلام وتوجه سياساتها، بل أكثر من ذلك فإن تأثيرها، شأن المؤسسات الإعلامية ووكالات الأنباء الكبرى يطال سياسات الدول والمنظمات.

تجدر الإشارة إلى أن صناعة وسائل الإعلام هي صناعة أميركية تنافسها فيها اليابان وألمانيا في حين أن مؤسسات الإعلام والترفيه يسيطر عليها اللون الأميركي. وهذه المؤسسات تعود ملكيتها إلى عدد من المساهمين لكن قرارها محصور بقلة من كبار المساهمين وهؤلاء هم منتجو الإيديولوجيا ومروّجوها.

يتبين لنا مما تقدم أن الإعلام مرتبط بالتكنولوجيا الأحدث والأعقد والأسرع نمواً، وإن مجموعة محدودة من المؤسسات الإعلامية ووكالات الأنباء هي المسيطرة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم وهي التي تزودها بالأنباء والوقائع والبرامج الترفيهية والسياسية. هؤلاء يمثلون رأس الأخطبوط الإقتصادي الممتدة أيديه إلى مختلف بلدان العالم وهم رأس الإنتاج الإيديولوجي. فالمؤسسات الإعلامية والصناعية الكبرى ذات طبيعة مزدوجة. هي مؤسسات اقتصادية تعمل وفق النظام الإقتصادي الحر بكل قواعده وأساليبه ومفاعيله

وتبغي الربح الفاحش، وهي من جهة أخرى مؤسسات ثقافية تنتج العناصر الثقافية والأفكار والقيم والتصورات وتنشرها في العالم. هي فاعل إقتصادي تهيئ لنفسها كل الظروف الموضوعية الملائمة للإنتاج المكثف، وفاعل إيديولوجي تهيئ لنفسها الظروف الذاتية المناسبة لتصريف الإنتاج عن طريق خلق قيم وصور جديدة للحياة ونماذج سلوكيات تفترض استهلاك منتوجاتها. بقي أن نتعرف على الأقنية الأكثر فعالية التي تعبر خلالها الإيديولوجيا الرأسمالية الأم بتصوراتها الكونية وأفكارها المقنعة.

التلفزيون والإنترنت:

التلفزيون أو الإذاعة المرئية هي نقل الصوت والصورة في وقت واحد بطريقة الدفع الكهربائي، وهو أحد وسائل الإعلام التي ابتكرت في أوائل القرن العشرين وبدأ انتشاره الحقيقي اعتباراً من النصف الثاني منه. وقد شهد في الآونة الأخيرة تطوراً ملحوظاً على مستوى صناعة الأجهزة وعلى مستوى الإستخدام.

والتلفزيون وسيلة سمعية بصرية للإتصال بالجماهير عن طريق بث برامج معينة وله خصائص وسمات لا نجدها في وسيلة إعلامية أخرى. أولى مميزاته أن الثقافة في التلفزيون تتمحور حول الجسد: الصوت والصورة. باستخدام الصوت المتحد بالجسد يفرض التلفزيون تأثيره على المشاهد ولا يكترث للأثر الراجع. فالجسد في الثقافة التلفزيونية يمثل أحد ركائزها المادية.

من مميزات التلفزيون إلزامية الحضور الكامل مجبراً الفرد على استخدام حاستي البصر والسمع ومفاعيلهما في الذاكرة. وحيث أنه لا يتطلب أي جهد عقلي ويتميز بجاذبية العرض والإثارة وآنية الحدث وتوفير الراحة النفسية للمشاهد، فإنه يملك كل مستلزمات الإقناع والتفاعل والنفاذ إلى لا وعي الإنسان. إنه يخدر الأعصاب المتعبة ويساعد على تنفيس المكبوت في اللاوعي ويثير الكثير من العمليات العقلية الشعورية واللاشعورية مثل الوهم والخيال وروح التماهي. ويتوجه إلى العقل فيجمده عند إيحاءات معينة ولا يترك له الوقت للوقوف عند المعلومة أو التمحيص أو النقد نظراً للسيل الجارف من المعلومات والصور المنهالة على المشاهد. ويرى ريجيس دوبريه أنه مع يسر استقبالاتنا وسهولة الرحلات، فإن الآنية في الصور والأصوات والمعطيات التي تنتقل بسرعة الضوء توهن العزم

في طلب المعنى وتحدث تراخياً في توتر حالات الإنتظار.[٢٣]

وقد ذكرت مجلة Noun الفرنسية في عددها الخامس الصادر في شباط عام ١٩٩٨ أن أبحاثاً قد جرت في جامعة أوستراليا الوطنية أكدت أنه بعد عشرين دقيقة من المشاهدة يصبح المشاهد وكأنه خاضع للتنويم المغناطيسي. ذلك أن الموجات Alpha للدماغ، الوسيطة بين حالات الإستيقاظ والنعاس، تعمل على حساب الموجات Beta الخاصة بالحركة. وكلما نظر الإنسان إلى الشاشة انخفضت همته لدرجة أنه يتكاسل أحياناً عن إطفاء الجهاز.

والتلفزيون وسيلة ترفيهية تثقيفية مريحة، يقوم بتغطية إعلامية كونية مما يجعله وسيلة تقارب وتفاهم بين الشعوب. يساهم في ترسيخ القيم والمعايير والتقاليد السائدة في المجتمع أو تغييرها تدريجياً حسب إرادة وإيديولوجيا الجهة المرسلة. لذلك فهو أحد أدوات التغيير الإجتماعي. إنه يوحد أفكار الناس واتجاهاتهم ويعمل على صهر العادات ويساهم في إقامة وحدة من المفاهيم والإهتمامات والتطلعات فيعمل على دمج الأذواق وتجانسها من جراء التعرض للمؤثرات نفسها. ويشكل السلوكيات من طريق تقديم قوالب سلوكية جاهزة، يقلدها المشاهد أو يتماهى بها. ويحطم التلفزيون الحواجز الطبقية لأنه يتوجه إلى مختلف الخلفيات التعليمية والإجتماعية والإقتصادية والعرقية وإلى كل الفئات العمرية. إنه ينشر ثقافة الكتلة التي تفرض نفسها على جميع السكان وتتحول إلى حس عام يتجلى في السلوك العملي.

وإذا كان التلفزيون مصدراً أساسياً للتثقيف واكتساب المعارف والمعلومات، إلا أن ليس كل ما يبثه هو الحقيقة المجردة المحايدة. إن المعرفة التلفزيونية معرفة مؤدلجة لها مدلولات وأبعاد. ولا يجب أن ننخدع بالصورة على أنها الحقيقة الموضوعية. إنها الحقيقة التي تريد أن تبرزها الجهة المرسلة أو ما تريد أن تصوره على أنه الحقيقة، فاختيار المشاهد واللقطات والزوايا، تضخيم مشهد وتصغير آخر، نقاط التركيز وخلفيات الصورة، كل ذلك يتم بأبعاد إيديولوجية معينة.

أما الرسالة التلفزيونية فهي سريعة سطحية، لأن تدفق الرسائل لا يتيح المجال لعرضها بتأن وعمق ومن جميع جوانبها. لذلك فإن الثقافة التي نكتسبها من التلفزيون هي ثقافة سطحية مفرغة من أبعادها الإنسانية. فالثقافة الحقة هي

اختيار ومجهود. لكن الإختيار ضعيف لأن البرامج مفروضة من قبل الجهة المرسلة وأهدافها وهو كاختيار العبد بين عبوديته لسيد أو لآخر. والمجهود الذي يبذل في قراءة كتاب، والتمعن بمعاني كل كلمة لا يحدث بمشاهدة التلفزيون الذي يتدفق منه كل شيء تاركاً وراءه إنساناً يلهث لإلتقاط المشاهد الزئبقية. فالسريع والمضغوط والمركز وتصغير الأحجام هي اليوم ضرورات لوجستية من أجل شق طريق التغلغل. هناك منطق للإختصار يختص به السمعي البصري. صحيح أن الثقافة قد تموت من الثبات، من جمود الناس والرسائل، لكن الهيجان والإختصار قد يكون قاتلاً أيضاً. إن المجال الوسائطي الذي يجعل من السريع مرادفاً للأفضل يمكن أن يكتشف في فترة معينة بأن السريع الزائد مرادف للأسوأ ... فهناك أزمان لا يمكن ضغطها في نظام الإعداد المهني والتعلم والإستيعاب والإختمار والنضج، وتقصير الزمن الحقيقي لها يعرض للخطر ديمومة الأثر وترميزه أو استمرار الرفاهية التي هي في قلب كل ثقافة.[٢٤]

إذاً كيف يعمل أهل الإيديولوجيا لتمرير محتواها الفكري وكيف يثبتون نماذجهم وتصوراتهم في عقول المشاهدين؟ وما هي البرامج المفضلة التي تطل عبرها فيكون لها التأثير الأمثل؟

إن أهل الصورة يستعينون بمختلف المتخصصين. فهم في مقامهم الأرفع يوظفون حشداً من الكتاب والفنيين والمؤلفين وكتاب السيناريو والسينمائيين ومدبجي الخطب والصحافيين والمبدعين والأساتذة وعلماء النفس والإجتماع.

والإنسان كائن عاقل لا يهدأ. يناضل من أجل الحصول على مسرات الحياة. ومن أجل تحقيق أهدافه يحركه في ذلك ما يسميه المنظرون الإجتماعيون والنفسانيون بدوافع محركة للإنسان والمجتمع مثل دوافع الجنس، الصحة، الحركة الفيزيائية، الإبداع، الثروة والتملك، المكانة، القوة، السلطة والنفوذ. من هذا المنطلق يسعى منتجو الإيديولوجيا لاستخدام كل أساليب وتقنيات علم النفس والإجتماع من أجل تحليل الدوافع الإنسانية واكتشاف الضعف الإنساني. وقد أنشئت في أميركا مراكز للبحث في الدوافع. والبحث في الدوافع علم شق طريقه بجدية في أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات على يد أرنست ديتشر رئيس مجلس إدارة الـ Motivational Research Center ولويس تشسكن مدير الـ Color Research Institute of America وهو نوع من الأبحاث ينشد أن يتعرف على

ما يحرك الناس في اتخاذ خياراتهم. ويستخدم الباحثون في هذا العلم تقنيات مصممة أو معتمدة للوصول إلى ما دون الوعي أو اللاوعي لأن الأفضليات والأولويات في الإختيار هي بصورة عامة محددة بعوامل لا يعيها الفرد. ففي حالة الشراء مثلاًيستجيب المستهلك عاطفياً ولا واعياً للصور والنماذج التي ترتبط في لا وعيه بالسلعة المعروضة.

ويتحدث هؤلاء الباحثون في الدوافع عن ثلاث مستويات لوعي الفرد: المستوى الأول هو الوعي والإدراك حيث يدرك الفرد تماماً ما يحدث حوله ويستطيع تفسيره. المستوى الثاني هو مستوى ما دون الوعي حيث يدرك الفرد ما يحصل على مستوى مشاعره وأحاسيسه وسبب تصرفاته لكنه لا يرغب في تفسير أسبابه كالخوف والتعصب والتحيز والغيرة وغيرها... أما المستوى الثالث فهو المستوى الذي لا يعي فيه الفرد حقيقة مشاعره أو دوافع تصرفاته ولا يرغب في مناقشتها. المستويان الثاني والثالث هما موضوع العلم الجديد، علم التحليل أو البحث في الدوافع. [٢٥] ويسمي الباحثون في هذا الحقل أنفسهم بالمعالجين البارعين أو المتلاعبين «Manipulators». وهم الأخصائيون أو القياديون الذين يديرون الإنتاج الإيديولوجي السياسي والإقتصادي والإعلاني فيكيفون النفس البشرية ويهندسون الأفكار ويشرطون ردود الأفعال ويثيرون رغبات وميول ويكبتون أخرى. يبيعون الأمن العاطفي، والتأكيد على القيمة، وإشباع الأنا، والإحساس بالقوة والحب والإهتمام والأهمية والتفوق. في التدجين السياسي يعتمدون على نظرية بافلوف والتشريط. في الإقتصاد يستخدمون نظرية فرويد متوجهين مباشرة نحو الرغبة ومستخدمين صورة الأب الرحيم. يقول البروفسور ميللر: «كلنا مخلوقات تخضع ردود أفعالنا للتشريط». ويرى أن عمل المحفزين المستترين هو تطوير الأفعال المشروطة والمكيفة باستخدام الكلمات والرموز وتقديم النماذج السلوكية[٢٦] أما الفرويدية فقد وظفت من قبل المتلاعبين لا لتحرير الإنسان من عبودية العمل بل لإشباع الرغبة من دون المس بمردودية العمل. فالعمل ضروري لزيادة القوة الشرائية للفرد وامتلاكه ما يمكنه من شراء السلع المعروضة دافعين الفرد الى إنفاق ما يملك أو لا يملك لشراء ما لا يحتاج إليه. وهكذا، باستكشاف المحركات الخفية للسلوك والرغبات، يبذل المتلاعبون البارعون كل جهد لتقنين العادات والتصرفات والأفعال اليومية والقرارات

الشرائية لكي يبيعوا كل منتوجات الدول الرأسمالية الغربية ولا سيما الأميركية منها من سلع وأفكار وسلوكيات وتصورات. فالهدف الأساسي ليس التأثير في العادات الأستهلاكية فحسب بل في الأفكار والعلاقات السياسية والإقتصادية أيضاً فيعملون على هندسة العقول لتستجيب لرغباتهم وأهدافهم. وقد أصبحت قيادة حملات الحث والتحفيز والتوجيه في أساس صناعات رأسمالها ملايين الدولارات. بهذه المنهجية تتسلل الإيديولوجيات الى العقول. أما وسيلة التسلل المفضلة فهي التلفزيون حيث لكل برنامج وظيفة في تمرير وجهٍ من وجوه الإيديولوجيا. وبمتابعة كافة أنواع البرامج تتجلى للمشاهد الواعي والناقد المنظومة الإيديولوجية الكاملة. وسنورد أمثلة من خلال اطلالة سريعة على البرامج الإخبارية والسياسية، والأفلام والمسلسلات والمنوعات، والبرامج الإعلانية. فلكل برنامج شحنة دعائية تدور في فلك الإيديولوجيا الليبرالية الرأسمالية الأم. تجدر الإشارة الى أن الإيديولوجيات سترصد من خلال ما هو عام ومعمم من برامج القنوات الفضائية. فمحتوى القنوات العربية لا يختلف كثيراً عن محتوى القنوات الأجنبية كون مصدرها جميعاً واحد. وقد بين تقرير الأونيسكو لعام ١٩٨٧ أن٧٥ ٪ من البرامج التلفزيونية التي تبث في العالم مصدرها الولايات المتحدة الأميركية.[٢٧] بالنسبة للدول العربية فإن ٧٠ ٪ من البرامج التي تستوردها مصدرها غير عربي. هذا بالإضافة الى أن العالم العربي والعالم الثالث عموماً قد أغرقا بعشرات المحطات الفضائية الأجنبية التي تبث وكل العرب يلتقطون ويشاهدون ويتأثرون ويقلدون.

نبدأ بالبرامج الإخبارية. لقد ركزت مصانع الأخبار في العالم الرأسمالي في أيديها إنتاج الأخبار بكميات هائلة وخنقت أية منافسة لها في سوق الأنباء ونصبت نفسها المصدر الأول لكل نبأ فتحولت حرية الأنباء الى احتكار لها، وأخذت تغرق العالم بالأخبار التي تخدم أهدافها السياسية والتسويقية. فهي التي تزود الوكالات الوطنية بالأخبار وتغطي حتى الأحداث الداخلية في بلادهم. تنظر الى الأمور من زاويتها ووفق ايديولوجيتها،فتحذف وتروج وتتجاهل وتضخم وتحجم وتبرز وتخفي.

تقدم النشرات الأخبارية الوقائع اليومية.أما التعليق فيطرح وجهة نظر الجهة المرسلة. وقد اعتمد في السنوات الأخيرة أسلوب جديد في تقديم الأخبار لا

سيما في التلفزيونات الكبرى حيث استعاضوا عن المذيع بصحافيين ماهرين محترفين مدربين يقدمون الأخبار ويقومون بتفسيرها والتعليق عليها،مؤسسين بذلك لنظام عبادة النجم.

والنجم في الوسائط السمعية البصرية هو أسطورة التماهي بعد أن كان البطل في المجال الوسائطي الخطي والقديس في المجال الوسائطي الكلامي[٢٨] . وعن طريق هؤلاء النجوم الذين يدلون بآرائهم الشخصية تنشر الإيديولوجيا الليبرالية الرأسمالية البورجوازية. ويقدر رؤساء وكالات الأنباء العملاقة عدم تجانس الجمهور ويحسبون حساب التنوع والتباينات الثقافية والدينية والإجتماعية للشعوب لذلك فهم يلطفون النقاط الحساسة ويبدون المرونة التي تراعي مختلف النفسيات. وهم غالباً ما يطوفون فوق سطح الأحداث ولا يغوصون في الأعماق، فيؤكدون على الجانب الخاص للحدث ويخفون الجانب الجوهري، حسب أهدافهم. ويفعلون ذلك بأساليب تضليلية غير مباشرة وغير مكشوفة حتى لا يفقدوا ثقة الناس بهم. وتراعي نشرات الأخبار طبيعة الجمهور فتكون النشرات الصباحية مقتضبة لأن المشاهد يريد أن يتوجه الى عمله. أما النشرات المسائية فتختلف من حيث الوقت والديناميكية، حيث الإسهاب والريبورتاجات وتسجيلات الفيديو. ومن أجل تثبيت الحدث والنبأ يعاد تكراره بموجزات اخبارية تبث كل ساعة وعلى مدار اليوم. وتحتفظ وكالات الأنباء الكبرى التي تمتلك محطات تلفزيونية بحق الأسبقية في بث الخبر العاجل أو الحدث المثير.وفي أحيان كثيرة تبث محطة الـCNN الخبر قبل أن تذيعه الدولة صاحبة الشأن.

أما البرامج الحوارية السياسية فلا تشذ عن النهج المتبع في البرامج الأخبارية. تبدو تلك البرامج وكأنها صممت خصيصاً لفرض وجهة نظر المحاورين وإقناع الجمهور بصوابيتها. أما المقاربات التي تعالج عبرها الأحداث فهي مقاربات القيمين على المؤسسة وتعكس آراءهم واهتماماتهم وهمومهم.

تستضيف المحطة عادة أشخاصاً من قادة الرأي في المجتمع ومن مختلف الإختصاصات وتوجه الحوار بالشكل الذي يدفع بالضيف الى تبني وجهة نظرها وشرحها للناس فيصبح الضيف كحامل الرسالة وموصلها. وتتوقف القدرة على اقناع الناس على شخصية الضيف وسمعته ومصداقيته ومكانته الإجتماعية. لذلك فهي تختار الضيوف بتأن. وتفتح هذه البرامج المجال لمشاركة الجمهور.

وتبدو أهداف هذه المشاركة وكأنها فقط لإيهام الناس بديمقراطية المحطة المرسلة. فالمتصل من أجل الإدلاء برأي أو مداخلة أو سؤال يجرى استعجاله وتهديده بقطع المكالمة لأن الوقت، أو موعد الإعلان قد داهم المذيع. وهذا الوقت المحشور دائماً هو نفسه الذي يمنع المشاهد من التدقيق في الآراء والمعلومات وهذا هو المطلوب. وتلعب شخصية المذيع / النجم ومدى ثقة الناس به دوراً في توجيه الحوار وتمرير الإيديولوجيات وتثبيتها.

إن الأخبار والبرامج السياسية هي البرامج الأساسية التي تعكس إيديولوجيا الدولة ومواقفها، لكن كون المؤسسات الإعلامية الكبرى هي المسيطرة على صناعة الأخبار وضخها تبقى الأخبار المحلية والعالمية ملونة بلون تلك المؤسسات.

بالإنتقال إلى المسلسلات والأفلام وبرامج المنوعات فإنها تشكل الحقل الأول لفرض نمط معين من الحياة يتجلى في النموذج الغربي لاسيما الأميركي، وأسلوب المعيشة والعادات والقيم وأشكال السلوكيات وأسلوب التفكير ومعالجة الأمور.

وهذه المسلسلات هي مرتع ومسرح لرجال الأعمال وعوائلهم المترفة تقدم من خلالها أنماط الحياة / الحلم حيث مظاهر الثراء الفاحش وعادات الأكل والأزياء والترفيه وأسلوب العمل. وتتربع القوة على رأس سلم القيم التي تمجد السلطة والجنس والإباحية والنزعة الفردية والتحرر اللامسؤول وتفوق الأقوى وتبرز علاقات العنف والسيطرة والسادية والتفكك العائلي والسلوك الإنحرافي بطريقة تشويقية مثيرة وكأنها دعوة ضمنية للأخذ بها. والكوميديات العائلية هي أكثر ما يبرز نمط الحياة الأميركية وأساليب التربية وطرق مواجهة المشاكل الحياتية اليومية وهي تستهوي بصورة خاصة الناشئة والشباب. والسمة المميزة لها هي غرس النزعة الإستهلاكية وإثارة الرغبة في اقتناء الأشياء التي يراها المشاهد على الشاشة.

ولا تحيد برامج التسلية والمنوعات عن الخط المرسوم نفسه. فبرامج الموسيقى والرقص والغناء والحفلات الشبابية الصاخبة توجه جانباً آخر من حياة الإنسان، الجانب الفني والترفيهي. وبرامج المسابقات ذات المردود المالي والعيني تؤسس لذهنية الربح السهل والسريع.

نصل أخيراً إلى البرامج الإعلانية الحاضرة بكثافة في جميع البرامج سابقة الذكر. ونلفت إلى أن المؤسسات الإعلانية هي جزء من بنية الإعلام المعاصر.

فالإرتباط وثيق والإعتماد متبادل بينها وبين المؤسسات الإعلامية، حيث تعتمد مؤسسات الإعلان على المؤسسات الإعلامية لنشر إعلاناتها وتعتمد هذه الأخيرة على الإعلان في توفير الموارد المالية. في البدء كان دور المؤسسة الإعلانية يقتصر على دور الوسيط بين المنتج ووسيلة الإعلان. ومع التطورات الإتصالية والإقتصادية تحولت من وسيط إلى منتج للإعلان وناشر له، وإلى باحث في السوق الإقتصادية المحلية والعالمية تستطلع الآراء وتدرس الميول السيكولوجية، وتأثير الإعلان على المستهلك. ثم وسعت نشاطاتها فأخذت تقدم خدمات أخرى من إعلان على الطرقات وإصدار الكراريس والمجلات الإعلانية وتزيين واجهات المخازن وغيره. وقد تطورت من شركات ووكالات صغيرة إلى وكالات كبرى تواكب حركة الشركات الإقتصادية الكبرى وحركة المؤسسات الإعلامية وتطور تكنولوجيا الإتصالات. ولا يتجاوز عدد الوكالات الإعلانية الكبرى ٢٥ وكالة في العالم تتمركز خمسة منها بأيدي أميركية وتستأثر بثلث العمليات الإعلانية.[٢٩] وقد تزايد دور الإعلان كوسيلة جبارة للتداول في الإقتصاد الرأسمالي وشكل إحدى القنوات الرئيسية لتثبيت أفكار وتصورات الإيديولوجيا الرأسمالية ووسيلة هامة من وسائل تحقيق أهدافها المعلنة والمستترة. فالإعلان يروج للأفكار والإستهلاك ونمط الحياة المطلوب ويسوق البضائع. ويرمي الإعلان إلى أن يتخلص الجمهور من عقدة الطهرمن طريق تعزيز ثلاث إغراءات أساسية للتسويق: الرغبة في الراحة - الرغبة في الرفاهية - الرغبة في إحراز المكانة الإجتماعية.[٣٠] ويقوم على مبدأ اجعله يعتقد أنه حقيقة. ويكون تأثير الإعلان أفضل إذا ركز على الشيئ المشترك بين الناس لذلك فهو يتوجه إلى الغرائز والعواطف مستخدماً شتى طرق الترغيب لتحريك الرغبة بالإستهلاك متوسلاً كل طرق التأثير: الجنس، الموسيقى، الصورة المثيرة، الدعوة، القوة. يساهم في تغيير أنشطة الناس وتكثيف عملهم من أجل رفع قدراتهم الشرائية بغية اقتناء سلع ممتازة تروجها الإعلانات. إن الإعلان يقلب سلم الحاجات وما يكون كمالياً يصبح ضرورياً بالإضافة إلى أنه يخلق حاجات جديدة. والهدف المركزي للخطة التسويقية والإعلان اليومي هو الإيعاز للإنسان بأن له الحق بالتمتع بحرية تامة بدون حدود أو قيود وله الحق بإحاطة نفسه بسلع ومنتوجات تغني حياته وتسعده، وترتفع به إلى مصاف الإنسان العصري. وهو لن يكون «عصرياً» إلا إذا استهلك نوعاً معيناً

من السلع وامتلك موادَ وأشياء معظمها مستورد من الدول الرأسمالية. ويصبح كل الموروث عادات قديمة وتقاليد بالية متحجرة، وكل المستورد المادي والفكري عصري وديناميكي. وهكذا يتلازم المسار الفكري مع المسار المادي للإيديولوجيا الرأسمالية التي لا تشير إلى الحالة الواقعية بل تصف السلوك والعمل والحركة المفضلة. لا تقول بما هو كائن بل تأمر بما يجب أن يكون. لا تذكر للعامل بأن العمل الذي تدعو إليه متعب بل تأمره بشرب هذا الكوب من اللبن وأكل هذا النوع من الطعام وتدخين هذا النوع من السجائر لكي لا يحس بالتعب. لا تقول للمرأة بأن الجمال جذاب بل تأمرها باستخدام نوع معين من المساحيق لكي تجذب الرجال. لا تقول أن الأسنان تنخر إذا لم تنظف بل تقول بأن تنظيف الأسنان أمر عصري واحد سبل الحب بين الجنسين. لا تقول بأن النظافة أساسية للصحة بل تأمر ربة المنزل باستعمال المسحوق الفلاني للتنظيف من أجل كسب قلب زوجها. وهكذا يملأالإعلان الأذهان بالصور التي تعرقل نمو المفاهيم العقلية ليصبح الإنسان أداة تنفذ ما تأمره به الصورة.

وإذا كانت الإيديولوجيا الخفية لا تطرح نفسها كدعاية صريحة ولا تروج لنفسها علناً في سائر البرامج بل تتسلل بهدوء وسلاسة ومرونة، وبالتكرار والإثارة وطرح النماذج والمفاهيم تأخذ طريقها إلى العقل والحياة العملية ويجري الإقتناع بها، فإنها في البرامج الإعلانية تأمر. وهنا يسهل تقبل الأمر لأن الإقتناع قد مهد له.

إن الإعلان يتوجه إلى عموم الناس والفئات لكن هناك بعض الخصوصية من أجل فاعلية أكبر ومردود أفضل. فالإعلانات عن المواد الغذائية والتجهيزات المنزلية ومساحيق التنظيف وأدوات التجميل والأزياء موجهة للمرأة كونها الموجه للإستهلاك العائلي. والإعلانات عن السجائر والسيارات والكحول والتأمين موجهة للرجل. والإعلانات عن الجينز والأغاني الجديدة والوجبات السريعة والمشروبات الغازية موجهة إلى المراهقين والشباب. لكن في كل إعلان تتصدر المرأة والفتاة الصورة كرمز لإثارة الرغبات والشهوات. ومن أجل التسويق الكوني وتوحيد الأذواق والعادات الإستهلاكية، وبدلاً من أن تبث دعايات مختلفة لكل مجتمع، يبث إعلان واحد عن السلعة لجميع المستهلكين في العالم بلغات مختلفة. فالإعلان نفسه يبث بلغة البلد المستهدف، ويبث في وسائل إعلام أخرى كالراديو

مثلاً. وهذه المنهجية هي مفتاح السوق العالمي.

كلمة أخيرة في ما يتعلق بالبرامج الإعلانية. إن رسالة أي مؤسسة إعلامية تتوافق حتماً مع إيديولوجيا التمويل ومشاريعها. ومن يتحكم بالإعلان يتحكم بمضمون البرامج. لقد دفع بيل غايتس مليار دولار لإطلاق Window 95 وتنفق شركة جنرال موتورز ٥٥٦ مليون دولار سنوياً على الإعلانات[٣١]. فكيف لا يكون لهذه الجهات رأياً في الرسالة الإعلامية؟

نستنتج من هذا العرض السريع لمضامين البرامج التلفزيونية الرئيسية والمعممة على أنحاء المعمورة عبر الفضائيات أنها الأقنية التي تتسلل عبرها الإيديولوجيا الرأسمالية بتكتيكاتها الإعلامية لتحول الناس إلى نماذج استهلاكية من الدرجة الأولى. فثقافة الإستهلاك بكل عناصرها البنيوية التي تروجها وتغذيها التلفزة تضمن السوق لإنتاج الدول الكبرى. يقول شيللر: إن ثقافة الإعلام الأميركي المسيطرة هي أداة مثلى لنظام التجارة العالمي.[٣٢] فمن خلال التدفق الحر للمعلومات الذي يتجه من الدول المتقدمة إلى الدول النامية تنشر قيم النظام الرأسمالي عبر البرامج المتنوعة، وترسخ قيم الإمتثالية، وتقضي على التنوع الثقافي الحضاري الذي يميز مختلف المجتمعات، وتكرس النمطية والمعيارية بحيث يصبح مشاهد المحطات يفكر التفكير نفسه ويحمل القناعات ذاتها ويسلك سلوكاً شبه موحد. والخوف كل الخوف من أن تصبح عقليتنا كعقلية القطيع من جراء تعرضنا للمؤثرات المتكررة نفسها وإبعادنا عن الوسائل الثقافية الأخرى المتنوعة التي تحمل مضموناً أكثر عمقاً. وهذه الثقافة ما كان لها أن تحقق وجودها الإجتماعي العالمي من غير تكنولوجيات الإتصال الحديثة، وهي بقدر ما أغنت معلومات الشعوب ووصلتها بمصادر الثقافات الأخرى مما أكسبها وعياً بظروف تخلفها، بقدر ما حملت إليها قيماً لا عهد لها بها وأضفت عليها نوعاً من المشروعية والقوة بواسطة الترداد والتعميم. ميزة هذه الثقافة أنها تخفي جشع الجهات الإقتصادية المسيطرة والمنساقة وراء الربح المادي من غير أي اعتبار لتقدم الإنسان الأخلاقي والروحي. إنها تفرغ حتى الحب من مضمونه ومعناه الإنساني والتراحمي وتحوله إلى رغبة آنية عابرة. هي تتوجه إلى الغرائز. فالمشاهد تثير الغرائز والدعاية تتوجه إلى الغرائز. والخطورة تقع على البسطاء من الناس وأنصاف المتعلمين والأطفال الذين يبتلعون الخليط الذي ينهال عليهم

فينصرفون عن طلب المعنى أو التثقيف إلى المتعة والتقليد. والأخطر من كل ذلك أن ثقافة الإيديولوجيا الرأسمالية تغيب الحافز الإبداعي لدى الإنسان. فعندما تغدق على الجسد ما يفيض عن حاجته وتحقق الإشباع الكامل، الوهمي أو الحقيقي لطاقة الحياة فإن الروح الإبداعية الخلاقة تتراجع. لقد انتهى عهد الكبت وأصبح الإنسان بغير حاجة إلى التسامي للتعبير عن رغباته الدفينة أو تلبيتها. أصبح إشباع كل الرغبات البشرية متيسراً بسبب غزارة المنتوجات الصناعية المتجددة وتحولت الرغبة إلى عامل من عوامل الإنتاج. وبهذا التدني عوض التسامي الفرويدي استطاع النظام الرأسمالي المتقدم أن يخمد القوة التفجيرية الإبداعية الكامنة في الإنسان.[٢٣] وهذا أيضاً هدف استراتيجي من أهداف الإيديولوجيا في عصر المعلوماتية والتكنولوجيا الحديثة فليس مطلوباً أن يكون الناس مبدعين. فالمبدعون فقط هم المنتجون والمطورون للتكنولوجيا الحديثة التي يصار بها الى السيطرة على العالم. والمبتغى هو قلة تخترع وتبدع وتنتج وكثرة تستهلك السلع وتبتلع الأفكار وتقلد النماذج.

وبتصرف هذه القلة من العلماء والمهندسين والفنيين وضعت مراكز الأبحاث العلمية والمختبرات والتجهيزات ومليارات الدولارات من أجل تطوير التكنولوجيا لا سيما تلك المعنية بالإتصالات. وإذا كان اختراع الأقمار الصناعية والحواسيب قد شكل تحولاً في ميدان الإتصال فإن تطوير الحواسيب الكبيرة والنظام الرقمي، والتقاء التلفون والتلفزيون والمعلوماتية متمثلاً في مزج بين الصوت والصورة والنص المكتوب قد شكل ثورة اذ أدى الى ولادة الطريق السريع للمعلومات، الإنترنت. وهي شبكة اتصال لا مركزية عالمية للمعلومات تتكون من عدة شبكات وأجهزة حواسيب متصل بعضها ببعض. انها شبكة من المواقع الفعلية فرضت نفسها على الأمكنة الحقيقية، مؤمنة النقل السريع للمعلومة والصورة والنص والصوت مما يؤهلها لتكون الطريق السريع الأساسي للنمو الإقتصادي. وتربط الإنترنت أي فرد يملك حاسوباً وآلة وصل بالعالم وتمكنه من أن يتجول في فضائها الواسع ويصل الى مصادر المعلومات. وتوفر الإنترنت للمستخدم فرص التعبير عن ذاته والتحرر من الحواجز التقليدية للزمان والمكان حيث ينعزل الفرد عن محيطه الفيزيائي ويعيش ضمن جماعة وهمية داخل مساحة اتصالاتية تحتويه. فعبر هذا الوسيط تزول الحدود بين الحقيقي الوهمي، بين المادي وغير

المادي، بين الطبيعي والمصطنع، بين القريب والبعيد، بين الأجسام والتكنولوجيات.[٣٤] وقوة شبكة الإنترنت تكمن في أنها تربط الطاقات الفكرية بالوسائل التكنولوجية وتربط الفرد أينما كان بكل شيء وبالآخرين. وقد ساهمت في تحويل الصرخات الفردية الى مبادرات جريئة لفتح الحوار والنقاش بين الناس. فجمهور التلفزيون سلبي ومتلقي أما جمهور الإنترنيت فمتفاعل لأن الإنترنيت توفر منتدى حيث الجمهور يستطيع أن يعبر عن نفسه.

يتعرف الإنسان عبر الإنترنت على نظام قيم ومعتقدات الآخرين فتتأثر قناعاته الشخصية. ومن خلال المناقشات والمناظرات العامة والألعاب تعيد الإنترنت تأطير التجارب الإجتماعية للفرد. وينتج عن التواصل والإنفتاح على ثقافات لا يربط بينها الا القليل من العناصر المشتركة ثقافة جديدة هي ثقافة الإنترنت العالمية. لكن عولمة الثقافة ليست كتجانسها، ولا يمكن أن تحقق الإنترنت وايديولوجيات المسيطرين عليها ثقافة عالمية ذات عناصر متجانسة كلياً أو متماسكة كما هي الحال في بنية الثقافة المحلية. لكن العولمة تستخدم الإنترنت لنشر بعض عناصر التجانس كتقنيات الإعلان واللغة والأزياء وعادات الطعام ووسائل الترفيه كي تشكل قواسم مشتركة بين مختلف ثقافات العالم وهذه القواسم كما نلاحظ، ذات أبعاد اقتصادية تلبي تطلعات وأهداف المسيطرين.

والإنترنت في هذا المجال تستكمل وظيفة التلفزة في تشكيل الجمهور بل هي أخطر كونها تستهوي الناشئة الذين يستخدمونها للدردشة والتسلية المغرية وتبادل البريد الإلكتروني والدخول الى عوالم ومواقع يعبرون من خلالهاالى عالم الكبار مبكراً. ويعيشون في واقع من صنع أرباب العولمة.

لكن مفاعيل الإنترنيت لا تقف عند وظيفة تشكيل بنية ثقافية عالمية تضم تحت لوائها مختلف شعوب الأرض. هذه الوظيفة وإن كانت ذات أبعاد اقتصادية غير مباشرة الا أن للإنترنت وظيفة اقتصادية مباشرة. فهي البنية التحتية الأساسية للاقتصاد العالمي الجديد. وهي بذلك عامل انتاج ثقافي وعامل انتاج مادي. فبربطهاالأمكنة عالمياً حققت شكلاً جديداً من التبادل الاقتصادي ومثلت وسطاً اتصالاتياً وفي الوقت نفسه وسيلة نقل، حيث تنتقل البضائع عبر فضاء كبير لا وجود للمسافة فيه، والمكان والامتداد مستبدلان بحركة صرفة. هذا الفضاء هو نتيجة تكنولوجيا الاتصالات التي تطورت في سياق الرأسمالية وهو

وسيلة نقل مكنت الرأسمالية من الإنتشار الإقليمي أو المناطقي ومن إعادة التمركز في مراكز الشركات العابرة للقومية، في البلد الأم. أي انها مكنتها من القيام بحركتين: حركة انبساط وانفتاح على بلدان العالم متجاوزة الجغرافيا، وحركة انقباض نحو المركز. وكلما اتسعت حركة انبساط تلك الشركات العملاقة كلما دعمتها بيروقراطية الحكومات المحلية بالتشريعات والقوانين التي تسهل حركة الانقباض، حركة تجميع ما جنته من أرباح في البلد الأم. و الإنترنت موقع توالد وتكاثر رأس المال الذي يسعى دائماً الى تخفيض زمن الحركة من مكان لآخر. وكلما نما وتطور واتسعت الأسواق التي تشكل محور دورانه كلما ناضل من أجل توسيع سوق التداول وتخفيض الوقت اللازم لتحركه عبر الأمكنة المختلفة....

إن توسيع الاقتصاد الرأسمالي يتطلب أماكن جغرافية جديدة للحصول على المواد الأولية واليد العاملة الرخيصة والاسواق الجديدة. ومن مصلحته أن يجتاز الأماكن بأسرع وقت وقد وفرت له الإنترنت هذا الحلم. فالاسواق المتعددة تتوحد عبر الشبكة في سوق عملاقة واحدة حيث يتم تبادل المعلومات والصفقات، وهي أيضاً سوق مالية مثالية حيث أصبحت النقود اعتباراً من السبعينات من القرن الماضي كأية بضاعة أخرى تباع وتشترى.[٣٥] تستخدم الإنترنت إذاً في القطاع المالي والمصرفي، وقطاع التجارة والتجارة الإلكترونية، والإعلان والبريد الإلكتروني واستفتاءات الرأي والأجهزة الحكومية والتحكم بالآلات عن بعد وهي بذلك تعني لرجال الصناعة والتجارة والاعمال وأصحاب الأموال الوصول الى الموارد والأسواق من دون اعتبار المسافة أو الحدود، وتعني استنهاض القدرات والمعارف القادرة على دمج المعلومات ورؤوس الاموال والأسواق من أجل تحقيق أكبر قدر من الأرباح والمنافسة والسيطرة الاقتصادية.

وتبذل الولايات المتحدة جهوداً حثيثة لتطوير بنية تحتية عالمية للمعلومات. وقد أعلن آل غور ، نائب رئيس الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٩٤في خطاب له في اليابان ان الجهود المبذولة لبناء هذه البنية التحتية العالمية للمعلومات ستحقق الفائدة لجميع مواطني بلدينا لأننا سنستخدم هذه البنية لمساعدة الاقتصاد، وتعزيز الصحة والتعليم وحماية البيئة والديموقراطية». وفي ذلك تأكيد على ثنائية الاهداف الاقتصادية والسياسية. فما هو مخفي في اعلان الجور عن البنية التحتية العالمية للمعلومات هو ان الإيديولوجيا الاميركية المستندة

الى القيم الاوروبية في عصر الانوار ستشكل اسس التجانس الثقافي لمجتمع الإنترنت. هذه القيم كحقوق الانسان والفردية والديموقراطية تسير جنباً الى جنب مع اهتمام آل جور غير المعلن في نشر الرأسمالية[٣٦]. وقد تطورت بالفعل واتسعت هذه البنية التي تحدث عنها آل غور عام ١٩٩٤. فعدد الصفحات على شبكة «ويب» الآن يبلغ ١,٣ مليار صفحة وهي أقل من ٢٠٪ من قدرة استيعاب المواقع[٣٧].

بقي أن نشير الى أن ما يعزز الإرتباط بين الإقتصاد والإنترنت هي خمسة مباديء أساسية تبناها الإتحاد العالمي للإتصالات من أجل بناء واستخدام البنية العالمية للمعلومات: التوظيف الخاص- منافسة مساعدة للتسويق- أنظمة مرنة- مدخل الى اللاعنصرية- خدمة عالمية. المبادئ الثلاثة الأولى تؤكد على الشكل الرأسمالي للملكية والتشغيل والبناء. أما المبدآن الرابع والخامس فيتعلقان بالجمهور. فالفكرة/ الحلم هي تحويل سكان العالم أجمع الى جمهور واحد تسيطر الجهة مالكة وسائل الإنتاج والقرار الإقتصادي على قراره السياسي والإقتصادي/ الإجتماعي.

نستخلص من سياق هذا البحث أن الإيديولوجيا الليبرالية الرأسمالية تقوم بسعي حثيث الى عولمة الكوكب الأرضي،الى تفكيك النظام الفكري السائد في المجتمعات المحلية أو حتى الى تدمير نظامها الثقافي ودمج الجمهور في نظام فكري وقيمي ومعرفي يشكل أرضية صالحة لتقبل الوارد من الجهة المرسلة، مستخدمة في ذلك أحدث تكنولوجيا الإتصالات والكيانات الإقتصادية العملاقة المالكة في الوقت نفسه للأمبراطوريات الإعلامية الكبرى، مضفية على المفاهيم مضامين ومحمولات معرفية جديدة وعلى تصور الكون رداءً شفافاً لا يحجب نواياه الخفية عن العين الناقدة. فالبرامج التلفزيونية تؤدي وظائف تتعدى وظائفها الظاهرة، التثقيفية والترفيهية. والمواد الإعلامية المؤدلجة تتناغم في ما بينها لتصيغ عالم الأحلام والأوهام معتمدة على ميل الإنسان الى النمطية، أي السلوك والتفكير كما يفعل غيره. ويدافع المحفزون المستترون عن عملهم بالقول أنهم يعطون الناس ما يرغبون فيه ويلبون احتياجاتهم ويحققون لهم السعادة والرفاهية. وترد برنس ألين من جامعة اوهايو قائلةً: «ليس لدينا أي برهان أن زيادة البضائع والسلع والآلات والسيارات والأدوات والأجهزة قد جعلت الإنسان

أسعد حالاً. في الواقع فإن الشواهد تشير الى عكس ذلك».[٣٨] ومن المنطلق نفسه نتساءل: ماذا يعني بالنسبة لروح الأمة وأخلاقياتها أن تكون محكومة بحفنة من المتنفذين الأقوياء، المؤثرين والمكيفين لسلوك المجتمع؟ من يملك الحق في تغيير شخصية الإنسان والسيطرة على مصيره وخياراته؟ وأين هي الحرية التي يحملون رايتها؟ أين هي الأخلاق في عرض الأحاسيس والرغبات الجنسية العميقة لأهداف تجارية وأين هي الفضيلة في اللعب على نقاط الضعف الخفية لدى الفرد وفي تشكيل الطفل والشاب طبقاً لهوى جهات غريبة لا تمت إليه بصلة إجتماعية أو ثقافية؟ وهل يدركون خطورة التحفيز المستمر لكافة الناس والمجتمعات؟

إن البث التلفزيوني لا يخلو من البرامج الوثائقية والتراثية والعلمية والإجتماعية القيمة والعاملة على إغناء المعرفة الإنسانية إما عبر محطات متخصصة أو محطات عامة لكن هذه البرامج لا تفلت من السيطرة الإيديولوجية بكلمة من هنا وتعليق من هناك وإعلان من هنالك. يضاف الى ذلك أن هذه البرامج، وفق معظم الدراسات الميدانية ومنها ثلاثة قمنا بها شخصياً على مراحل، تستأثر بنسبة أقل من المشاهدين مقارنة بالبرامج الأخبارية وبرامج التسلية والترفيه والمنوعات التي ينجذب إليها المشاهدون بقوة لا سيما من فئة الأطفال والمراهقين والشباب.

وإذا كان التلفزيون موجوداً في كل بيت ويطال تأثيره كل فرد من كافة الفئات الإجتماعية والعمرية والتعليمية بدون استثناء. فإن استخدام الإنترنت يشترط حداً أدنى من التعليم والمستوى الإقتصادي. ومع ذلك فإن مفاعيلها ستنعكس على اقتصاديات المجتمع وثقافته المحلية مثلما تركت ثقافة السينما والتليفزيون بصماتها على التجربة اليومية للمشاهد وغير المشاهد على حد سواء. وهكذا فإن الثقافة المرتبطة بالإنتاج المعلوماتي وعلاقاته وقيمه لا بد من أن تطال كل المجتمعات التي لن تستطيع إغلاق الباب على نفسها أمام سيادة الإقتصاد الجديد خاصة بوجود الأقمار الاصطناعية وشبكة الإنترنت التي سيزداد الإعتماد عليها في تلبية الكثير من حاجات الإنسان. وستتراجع العلاقات الإجتماعية الفيزيائية لصالح العلاقات الإجتماعية القائمة في المتحدات الفضائية الإفتراضية. ففي الإنترنت دعوة الى الإنعتاق من الجسد ومن المكان. ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك

سلباً على البناء الثقافي المحلي لأن فضاء الإنترنت، عندما يلغي الحيز الجغرافي الذي يشكل أحد ركائز الدولة، يهز الإنتماء الى ثقافة قومية محلية ويحجم الإحساس بالإنتماء الى المكان، الى بلد ذي مجال جغرافي محدد. وهذا مطلب حيوي. فالعولمة الأميركية تريدنا بلا حدود حتى يسهل عليها جعلنا بلا وجود.[٣٩]

إن ما يسمى بحوار الثقافات المفترض أن يغني الثقافة المحلية والعالمية هو حوار غير متكافئ حتى الآن. إنه حوار تسلطي تقوده الدول الرأسمالية الغربية المهيمنة التي تفرض مفاهيمها ومعاييرها ونماذجها على الثقافات الأخرى. لذلك فإننا لم نسمع بعد بأي أميركي اشتكى أو توجس خيفة من غزو ثقافي للمجتمع الأميركي. ما هو واضح حتى الآن أن هناك بوادر لهيمنة حضارة عالمية تغرب المواطن عن وطنه وتسيطر رأسياً وأفقياً، أرضياً وفضائياً بآلات تكنولوجية وآليات ذهنية وتنظيمية تعيد بها الإنتاج الإيديولوجي والإقتصادي- الإجتماعي. ويلزمنا بعض الوقت لكي نتبين ما إذا كانت السيطرة الرأسمالية الغربية على هندسة الفضاء ستستمر أم أن مساحة أخرى ممكن أن تستحدث حيث يكون للغات أخرى وثقافات واهتمامات إنسانية معنوية غير إقتصادية مكاناً مميزاً في الفضاء.

يبشر أهل العولمة شعوب الأرض بأن المستقبل سيكون مضموناً في أيدي الذين سيحققون اندماج الأسواق ورفاهية الناس وأمن المجتمعات. وقد شهدنا حتى الآن عكس ذلك. فالأزمات الإقتصادية متلاحقة وأخبار النزعات الداخلية والحروب الأهلية تتصدر الإعلام المقروء والمسموع والمشهود. وقد شاهد العقد الأخير من القرن العشرين تفتيتاً وتقطيعاً في الدول لم يشهد التاريخ له مثيلاً، من حيث العدد. ففي أقل من عشر سنوات خرجت أكثر من عشرين دولة من أرحام دول كانت قائمة ومستقرة ومحترمة، وانهارت إقتصاديات وأنظمة دولية كانت تنمو وتتقدم بوتيرة لافتة بخططها الإنمائية الذاتية. فالعولمة إن غضبت نشبت الحروب وقامت النزعات وإن عاقبت تشرد الملايين وانهار الإقتصاد. وبفلسفة التركيز على الفرد بدل الجماعة، وعلى الأثنيات المشرذمة بدل الأمة الواحدة، وعلى الإختلاف بدل الإئتلاف والوحدة، تحكم الدول المهيمنة قبضتها على الدول المستهدفة. والمفارقة المضحكة المبكية إنها هي نفسها تهرع إلى حل النزاعات التي تكون قد أذكتها (طبعاً تحلها بالطريقة التي تناسبها) ثم تغدق الهبات والمساعدات على الشعوب المنكوبة.

إن نقض الإيديولوجية الليبرالية الرأسمالية الغربية والتصدي للعولمة والغزو الثقافي والإقتصادي لا يكون بالشكوى والتذمر واجترار السلبيات. والعالم ما زال مليئاً بالثقافات التي تدرك مدى الإختلاف مع الآخر لكنها تسعى لعولمة إنسانية تعترف بالآخر ولاتحاول ابتلاعه أو تدجينه أو استبعاده. وبالنسبة لنا كمحيط عربي ممكن الإفادة من مفاهيم الحرية والعدالة والديموقراطية التي تطرحها العولمة بقوة. فتحرير الإنسان وعقله وفكره وسيادة العدالة الإجتماعية هو ما يدفع به لأن يكون فاعلاً كونياً في الثقافة العالمية ونظام العولمة الإقتصادي. والمجتمع المتحرر من العوائق والقيود هو القادر على أن يؤهل المواطن والمثقف ويهتم بالمبدع والمخترع الذي يستطيع أن يعبر عن إبداعاته بكل أشكال التعبير المتاحة. إن الفاعل الثقافي هو الكفيل برد الهجمة الغربية وبإحلال التوازن بين الخصوصية والعالمية وتحصين الذاتية الثقافية برؤية واسعة منفتحة على الثقافات الأخرى بحيث تكون المشاركة سبيلاً إلى الإثراء الثقافي ذي النكهة المحلية والعالمية. ويكون التفاعل جدلياً ويكون التعامل الحضاري سمة عالم الغد.

أما المواجهة الإقتصادية فتكون بالتضامن العربي والتفاوض مع الغرب كوحدة أسوة بما يحدث مع أوروبا. فعندما يفاوض الفاعلون الإقتصاديون أوروبا فإنهم يفاوضون «الإتحاد الأوروبي». وعندما يتفاوضون مع العرب فينفردون بكل دولة على حده. وهناك ضرورة للتنسيق بين الحاجات والإمكانات الإقتصادية المحلية وبين حركة السوق العالمية. حينئذ تكون التنمية ممكنة والمشاركة ممكنة والتقدم ممكن. وقد آن الأوان لكي ندرك أن مواجهة التكتل الرأسمالي الغربي قد أصبح شبه مستحيل بدون تكتل عربي يستنفر كل الإمكانات المادية والطاقات البشرية لكي يحمي مواردنا من الإستنزاف واقتصادنا من التبعية وثقافتنا من الإنزلاق أو الوقوع فريسة الإختراق والإستلاب. وعلى صعيد الشعوب، لا بديل عن التسلح بالعلم والمعرفة، والإمتلاء بالثقافة المحلية والتراث البناء، ومن تطوير الوعي السالب تجاه السلطة الإيديولوجية العالمية المهيمنة. ففي طريق هذا الوعي الناقد والناقض والرافض تتعرى الإيديولوجية التي ترى نفسها حقيقة مطلقة.

الهوامش

١- أنظر ميشال فاديه- الإيديولوجيا- صفحة ٢٢-٢٣
٢- ناصيف نصار- الإيديولوجيا على المحك- صفحة ١٠
٣- أنظر عبد الله العروي- مفهوم الإيديولوجيا- صفحة ٩-١٠
٤- أنظر المرجع السابق- صفحة ٢٩- ٥٤- ٧٣
٥- أنظر المرجع نفسه- صفحة ٤٠- ٤٢
٦- أنظر المرجع نفسه- صفحة ٦١- ٦٣ والإيديولوجيا الألمانية لكارل ماركس- الطبعة الثانية- ١٩٧٦
٧-أنظر كتاب كارل مانهايم- الإيديولوجيا واليوتوبيا
٨- عبد العزيز شرف- وسائل الإعلام ومشكلة الثقافة- صفحة ٦١
٩- برهان غليون- مجتمع النخبة- صفحة ٨٦- ٨٧
١٠- فريدريك معتوق- تطور علم اجتماع المعرفة- صفحة ٨١- ٨٢
١١- المرجع نفسه صفحة ٩٨
١٢- عبد العزيز شرف- وسائل الإعلام ومشكلة الثقافة- صفحة ١٣- ١٦
١٣- أنظر أسامة أمين والخولي- العرب والعولمة- صفحة ٢٧-٢٨
١٤- لمزيد من التفاصيل أنظر كتابنا- تقنيات الإتصال الحديثة. مقاربة ثقافية/ سوسيولوجية.
١٥- أنظر فارس أشتي- الإعلام العالمي- صفحة ١٣
١٦- علي رمال- الإعلام الفضائي العربي وإشكالية المؤثرات الإقليمية- مجلة أوراق جامعية- صفحة ٦٨
١٧- أنظر ريجيس دوبريه- علم الإعلام العام- صفحة ١٤- ١٥ وصفحات ١٤٦ وما بعد.
١٨- المصدر نفسه صفحة ١٤٢
١٩- أنيس مسلم- وسائل الإعلام- صفحة ١٧٧
٢٠- ريجيس دوبريه- مصدر سابق- صفحة ١٩٢
٢١- رفيق سكري- مدخل في الرأي العام والإعلام والدعاية- صفحة ١١١
٢٢- فارس أشتي- نقلاً عن محمد خيري الوادي- دليل أجهزة الإعلام في العالم- صفحة ١١١- ٢٤٣
٢٣- ريجيس دوبريه- مصدر سابق- صفحة ٢٤٤
٢٤- أنظر المصدر نفسه صفحة ١٥٤- ١٥٥
٢٥- Vance Packard- The Hidden Persuaders- P.25
٢٦- Ibid- P.24
٢٧- رضا النجار- التكوين والتدريب وإعادة التأهيل في مجال تكنولوجيا الإتصالات الحديثة- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- صفحة ٣٦١
٢٨- أنظر ريجيس دوبريه صفحة ٢٤٩
٢٩- أنظر فارس أشتي- مصدر سابق- صفحة ٦٣- ٧٦
٣٠- The Hidden Persuaders- P.263
٣١- علي رمال- مصدر سابق- صفحة ٨٢
٣٢- Scheller Herbert- Mass Communication and American Empire- P.30
٣٣ عبد الله العروي- مفهوم الإيديولوجيا- صفحة ١١١- ١١٢
٣٤- Look Rob Sheilds- Cultures of Internet- P.7
٣٥- David Porter- Internet Culture- P.254- 255
٣٦- Ibid- P.260- 272
٣٧- مجلة إنترنت والعالم العربي- شباط ٢٠٠١ صفحة ١٠
٣٨- Vance Packard- The Hidden Persuaders- P.261
٣٩- خليل أحمد خليل- ثقافتنا وثقافتهم بلا مواربة- مجلة العلوم الإجتماعية- صفحة ٦٤

لائحة المراجع

١- أشتي فارس- الإعلام العالمي- بيروت- دار أمواج- ١٩٩٦
٢- إيكن هنري- عصر الإيديولوجيا- ترجمة محي الدين صبحي وعبد الحميد حسن- بيروت- دار الطليعة- ١٩٨٢
٣- أمين أسامة والخولي- العرب والعولمة- بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- دراسات الوحدة العربية- الطبعة الثانية- ٢٠٠٠
٤- بدوي فاطمة- تقنيات الإتصال الحديثة- مقاربة ثقافية/ سوسيولوجية- بيروت- دار مكتبة الجامعة اللبنانية- ١٩٩٩
٥- ثريورن جوران- إيديولوجية السلطة وسلطة الإيديولوجيا- ترجمة إلياس مرقص- بيروت- دار الوحدة- ١٩٨٢
٦- الجابري محمد عابد- الإيديولوجية- المشروع النهضوي العربي/ مراجعة نقدية- بيروت- مركز دراسات الوحدة العربية- ١٩٩٦
٧- جيتس بيل- المعلوماتية بعد الإنترنيت- ترجمة عبد السلام رضوان- عالم المعرفة- الكويت- مارس/ آذار- ١٩٩٨
٨- دوبريه ريجيس- علم الإعلام العام/ الميديولوجيا- ترجمة فؤاد شاهين وجورجيت حداد- مراجعة د. فردريك معتوق- دار الطليعة- ١٩٩٦
٩- سكري رفيق- مدخل في الرأي العام والإعلان والدعاية- طرابلس- جروس برس- ١٩٨٤
١٠- سنومي العبد الله- الإتصال في عصر العولمة- بيروت- الدار الجامعية- ١٩٩٩
١١- شرف عبد العزيز- وسائل الإعلام ومشكلة الثقافة- بيروت- دار الجيل- ١٩٩٣
١٢- شرف عبد العزيز- دراسات تطبيقية حول التفسير الإعلامي الحديث- بيروت- دار الجيل- ١٩٩١
١٣- شرف عبد العزيز- العالم عام ٢٠١٣- بيروت- دار الجيل- ١٩٩٣
١٤- العروي عبد الله- مفهوم الإيديولوجيا- الدار البيضاء- المركز الثقافي العربي- ١٩٨٠
١٥- عبد الباسط عبد المعطي- العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي- ندوة مركز البحوث العربية- القاهرة- مكتبة مدبولي- ١٩٩٩
١٦- غليون برهان- مجتمع النخبة- بيروت- معهد الإنماء العربي- ١٩٨٦
١٧- فادية ميشيل- الإيديولوجية- ترجمة د. أمينة البحراوي- بيروت- دار التنوير للطباعة والنشر- ١٩٨٢
١٨- قباري محمد اسماعيل- علم الإجتماع والإيديولوجيات- الإسكندرية- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٩٧٩
١٩- معتوق فريدريك- تطور علم اجتماع المعرفة- بيروت- دار الطليعة- ١٩٨٢
٢٠- مبروك عباس- الإعلام العلمي والجمهور- تونس- المنطقة العربية للتربية والثقافة والعلوم- ١٩٩٤
٢١- مجموعة من الباحثين السوفيات- الأخطبوط الإعلامي الدعائي- ترجمة حسين حبش- بيروت- دار الفارابي- ١٩٧٦
٢٢- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- الثورة التكنولوجية ووسائل الإتصال العربية- تونس- ١٩٩١
٢٣- نصار ناصيف- الإيديولوجيا على المحك- بيروت دار الطليعة- ١٩٩٤

السياسية وخصوصاً بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزه، الامر الذي يمكن تبسيطه بالقول ان اسرائيل في حرب عام ١٩٦٧ «ألحقت هزيمة نكراء بالعالم العربي ولكنها في الوقت ذاته تسببت لنفسها ببداية ازمة سياسية وثقافية واجتماعية لا تزال تأخذ مجراها قدما من التصاعد والتعقيد»[١]. وعناصر هذه الازمة كثيرة من ابرزها: قضية الهوية اليهودية (من هو اليهودي؟) وتطبيع الشخصية اليهودية، ومشكلة اليهود الشرقيين، وهوية الدولة اليهودية، والازمة السكانية السوسيولوجية المقترنة بالازمة الاستيطانية والديموغرافية والاثنية، وسائر الشؤون المتعلقة بحدود الدولة.

وهذه العناصر ما هي في الواقع سوى تجليات لحقيقة انفراط العقد السوسيولوجي السياسي الاسرائيلي او على الاقل تآكله بنسبة كبيرة، الامر الذي يتجلى ايضا في تزايد حدة التنافر والشرذمة والاستقطاب السياسي والاجتماعي، والى نشوء ازمات سلطة وحكم، وفي قصر عمر الحكومات وتهاوي العديد من الزعامات والقيادات خلال فترات وجيزة. ولكن على الرغم من كل هذا التداعي والتآكل فانه يظل هناك اجماع يهودي-صهيوني شبه كلي لم يتعرض للتآكل، ويتمحور حول رفض الاعتراف بحقوق الفلسطينيين الانسانية والسياسية وخصوصاً حقهم الشرعي والتاريخي في ارضهم المغتصبة[٢].

الجدير بالذكر ان الاحزاب الدينية وفّرت للكيان الصهيوني مستلزمات جموحه الامبريالي في حين كان الآباء المؤسسون لهذا الكيان كلهم تقريبا ملحدين غير مبالين بالدين، على الرغم من ان تشريعهم للمشروع الصهيوني برمته اتى من الحكايات والاساطير والمدونات التوراتية التي وجدت لها صدى لدى ما «يسمى الصهيونية المسيحية» المتمثلة في المذهب البروتستانتي الانكليكاني. ومنذ العام ١٩٦٧ حولت الصهيونية الدينية، التي غالبا ما توصف بالنزعة المسيحانية الخلاصية والاصولية، الخطابة الصهيونية الهرتسلية من الطموح العلماني لانشاء «دولة اليهود» ذات السيادة، الى استعادة «ارض اسرائيل الكاملة» بحسب سفر الرؤيا. وتطورت الاصولية اليهودية ورافقت نجاحات الصهيونية في حروبها واعتداءاتها على الدول العربية، وتحولت الى قوة سياسية وثقافية رئيسية على الساحة الاسرائيلية لها بالغ التأثير في مواقف والتزامات الكثيرين من القادة الاسرائيليين من سياسيين وعسكريين في شتى المناسبات.

وهكذا ترددت التصريحات والدعوات والتحريض السياسي والديني بشأن وجوب ان يستمر الشعب الاسرائيلي في المعارك التوراتية القديمة لاستيطان «ارض اسرائيل» التي يمكن اكتسابها بالجمع ما بين الايمان الديني والقوة العسكرية تحت شعار: «ارض اسرائيل لشعب اسرائيل بحسب توراة اسرائيل» بقوة جيش اسرائيل.

وقد شجع عدوان اسرائيل الغاشم على لبنان عام ١٩٨٢ الكثير من اليهود المتدينين على الخلط بين الدين والسياسة، وعلى مناقشة اوامر (الهالاخاه) - الشريعة اليهودية - الملزمة بالتوسع الاقليمي تجاه لبنان مهما يكن الثمن. وزعم هؤلاء اليهود المتدينون ان اراض واسعة من لبنان انما هي ملك لسبط آشير التوراتي، وحتى اسم بيروت جرت عبرنته الى «بئروت» -اي «آبار» بالعبرية. واصدر اعضاء من حاخامية الجيش الاسرائيلي منشوراً استشهد بـ«ميراث آشير» من سفر يشوع. وفي شهر ايلول من العام نفسه نشرت مجلة «نكوداه» (نقطة) دراسة ليهودا اليتسور يدعي فيها ان اخطر تشويه لحدود اسرائيل كان في الشمال، في لبنان [٣].

واعلنت مجموعة من الحاخامات تأييدها لاجتياح لبنان الذي بحسب رأيها «اعاد ممتلكات سبطي نفتالي وآشير الى حدود اسرائيل». وذهب الحاخام يسرائيل آريئيل الى ابعد من ذلك مؤكدا ان «حدود ارض اسرائيل تشمل لبنان حتى طرابلس في الشمال وسيناء وسوريا وجزءاً من العراق وجزءاً من الكويت».

وصرّح اربعون حاخاما اميركيا جيء بهم لرؤية العاصمة اللبنانية التي كان يحاصرها شارون ويقصفها، ان عملية «سلامة الجليل» كانت من وجهة النظر اليهودية الدينية حربا محقة و«حربا مأموراً بها» والزامية. واوحى الحاخام بليتش وهو عالم يهودي اميركي بارز بأن مقطعا شعريا من نشيد الاناشيد التوراتي يؤيد الاستيلاء على الجنوب اللبناني. واعتبر ذلك بأنه خطوة اخرى نحو الاسترداد الكامل لهذه المنطقة. وعارض الحاخام لوبا فيتش في بروكلين الانسحاب من جنوب لبنان في العام ١٩٨٥.

وعارض بعض الحاخامات البارزين من «غوش ايمونيم» الانسحاب من مستعمرة ياميت في شمالي سيناء وانشأوا لهذه الغاية منظمة دعيت «العودة الى سيناء»، وقد اضطر آرييل شارون رئيس الوزراء الجديد الى الاعتذار من هؤلاء

لتأييده في حينه فكرة الانسحاب من ياميت، والى اعلان التوبة عن تكرار ذلك، وطالب حاخامون عديديون بطرد الفلسطينيين من الاراضي المحتلة باكملها ونفيهم الى دول عربية اخرى [٥].

واعتبر اتباع الحاخام كوك ان متابعة التوسع الاقليمي مشفوعة باقامة السيادة اليهودية على كامل «ارض اسرائيل» المذكورة في التوراة وبناء الهيكل في القدس، تشكّل كلها جزءاً من تطبيق الاسترداد المشياحي (نسبة الى المشياح وهو في عقيدتهم المسيح المنتظر) المقدر إلهياً. واعتبر الحاخام شلومو آفنير، حاخام مدرسة «عطيريت كوهانيم» الدينية انه «حتى بوجود سلام، يجب علينا اثارة حروب تحرير من اجل الاستيلاء على اجزاء اضافية من ارض اسرائيل [٦].

ويعطي العديد من حاخامات غوش ايمونيم توجيهاتهم السياسية الى انصارهم واتباعهم من عتاة المستوطنين من اجل طرد العرب الفلسطينيين من ارضهم تحت شعار «اليهود آتون والعرب ذاهبون» ومن ذلك قول زعيمم بيني كاتسوفر: «الآن هو الوقت للقيام بهجوم مركز، الآن هو الوقت لتحطيم نفسيتهم نهائيا. الآن هو الوقت لسحق قيادة الانتفاضة ولطرد القادة الخمسين الرئيسيين للمشاغبين. الآن هو الوقت لطرد ٥٠٠٠ محرض ومشاغب رئيسي... الآن هو الوقت لاعطاء الاوامر لجيش الدفاع الاسرائيلي باطلاق النار من دون تردد بغية اصابة كل مشاغب» [٧].

والجدير بالذكر ان المجموعات الاستيطانية الدينية المتمثلة بانصار غوش ايمونيم والجماعات اليهودية السرية وانصار جبل الهيكل واغودات يسرائيل وسواها قد تمتعت طيلة السبعينات والثمانينات بشكل خاص بدعم حاسم من زعماء الليكود وقيادات حزبية اخرى ولا سيما من قبل مناحيم بيغن وآرييل شارون ورئيس الاركان السابق الجنرال رفائيل ايتان وايضا من قبل شامير ونتانياهو...

أ- المعسكر الديني وتفرعاته:

ينقسم عالم المتدينين في اسرائيل من الناحية السياسية والاجتماعية الى مجموعة من الاحزاب والحركات التي يؤيد بعضها الصهيونية ويعاديها البعض الآخر. اما الاحزاب والحركات المؤيدة للصهيونية فهي اولاً حزب مفدال (الحزب الديني القومي) الذي تشكل نتيجة اندماج حزبي همزراحي وهبوعيل همزراحي

عام ١٩٥٦، وحزب اغودات يسرائيل الذي انتقل من معادة الصهيونية ما قبل التأسيس عام ١٩٤٨ (ما عدا مجموعة صغيرة انسلخت عن هذا الحزب وبقيت على عدائها للصهيونية ولاسرائيل معا وهي مجموعة «نواطير المدينة» او ناطوري كارتا بالآرامية) بالاضافة الى حركة كتلة الايمان (غوش ايمونيم) وحركة كاخ العنصرية وحركة الوسط الديني ميماد وحركة كاهانا حاي الشوفينية.

والحقيقة انه لا توجد احزاب معادية للصهيونية بالمعنى الحقيقي للكلمة بل هناك حالة سوء تفاهم بين اليهود الشرقيين والغربيين وبين اليهود العلمانيين والمتدينين حول اية صهيونية يريدون وحول اية دولة ينبغي ان تمثل هذه الصهيونية. الا انه توجد مع ذلك مجموعة من الحركات والجماعات الدينية الصغيرة غير الحزبية التي تعارض الصهيونية مثل حركة حباد الحسيدية (الصوفية) وحركة الطائفة الحريدية بالاضافة الى حركة حراس المدينة المشار اليها آنفا، ولكنها لا تتمتع بالثقل التمثيلي السياسي المؤثر على سياسة الدولة.

يضاف الى ما تقدم انه انشقت عن الاحزاب والحركات الدينية المذكورة حركات ومجموعات اخرى على خلفية طائفية وعرقية اكثر من اي شيء آخر، مثل حركة تامي وحركة متسادا وحركة موراشاه التي انسلخت عن حزب المفدال الذي كان يهيمن عليه اليهود الاشكينازيم، في حين ان انصار هذه الحركات كانوا من اليهود الشرقيين تحديدا.

في هذا السياق تجدر الاشارة الى ان الاحزاب والحركات الدينية الصهيونية والمعارضة للصهيونية لا تعدو كونها تندرج في احد شكلي الصراع بين الدين والدولة اللذين انتهى اليهما الفقيه الفرنسي موريس دي برجييه [٨]، وهما الصراع من داخل اطار النظام والصراع على النظام، اي بمعنى ان الاحزاب الدينية الصهيونية (المفدال والاحزاب المنشقة عنه) تؤمن بالصهيونية وتعمل على تحقيق مطالبها ومصالحها في اطار النظام القائم، في حين ان الاحزاب الدينية الحريدية المتشددة (حزب اغودات يسرائيل) والاحزاب المنشقة عنه لاسباب طائفية وعرقية وخصوصاً حزب شاس [٩] لا تزال حتى اليوم لا تعترف بالصهيونية العلمانية ولا باسرائيل ككيان شرعي، ولكنها ارتضت بالدولة كأمر واقع وهي تعمل على تغيير نظامها السياسي من خلال العمل في اطار النظام ذاته، انتظاراً لليوم الذين يتم فيه تحول الدولة الراهنة الى دولة تحكمها التوراة

بعد قدوم المشياح. وفي هذا المجال تأتي توصيفات الحاخام عوفديا يوسف لنتنياهو بأنه عنزة عمياء ولباراك بأنه عدو لليهود وليوسي ساريد بأنه هامان.

٢- صعود الاحزاب الدينية:

على الرغم من معارضة قادة الدولة (وهم من الحركة الصهيونية العمالية في الاساس) اي دور سياسي للدين التقليدي، الا انهم رأوا فيه احد مقومات القومية اليهودية وبالتالي عمدوا الى استغلال الدين وما يختزنه من قيم ورموز واعياد من اجل بلوغ ثلاثة اهداف هي:

١- توحيد افراد المجتمع عن طريق ايجاد مجموعة من القيم والمعتقدات المشتركة بينهم.

٢- اضفاء الشرعية على مؤسسات الدولة القائمة وعلى الاهداف التي تسعى الى انجازها.

٣- تعبئة جهود وطاقات الافراد في البلد وراء اهداف ومصالح الدولة.

وبجانب استعمالها القيم الدينية، راحت الحركة الصهيونية تعيد تفسير العديد من الاساطير الدينية القديمة او تبتدع اساطير جديدة. فقصة خروج بني اسرائيل من مصر اضحت قصة شعب تحرر وتخلص من نير العبودية. وقصة «المكابيين» غدت قصة صراع من اجل الحرية استخدمت فيه القوة المسلحة. وقصة «الماتسادا» صارت ترمز لعدم الاستسلام والتضحية بالنفس والبطولة. وصار كل شيء تقوم به العصابات الصهيونية الارهابية يفسر تفسيرا دينيا او وطنيا، وهكذا تم توليف مفاهيم مثل مفهوم الامة والارض والدولة مع العبارات والمقولات الواردة في التوراة، وتم تشبيه بن غوريون بيوشع بن نون وموشيه ديان بالنبي موسى...

وتبنّت الدولة العديد من الرموز والشعارات الدينية، فألوان العلم القومي للبلد صارت بألوان شال الصلاة «طاليت» في اليهودية التقليدية، والشمعدان ذو الافرع السبعة (حانوكا) الذي اقرت تعاليم «الرب» بوضعه في المعبد صار رمزا للدولة نظرا لتعدد معانيه. فقادة الدولة رأوا فيه تعبيرا عن استرجاع السيادة اليهودية والعودة الى ارض الاجداد، وذلك لأن الرومان سبق ان نهبوه عند تدمير «الهيكل» كما يرمز الى النور والتنوير، اما المتدينون فوجدوا في اتخاذه شعارا بمثابة رضوخ

لتعاليم الاله ونصوص التوراة وهكذا [١٠].

وثمة انطباع لدى العديد من المثقفين بأن صعود التيارات الدينية انما جاء بسبب التنافس بين العلمانيين، ويضيف هؤلاء ان اليهودية الدينية لم تخترع اي اختراع لزيادة قوتها الجارفة، وكل ما حققته اعطي لها بملء الارادة من قبل سياسيين علمانيين. وقد حصل العناق التقليدي الاول بين بن غوريون وحزب المفدال بقصد تدمير اليسار واليمين العلمانيين. وبقدر ما تتفاقم التناقضات بين المعسكر العمالي ومعسكر الليكود، كان المعسكر الديني يحسن مواقعه ويطرح مطالب دينية اكثر. وبغية هزيمة الخصم السياسي سار قادة الامة الى باحات وكلاء الله على الارض، وكان القادة العلمانيون يكذبون على انفسهم ويعتمرون (القلنسوة الدينية) - كيباه - التي لا يؤمنون بها ويذهبون للركوع امام الحاخام بابا سالي والحاخام لوبا فيتش والحاخام شاخ [١١].

ويرى الكاتب سامي ميخائيل ان قوة الاحزاب الدينية لم تنبع من داخل اليهودية الاصولية بل ان قادة هذه الاحزاب اكتسبوا «القوة والنفوذ على شكل رشاوى من قبل اليسار واليمين المتعطشين دوما للسلطة...

وهذا يعني ان من ضمن عملية دياليكتيكية ملتوية، جمعت اليهودية الحريدية القوة من غروب شمس الصهيونية العلمانية ووقوعها في اوحال التآمر الرخيص من اجل السلطة [١٢]. وهكذا سعت الاحزاب الدينية المشياحية والحريدية واليهودية الرسمية المسيطرة على القرار الديني للدولة لجعل اسرائيل دولة تخدم الشريعة اليهودية طالما ان دولة الشريعة لن تقوم الا بمجيء المسيح المخلص. وقد رأى الكاتب مناحيم راهاط ان صعود حزب شاس اللولبي شكل دفعة قوية لنفوذ الاحزاب الدينية التي: «تحطم وتثير حنق الحكومات في اسرائيل ولسوف ترسو الامور حسب مشيئتها، وان الدولة بكاملها في يدها كما المادة في يد صانعها... وهي (اي الاحزاب) تمسك بمفاتيح الدولة» [١٣].

لقد فرضت حرب عام ١٩٦٧ ضرورة اعادة ترتيب الاولويات اليهودية والاسرائيلية والصهيونية، وهي بالنسبة لحزب العمل تبنت الاحساس بالثقة والاقتدار على التعايش مع العالم العربي وعلى الانفتاح على الآخر ورفع شعارات القيم العالمية بالتصالح والسلام. ولكن نبوءة ارض اسرائيل الكاملة او الكبرى تغلغلت الى داخل قطاعات من الصهيونية العلمانية في حزب العمل وفي

الصهيونية الليبرالية، وبذلك فقد حزب العمل الذي أعطى اسرائيل طيلة ٣٠ سنة متواصلة، القدرة على الحسم والمبادرة، وتحول الى عنصر سياسي ينساق وراء التطورات والاحداث، الى ان حصل انقلابا عامي ١٩٧٧ و١٩٩٦ اللذان نقلا دفة السلطة الى اليمين الصهيوني الشوفيني المتحالف مع القوى الدينية، التي كشرت عن انيابها الحادة من خلال ايصالها كلاً من نتنياهو ثم شارون على التوالي، في ظل شعارات ايديولوجية متطرفة لا تهتم بالمغزى الرئيسي لقيمة (ارض اسرائيل) وحسب، بل ايضا بابراز معنى الدولة في حد ذاته، وابراز عناصر تكديس القوة في مجمل العلاقات سواء مع العالم بأسرة او ما العالم العربي بصفة خاصة، من خلال مقولة:«القوة تحل كل شيء» وابراز عناصر الاختلاف بين اسرائيل والعالم برفع الشعار: «الشعب يقيم لوحده» والاحتياج المتزايد للكراهية باعتبارها عنصرا رئيسيا في الايديولوجيا الصهيونية. وفي هذا السياق تزايدت قوة التوجه المشياحي في كل من اليهودية والصهيونية، بحيث حذر المفكر الصهيوني جرشون شالوم من هذا المنزلق الايديولوجي السياسي البعيد عن الموضوعية والواقعية حيث قال: «اعتقد ان كارثة عظمى ستحدث اذا ما قام الصهيونيون او الحركة الصهيونية باستبدال او طمس معالم الحدود، بين المسار الديني المشياحي وبين الواقع السياسي التاريخي» [١٤].

الجدير بالذكر ايضا انه اذا كانت الصهيونية الدينية حتى حزيران ١٩٦٧ تتسم بالاعتدال في السياسات الداخلية والمطالبة بتطبيق تعاليم «الهالاخاه» - الشريعة في قوانين وتشريعات الدولة او في ما يتصل بالسياسة الخارجية، وكانت مرتبطة دائما سياسيا بالصهيونية السياسية، في اطار من التحالف التاريخي، فان هذا الوضع تغير بصورة راديكالية بعد عام ١٩٦٧، بحيث اضفى اليهود المتزمتون دينيا، وزنا لاهوتيا على المطالبات السياسية بضم الاراضي العربية المحتلة. وفي هذا المجال يقول يهوشفاط هركابي: «ان اليهودية التقليدية في السنوات التالية لحرب ١٩٦٧ اخذت تغير من موقفها داخل اسرائيل: فبدلاً من الاكتفاء بالتبعية، اخذت تطالب بدور قيادي، وتصر على ان تنبع السياسات الداخلية والخارجية من التشريعات الدينية. ومن ثم اصبحت القومية اليهودية المناضلة عاملا مهما للوصول الى الهدف النهائي لليهودية وهو الخلاص، واصبحت العلاقة بين الدين والسياسة اكثر تألقا، فالدين لخدمة السياسة القومية، والسياسة القومية لتنفيذ

الوصايا الدينية [١٥].

والحقيقة ان الصعود الديني اخذ مجراه شيئا فشيئا، حين برزت نقاشات سياسية من نوع جديد داخل المفدال الذي كان متماهيا؛ في مواقفه السياسية مع حزب العمل ومقرا باتفاقية «الوضع القائم» على صعيد علاقة الدين بالدولة، وبعد الحرب برز نشاط غوش ايمونيم التي ما لبثت ان حققت مكاسب ضخمة لصالح الصهيونية الدينية. اما الاحزاب المشياحية والحريدية الاقل تشددا فإنها لم تكن تعتبر «دولة اسرائيل» بداية الخلاص وتعتقد ان عليها انتظار قدوم (المشياح) الذي سيأتي بالخلاص. الا انها باستثناء ناطوري كارتا، تعترف بالوجود السياسي لاسرائيل وتمتثل لقوانينها، وتشارك في انتخابات الكنيست وفي الائتلافات الحكومية. ولكن غالبية افرادها لا تخدم في الجيس ولديها شبكة تعليم خاصة. وبعد حرب عام ١٩٦٧ اعتبرت هذه الاحزاب ان «هذه الحرب معجزة واشارة ربانية لبداية الخلاص المشياحية». واعتبر احد حاخاماتها ان «دولة اسرائيل ككيان صهيوني هي تعبير عن الخلاص، ولكن من ناحية اخرى فأن ارض اسرائيل تحت السيادة اليهودية تنطوي على مغاز دينية ذات اهمية»[١٦].

وبناء على ذلك جاءت الدعوة الى عدم التنازل عن اية قطعة من الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ من منطلق احكام الشريعة الدينية، ومع ذلك خرجت جماعات تتساءل: «كيف الحرب الى جانب دولة كافرة وملحدة لتنتصر في الحرب؟»، وبالتالي رفضت كل التفسيرات الاعجازية الغيبية.

ولقد شكل العام ١٩٧٧ معلما بارزا آخر في تنامي قوة الاحزاب والتيارات والحركات الدينية، فمنذ تسلم الليكود بزعامة مناحيم بيغن الحكم اخذت الاحزاب الدينية تستغل المناخ الشوفيني الملتهب من اجل زيادة حمى التعصب الديني.

وقد تجلى نشاط الاحزاب الدينية في هذا الاتجاه بزيادة نشر التعليم الديني، والمزيد من الانخراط في النشاط السياسي والاستيطاني في المناطق العربية المحتلة. وبلغ هذا النشاط أوجه بظهور «الحركة السرية اليهودية» التي قام اعضاؤها بسلسلة من الاعمال الاجرامية والارهابية ضد المواطنين العرب، ومن الاعتداءات الآثمة على الاماكن العربية المقدسة، الاسلامية والمسيحية. وقد رافقت هذا النشاط ايضا الاعمال الفاشية التي كان مارسها الحاخام المتشدد

مئير كاهانا ضد المواطنين العرب ومقدساتهم، جنبا لجنب مع اعمال مماثلة مارستها تنظيمات تنتمي الى بعض الاحزاب الدينية مثل غوش ايمونيم (كتلة الايمان).

لقد تحدث البروفسور اورباخ رئيس الاكاديمية الاسرائيلية للعلوم عن فساد الاحزاب الدينية الصهيونية وظاهرة خضوع الاكثرية العلمانية لأقلية دينية والصراع بينهما فقال: «عندما يتصرف اشخاص متدينون يعملون في الاحزاب الدينية، تماما كما يتصرف اشخاص في الاحزاب الاخرى، فإن مسؤولية ذلك تقع عليهم مباشرة.. فالاستقطاب الذي يصل الآن... الى درجة الكراهية والحقد، ما كان سيصل الى هذه الدرجة لولا الاحزاب الدينية وابتزازها» [١٧].

واضاف ان التعايش والمعاملة الحسنة والاحترام المتبادل والمحبة لا تحتاج كلها الى «تشريع». واستطرد قائلا: «اننا نشهد في التعليم الديني القومي ميلا نحو التعصب الديني، اذ ان صفة التطرف هي الحاسمة». واشار اورباخ الى فشل الصهيونية في «ايجاد نموذج لانسان جديد، اذ ان الانسان الجديد اكتسب بسرعة صفات الانسان القديم السلبية». ثم تطرق الى بعض ظواهر فساد المجتمع الاسرائيلي والانحراف عن القيم الانسانية والاجتماعية وقال: «اننا نعيش اليوم في مجتمع يسعى للربح غير المشروع، ويسجد للعجل الذهبي. ان للتربية الدينية الصهيونية اليوم دورا كبيرا ومهما وهو... الحؤول دون الانقسام الذي يصل الى استخدام القوة والعنف» [١٨].

ويعتبر موشيه أونا احد زعماء المفدال القدامى ان «الاحزاب الدينية قد اخفقت في محاولتها الرامية الى ترسيخ مكانتها كأحزاب سياسية» [١٩]، وذلك لأنها «بدلا من ان تخفف من حدة المشاحنات بين المعسكرين، ادت محاولتها الى بلورة التناقضات واضافت المزيد من القبح الى صورتها». ويحمل أونا حزب اغودات يسرائيل وتفرعاته المسؤولية الكبرى عن هذا «الوضع البائس» لأن هذا الحزب «استغل الدولة لتحقيق اغراضه» [٢٠] هذا مع العلم بأنه يبدي التحفظ ازاء قيام دولة يهودية ذات طابع علماني وسياسي.

وتجدر الاشارة الى ان تفكك المفدال لا يعني انحسار الانقسام بين التيارين العلماني والديني، بل على العكس، اذ ان العنصر الديني في اسرائيل اخذ يحتل حيزًا واسعاً من ميدان العمل السياسي ولا سيما في مجال انشاء المستعمرات والتشدد في المواقف السياسية تجاه الفلسطينيين والعرب. ولا شك بأن هذا المناخ

قد تعزز خلال ولايات حكومات الليكود منذ العام ١٩٧٧ وحتى الآن في اعقاب تسلم آرييل شارون السلطة وزعامة الليكود معا. ويعتقد الاستاذ آشير آريان، رئيس دائرة العلوم السياسية في جامعة تل ابيب ان «القوة الدافعة الدينية حية وقائمة، ولعلها تتعزز، غير انها تصارع عملين يلازمانها: العامل القومي المتشدد والعامل الطائفي. ان خلفية تفكك المفدال تعود الى منافسة هيئات قومية مثل: هتحيا ومتساد وغوش ايمونيم من جهة وقوائم طائفية مثل تامي وشاس من جهة اخرى» [٢١].

٣- دور الاحزاب الدينية وتأثيرها في صنع سياسة الدولة:

اكتسبت الاحزاب الدينية، من خلال القوة الفاعلة التي حققتها في التمثيل الحزبي والاجتماعي، مجالا واسعا للمناورة الى حد انها بدأت تتحدث جهارا عن احتمال تعديل اتفاقية «الوضع القائم» التي عقدت ما بين بن غوريون والحاخام ليفين ممثلا حزب اغودات يسرائيل ذي النزعة اليهودية الرسمية عام ١٩٤٧، وهي الاتفاقية التي ارست ملامح العلاقة ما بين الدين والدولة في اسرائيل منذ ذلك الحين وحتى الآن، وخصوصا في قضايا التربية التعليم والاحوال الشخصية، وذلك بهدف دفع الكيان اكثر فاكثر للتحول الى دولة دينية واضحة المعالم، او الى قيام دولتين وشعبين. وفي هذا السياق يقول عضو الكنيست ووزير الخارجية في حكومة باراك السابقة واستاذ العلوم السياسية في جامعة تل ابيب، شلومو بن عمي: «ان المجتمع الذي انشأه الآباء المؤسسون من الصهاينة وأرادوا ان يكون بوتقة صهر تمتزج فيها مختلف الثقافات واللغات، تحول الى مجتمع متعدد الاعراف ومتعدد الثقافات ومتعدد الطوائف. لقد تغيرت وتفتت الصورة الاسطورية المأمولة لتحل محلها صور اخرى عديدة لكل منها شرعيتها... بين اليهودي والعربي والمتشددين دينيا (الحريديم) والقوميين الدينيين (غوش ايمونيم) والتقليديين والعلمانيين وغيرهم ممن تمتد جذورهم الى اصول عرقية مختلفة مثل السفاراديم والاشكنازيم والمهاجرين الروس والاثيوبيين وغيرهم. وقد ادى هذا التفتت للصيغة الاسرائيلية الى تشرذم بين ثقافات وطوائف مختلفة، ولهجات متباينة ومواقف متصارعة تجاه الدولة اليهودية».[٢٢] ويضيف بن عامي ان هذه الانشقاقات «تؤهل لحدوث انفجارات عنيفة داخل المجتمع».

اما الحاخام يسرائيل هارئيل رئيس مجلس المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية (وهو احد الحاخامات القلائل الذين ادانوا اغتيال رابين) فيرى انه يوجد «وطنان آخذان بالتكوين في اسرائيل: وطن الاسرائيليين ووطن اليهود. اما الاسرائيليون فهم اغيار (غوييم) غرباء يتكلمون اللغة العبرية لا اكثر ولا اقل. وقد انكتهم الحروب وسئموا منها، ونسوا الصهيونية، ولم يعرفوا اليهودية يوما، وقد جاء رابين ليقول لهم فوق ذلك كله ان لا خوف على امن اسرائيل، وان في وسعهم ان يطمئنوا بعد اليوم الى انهم لن يرحلوا عن هذه البلاد، فماذا بقي لهم اذن بعد هذا؟ يبقى لا شيء، يبقى الفراغ المطلق وهو فراغ لن تستطيع العلمانية او الديموقراطية ان تسده، فكلاهما لا تعتبر من القيم البنيوية الاساسية للشعب اليهودي. وبمقدار ما كنا نقترب من تنفيذ اتفاقات اوسلو كان يبدو واضحا للفريق الاول، فريق المنتمين الى وطن الاسرائيليين، ان الارض قد غدت عقبة في وجه التطبيع، بينما كان يبدو للفريق الثاني، فريق المنتمين الى وطن اليهود، ان التطبيع خطر على اليهودية الاسرائيلية» [٢٣].

المشاركة في الحروب

لقد ادت الصهيونية الدينية في اسرائيل والمتمثلة في حزبي همزراحي وهابوعيل همزراعي دورا بارزا في حرب ١٩٤٨ ضد المجتمع الفلسطيني وذلك من خلال الكيبوتس الديني الذي ساهم في المعارك والعمليات الارهابية. وفي هذا المجال قام الحاخام موشيه شابيرا بدور بارز في توجيه أنشطة عصابات الهاغانا وآتسل. وقام الحاخامان شابيرا وفيشمان بتمثيل الحزبين الدينيين في حكومة الحرب الاسرائيلية التي اعلنت عام ١٩٤٨. وبعد اندماج الحزبين المذكورين ضمن حزب واحد هو حزب المفدال (الديني القومي) عام ١٩٥٦ شارك هذا الحزب الديني الصهيوني في جميع الحكومات الاسرائيلية، ما خلا فترة قصيرة ما بين ١٩٥٨ و١٩٥٩ عندما ادى الجدال الذي ثار حول مسألة: من هو اليهودي؟ الى انسحابه المفاجيء والمؤقت من الائتلاف الحكومي، وهذا الحزب متأرجح باستمرار في مواقفه الداخلية ما بين حزبي العمل والليكود، وهو يحاول تسويغ هذه المواقف من خلال الادعاء بأن مشاركته الدائمة في الحكم تتيح له حماية المصالح الدينية بشكل افضل مما لو كان في المعارضة. وهكذا فالمفدال خاصة

والاحزاب الدينية عامة عملت وتعمل على قولبة الشريعة اليهودية لتتلاءم مع دولة علمانية كافرة ومعتدية وذلك في سياق ادعاءتها بأنها تسعى لاضفاء الطابع اليهودي على اسلوب الحياة في اسرائيل سلما او حربا.

ويصف الكاتب اوري افنيري حزب المفدال الديني المتطرف في صهيونيته بقوله: «ان الجناح الفعال فيه ذو لون شوفيني غامض وهو الجناح الذي يملي على الحزب الخط والاسلوب» [٢٤].

وتتضح شوفينية هذا الحزب وتطرفه من خلال مواقفه من قضايا الاستيطان في المناطق المحتلة ومن الحروب العدوانية التي شنتها اسرائيل ضد الشعوب العربية ومن مسألة ضم المناطق المحتلة عام ١٩٦٧. فهو من المؤيدين المتحمسين للنشاطات الاجرامية التي تقوم بها عصابات المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان في طليعة المتحمسين لحربي عام ١٩٥٦ و١٩٦٧ ولغزو لبنان عام ١٩٨٢، وهو من مؤيدي اتباع سياسة القبضة الحديدية والارض المحروقة والتصدي بكل عنف للمقاومة الوطنية في الدول العربية كافة، وهذا على الرغم من تعرض الحزب منذ العام ١٩٦٨ للعديد من الانشقاقات والتراجع في قوته التمثيلية في الكنيست والتي لا تتجاوز حاليا الخمسة مقاعد.

والجدير بالذكر ان هذا الحزب اعتبر احتلال الاراضي العربية عام ١٩٦٧ بمثابة انجازات عن طريق تحقيق «الوعد الالهي» لليهود. وهو يطلب تكريس هذا الاحتلال من خلال حديثه عن «الحقوق التاريخية الدينية» وعن ضرورة تأمين الحدود الآمنة. وفي العام ١٩٤٨ طرح برنامجاً يتمحور حول الاستيطان وزيادته في المناطق المحتلة [٢٥].

اما بالنسبة لحزب شاس الخاص باليهود الشرقيين الذي برز على الساحة الحزبية الاسرائيلية عام ١٩٤٨. فيعبر عن مواقفه الاساسية الحاخام عوفديا يوسف الذي اصدر عام ١٩٨٩ فتوى شرعية تقول: انه اذا إتضح بما لا يدع مجالا للشك انه سيحدث سلام حقيقي بيننا وبين جيراننا العرب اذا ما اعيدت لهم اراض. وفي حين يوجد خطر بنشوب حرب اذا لم تعد هذه الاراضي. فيجب اعادة الاراضي لهم. فالحفاظ على حياة الانسان يتقدم على اولوية الاحتفاظ بالارض» [٢٦]. وتعتمد كتلة وزراء شاس حتى اليوم على هذه الفتوى في تحديد مواقفها من السلم والحرب مع العرب. الا ان مثل هذه المواقف لا تنفي بالطبع

المضمون العنصري لمواقف الحزب الذي يشبه العرب والفلسطينيين تارة بالافاعي وتارة اخرى بالحشرات.

مصرع رابين وانتخابات عام ١٩٩٦:

فجرت عملية التسوية التي شرعت الولايات المتحدة في رعايتها في اعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ الصراعات بين دعاة التنازل عن اجزاء من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ مقابل السلام مع العرب، وبين دعاة ما يسمى «اسرائيل الكبرى». وقد وصلت هذه الصراعات الى ذروتها مع اتفاقية اوسلو التي وقعها رئيس الحكومة الراحل اسحق رابين مع منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣، في حين ان دعاة وانصار الصهيونية الدينية كانوا قد شرعوا منذ بداية الثمانينات ومطلع السبعينات في المطالبة بفك عرى التحالف مع الدولة العلمانية. وادت سياسات حزب العمل المتعلقة بعملية التسوية مع العرب الى تبديل حلفائه من المعسكر الديني. فحزب شاس صار حليفا له في ائتلاف عام ١٩٩٢ وايد سياساته تلك في مقابل استمرار تدفق المساعدات المالية على مؤسسات شاس وهو الهدف الاول لهذا الحزب باستمرار. اما بشأن موضوع التسوية مع العرب فيرى شاس ان التنازل عن اجزاء من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ هو امر يحدده جنرالات الجيش الذين في استطاعتهم تحديد ما يحقق امن الدولة ويحافظ على ارواح اليهود. وبالنسبة لحزب المفدال الحليف التاريخي لحزب مباي، فقد عارض بشدة عملية التسوية وانضم الى دعاة الحفاظ على كامل الاراضي المحتلة في الضفة والقطاع والجولان، وهكذا صار حليف الامس معارضاً اليوم، ولم تقتصر المعارضة الدينية لسياسة حزب العمل بزعامة اسحق رابين على هذه الحدود، بل ان الصراع الديني العلماني تقاطع مع صراع دعاة التسوية مع العرب ودعاة «اسرائيل الكبرى» من اليهود، الامر الذي تصاعد بصورة دراماتيكية وادى الى هدر دم رئيس الحكومة اسحق رابين بفتوى شرعية من قبل الاصولية اليهودية وذلك في اعقاب حملة مسعورة من الشحن والتحريض ساهم فيها ايضا اليمين الشوفيني المتطرف بقيادة بنيامين نتنياهو المعروف بقدراته الديماغوجية الاعلامية المميزة.

وكان المتحدث باسم مجلس مستعمرات الضفة والقطاع اهرون دوفيف قد بعث

الى رابين عام ١٩٩٤ برسالة يحذره فيها من تبعات عملية التسوية الذاهبة قدماً. وقد جاء في الرسالة: «بالنسبة للكثيرين في اسرائيل يعتبر عدم انحيازك وحكومتك الى جانب معاناة اليهود، سببا في احساس مرير بالغربة، حيث تترجم هذه الغربة لدى الكثيرين الى اليأس، ولدى القلة قد يؤدي هذا اليأس الى اعمال متطرفة... وللاسف فثمة اصوات ترى ان الحل الوحيد هو الاغتيال السياسي، وهذا الاغتيال - لا سمح الله - يعد امرا خطيرا من جميع الجوانب، ولكنني وجدت انه من الصواب ان احذرك من هذا. فاذا واصلت هذا الطريق فستتحمل على الاقل المسؤولية غير المباشرة بسبب عمل شيطاني من شخص ما» [٢٧].

وفي اعقاب عملية اغتيال رابين تناقلت الصحف الاسرائيلية اخبارا مفادها ان ثلاثة من الحاخامات المعروفين طالبوا باصدار فتوى بحكم الموت على رابين بسبب التسوية، وذلك من خلال اخضاعه لما يسمى في المصطلح الديني اليهودي «دين موسير» اي حكم الخائن الذي يعرض للخطر المتهم بنقل معلومات او ممتلكات تخص الشخص اليهودي الى شعب اجنبي. وقد حصل هذا الى جانب فتوى ١٥٠٠ حاخام يتقدمهم الحاخام الاكبر السابق شابيرا بعدم جواز اخلاء القواعد العسكرية في الضفة والقطاع في شهر تموز ١٩٩٥. وطالبت الفتوى الجنود بعدم اطاعة الاوامر العسكرية الخاصة بالانسحاب تنفيذا لاتفاقات اوسلو لأن الانسحاب المقترح يعرض حياة السكان للخطر بل ويهدد وجود دولة اسرائيل وينذر بوقوع فتنة بين الجيش والشعب. وذهب بعض الحاخامين الى ابعد من ذلك عندما رأوا ان الحكومة نفسها تفتقد الى الشرعية وبالتالي فان اوامر الجيش غير شرعية، وارتفعت اصوات بعض الحاخامين لتنادي بالانفصال عن العلمانيين لأنهم يرفضون التراث والتقاليد اليهودية ويظهرون العداوة للمستوطنين. كما دعا احد الحاخامات [٢٨] الى تغيير النشيد الوطني للدولة والمسمى الامل (هاتيكفا) وهو نشيد الحركة الصهيونية بالاساس واستبداله بالمزمور رقم ٢٦ من مزامير التوراة.

وراح بعض الكنس يبدل الدعاء التقليدي الذي يطلب من الله حفظ زعماء الدولة [٢٨]، في وقت ادت مجموعة خاصة من الحاخامين شعائر ما يسمى صلاة اللعنة ضد رابين واسمها بالآرامية «بولسانورا» اي اسواط النار او اسهم النار. التي تعني استنزال لعنة الموت بحقه بقوة روحية، وذلك امام منزله، بينما كانت

تجري مظاهرة ضخمة في ساحة صهيون في القدس وتردد شعارات «خائن»، «آوشفتز»، «تصفية الدولة»، وشعارات مثل: «الحكومة غير شرعية»، «رابين قاتل»، «بالدم والنار سنطرد رابين».

هذه الاجواء المشحونة بالتطرف والتعصب دفعت برئيس الدولة عيزر فايتسمان الى القول: «ان رابين لا يعرف جيدا ما يفعله وانه يتسرع كثيرا، وهو غير حذر... ينبغي وقف ميسرة السلام واعادة تقييم الوضع... ان اتفاقية اوسلو لا قيمة لها لأنها لم تقر الا بغالبية صوت واحد» [٢٩].

اما بالنسبة للاحزاب والحركات ذات الطابع اليهودي الرسمي مثل حزب شاس وحزب يهدوت هاتوراه فرأت ان الصهيونية السياسية والدينية على حد سواء قد انحرفتا عن طريق اليهودية الحقة، وان فريضة «استيطان ارض الميعاد» ليست سوى فريضة واحدة من اصل ٦١٣ فريضة. وبالتالي فمركزية ارض اسرائيل ليست هدفا بحد ذاته ولا هي غاية الوجود اليهودي برغم انها تشكل شرطا للمحافظة على وجود الشعب اليهودي والتوراة. ومن هنا فان هذه الاحزاب توجه جلّ اهتمامها في الاساس الى شؤون العلاقة بين الدين والدولة اكثر من اهتمامها بشؤون الدولة والسياسة الخارجية، فهي تسعى الى تعزيز الطابع الديني للدولة، ولو في حدوده الرمزية الشكلية، وفرض تعاليم التوراة على المجتمع حسب رؤيتها الخاصة (فرض الطعام الحلال - كاشير - ومنع تجنيد الفتيات في الجيش...) واذا ايدت هذه الاحزاب الانسحاب من جزء من الاراضي المحتلة فهذا يكون انطلاقاً من نص توراتي يقول: «من انقذ روحا من شعب اسرائيل انقذ عالما باكمله». ومن هنا ايد زعيم حزب شاس يتسحاق بيرتس التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية واعتبر ان الدين مفضل على الديموقراطية.

الجدير بالذكر ان اليهود الاميركيين المعارضين للتسوية ساهموا في تقوية وتأييد اليهود المتطرفين، وقد قال عنهم رابين «كلامهم كثير ومساعداتهم قليلة» كما وان اليمين المتطرف تمكن من اختراق اجهزة الاستخبارات (الشاباك) التي غطت على اعمال التحريض ضد رابين وضد اتفاق اوسلو، وعمل على تقديم عدة خدمات للمنظمة المتطرفة «ايال» التي خرج منها يغال عمير قاتل رابين.

وبمقتل رابين ابتعدت الاحزاب الصهيونية الدينية اكثر عن الدولة ومؤسساتها وشاع الحديث عن حرب اهلية وشيكة، الى ان جاءت انتخابات ١٩٩٦ وفاز فيها

بنيامين نتنياهو بمباركة الحاخامات، فهدأت الاجواء المتشنجة بعض الشيء تلافيا لما هو اعظم.

ومعلوم ان تطبيق اسرائيل لنظامها الانتخابي الجديد عام ١٩٩٦ للمرة الاولى بطريقة الانتخاب المزدوج لكل من رئيس الحكومة واعضاء الكنيست، كلّ على حدة، سمح للناخبين المتدينين بالكسب المزدوج، لأنه صار بوسعهم التصويت لاحزابهم وقوائمهم الخاصة، الى جانب تصويتهم لصالح مرشح الليكود. في حين ان الهدف من وضع النظام الانتخابي الجديد كان الحد من ابتزاز الاحزاب الصغيرة وخاصة الدينية منها اثناء تشكيل الحكومات الاسرائيلية.

وكان السبيل الى ذلك تقوية رئيس الحكومة تجاه الكنيست وتجاه اعضاء الحكومة من غير حزبه وباعطائه الحق بحل الكنيست. الا ان القانون الجديد اوجد نظاما هجينا يخلط ما بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني. وقد ادركت الاحزاب الدينية (وخاصة المفدال وشاس) ان ائتلافا يمينيا من الليكود وجميع احزاب اليمين والوسط لن يتمكن من تشكيل ائتلاف حكومي يحظى بثقة الكنيست من دونها، فعادت الى ممارسة لعبة ابرة الميزان، اي انها عادت لتشكل الثقل الزائد الذي بوسعه وحده ان يقرر تفوق هذا الفريق على ذاك، الامر الذي دفع باليمين واليسار على حد سواء الى الاقتناع بضرورة العودة الى النظام القديم واختيار اهون الشرين. وهكذا تمت المصادقة عى الغاء نظام الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة واعتماد تعيين رئيس اكبر الاحزاب واقواها كمرشح لترؤس الائتلافات الحكومية المقبلة.

اما بالنسبة للمصالح التي ترتكز عليها الاحزاب الدينية وتسعى لابتزازها من اي حكومة، فهي اولا تعديل قانون العودة وترسيخ شروط «الوضع القائم» والمطالبة بالمزيد من المناصب والمسؤوليات الوزارية والسياسية (خمس وزارات على الاقل) وبالمزيد من المخصصات المالية لمؤسساتها ومدارسها. وتوسيع صلاحيات القضاء الديني. وعدم اصدار اي تشريع من قبل القضاء المدني يتعلق بشؤون الدين والاحوال الشخصية. والاستمرار في اعفاء الشباب المتدين من الخدمة العسكرية. ومن اجل الحيلولة دون تشكيل حكومات وحدة وطنية. طالبت الاحزاب الدينية بعدم ضم اية كتلة برلمانية جديدة الى الائتلافات الا بموافقتها. والجدير بالذكر انه في حكومة نتنياهو عام ١٩٩٦ تمثل حزب شاس بوزارتي

الداخلية والعمل والشؤون الاجتماعية، وحصل حزب المفدال على وزارتي التعليم والطاقة والمواصلات، وبقيت وزارة الاديان في يد رئيس الحكومة بعد تنازع حاد بين حزبي شاس لليهود الشرقيين والمفدال لليهود الغربيين، واخيرا تم التوصل الى اتفاق تناوب ما بين الحزبين على الوزارة نفسها. وقد حصل الحاخام مئير بوروش من حزب يهدوت هاتوراه على منصب نائب وزير البناء وتم تعيين شخصية مستقلة قريبة من حزب المفدال في منصب وزير العدل، الامر الذي وضع نتنياهو في حالة حرجة جدا امام اعضاء حزبه، وخضع لابتزاز كل من آرييل شارون ودافيد ليفي، فانشأ وزارة جديدة خاصة بشارون سميت وزارة البنى التحتية الوطنية التي جمعت مهامها وميزانياتها من وزارات مختلفة. (٣٠)

في هذا السياق ايضا تجدر الاشارة الى فضيحة «بار اون» وهو عضو سابق في اللجنة المركزية لحزب الليكود وقد تم تعيينه كمستشار قانوني لحكومة نتنياهو نتيجة صفقة ما بين ارييه درعي زعيم حزب شاس ونتنياهو، اذ هدد درعي نتنياهو بأنه لن يصوّت، ومعه نواب حزبه العشر، الى جانب اتفاق الخليل مع ياسر عرفات، ما لم يتم تعيين بار اون في المنصب، املا في ان يبرئه ذلك من قضايا الفساد والاختلاس التي تلاحقه، والتي ادخلته السجن في ما بعد، اثر افتضاح امر الصفقة واستقالة بار اون من منصبه، مما اضطر نتنياهو للخضوع للاستجواب امام الشرطة ولمواجهة الاتهامات بخيانة الامانة وسوء استخدام السلطة.

وهكذا تسبب شخص واحد من حزب شاس، هو آرييه درعي بأزمة كادت تطيح نتنياهو. ولم تمض فترة وجيزة من الوقت حتي نشبت ازمة حكومية جديدة سببها احد اعضاء حزب المفدال الذي هدد بالاستقالة من الائتلاف الحكومي بعد ان تم تعيين قضاة من المتدينين (الحريديم) وقاض واحد من المتدينين الصهيونيين في المحاكم الشرعية، مما دفع بالمفدال الى التهديد بالتصويت ضد الحكومة في الكنيست وحجب الثقة عنها. وتتابعت الازمات الحكومية الواحدة تلو الاخرى، خصوصا على خلفية النزاع بين اليهود المتزمتين واليهود الاصلاحيين، الامر الذي كشف عورات وعيوب النظام الانتخابي المزدوج الذي لم يحل مشكلة الممارسات الابتزازية للاحزاب الدينية. وقد تبين ان هذه الاحزاب هي الرابح الاكبر على الدوام خاصة على اثر تراجع قوة الاحزاب الكبيرة (العمل والليكود) في الكنيست.

في انتخابات عام ١٩٩٩ للكنيست الخامس فاز زعيم حزب العمل ايهود باراك وفشل نتنياهو. وفي هذه الانتخابات حصل حزب مفدال على خمسة مقاعد فقط بعد ان كانت لديه تسعة مقاعد في الكنيست الرابع عشر عام ١٩٩٦. وحصل حزب شاس على ١٧ مقعدا، اي بزيادة سبعة مقاعد عن الدورة الانتخابية السابقة، وحصل علم التوراة (ديغل هاتوراه) على خمسة مقاعد [٣١]. وبذلك تصاعدت القوة التمثيلية للاحزاب الدينية في الكنيست لتصل الى ٢٧ مقعدا من اصل ١٢٠، وهي اعلى نسبة تمثيل في تاريخ اسرائيل، الامر الذي دفع بأحد الحاخامين الى القول «لقد حولنا الكنيست الى كنيس».

الاحزاب الدينية وآليات التسوية:

سبق واشرنا الى ان النظام الانتخابي المزدوج لكل من رئيس الحكومة والكنيست، كلّ على حدة، قد مكّن ناخبي المجموعات العربية والدينية من التصويت لمرشح رئاسة الحكومة من جهة ولقوائمهم الخاصة من جهة اخرى. وصار بإمكان اليهود الشرقيين السفاراديم مثلا التصويت لنتنياهو كشخص ولشاس كحزب، بدلا من التصويت لصالح الليكود كحزب، او التصويت لصالح شارن وحزب المفدال او شاس، بدلا من التصويت لصالح حزب شارون، وهكذا. وبالتالي فقد حصل انه في اعقاب مصرع رابين، تراجع التأييد لاتفاقية اوسلو ومسارات التسوية الاخرى، الامر الذي ادى الى سقوط بيريس وسياساته «السلمية» والى تراجع ما يسمى معسكر اليسار، حيث حصلت احزاب الليكود والمفدال وشاس ويهدوت هاتوراه على ٥٧ مقعدا، في مقابل ٥٢ مقعدا لاحزاب اليسار وهي: العمل وميريتس وحداش والقائمة العربية الموحدة. ومن هذا المنطلق تمكنت الاحزاب الدينية واليمينية من معاقبة بيريس وسياساته خاصة على موقفه من القوى الدينية اثر اغتيال رابين واتهامه المعسكر الديني بالتحريض على القتل بل واعتقال عدد من رموزه، مما عدّ مساسا بقدسية الحاخامات في اوساط المتدينين [٣٢].

وهكذا وفي مجال السياسة الخارجية عارضت الاحزاب الدينية قيام دولة فلسطينية واي سيادة اجنبية غربي نهر الاردن، وعارضت ايضا عودة اللاجئين والانسحاب من الجولان كما طالبت بالغاء قرار تجميد عمليات الاستيطان.

والعمل على تعزيز هذا الاستيطان وعدم ازاحة اية مستوطنة يهودية من مكانها، وضمان امن المستوطنين. واكدت على التمسك بالقدس كعاصمة موحدة وابدية للدولة اليهودية، ونادت بالعمل على تكثيف عمليات البناء في المدينة المقدسة وضواحيها، الامر الذي شجع الاحزاب القطاعية والشوفينية والاتنية على رفع سقف مطالبها المتطرفة ايضا، مما زاد في وضع العراقيل بوجه التسويات على جميع المسارات، وهو امر تجسد ايضا في القوانين المتعددة ومشاريع القوانين التي زادت من حجم القيود والشروط البرلمانية على اي قرار او اجراء يتعلق باعادة انتشار الجيش الاسرائيلي في الاراضي المحتلة، او يتعلق بتقييد الاستيطان في هذه الاراضي (ما عدا الجنوب اللبناني الذي تمكنت المقاومة فيه من تلقين العدو درسا لا ينسى في مجال رد اطماعه واعتداءاته وفرض الانسحاب غير المشروط عليه). ومما لا شك فيه ايضا ان الضغوطات والممارسات الفئوية التي قامت بها الاحزاب الدينية كان لها بالغ الاثر في عدم استقرار الحكومات الصهيونية وفي اعادة تشكيل سلم الاولويات القومي وفي اعادة ترتيب وتصنيف الزعامات القومية وفقا لمعايير وقيم دينية وتوراتية ذات طابع اسطوري واضح.

وفي ما يلي بعض المقتطفات من برامج الاحزاب الدينية لانتخابات الكنيست الرابع عشر والخامس عشر في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٩ وهي كافية للدلالة على ما تسببه من مآزق وضغوطات على آليات التسوية مع العرب. فلقد طالب حزب المفدال مثلا عام ١٩٩٦ بما يلي:

- القدس الموحدة عاصمة اسرائيل، تحت سيادة اسرائيل.
- سيكون نهر الاردن الحدود الامنية الشرقية لاسرائيل ولن يكون هناك جيش آخر الى الغرب منه.
- فصل بين (الاسرائيليين والفلسطينيين) يلبي حاجات والامن والهويتين القوميتين.
- تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين خارج دولة اسرائيل من خلال رفض حق العودة.
- ابقاء معظم المستوطنين الاسرائيليين تحت السيادة الاسرائيلية.

وستطرح التسوية الدائمة التي ستبلور في المفاوضات لاستفتاء عام للمصادقة عليه [٣٣].

وفي ما يتعلق بالجولان اعتبر حزب المفدال بأنها منطقة ذات اهمية قومية بالنسبة الى دولة اسرائيل. وبالنسبة للبنان جاء في برنامج الحزب انه الى ان يتم

التوصل الى اتفاق سلام، ستواصل اسرائيل حماية حدودها الشمالية عن طريق شريط امني في الجنوب اللبناني بواسطة قوات محلية يدعمها الجيش الاسرائيلي وعن طريق ترتيبات امنية حيوية اخرى [٣٤]. وفي برنامج الحزب للعام ١٩٩٩ تكررت شروطه في ما يتعلق بالقدس والاستيطان والحدود الآمنة ورفض الدولة الفلسطينية ورفض عودة اللاجئين، ولكنه اضاف بالنسبة الى الجولان ما يلي: «ان هضبة الجولان طبقا لقانون هضبة الجولان جزء لا يتجزأ من دولة اسرائيل وستظل تحت سيادة اسرائيل حتى في عهد السلام» [٣٥]. ويرى الحزب في وجود اكثرية مطلقة في الجليل وهضبة الجولان الهدف الاهم.

اما بالنسبة لحزب شاس وسائر الاحزاب المشياحية فإنها تبني مواقفها السياسية على اساس انه يجوز التنازل عن بعض الاراضي لحقن الدم اليهودي. ومع ذلك فقد رفض «مجلس كبار التوراة» في حزب اغودات يسرائيل الانسحاب من الخليل لأنه يعرض حياة اليهود للخطر، فيما ساوم شاس على الموضوع لانقاذ زعيمه الحاخام آرييه درعي من المحاكمة على اختلاساته المالية. وقد عبّر بعض القادة والمسؤولين في حزب شاس عن مواقفهم السياسية فاعتبر ايلي يشاي وزير العمل والرفاه في حكومة باراك ان مجلس حكماء التوراة هو الذي يقرر في هذه الشؤون.

والحاخامات يأخذون في الاعتبار الامن الشخصي والقومي في اي قرار يؤدي الى اعادة اراض. واعتبر وزير البنى التحتية الياهو سويسا ان الحاخام عوفديا يوسف - الزعيم الروحي لحزب شاس - هو الذي يقرر ويحسم. و«على الرغم من وجود حنين في الوعي الداخلي نحو الجولان فان ناخبي شاس لديهم حنين اكبر نحو جبل موسى في سيناء» [٣٦].

واخيرا فبالنسبة للتيار الحرادي من المتدينين فإنه لا يلتفت الى الموضوع السياسي من اصله ويعتبر الدولة كافرة، وهو بالتالي ينتظر ظهور المشياح وينتظر بظهوره يوم الخلاص، ولا يهم عندئذ من سيكون في سدة الحكم.

خلاصة واستنتاجات:

ان وجود سبعة وعشرين عضو كنيست من الاحزاب الدينية في الكنيست الاسرائيلي، ووجود ما يزيد عن ١٠٪ من اتباع المدرسة التلمودية داخل الجيش والاجهزة الامنية، قد بات يشكل في نظر العديد من الباحثين والمراقبين للشأن

الاسرائيلي مؤشراً ذا مدلول هام لجهة الخطر الذي يهدد الكيان الصهيوني بحرب اهلية. وقد تبين ان فتاوى الحاخامات بقتل او بتوجيه الحرم او اللعنات والشتائم الى كبار المسؤولين في الدولة (وصف الحاخام عوفديا يوسف زعيم حزب شاس الروحي كلا من نتنياهو بالعنزة العمياء وباراك بهامان وشارون بآكل الخنازير والعرب بالافاعي) جنبا الى جنب مع فتاوى تدعو الجنود الاسرآئيليين الى عدم طاعة رؤسائهم بصدد قرارات سياسية معينة كما حصل بشأن منع اخلاء المواقع العسكرية والمستوطنات في الضفة الغربية عام ١٩٩٥ تنفيذا لاتفاقات اوسلو او بشأن تطبيق المرحلة الانتقالية بين حكومة رابين ومنظمة التحرير الفلسطينية، انما طرحت اشكالية تضارب المصالح وتضارب الصلاحيات ما بين رؤساء الحكومات وجنرالات الجيش وكبار الحاخامات، الامر الذي يؤدي الى تعريض المجتمع والجيش (الذي هو اداة الصهر الاساسية في الكيان الصهيوني)، الى التفكك، واذا كان المسؤولون قد تمكنوا بمعجزة من اعادة الرماد الى فوق الجمر، فان احداثاً وتطورات مقبلة في سياق عرقلة جميع التسويات السلمية المطروحة على بساط البحث وفقاً للشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن المعطلة صهيونياً منذ العام ١٩٨٤، يمكن لها أن تكشف الرماد عن الجمر مجدداً، وتطلق العنان لغرائز الصراع والانتقام كي تأخذ مداها من جديد.

وعلى ضوء ما عرفناه من اشكالات وتعقيدات كثيرة تسببت بها سيطرة الاحزاب الدينية على العديد من المفاصل السياسية والادارية للدولة، يمكننا ان نختم بوجهتي نظر تحذر الاولى من خطر الاحزاب الدينية على اليهودية نفسها، وتحذر الثانية من خطر سيطرة المتدينين على الدولة. وقد عبّر عن الوجهة الاولى الكاتب يعقوف حسداي الذي قال: «لو كان لدى قادة الاحزاب الدينية الحكمة التي لدى خصومهم، لتذكروا وقت انتصارهم، الدرس الذي تعلموه في الايام العسيرة التي عاشوها، ولأعربوا عن قدر من الحذر والكرم في استخدام السلطة التي وضعت بين ايديهم، وحيث اننا لم نحظ بذلك، فان الاحزاب الدينية عادت الى سالف عهدها، او اودى الانتصار الكبير بعقولها. فالسياسيون المتدينون الذين لا يضعون في افواههم لقمة من طعام غير محلل شرعيا، يغتصبون ويبتزون ويدخلون الى جيوبهم من اموال الدولة، كما لو انه ليس للتوراة او الشريعة ما تقوله في هذا الشأن. وهذه الافعال لا تلطخ وجه اليهود فحسب، بل وتثير

الغضب والخشية في اوساط شرائح واسعة من الشعب وجماعات كثيرة في الجمهور العلماني تشعر انها مهددة» (٣٧).

وعبّر عن وجهة النظر الثانية الكاتب موردخاي بيليد الذي يبدأ بالسؤال عما سيكون عليه الحال عندما يتحول المتدينون المتعصبون «الحريديم» الى اغلبية، متوقعا ان ذلك سيحدث عام ٢٠٢٠ على ابعد تقدير، وعندها حسب رأيه، سوف تفرض الشريعة اليهودية على جميع الاجهزة القضائية، وتعود الامور الى سالف عهدها، ويعيش اليهود حسب القوانين التي كانت تراث آبائهم منذ القدم، ولكن سيتضّح للسلطة الحريدية الدينية انه من العسير قيادة دولة حسب قواعد تناسب طائفة دينية معينة. وتغدو الخطوة المحتومة تشكيل مجلس فقهاء ينبغي عليه تقديم تفسير معاصر للفتاوى والسنن اليهودية. وستكشف سلطة المتدينين ان عليها تجنيد شبابها في الجيش لأنه ببساطة لن يكون هناك مجندون آخرون، وهي ايضا ستصل الى الاستنتاج بأنه لا يمكن للاقتصاد تحمل مئات الاف الناس الاصحاء في المدارس الدينية، وثمة خشية من ان التنبه الى ذلك سيتم في وقت متأخر بعدما يلحق بالدولة ضرراً لا يمكن اصلاحه، وسيزداد التردي ويتضاعف، بقدر ما تزداد قوة ونفوذ معسكر التوراة. وانتخابات عام ٢٠٢٠ التي ستدفع نحو انتخاب رئيس حكومة من الحريديم ستكون الخطوة الرسمية التي ستقود نحو صيرورة خطيرة.

ويختم بيليد بالقول: «ان موعد صعود رئيس حكومة حريدي يمكن ان يتقدم او يتأخر، واذا لم يستيقظ الجمهور الديموقراطي الليبرالي جنبا لجنب مع المتدينين الديموقراطيين، فإن الموعد سوف يتقدم ويكون قريبا (٣٨).

المراجع

(١) لوستيك ايان - الاصولية اليهودية في اسرائيل - مؤسسة الدراسات الفلسطينية ص ٥.
(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: العرب ومواجهة اسرائيل - احتمالات المستقبل - الجزء الاول الفصل السادس ص ٢٨٩ وما بعدها. مركز دراسات الوحدة العربية.
(٣) مصالحة نور الدين - اسرائيل الكبرى والفلسطينيون - سياسة التوسع ١٩٦٧ - ٢٠٠٠. مؤسسة الدراسات الفلسطينية ص ١٣٨.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) المصدر نفسه ص ١٤٦.

(٦) المصدر نفسه.
(٧) المصدر نفسه ص ١٥١.
(٨) محمد ماضي عبد الفتاح - الدين والسياسة في اسرائيل - مكتبة مدبولي ص ٢٠٣.
(٩) شاس (اتحاد حراس التوراة السفارديم) تأسس عام ١٩٨٣ بعد اعلان التمرد من قبل جمهرة من الناخبين السفارديم ممن رأوا في الحاخام عوفاديا يوسف زعيما لهم بدلا من الحاخام شاخ الذي هو من اصل اشكنازي غربي.
(١٠) محمد ماضي عبد الفتاح - مصدر سابق ص ٢٩٦.
(١١) ميخائيل سامي - أن نتعلم من الشرق - معاريف ١٣/٩/٩٦ ترجمة حلمي موسى - السفير (بيروت ٧/١٠/٩٦).
(١٢) المصدر نفسه.
(١٣) راهط مناحيم - شاس. اعماق ظاهرة من عالم آخر - معاريف ٢٢/٣/٩٠. ترجمة مجلة الارض السنة ١٧ العدد ٤ نيسان ١٩٩٠ ص ١٢٠.
(١٤) الشامي رشاد - اشكالية الهوية في اسرائيل - عالم المعرفة (الكويت العدد ٢٢٤ آب اغسطس ١٩٩٧ ص ١٣٣).
(١٥) المصدر نفسه ص ٢٢٦.
(١٦) المصدر نفسه.
(١٧) معاريف ١٦/٤/٨٤.
(١٨) المصدر نفسه.
(١٩) اونا موشيه - بطرق متصلة - الاحزاب الدينية في اسرائيل ص ٤١٧.
(٢٠) المصدر نفسه.
(٢١) من مقابلة اجراها معه يسرائيل لانديرز - دافار ٣٠/٣/٨٤.
(٢٢) العرب ومواجهة اسرائيل - احتمالات المستقبل - مركز دراسات الوحدة العربية - الجزء الاول الدراسات الاساسية ص ٣٣١. عن مقال لشلومو بن عامي. ورد في صحيفة معاريف. ٢٢/٩/٩٦.
(٢٣) الشامي رشاد عبد الله. القوى الدينية في اسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة - سلسلة عالم المعرفة. العدد ١٨٦. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ١٩٩٤ وص ٣٣٥.
(٢٤) الاحزاب الاسرائيلية والحركات السياسية في الكيان الصهيوني - حبيب قهوجي - مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية ص ١٨٩
(٢٥) المصدر نفسه ص ١٩٣.
(٢٦) معاريف ٢١/٧/١٩٩٩ - في شاس حسموا الامر - آرييه بندر. عن مختارات اسرائيلية العدد ٥٧ - مركز الدراسات الاستراتيجية - الاهرام. ص ٤٨.
(٢٧) مختارات اسرائيلية - العدد ١٣ - ك٢ ١٩٩٦ - ص ٢٢ عن صحيفة معاريف. ١٠ ت٢ ١٩٩٥.
(٢٨) حسن جعفر هادي - المجموعات اليهودية الحريدية وعلاقاتها باسرائيل. جريدة الحياة - لندن - ٣/٩/٩٣
(٢٩) ماضي عبد الفتاح - الدين والسياسة في اسرائيل. ص ٤٨٥.
(٣٠) مجلة الدراسات الفلسطينية صيف ١٩٩٦ - ملف الانتخابات الاسرائيلية - العدد ٢٧ - ص ٩٠ وما بعدها.
(٣١) مختارات اسرائيلية - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الاهرام - السنة السادسة تموز ٢٠٠٠ - ص ٦٠.
(٣٢) الشامي رشاد عبد الله - اشكالية الهوية في اسرائيل. مصدر سابق ص ٢٣٧.
(٣٣) مجلة الدراسات الفلسطينية صيف ١٩٩٦ - العدد ٢٧ - ص ٨٢.
(٣٤) المصدر نفسه ص ٨٣.
(٣٥) مجلة الدراسات الفلسطينية صيف ١٩٩٩ العدد ٣٩. ص ١٦٠.
(٣٦) مختارات اسرائيلية - مصدر سابق. العدد ٥٧ - ص ٤٩
(٣٧) يعقوب حداي - اليهودية في ضائقة المصاريف - ٢٢/٩/٩٦ ترجمة حليمة موس. السفير ٢١/١٠/٩٦
(٣٨) موردخاي بيليد - اقطاع حريدي - هارتس ٤/١٠/٩٦. ترجمة حلمي موس - السفير ٢١/١٠/١٩٩٦

Religious Terrorism," Georgetown Journal of International Affairs, Vol. 1, No. 1, 2000, pp. 27-33.
71- On these issues, see for instance, Bruce Lawrence, Shattering the Myth: Islam Beyond Violence (Princeton: Princeton University Press, 1997).
72- Fahmi al-Huwaydi "Is Islam Ebbing or Flowing on Eve of a New Century?" Mideast Mirror, 22 December 1999.
73- Saideh Lotfian, "Iran's Middle East Politics under President Khatami," The Iranian Journal of International Affairs, vol. X, no 4, Winter 1998-99, 421-27
74- Ibid.
75- The West Should Contribute More Seriously to Drug Campaign," Iran Daily, January 12, 2000, p. 1.
76- Al-Safir, November 11, 1999, p. 1.
77- Ibid., pp. 435-438
78- Middle East Report, "Existing Political Vessels Cannot Contain the Reform Movement," Fall, 1999, pp. 40-42.
79- "Abdollah Nouri, One step Closer to the Edge," Iran Press Analysis, Vol. 1, No. 20, 24 October, 1999.
80- "The Middle East: A Peaceful Backwater," Global Intelligence Update, December 29, 1999
81- "Eligibility of Most Pro-Reform Nominees Approved," Iran Daily, January 12, 2000, p1.
82- IranMania, Tuesday January 13, 2000.
83- "Iran Contact with Israel May Affect Caspian Oil Countries," Radio Free Europe: Radio Liberty, June 23, 1999.
84- Al-Taqrir al-Istratiji al-'Arabi, Cairo, 1998, p. 219
85- Iran's Report, Vol. 3, No. 1, January 13,2000
86- Tattwir al-'Alaqat al-'Arabiyya al-Iraniyya," Shu'un al-Awsat, No. 80," February 1999, pp. 125-128 &134-135.
87- On the need to rethink U.S.-Iranian-U.S. relations, see James Bill, "Iran and the United States: A Clash of Hegemonies," Middle East Report, Fall, 1999, pp. 44-46.

to the Third World, 1988-1995 (Washington, DC: Congressional Research Service, U.S. Library of Congress, 1996), p. 53. Scott Peterson, "For Oil and Allies, U.S. Offers a $50 Billion Solution," Christian Science Monitor, August 6, 1997.

54- On tensions in Iran after the election of Khatami, see Olivier Roy, "Tensions in Iran: The Future of the Islamic Revolution," Middle East Report, Summer 1998, pp. 38-41.

55- Israeli Prime Minister Scrambles to Keep Majority in Knesset, CNN, December 27, 1999.

56- James Zogby, "Congress Battles the Peace Process," Mideast Mirror, October 26, 1999.

57- On dual containment, see "The Illogic of Dual Containment," Foreign Affairs, 73/2 (March/April, 1994).

58- Ibid., pp. 222-225.

59- "Iran Reacts Predictably to Indyk Speech," Iran's Report, Vol. 2, No. 42, October 1999.

60- Iran Report, Vol. 3, No. 14, 3 April 2000.

61- Kenneth B. Moss, "Europe, The Mediterranean, and The Middle East," MERIA Journal, Volume 4, Number 1, March, 2000.

62- John Esposito and Vali Nasr, "Rethinking U.S. Foreign Policy and Islam after Kosovo," Georgetown Journal of International Affairs, Vol. 1, No. 1, 2000, pp. 15-25.

63- "The Middle East: The Peaceful Backwater," Global Intelligence Update, December 28, 1999.

64- Kenneth B. Moss, "Europe, The Mediterranean, And The Middle East," MERIA Journal, Volume 4, Number 1, March, 2000.

65- John W. Holmes, editor, Maelstrom: The United States, Southern Europe, and the Challenge of the Mediterranean (Cambridge, MA: The World Peace Foundation, 1995).

66- Mona Yacoubian, Algeria's Struggle for Democracy, Studies Department, Occasional Paper Series No. 3 (New York: Council on Foreign Relations, 1997), pp. 27-33.

67- Carol Migdalovitz, "Tunisia: Government, the Economy, and Relations with the United States," CRS Report for Congress, 98-688 F, August 18, 1998 and "Morocco: Political and Economic Changes and U.S Policy," CRS, Report for Congress, 98-663, August 10, 1998."Morocco's Humanitarian King," The Economist, July 31, 1999, p. 35.

68- See Fawaz A. Gerges, "The Decline of Revolutionary Islam in Algeria and Egypt," Survival, Vol. 41, No. 1 (Spring 1999), pp. 113-125.

69- Ahmad S. Moussalli, Moderate and Radical Islamic Fundamentalism: The Quest for Modernity, Legitimacy and the Islamic State (Gainesville/FL: University Press of Florida, 1999).

70- On the issue of religious terrorism, see Mark Juergensmeyer, "Responding to

Middle East Policy, 4, no. 1-2, September 1995, pp. 215-16.
35- See his views in Elaine Sciolino, " The Red Menace Is Gone," New York Times, 21 January 1996 and Lowrie, "the Campaign Against Islam and American Foreign Policy."
36- Tim Wiener, "U.S. Plan to Change Iran Leaders is An Open Secret Before It Begins," New York Times, 26 January 1996.
37- James A. Field, Jr., America and the Mediterranean World, 1776-1882 (Princeton: Princeton University Press, 1969). See also Kenneth B. Moss, "Europe, The Mediterranean, and The Middle East," MERIA Journal, Volume 4, Number 1, March, 2000.

ENDNOTES

38- Fawaz Georges, American and Political Islam: Clash of Cultures or Clash of Interests? (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), pp. 4-10. See also Graham Fuller, "Political Islam and U.S. Foreign Policy," Middle East Affairs Journal, Vol. 5, No.1-2 (Winter/Spring) 1999, pp. 147-160.
39- Georges, American and Political Islam, p. 11.
40- William Martin, "The Christian Right and American Foreign Policy," Foreign Policy, No. 114 (Spring 1999), pp. 66-80 and Paul Boyer, When Time Shall Be No More: Prophecy Belief in Modern American Culture (Cambridge, Massachusetts: The Belknap Press of Harvard University Press, 1992) pp. 194-200.
41- William Martin, "With God on Their Side," Georgetown Journal of International Affairs, Vol. 1, No. 1, 2000, pp. 9-11.
42- See Peter Green, The Greco-Persian Wars (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1996).
43- "The U.S., Islam, and the Middle East in Changing World," U.S. Department of State Dispatch, 2 June 1992, p. 3.
44- Anthony Lake, "Building a New Middle East: Challenges for U.S. Policy, U.S. Department of State Dispatch, August 1994.
45- "Symposium: Resurgent Islam, New York Times, 2 October, 1995. See also Gerges, America and Political Islam, pp. 86-97
46- Scott Hibbard and David Little, Islamic Activism and U.S. Foreign Policy (Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press, 1997), pp. 83-85.
47- Gerges, America and Political Islam, pp. 208-217.
48- Barry Schwed, "Albright Backs Secular Turkey," Associated Press, 13 June 1997, U.S. State Department Daily Briefing, Reuter, 4 March 1997.
49- New York Times, January 26, 1992.
50- Washington Times, Feb. 28, 1992.
51- Al-Safir, 10 March, 1993.
52- Dana Priest, "U.S. Goes Easy on Allies in Arms Control," The Washington Post, April, 14, 1994.
53- See on these issues, Richard F. Grimmet, Conventional Arms Control Transfer

1994).
13- See, for instance, the debates over this issue in Scott Hibbard and David Little, Islamic Activism.
14- Martin Kramer, "Islam vs. Democracy," January 1999 and "Political Islam Is a Threat to the West," in Islam: Opposing Viewpoints (USA: Greenhaven, 1995).
15- Martin Indyk, "Concluding Remarks: The Implications for U.S. Policy," Islam and the U.S, Challenges for the Nineties, Soref Symposium, Washington, DC: The Washington, Institute for Near East Policy, 27, April 1992, p. 15.
16- Martin Kramer, "Islam and Democracy," Commentary (January 1993), pp. 37-39.
17- Judith Miller, "The Challenge of Radical Islam," Foreign Affairs (spring, 1993), p. 52.
18- See, for instance, Daniel Pipes, "Islam and Islamism: Faith and Ideology," The National Interest, No. 59, Spring 2000, pp. 87-93.
19- Anthony Lake, "Building a New Middle East: Challenges for U.S. Policy," U.S. Department of State Dispatch, August 1994, pp. 36-39. See also Georges, American and Political Islam, pp. 12-15.
20- "Fear of Fundie," The Economist, Feb. 15, 1992, pp. 45-46.
21- "Abraham's Other Children: Islam as Enemy of the West?" Policy Review, 50. "Is Islamic Fundamentalism a New Red Scare?" New York Times, Jan. 1992.
22- "Washington's Algerian Dilemmas," Washington Post, Feb. 6, 1992.
23- Washington Post, January 19, 1992. For a refutation of such a widespread argument, see Augustus Richard Norton, ed., Civil Society in the Middle East (Leiden: Brill, 1995), especially Chapter Three, "Modern Fundamentalist Discourses on Civil Society, Pluralism and Democracy."
24- For writings that subscribe to such a view, see J.G. Jansen, The Dual Nature of Islamic Fundamentalism (Ithaca/NY: Cornel University Press, 1997) and Bassam Tibi, The Challenge of Fundamentalism: Political Islam and the New World Disorder (Berkeley: University of California Press, 1998).
25- David Ignatius, "Islam in the West's Sights: the Wrong Crusades?" Washington Post, March 8, 1992.
26- Current Affairs, Feb. 1993.
27- Al-Hayat, 9 March 1993.
28- Al-Safir, 10 March, 1993.
29- Ibid., 7 Feb., 1993.
30- Ibid., 16 March, 1993. See also New York Times, 23 February 1993, New York Times, 21, January, 1996, New York Times, 1 May 1995.
31- Al-Hayat, 6 March, 1993.
32- Al-Hayat, 13 March, 1993.
33- William Martin, "With God on Their Side," Georgetown Journal of International Affairs, Vol. 1, No. 1, 2000, pp. 7-9.
34- Arthur Lowrie, "the Campaign Against Islam and American Foreign Policy,"

the conflict should be enticed to and drawn into a final peace settlement with regard to its dividends, a decrease in the armament race and an increase in economic, social and political benefits and security. There is a need to justly and comprehensively resolve the Arab-Israeli conflict, including the creation of a Palestinian state and satisfying religious symbolism. Also, non-Israeli, non-Arab factors should be included in any new regional order.

FOOTNOTES:

1- See Georges, "The Kennedy Administration and the Egyptian-Conflict in Yemen," Middle East Journal, vol. 49, no., 2 (Spring 1995), 5-17, and, Georges, American and Political Islam, pp. 39-40.
2- Jamal Zahran, "Tatawwur al-'Alaqat al-Iraniyya wa al-Isra'iliyya fi 'Ahad al-Shah wa al-Khumayni," Shu'un Falastiniyya, No. 238-239, January-February, 1993, p. 39 and Majalat, al-Dirasat al-Falasiniyya, No. 14, 1993, pp. 127-128.
3- Zbigniew Brzezinski, Power and Principle: Memoirs of the National Security Adviser: 1977-1981 (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1983), p. 353.
4- Kenneth B. Moss, "Europe, The Mediterranean, and The Middle East," MERIA Journal, Volume 4, Number 1, March, 2000.
5- Georges, America and Political Islam, pp. 41-42.
6- Gary Sick, All Fall Down: America's Fateful Encounter with Iran (London: I. B. Tauris, 1985), pp.275-78. See also Shelley Shade, "The Image of the Arab in America: Analysis of a Poll on American Attitude," The Middle East Journal, pp. 149-157.
7- Henry Kissinger, White House Years (Boston: Little & Brown Company, 1979), p. 1262-64 and Brzezinski, Power and Principle, pp. 484-500.
8- John Esposito and Vali Nasr, "Rethinking U.S. Foreign Policy and Islam after Kosovo," Georgetown Journal of International Affairs, Vol. 1, No. 1, 2000, pp. 15-25.
9- For statements by Reagan officials, see Brzezinski, Power and Principle, p. 509 and Gerges, America and Political Islam, pp. 69-72.
10- Sami G. Hajjar, Security Implications of the Proliferation of the Weapons of Mass Destruction in the Middle East (Carlisle, PA: U.S. Army War College, Strategic Studies Institute, 1998) pp. 12-20 and Sumner Benson, "Middle Eastern Missiles, NATO Missile Defenses, and Mediterranean Security," Mediterranean Quarterly, Vol. 7. No. 4 (Fall 1997), pp. 13-31.
11- Ian O. Lesser, Mediterranean Security: New Perspectives and Implications for U.S. Policy, RAND Report R-4178-AF (Rand: Santa Monica, California, 1992), p.8.
12- Interview with James Baker, Middle East Quarterly, vol. 1, no. 3 (September

interest of the U.S. spring from specific grievances within states and not from a general Islamic view of the U.S. In real terms, the Islamists, even the radical, cannot pose a real long-lasting geopolitical threat. However, the U.S. needs instead to

(a) initiating dialogue and positive engagement and better channels of communication with Islamic states and movements. Opening up to Iran will a major impact on softening political Islam, especially its positions on the Arab-Israeli conflict and the U.S.

(b) increasing research to understand the structures and ideologies of Islamism and the role of religion in the 21st century

(c) increasing all kinds of educational programs that bring Muslims to the U.S. and familiarize them with the American political system and society and vice versa

Also, the U.S. should be consistent and outspoken positions on the implementation of human rights, pluralism and democracy as well as terrorism and armaments in order to prevent misconception of the U.S. in the Islamic world will serve long-terms objectives of stability and security. This will reduce antagonistic attitudes and threats of instability toward the U.S. that is perceived to have double standards when it comes the issues of Arab governance and the Arab-Israeli conflict.

The U.S. is well advised to recognize that a Middle East based primarily on its superior military powers and those of its allies, the cornerstone of its Middle East policy during the Cold War and beyond, cannot last and damage in the long run the interests of both the U.S. and its regional allies and increase regional instability. Therefore, it is necessary to rethink U.S. strategic interests and come up with new policies.

The U.S. policy needs to stop being reactive and become proactive. For instance, the U.S. can engage Iran through Tehran's shifting interests and begin to prepare for future U.S.-Iranian relations. The world is already exploring this course. The U.S. needs to move from old Cold-War positions to new strategic ones.

A peace settlement between Arabs and Israel should be accompanied by multinational talks on major concerns of the area, armaments, water, oil, border, refugees and others. Parties involved in

this way, the Palestinians and the Israelis will genuinely become part of this troubled area, the Middle East, where they are likely to experience, like Egypt or Algeria, questioning over their legitimacy by the religiously oriented movements. Claims and counter claims will be postulated, leading to internalize what has been thus largely an external problem that has helped the cohesion of both the Israeli and Palestinian societies. Thus, no wonders that civil war, civil strife and uprising against the Palestinian and Israeli establishments cannot be discounted. Then, it seems that all countries of the area are going to share many concerns, including fundamentalism, religious claims, just economic development, and proper political participation.

Violence, spearheaded by radical religious groups, is expected to intensify from within and against both Israel and the Arab governments. While the governments are capable of destroying the military infrastructure of such movements, it cannot liquidate their bases or dismiss their grievances, which happen to be the grievances of the broader Islamic movements, nationalist movements and, above all, of the people themselves. That religious movements are on the rise and likely to be more so after peace treaties are signed has to be given priority in order to manage the roots of cultural animosity. That there is terrorism and violence is a matter of fact, but not every opposition as well as popular opposition by the fundamentalists is a terrorist act. Clearly, ultimate responses to popular grievances cannot be of a security nature; it has to address and resolve the underlying causes.

The Islamicity of East Jerusalem serves par excellence as the ideological focus of the current and future opposition; for the status of occupying East Jerusalem goes beyond the status of an ordinary occupied territory to the status of religious aggression; it is a holy land for Muslims and, of course, for the Jews and Christians. We should keep in mind that the second intifada has started the Arabs perceived that Ariel Sharon committed a religious aggression against a very important shrine.

Conclusion

It is in the U.S. interest to not postulate a cultural or religious threat or a global Islamic enemy, but, instead, try to locate and solve problems within their immediate contexts. For threats to the strategic

realization of many American strategists and policy makers of the possibility of the explosive nature of these conflicts which might negatively affect the interests of the United States. The U.S. has a vested interest in a "new world order" that aims at the reactivation of world commerce. Its attempt to establish a new regional order in the area cannot succeed without first eliminating the basic obstacle in the Middle East, namely the Arab-Israeli conflict. The settlement of this crisis requires that Arabs and Israelis enter into a dialogue that would eventually lead to a peaceful resolution of the conflict as well as subsequent normalization of relations However, a portrait of the new enemy is being presented as Islamism that must pay the price, along with the governments such as Iran, Libya, Iraq and the Sudan that are capable of 'developing' mass destruction weapons, not to mention their having individual regional ambitions.

While breakthrough steps should be taken at the formal level, which serve the interests of the United States, Israel, and the concerned Arab parties as well as other Arab states, and while similar steps with Syria and Lebanon for the completion of the peace process are required, major obstacles remain and are likely to remain and intensify. Although formal peace is commended, it is still insufficient for regional cooperation in the long run. What is needed immediately after or during the completion of the peace process is to take into consideration the deeper issues whose resolution puts the peoples of the area into a genuine popular peace and thus cooperation. The normalization of relations strictly between Israel and other Arab governments is not conducive in the long run for the region's security or for the well being of its peoples.

The main opposition to the on-going peace process is portrayed as being basically orchestrated by Iran, the Sudan and Arab Islamic movements. Now the Palestinians and Israel have mutually recognized each other's right to exist as two peoples with basic human and political rights, the future of the Arab-Israeli conflict seems to shift the focus of the conflict from the traditional lines of conflict between Arabs and Israelis to another level of conflict. Although this level has long existed, such as the conflict between Hamas and the PLO and between Israeli Labor and Likud parties, the near and foreseeable future is going to be nonetheless plagued with Islamic and Jewish fundamentalists struggling against the recognition of each other. In

Pakistan because it wants to build a natural gas pipeline to India that must pass through Pakistan, whose dividends come up to around $ 500 million to $ one billion dollars annually. Similar discussions are going on with Turkey over another pipeline.[85] Iran's natural gas reserves rank second in the world. Furthermore, Russia has suggested, and Iran is sympathetic to, establishing a world organization for gas exporting countries.

However, the U.S. until very recently seems to have ignored the fact that Iran is no longer globally supporting terrorist actions and is not opposing the peace process in absolute terms--though the hardliners in Iran do still oppose the process altogether. More than ever, the official Iranian view is in harmony with the Syrian view of the peace process, which accepts in principle the concept of a comprehensive and just peace. It is obvious now after Khatami's visits to Syria and Saudi Arabia and the thaw in Arab-Iranian relations since the Tehran Islamic Summit in 1997 that Iran is moving towards greater Islamic solidarity and Arab-Iranian strategic interests. Iran views this movement as a necessity for both Iranians and Arabs, given the rapid regional and international developments. Iran believes that, because of its geopolitical, economic, and military position as well as its support for Arab causes, it can provide strategic depth for the Arab nation that counterbalances Israeli plans for the area as well American dominance in the Gulf-oil pricing, U.S. direct control of the Gulf, using the Iraqi threat, and so forth.[86]

V. Conclusion

The collapse of the Soviet Union has not led to substantial changes in the underlying doctrines governing U.S. foreign policy in the Middle East. U.S. objectives have largely remained the same as they were during the Cold War.[87] Since the end of the Gulf War, the U.S. has worked on two tracks: pushing for incremental successes in the Arab-Israeli peace process and intensifying the containment of Iraq and Iran. However, in this age of globalization, transnationalization of capital and democratization, the U.S. is well advised to alter it policies for achieving its strategic objectives.

The importance of resolving Middle Eastern conflicts in general and the Arab-Israeli one in particular has sprung essentially from the

demonstrations of the summer terrified the clerics but empowered Khatami's pro-reform trend.[80] Pro-reform nominees for the February 2000 Parliament elections were declared eligible this January.[81] The hardline Assembly of Experts, which approved the eligibility of the nominees warned against creating crises after the elections and reminded the nominees to obey the Supreme Leader. All this is happening in an environment where an influential Ayatollah, Hussein Ali Montazari, called on the leaders of Iran not to interfere in international affairs and in the economy. He also underlined the idea that all leaders, including the Supreme Leader, should be elected.[82]

Furthermore, Caspian countries such as Azerbaijan have largely followed U.S. and Israeli policies on Iran. Oil industry officials and financial institutions may now find a new reason to delay the Baku-Ceyhan oil pipeline and the trans-Caspian gas pipeline since an eventual end to Israeli-Iranian hostilities could open up Iranian routes. Overtures between the Iranians and the Israelis could slow any progress on the pipeline decision. An Israeli-Iranian détente may well reduce tensions among the Caspian countries.[83]

Excellent Iranian-Syrian relations have been maintained since the election of President Khatami. The visit of Khatami to Syria in May 1999 reinforced the strategic alliance between the two and their views on the Arab-Israeli peace process. Both have supported the implementation of UN Resolution 425 that calls for a unilateral Israeli withdrawal from southern Lebanon.[84] Iran has also branched out in its relations with major powers in Central Asia in order to safeguard its strategic interests. While the Iranian foreign minister's spokesman expressed deep concern about the Russian escalation of war in Grozny, Tehran's criticism of Moscow is largely mild; while Iran's aid to Chechnya took the shape of 40 tons of food. Iran is more interested in developing economic and military ties with Russia. Russia expressed through the secretary of the Russian Security Council in Moscow that expansion of relations with Iran is among the priorities of Russian foreign policy in reference to cooperation between Tehran and Moscow in the Central Asian area, the Caucasus, the Caspian Sea, and the broad international domain. He expressed these sentiments to the Iranian visiting Supreme Security Council and first deputy Parliament Speaker concerning the readiness to transfer Central Asian oil and gas through the Caspian Sea. Also, Iran is also opening up to

a homeland and the liberation of Jerusalem.[77]

Such a posture makes a clear diversion from the revolutionary zeal of Ayatollah Khomeini who denied the legitimate existence of Israel. Rather than denying Israel's existence, the Iranian government is now ready to deal positively with U.N. resolutions relating to the Arab-Israeli conflict and a new regional order that takes into consideration the interests of regional powers. Iran is edging more towards realistic pacifism.

When President Asad visited Tehran in 1998, some influential circles in Iran made no secret of their concern about Syria's attitude to Israel. However, the emerging component for possible Iranian-American reconciliation at the same time caused muted concern in Damascus. It feared that any rapprochement between the two sides would become contingent on an improvement in Iranian-Israeli ties, thus, weakening Syria's hand in future peace negotiations. Thus Syria and Iran's partnership could be undermined not only by the resumption of Syrian-Israeli peace talks but also by a prospective Iranian-American rapprochement.

However, much of the tension is due to the split within the Iranian establishment between hardliners and reformists.78 The conflict between reformists and hardliners is real and substantial, and the outcome of that conflict charts the roadmap for the future. While the hardliners still hold key positions in the Iranian establishment, the reformists, headed by President Khatami, wield real popular and some institutional power. For instance Abd Allah Nouri's earlier dismissal from his ministerial post and then conviction by the Special Court of the Clerics is an attempt by the hardliners to abort the reform trend. Thus, Nouri is disqualified by the Council of Experts from the Parliament race in February 2000. Nouri is already the fourth pro-Khatami cleric who has been charged by the Special Court after the second Khordad phenomenon (the day Khatami was elected president and the symbol of the reform trend).[79] The hardliners are obsessed with staying in power at any cost. Their bid to control the parliament elections of February 2000 was lost to the reformists.

While President Khatami is the second strongest personality in the establishment and fails at times to protect his men from being tried by the hardline judiciary, his power is nonetheless significant and cannot be simply swept away. He definitely enjoys popular support, and the

because it has violated the legitimate rights of Palestinians. Thus, Iran's view of the Israeli state and the peace process has become one of the main points of controversy between Iran and the United States. Kkarrazi also stressed the important of international and regional efforts to safeguard the sovereignty and territorial integrity of Lebanon and to stop Israeli aggression.

Meanwhile, during the first half of October 1999, some Iranian officials held meetings with Hizbullah functionaries. One the one hand, Iranian Supreme Leader Ayatollah Khamenei told Hasan Nasrallah, Hizbullah's Secretary-General, that continuing the struggle to liberate the occupied territories is necessary. The Speaker of Parliament also told Nasrallah that the struggle should continue until liberation was achieved. On the other hand, President Khatami told Nasrallah that the liberation of Jerusalem is the common goal and that outsiders should not be allow to hatch plots and sow discord among them-in apparent reference to rumors that Khatami and his trend do not support the organization. Foreign Minister Kharrazi stressed the Iranian support for the resistance movement of the Lebanese people and government.[74]

Kharrazi's visit to England in January of 1999 year 2qw considered a watershed in breaking new grounds with England and the European Union. He emphasized the need for Iran's help in its industrial development and, meanwhile, reiterated that Israel is the real threat in the Middle East.[75] Earlier, in November 1999, Kharrazi said that Iran would welcome changes in U.S. policy that come out from the good offices of a third party.[76]

On the other hand, Iran and Syria have continued to develop close ties and Iran has supported the Syrian demand for the return of the Golan Heights. This is why the Iranians took a hardline position against the government of Benjamin Netanyahu. In that sense, Khatami has kept on reducing revolutionary orientations of Iranian foreign policy and has increased positive ties to Arab governments and the Palestinians. Furthermore, Iran has maintained its continued condemnation of the Israeli occupation of Jerusalem and called on the Israelis to implement all U.N. resolutions concerning the holy city and the liberation of the occupied territories and the return of the refugees to their homeland. President Khatami himself participated in the International Day of Jerusalem to support the right of Palestinians for

many countries.

Bin Laden's wealth, originally estimated around 250 millions dollars, is mostly spent to fund Islamic activist movements that usually oppose their regimes and the United States. He has been implicated in the attempts to assassinate Pope John Paul II and President Hosni Mubarak and the bombings of World Trade Center in New York in 1995, an American center for training National Guards in Riyadh in 1995, al-Khobar Towers in Dhahran in 1996, and the U.S. embassies in Kenya and Tanzania in 1998. He has set up the 'Advice and Reformation Committee' and the 'International Islamic Front for Jihad against Jews and Crusaders'. The latter, a shadowy organization made up of radical groups, pledged to launch severe retaliations against American forces and interests all over the world. U.S. and Saudi officials link Bin Laden to terrorist organizations and incidents in Algeria, Saudi Arabia, London, Egypt, Somalia, Philippines, Ethiopia, Yemen and other places. The International Islamic Front is supposedly made up of Bin Laden's al-Qaida and Islamic Jihad and al-Jama'a al-Islamiyya. He is also considered to be one of the main fund-raisers in the Gulf for the Islamic movements. Bin Laden finds the means for distributing the funds to Muslim activists all over the Islamic world through companies in the United States, Europe and the Middle East. His assets were frozen in Saudi Arabia in 1994 and in the United States in 1998. Today, he is cornered in caves of the southern part of Afghanistan with his followers and some members of Taliban. Their fate is not yet clear, but is definitely not promising. Bin Laden, his followers and the Taliban could not accommodate themselves to the new world [dis]order.

Nonetheless, while Bin laden's affiliated groups may be militarily eliminated, his newly brought up complaint about the Arab-Israeli conflict as example of his objections against the United States will not. It has proven to be a long-standing and a source for Arab and Islamic grievances against U.S. Middle East policies.

For instance, the primary issues in Iran's Middle Eastern policy are confronting Israeli expansionist policies and increasing Islamic solidarity and encouraging arms control schemes, including the de-nuclearization of Israel and the promotion of a Nuclear Weapon Free Zone (NWFZ) in the region.[73] Iranian Foreign Minister Kamal Kharrazi has declared that Iran will never recognize Israel as a state

Al-Afghan al-'Arab are also blamed for the explosion that took place at the American Military delegation barracks in Riyadh in Saudi Arabia. The four suspects belong to the Saudi Afghans who had fought in the 1980s in Afghanistan against the Soviets. The suspects had been affected by the ideology of Usama Bin Laden and Muhammad al-Mas'ari and the writings of Abu Muhammad al-Maqdisi.

Al-Maqdisi is now in Jordanian jails on charge of forming an illegal organization, Bay'at al-Imam (Oath of Allegiance to the Imam) and planning terrorist activities. He is Palestinian but brought up in Kuwait and was effected by Jam'iyyat Ihya' al-Turath al-Islami, a cover organization for the Salafi trend in Kuwait and the Gulf. His book, Millat Ibrahim (Abraham's Sect), espouses radical traditionalism, paganism and violence. Al-Maqdisi even accused the mainstream fundamentalist movements of unbelief and had numerous differences with other Afghan Arabs. During this period, some young individuals from the Gulf arrived in Afghanistan and joined al-Maqdisi who moved them away from the mainstream fundamentalists trend because of the Muslim Brotherhood's influence over it.

Usam Bin Laden is today most notorious international Afghani Arabs. After graduating from an engineering school at King 'Abd al-'Aziz University in Jeddah in 1979, he fought in Afghanistan and was one of the main leaders of al-Afghan al-'Arab (the Afghan Arabs). He recruited thousands of Arabs and organized training camps to fight the Soviets. In 1989, he returned to Saudi Arabia to run the family business.

However, his anti-government activities led to his exile to Sudan in 1991. Because of his radical opposition to the Saudi regime, he was stripped of his Saudi citizenship. After the Gulf War, Bin Laden became very critical of the United States and viewed the American troops in the Gulf as an occupying army of infidels in the shadow of Islam's holiest shrines. In Sudan, he established and ran several businesses and employed hundreds of Afghan Arabs. Under heavy pressure from the American government, the Sudanese government expelled Bin Laden who moved to Afghanistan in 1996. He issued a legal opinion declaring war against U.S. presence in the Gulf. He lives now in an elaborate hideout under the protection of the Taliban government and has established training camps for radical Arab fundamentalists. His followers are estimated at around 4000 fighters in

supported different Afghani factions that have been jockeying for power. Many of them became catalysts in their own respective countries for armed revolt and activities against existing regimes. Furthermore, some have left for Pakistan in order to find a safe haven from their governments that have been pursuing them and linking them to home terrorism. However, most of the Afghan Arabs are not involved in terrorist activities. The Afghan Arabs include citizens of most Arab states, especially Egypt, Jordan, Yemen, Saudi Arabia, and Iraq. Afghanistan's official number of the Afghan Arabs is 6,170, but the actual number goes much higher (about 20,000) since many of them did not register and entered Afghanistan without procedural formalities. Furthermore, many of them used to work in Islamic and Arab philanthropic and educational associations.

There are two notorious organizations that include many of the Afghan Arabs. One is Jama'at al-Takfir wa al-Hijra or Jama'at al-Muslimin (The Muslims' Group), which allied itself with and influenced the radical ideology of the Algerian Armed Islamic Group. The other is Jama'at al-Khilafa, founded by Muhammad al-Rifa'i, who called for establishing an Islamic state on the borders with Pakistan. Other organizations include Black Turbans and the Group of Pure Nature, which upheld naive principles like prohibiting shoes and any footwear and cars. Some of the Afghan Arabs were implicated in the attempt on President Mubarak's life in Ethiopia where two of the alleged assassins were Egyptians from the Afghan Arabs.

Also, Ahmad Ramzi Yusuf , who is charged with masterminding the World Trade Center bombing, has connections with the Afghan Arabs. And those individuals who were accused of bombing the American mission headquarters in Riyadh in Saudi Arabia in 1995 had been in Afghanistan. However, one should not attribute the rise of radical and violent Islamic groups in the Arab world to the Afghan Arabs alone, since they-and even the Algerian Armed Islamic Group-grew up in their respective countries and not in Afghanistan.

In Jordan, al-Afghan al-'Arab are represented by Muhammad's Army. It is alleged that this group wanted to assassinate the Palestinian delegation to peace negotiations with Israel and Jordanian Prime Minister 'Abd al-Salam al-Majali as well as army and police officers and to blow up a large commercial center and movie theaters. Its membership is estimated at around 1,000.

of transforming a political agenda into daily life. Islamism employs diverse practical processes to intellectual and political formulas. Because radical Islamism perceived its own real and imagined isolation as a result of social disunity and exploitation, the political violence and illegitimacy of regimes, and personal impiety and corruption, it has reified, mostly under severe conditions of torture and mishandling, its political discourse into purified theology of politics. Both the radical groups and most of the regimes are committed to vicious recycling of violence.

On the other hand, the absence of a pluralistic civil society and democratic institutions are cited by the moderate trend as the real cause for violence. While this trend has for long been excluded from political participation, it still calls for its and others' inclusion into politics and formal institutions. Moderate Islamists are providing Islamic arguments for inclusion and absorption, not mutual exclusivity-- as some secular and religious radicals do in the East and West. The conflict between the East and West is viewed as primarily political and economic, not religious or cultural.

Thus it would be a strategic and historic mistake to treat all Islamic parties and groups as one movements. It is equally mistaken to inflame religious feelings and to mobilize religious doctrines to counter ideological and political difference at the international and regional levels. The Afghan Arabs, a designation used for many groups of Arab volunteers who fought the Soviet invasion of Afghanistan and the Afghani communist government in the 1980's, is an example of misuse of religion and radicalism. The Afghan Arabs are part of the radical groups that are being pursued in Afghanistan and elsewhere since the horrific explosions that took place in New York and Washington on September 11 , 2001 by the United States, specifically, and the West, generally, with world-wide Islamic and non-Islamic official support.

In the international war against the communist takeover of Afghanistan and East-West conflict, they believed-and they were made to believe-- that they were launching jihad against the infidels. Most Muslim regimes and Islamic intellectuals as well as many countries in the West, especially the U.S., totally supported and armed this movement at its beginning and before the collapse of the Soviet Union and in order to curb communism and socialism.

After the end of the Soviet invasion, the Afghan Arabs split and

As opposed to many circulated talks about the dwindling of the Islamic movements, all indications signal the rise of general religiosity, which cater to Islamism. The diversity of the movements as well as their political behaviors reflects diverse political, cultural and economic conditions.(71) The fact of the matter is that Islamist movements do reflect socio-economic realities and are not isolated from their societies. Mostly, they represent popular frustrations, ambitions and demands that turn them into vocal opposition movements.(72)

The main in classifying the moderation or radicalism of Islamic movements in this study is based on their acceptance or rejection of the doctrines of human rights, pluralism and democracy. Islamism contains two contradictory trends: one that is very radical, anti-liberal, exclusivist, and militant, and another that is very moderate, liberal, inclusivist and non-militant. Many analysts have not been able to distinguish moderates from radical because both trends employ the fundamentals of religion, the Qur'an and the Prophetic Traditions.

Islamism is however an umbrella term for a wide range of discourses and activism that tends to move from a high level of moderate pluralism, and thus inclusive democracy, to extreme radicalism, intolerant unitarianism, and thus exclusive majority rule. While some Islamist groups are pluralistic in terms of inter-Muslim relations and between Muslims and minorities, others are not. Again, while some Islamists are politically pluralistic but theologically exclusive, others are accommodating religiously, but direct their exclusivist programs to the outside, the West or imperialism.

Islamists in general believe that their governments do not serve the ideological, political or economic interests of their peoples but those of the dominant world powers. Imperialism, colonialism, exploitation, materialism--all these are charges brought against the West. Liberalization, whether economic, political or cultural, as well as social justice, political freedom, and democracy are major demands of both radical and moderate Islamist groups. Modern national states have been considered by Islamists to be the link between what is unacceptable and inhumane in both Western and Eastern civilizations, namely Western materialism and Eastern despotism.

Again, the real issue in distinguishing a radical view from a moderate one revolves primarily around the conditions and principles

Meanwhile, the Algerian government did not permit popular political representation or organized political opposition. However, after the victories of the Islamic Salvation Front in the 1992 elections, the army forced the President to resign and annulled the results. Extreme horrific acts of terror were committed by radical militants, which sent shock waves all over the world, especially in the West. France, which has a sizable minority of Algerian descent, became frightened over the possibility of violence in Europe. While the armed wing of the Islamic Salvation Front renounced in June 1999 its support for violence and received a presidential pardon, the more radical Armed Islamic Group employs still terror tactics. And Algeria has not witnessed any dramatic changes to its socio-economic dilemmas.

Also, serious question over the legitimacy of the Tunisian and Moroccan states exist. While the former has suppressed the Islamists there is a great possibility of an Islamist come back. While in the latter there are questions about the stability of the government after the death of King Hassan II, King Muhammad VI is attempting to deal with poverty and poor infrastructure.[67]

Terror has decreased also partly because of Muslims' opposition to violence in different Islamic communities, splits within the radicals, and better techniques in combating terrorism.[68] And while it is true that the Arab states have curtailed the use of violence by radical groups, radical violent Islamist groups are not representative of the major non-violent moderate Islamist groups. The latter are mass popular movements seeking empowerment of people while the former are destructive by their very nature.[69] Beyond the radical projection of Islamist movements developed by both the Western and Arab media, there is another reality, which has not been well exposed. This reality, that presents a modern Islamist worldview that is adopts democracy, pluralism and human rights and that is not anti-Western is glossed over.

In a sense, all practicing Muslims are part of and provide cover for the non-violent Islamist current, even if there are no organizational affiliations. The increase in the religiosity of Muslims should not be taken as a sign of increase of potential violence. Judging by the behavior of a few radical militant groups has misled policymakers.[70] Religiosity is vastly growing, as attested to by the increasing numbers of mosque goers, pilgrims to Mecca, and women in Islamic dress code.

internal religious ideologies have cut across globalization (particularly in the sense of economic distribution and technology).

Even the nature of Turkish state, which has been forcefully secularized since the defeat of the Ottoman Empire in World War I, and which served for decades as a model for many secular, anti-religious nationalist states like Iran and Egypt, is being questioned today.[64] Because the elites of the Middle East are tied up to global powers, as represented by the United States and other major powers, for both their security and economy, basic questions are raised over the role of globalization and its impact on the nation-states. Most of the Middle East has been bereft of the benefits of technology and liberal economy, with the exception of the elites and their military auxiliaries. Even rich Arab monarchies that have not adopted earlier revolutionary pan-Arab nationalism and now revolutionary Islamism have problems with the way they derive legitimacy and distribute economic wealth.

The new geopolitical issues in the Middle East center on (1) legitimacy of current governments, and (2) the nature of peace between Arabs and Israelis. Thus, for instance, the Islamists reject the efforts exerted to make Israel the only regional superpower. In the minds of the Islamists, legitimacy and peace are interlinked. The religious struggle with Israel is upheld through confronting their respective secular and traditional governments that are themselves looked as subservient to global powers. As protest movements, the Islamists pose a danger to existing governments in the Islamic world, including the Caucasus and Central Asia. Islamic movements have not been generally allowed to enter the legally established electoral processes. In most of the Arab world, if there were elections, their outcomes would either be falsified or cancelled, as was the case in Algeria when a majority voted for the Islamic Salvation Front (FIS).

By the mid-1990s, Algeria was viewed as a threat to regional stability in North Africa that might spell into Egypt and endanger the Arab-Israeli peace process.[65] The civil war in Algeria lead to the death of, at least, 80,000 lives since January 1992. The Algerian economy suffered from the repercussions of sharp drops in oil prices in the mid-1980s and from population explosion where 70 percent of the population was under the age of thirty and unemployment for young males reached about 75 percent.[66]

Arab nationalism, traditional Islam and political Islam interacting with the boundaries of the nation-states whose ability to deliver to the populace is curtailed by its very structure and economic manipulation of the country' resources. Egypt wants to open up to globalizing tendencies; however, its structure is traditional and undemocratic. Egyptian Islamism brings together opposition to the ruling elites and their mode of consumption, discrediting traditional official Islam, and seeking an alternative based on reinterpreting Islam and the role of the state in terms of democracy and equitable distribution of wealth.

Nowadays, Arabism, Zionism and Turkish nationalism have lost their deep grip over their people as motives for political action and source of legitimacy. While nationalism is still dominant in justifying the ideologies of political elites, their populations, including Israel, are going through identity crises, "Is Israel a secular republic that happens to be ethnically Jewish or is it a Jewish state under Jewish law? This question is as likely to destabilize Israel as Islam is likely to destabilize Nasserite [nationalist] and monarchist Arab countries."(63)

When the conflict between Arabs and Israelis had been at its zenith, it precluded the investigation of the soul-searching questions relating to identity and the nature of state. The perception of immediate danger and possibility of intense armed wars precluded the enquiry into the fundamental nature of states in the Middle East, including Israel, the Arab states, Turkey and Iran. These questions were sublimated into questions of survival and rights vis-à-vis other states in the Cold War ear. Again, the collapse of the Soviet Union and Gulf War II reduced external dangers and brought up internal dangerous questions that have been lurking in the minds of the Arab, Israel, Turkish and Iranian intellectuals in particular and the public in general. Is Israel a Jewish religious state and only Jews enjoy citizenship? Or is it a secular state that even non-Jews or Arabs can enjoy equal rights of citizenship? Is Egypt a Muslim country where minorities have no equal right, or is it a secular state where its citizens of diverse religions have equal rights? Thus, while the threat of external wars in the area have been reduced to a minimum, religious and identity questions are on the rise and likely to threaten the general status quo. Now, there is a thin but strong threat that ties together the religious aspirations of the peoples of the Middle East along with demands for a more equitable distribution of economic resources and representative democracy. Put differently,

the short term, because the conservative camp still holds the centers of power, it will benefit in the long term by Iran's exerting moderating influence on Islamic movements. Again, positive developments in Iranian foreign policy and, in particular, Iran-U.S. relations will lead to gradual moderation in Iran's stance vis-à-vis Israel. The strengthening of Iran's reformists would help as well the U.S. to moderate its views toward political Islam.[60] Also, a moderate Iran may succeed in moderating Islamic opposition and open new opportunity for cooperation between transnational Islamic forces and the U.S.

Iran's introduction into a new regional order is necessary because there are regional limits on the exercise of Israeli power. Even Israel and Turkey together, both opponents of Iran, would be unable to contain general instability in the Middle East.[61] Iran and Saudi Arabia have clearly, although tentatively, explored some sort of regional security co-operation with the goal of limiting U.S. influence. The relationship is starting to move forward.

Symbolic steps are extremely important. For instance, U.S. support for a Muslim population against a Christian state in Kosovo was warmly received in the Islamic world and went a long way in showing that the official U.S. position regarding Islam has not been premised on hostility toward Islam. Such acts of supporting repressed Muslim population will improve Muslims' perceptions of U.S. foreign policy and moderate Islamist views of U.S. hegemony over the world.[62]

III. The Context and Ideologies of Islamist Politics:

The nature of the conflicts in the Middle East has been changing since it has been disconnected from the Cold War. As opposed to the propaganda about a global Islamic threat, most of the conflicts seem to be of local or regional nature with rare outbursts of global dangers. Previously, Arab nationalism under Egyptian President Jamal 'Abd al-Nasir seemed to be a regional ideology threatening the interests of the West, as was the case with other third world ideologies, most of which included different varieties of socialism, liberation theology and anti-Westernism. While Arab nationalism is still psychologically alive in the minds of Arabs, it is not anymore a viable vehicle of political protest and mobilization, even in countries like Egypt.

Egypt, for instance, represents the crossroads between globalization,

programs. The Iranian response was that the U.S. was responsible for the wall of mistrust and that Indyk's views on weapons of mass Destruction (WMD) and Iran's role in the Middle East are unfounded and aimed at increasing U.S. arm sales and diverting attention from Israeli WMD.[59]

Also, some analysts see a few motives behind Washington's latest opening to Tehran that range from economic interests to the pursuit of an Israeli agenda. Secretary of State Madeleine Albright's March 17, 1999 speech to the American-Iranian Council in which she outlined U.S. policy changes seems to be a step in the right direction. She acknowledged the mistakes committed by the United States toward Iran, including the important role it played in engineering the overthrow of Iran's Prime Minister in 1953, and the backing of the Shah's repressive government and the siding with Iraq during its 1980-1988 war with Iran. This apology is made in response to Iran's calls on the U.S. to show good will. Tangibly, this speech lifted sanctions on Iranian carpets and food products such as dried fruits, nuts and caviar. It as well promised to work to resolve outstanding claims on an estimated $12 billion in Iranian assets frozen by the U.S. since the 1979. The motives behind this change of policy is the future stability and peace in the Gulf, including preventing further Iraqi aggression, containing instability and illegal narcotics in Afghanistan, encouraging stable relations between Armenia and Azerbaijan and regional economic cooperation, and protecting the Arab-Israeli peace process, and Tehran's abandonment of support for militant groups.

The containment of Iran has negatively affected some essential strategic interests of the United States while adding one more reason for intensifying Islamist opposition movements against it. However, the U.S. policy toward Iran is now undergoing major strategic changes that will most likely bring about fundamental transformation in the Middle East, the U.S.. The U.S. is moving into the right direction by encouraging the development of Iranian democracy as practiced during the recent parliamentary elections and consequently the reformist camp since such a move will work to consolidate the U.S. presence in the region and balance regional powers especially after the failure of the Dual Containment policy. In addition, the U.S. will benefit by the reformers' victory in Iran's parliamentary elections. For while Israel will not be effected directly by the reformists' victory in

breaking down the wall of mistrust separating the two countries through dialogue among civilizations. Many symbolic gestures have been carried out between Iran and the U.S., like President Clinton's conciliatory comments in April 1998, Albright's remarks to Asia Society in June 1998, and exchanges of scholars and sports teams. However, Khatami's efforts for rapprochement are opposed by the hardliners who prefer to maintain the status quo in the international arena, which would affirm their grip internally to serve their interests. One should remember after all that Khatami's presidency is limited by the powers invested in the Supreme Leader. Nonetheless, Khatami's popular and constitutional power should not be overlooked.[54]

Also, while the opposition to the peace process is focused on Iran, all Israeli governments have been under heavy pressure from right-wing and many religious groups that not to give back the occupied territories in Syria or the West Bank. And the possibilities of further violence in Israel are high, where Prime Minister Rabin's assassination is still a painful memory. Before the start of the Israeli-Syrian talks, Israeli Prime Minister Ehud Barak came under renewed pressure from and was manipulated for domestic reason by Shas, which threatened to leave his coalition government.[55]

In the past few month in 1999, a group of right-wing members of Congress and pro-Likud lobbyists worked on eliminating from the proposed budget for fiscal year 2000 to fund President Clinton's promises to Israel, the Palestinian Authority and Jordan as part of the October 1998 Wye agreement with the purpose of adding new regulations that recognize Israel's claim to all of Jerusalem and placing new requirements on the Palestinians.[56] Fortunately, the funding proposals for support of the MEPP were passed. Furthermore, Israel has been again focusing on the military capability of Iran to develop ballistic missiles with Russian and Chinese support. Israel has been in position to exert great influence over U.S.-Iranian relations through the U.S. adoption of the Dual Containment Doctrine.[57] The U.S. has insisted that Iran should not support terrorism, should stop building its mass destruction weapons, and refrain from opposing the Arab-Israeli peace process.[58]

Martin Indyk said on 14 October 1999 that the international issues on which the U.S. disagrees with Iran are Iran's support of Hizbullah and its weapons of mass destruction and ballistic missile development

states that accept free markets, democratic expansion and control of the spread of WMD. Lake added that President Clinton rejected the theory of clash of civilization or the West against Islam.[44] Later, Robert Pelletreau, Assistant Secretary of State for Near Eastern Affairs, went beyond that and rejected looking at the phenomenon of Islamic revival as being one monolithic bloc and made a distinction between moderate and radical Islamist activists.[45]

The test case was Turkey's moderate Islamist politics. The strategic interest of the U.S., which views Turkey as a frontline state in a global struggle between secularism and Islamism that would have impact on several states in the Middle East, the Caucasus and central Asia, have been served well by a secular pro-Western governments. After the second Gulf War, Turkey became a close partner of the United States in its regional policies and the third largest recipient of U.S. aid after Israel and Egypt. It developed as well its relations with Israel and signed several military agreements with Israel and pressured Syria on many issues, water, Kurds, and others. This was an opportunity for Turkey to be considered in the supposed new regional order.

The coming to power of the Islamists in 1995 alarmed the U.S., whose officials were initially hesitant and uncertain about the attitude that should be taken. Erbakan assured the American of respecting regional American security interests, and the U.S., though worried, did not publicly object to an Islamist-based government in Turkey. However, the Turkish military establishment instigated Washington's fear of Islamism in order to abort the Islamist experience, citing the example of Islamic fundamentalism in Iran.

Again, pro-U.S. governments in the Middle East, especially Egypt and Israel, feared the example set by Erbakan. For the success of Turkish Islamist experiment and accommodation of U.S. security interests may lead the U.S., given its emerging rhetorical views on Islam, to couple it with practical policy changes. However, Egyptian and Israeli fears were misplaced. The moderate Turkish Islamist movement, Refah, received the most of votes, 21,4 percent. When its leader Necmettin Erbakan became prime minister in July 1996, he upheld all of the international agreements, including those with the U.S. and Israel. However, in August 1996, he signed a $ 20 billion natural gas deal with Iran, which the Turkish military establishment initiated and approved. He further antagonized the U.S. by visiting

pressure on Israel gave back more land to the Palestinians.(41)

But the European strategic perspective, which informs U.S. views, holds the Mediterranean as the stage on which Western civilization fought back the incursion of non-Western cultures. This image of the Mediterranean world is traceable to the Greek-Persian Wars of the fifth century BCE, but developed more by the legacies of the expansion of the Islamic faith into the Iberian peninsula, the impact of the Crusades, and the efforts of the Ottoman Turks to expand into central Europe. The legacies of these struggles survive today through the anti-immigrant rhetoric of Europe's political right, debates in some European political circles over the "Christian" nature of their societies, or even in mother's admonishment to children that they must behave or the "Turk" will get them.(42)

It has therefore become clear that the slogan of an Islamic threat has gradually developed by two powers that are, though contradictory yet supplementary to each other in, highlighting the danger of Islamism. Israel, with its strategic importance in the Middle East, is making itself the defender of Western civilization. Many Arab governments, on the other hand, are in fact inciting Western fear of political Islam in order that Western powers allow them to maintain the governments' tight grip over their people.

However, in 1992, Assistant Secretary of State for Near Eastern Affairs Edward Djerejian announced, in an address that has became since the official U.S. policy statement about Islam, that the U.S. Administration does not support the formula of one person, one vote, one time. He discredited the ideas that Islam is the new global threat and made a distinction between moderate and radical Islamists. The U.S. stands against extremism and radicalism, and not Islam.43 But such policy statements were not translated into practical changes either in strategies or objectives.

Under the Clinton Administration, the fear of Islamic fundamentalism continued but President Clinton has tried to reduce negative stereotypes about Muslims. Anthony Lake, National Security Advisor, perceived that there was a struggle between the forces of good and evil. The former is made up of reactionary blackish states, which include Iran, Sudan, Iraq and Libya that should be contained because of their sponsorship of terrorism and attempts to acquire weapons of mass destructions (WMD). The good forces are made of

concerned over charges of terrorism, acquisition of nuclear weapons and the security of Israel and the Golf states. Former House Speaker Newt Gingrich has called for a coherent U.S. strategy for fighting Islamic totalitarianism.(35) He also pressured President Clinton into approving in December 1995 of $ 20 million in covert aid to change the Iranian government or at least its behavior.(36)

Religion has influenced U.S. policy in this region from its early history, when religious leaders hoped to bring the reintroduction of Christianity in the Holy Land and established a pattern of missionary work and American schools that has lasted to the present day.(37) The religious and intellectual challenge of Islamism continues to preoccupy the United States. For many people, Islam is perceived as hostile culture synonymous with the specter of the Islamic revolution in Iran.(38) But it would be misleading to try to explain U.S. attitudes on Islamic resurgence by only referring to cultural and historical factors. Other factors play a prominent role as well, and these include U.S. strategic interests: the resolution of Arab-Israeli conflict, access to Persian Gulf oil, support for pro-U.S. Middle Eastern governments, and opposition to terrorism and the proliferation of nuclear weapons.(39)

Religion has reinforced a pro-Israeli stance in U.S. policy, whether because of the identification of American Jews with Israel's welfare or the interpretation by some evangelical groups that events in the region may present the stage for the end of world. However, while one can find anti-Islamic statements by American religious leaders, the characteristics of religion in the United States have isolated it from the memory of Islamic-Christian confrontation in Europe.(40)

However, the Religious Right in the U.S, made of Christian conservatives, which constitute one-six of eligible voters, has more than 250 television stations and 1,600 Christian radio stations and had become visible since the Reagan Administration. Its belief in the necessity of complete restoration of the nation of Israel, including the rebuilding of the Temple in Jerusalem, as a prerequisite to the end of the present age that ushers in the second Coming of Christ and the establishment of his millennial reign, leads their followers to necessarily support Israel. While, Ironically, the Religious Right's vision ends with a mass conversion of Jews, many Jewish leaders and the Israeli government has welcomed the efforts of the evangelists. In 1998, Jerry Falwell promised to resist the American Administration's

other hand, spoke after the President and focused on the importance of confronting all sorts of bigotry that create destructive terrorism similar to the terrorism that landed on the American shores, and this was made in reference to the world trade center's bombing. He called on all the free nations to find a viable way to contain the danger of radicalism.(30)

For Israel such a position serves as a justifying vehicle for putting down Islamic political movements in the occupied territories and Israel itself. Israel has for long, and since the collapse of the Soviet Union, shifted the focus of strategic danger from communism to Islamism in order to maintain its strategic value in the Western world and therefore preserves its special position in the Middle East. It wants to maintain it image as on advanced Western position that serves Western interests, while at the same time showing that Islamic movements are a new world threat that must be contained once and for all. The beginning of containment is, of course, in the Middle East. The President of Israel, Ezer Weizman, announced in Europe that the Islamist Hamas forms the main destructive force against the peace process in the Middle East, not the Arab-Israeli conflict, notwithstanding its importance.(31)

The Israeli Prime Minister condemned Islamic movements and called for the containment of radical Islam as represented by Iran, Hizbullah, and Hamas--before then he focused on the containment of Iraq long before it actually happened. He added that the Sudan where there were many Iranians became the base for the Islamists of Egypt, Algeria and Tunisia. He warned against the fall of the Jordanian order because the Islamists would come to power, which lead--again, the domino theory--to the fall of the Egyptian government under the hammers of the Islamists.(32) Also, the American Jewish community has been able to develop a special and privileged relationship between the U.S. and Israel. The leading pro-Israeli lobby, AIPAC, has been able to lobby and mostly win the congress on all the concerns of Israel, not withstanding the deep division within the Jewish community into secular and religious, Orthodox and non-Orthodox, and hawks and doves.(33)

To a large extent, Israel's view of Islamism influences U.S. perception. U.S. officials are responsive to Israel's definition of its security in the Middle East.34 In particular, the Congress plays a determining influence on U.S. policy toward the Middle East and is

reception of the news that the U.S. halted its relations with Hamas. The PLO justified its position on the ground that the U.S. wanted to split the unity of the Palestinian people and to force the PLO to give more concessions to Israel. In a meeting with the Israeli Prime Minister, the U.S. Secretary of State justified that act on the ground that Hamas had been committing terrorist acts.

Again, under pressure form Arab governments, Pakistan announced on 4 February 1993 that it would expel all illegal residents and that was made in reference to the Arab Afghans --that is the Arabs who fought the Russians in Afghanistan-- and was supplementing by a vicious campaign and expelled most of the Arab Islamists.

U.S. strategists and policymakers have been concerned with the role attributed by Arab countries --especially Egypt, Algeria and Tunisia-- to Iran being the fountain of international Islamism and the source of and support for all Arab Islamist groups. Iran is now pictured in the West, especially in the United States, as leading an Islamic alliance that aims at destabilizing the pro-Western governments and Western interests. For Iran's arm extends to very strategically sensitive places: Hizbullah in Lebanon, Hamas and Islamic Jihad in Palestine and Israel as well as Islamic movements in Egypt and North Africa. Furthermore, what added to this danger is the CIA director's testimony that Iran is developing its nuclear capabilities in order to control many important areas in the world.[28]

Within the Arab world, only Syria has escaped such incriminating charges towards against Iran as well as Sudan because it has considered that the challenges the Arab world is facing go beyond the Arab differences and those with Iran. For this reason, it has shown its willingness to mediate into those conflicts, because its strategic relations with Iran help Syria to focus on the Arab-Israeli conflict.[29]

The second important factor in highlighting the danger of Islamism is Israel. It has redrawn its strategic role, after the elimination of the red threat, to become the only power that can halt the green threat from expanding. In the first summit meeting between the U.S. President and the Israeli Prime Minister, the former said on 16 March 1993 that the discussion focused on security matters of the region and the proliferation of nuclear weapons in addition of course to peace negotiations and the economy. President Clinton underlined the importance of curbing terrorist and violent activities. Rabin, on the

to eliminate any possibility of U.S.-Islamist dialogue.[27] After security apparatuses in Egypt accused the Sheikh and his group of being behind the strikes against tourists in Egypt and therefore implicated 'Abd al-Rahman personally, they raided the Jama'a's strongholds. Immediately after the bombing, the Egyptian President reminded the international community that he had already warned it from the danger of Islamic radicalism inside and outside of Egypt.

For the same reasons, the Council of Arab Interior Ministers held a meeting on 5 February 1993. The Egyptian minister of interior asked the conferees to be aware of the dangers of Islamic radicalism that beset all of them, for all of them are in the same boat. The Tunisian minister of interior condemned, of course, Islamic radicalism because it is a danger to the Arab and Islamic nation and because it aims at destabilizing all states and the progress of their nations. The Algerian minister of interior affirmed that the radical movements had chosen Tunisia, Egypt and Algeria as their targets. This is why the three countries put the issue of religious radicalism at the top of the list of their priorities on the difficulties that Arab governments should confront. On 4 March 1993, the Tunisian minister declared that his country took steps with regional and international organizations in order to contain radical groups. In order to convince their peoples and the international audience of the real danger of Islamism, Tunisia, Egypt and Algeria have publicly coordinated their efforts to curb the dangers emanating from Sudan and Iran. These three countries are also trying to market their views about Islamism and radicalism with other Islamic and Arab countries as well as the West in general. They have been trying to picture the existence of an international net of Islamism, where the Arab Islamist groups are organized by the Sudanese Islamist state and then try to connect this Arab Islamism to international Islamism whose base is Iran. An earlier summit of the leaders of North Africa puts its finger on the nature of danger: it threatens the stability of all North African states and its "democratic development."

The PLO, or now the Palestinian Authority, is not far away from the other Arab governments. The United States halted its dialogue with the Movement of Islamic Resistance (Hamas), and Hamas considered that such a development was unwarranted and irrational. This happened after the New York explosion where Hamas was also implicated with it. The PLO announced on 6 March 1993 its good

cannot be induced by traditional military threats and political co-optation. The struggle is therefore going to last for a long time since it is also viewed as cultural. As it was with the red threat during the Cold War, the green threat is seen as a cancer that destroys Western values. This is why the American people have been prepared for a relentless struggle and for imposing containment and, therefore, a new class of foreign policy experts on Islam is needed.

There seems to be many indications that the sporadic acts of terror as well as the practices of radical groups are being used in order to develop such a threat. The bombing of the world trade center was portrayed as the action of international terrorism. Tehran has replaced Moscow as the center of ideological and physical terrorism and military expansion; and Islam is replacing communism. A political commentator shows how Islam has been seen to be well suited to play the role of the bad guy after the Cold War, for it is large, frightening and anti-Western and lives on poverty and anger. It is spread all over the world and therefore the maps of the countries of the Islam could be shown on TV in green, as the communist countries used to appear in red.[25]

Many factors that give credibility to the cultural and ideological Islamic-Western conflict can be identified, first among which is quite a few Arab governments and Israel. Most Arab states are afraid of some kind of alliance between the United States and some Islamist groups, since Islamists have posited the non-contradiction between the rise of Islamic states and the maintenance of Western interests in the area. For a while the Arab governments were chilled by the idea that the U.S. would give safe haven to Sheikh 'Umar Abd al-Rahman and a political platform to Hasan al-Turabi in the U.S. Congress--the former is now in prison implicated with the World Trade Center's bombing, and the second is identified with Islamic terrorism in North Africa and even Egypt.[26]

The Egyptian government has for long called for curbing Iranian influence in encouraging Islamists. The U.S. has instead, and for a short period had contacts with moderate Islamist groups in the Islamic world. But when the New York bombing took place, Sheikh 'Abd al-Rahman denied any involvement, and his Jama'a saw in that bombing in addition to another bombing earlier that week in a Coffee house in Egypt an attempt to discredit it inside and outside Egypt and

Furthermore, the media followed suit. The Economist invented, for instance, the term "fundie" as a creature who looks like a religious imam armed with radical ideology and equipped with nuclear weapons with all the intention to declare war against Western Civilization.[20] Again, George Will believes that a major war between Islam and Christianity might well start again. This was part of his response to a question whether the West might celebrate in the future the Prophet's birthday. It is obvious from these two instances --and there are hundreds of similar comments[21]-- that most of the Western Press attempts to instill in the Americans fear of Islamic movements.

The rise of political Islam in North Africa and in Egypt, as well as the rise of Muslim states in Central Asia in addition to Iranian and Sudanese foreign policies, has fueled up the push to picture Islamism and, along with it, Islam as the new enemy of democracy, the United States and the West.[22] A political commentator in the Washington Post said that Islamism is revolutionary and aggressive similar in its radicalism to the movements of Bolshevism, fascism, Nazism in the past. It is authoritarian, anti-democratic and anti-secular and cannot be absorbed in the secular Christian world. Because its objective is to establish the authoritarian Islamic state, the United States should smother it at its inception.[23] This picture of total confrontation and non-conciliation between Islam and the West has been strongly positioned in Washington, D.C. The developments in the American and Western press before the second Gulf War shows clearly how public opinion was being charged to accept any action against Saddam Hussein. Suddenly, Saddam Hussein became the most dangerous man in the world and the most important enemies of the United States after the Cold War. Iraq was portrayed as aiming at controlling all of the Middle East, a portrayal that prepared the way for public acceptance of the war as a strategic necessity.

However, still Saddam Hussein's threat was not identical to the "green threat," for while Saddam was considered as wild thug that broke the rules of the game and consequently endangered Western interests, he could be finished off. But he did not threaten Western lifestyles. On the other hand, the threat of political Islam is different in its nature.[24] The struggle with political Islam is treated as a zero-sum game, if political Islam wins the West loses and vice versa. The Islamic Republic of Iran is considered as a non-rational state that

co-opt and include Islamic political movements in local political processes, the Defense Department looked at Islamism as an ideological and geopolitical threat that had to be eliminated. The trend that opposes the inclusion of Islamism is the most influential and includes most of the American media.

The reason behind this is that official U.S. thinking is constructed within polarized around internal and external contexts. One view that is dominant in the making of American foreign policy on Islamism is that all Islamists, both states and transnational actors, are radicals that pose a regional threat to the U.S. This trend calls for the elimination of Islamists views Iran as the center of a new world hostile to Western liberalism. A domino-theory effect is thus postulated. All that is needed is a Sunni Islamist takeover in one Islamic state in order to trigger a sea of change and anti-Westernism.[14]

In the views of Martin Indyk, efforts of pro-Western governments to improve their legitimacy through the ballot box seen only to provide opportunities for Islamists to capture power through legitimate means.[15] Jeanne Kirkpatriick said she had no faith in the Arabs' and Muslims' capacity to make rational political choices through the ballot box.[16] Judith Miller believes that free elections seem more likely than any other route to produce militant Islamic governments that are in fact inherently anti-democratic.[17] Thus, Islam could be viewed as a unitary, timeless, and monolithic threat. Iran, Sudan, and Iraq and many Islamist groups are represented as grave threats to regional and global stability.[18] These allegedly rogue states provide material and moral assistance to extremist Muslims who are bent on sabotaging the Middle East peace process and overthrowing the pro-Western Arab political order.[19]

Also, think tanks moved into that kind of analysis. For instance, a study published by Cato institute in Washington, "The Green Threat" by Leon Hardar, Bureau Chief for the Jerusalem Post, summarizes the need for creating a new enemy. The end of the Cold War made the American Administration look for new enemies, including instability in Europe, the revival of European powers, new modern Russian imperialism and new nuclear terrorism. The "yellow threat" comes on the top of the new list of enemies, because of the economic threat that East Asia represents. Next comes the "green threat" which is represented by Middle Eastern Islamism.

communist threats. While in the mid-1980s, the National security Council tended more to wanting to use Islamist groups against the Soviets, the State Department tilted more toward viewing Islamism as a threat of its own and tilted more toward Iraq in its war with Iran.[9]

Connected to this situation was the disturbing prospect of the spread of weapons of mass destruction into the region. Libya obtained Scud-B missiles that could strike neighbors in northern Africa as well as Italian islands, and Iraq's missiles could be used against Israel. Widespread concern grew about its chemical weapons program, and some thought Egypt also might possess chemical weapons. In addition, there was concern that if an Islamist government came to power in one of these or other countries, it might be controlled or influenced by states such as Iran, which might supply such weapons or encourage militancy toward neighbors.[10] Such concerns became one of the arguments to support the development of ballistic missile defense capabilities that could shield Europe from attack from North Africa or the Middle East.[11]

However, from the start of the Bush Administration in 1989 basic debates over Islamic fundamentalism emerged within the foreign-policy circles and establishment. Islamic fundamentalism had by then spread all over the Middle East and North Africa, including the rise of the Islamic Salvation Front in Algeria and an Islamist takeover in the Sudan. The U.S. was alarmed by the successes of Islamic fundamentalism, and Secretary Baker expressed the U.S. dislike to see the success of the Islamic Salvation Front that could set a model for other Islamist movements. After the Gulf War, the U.S. tried to sell Turkey as the 'proper' Islamic model for Central Asia.[12] What survived from the Bush Administration is its pressure on the Likud government of Prime Minister Shamir to halt the spread settlements in the Occupied Territories and to participate in the 1991 Madrid conference and to reduce tension with Iran.

1990s-present

In particular, two basic trends in the United States circles have emerged early in 1990s on how to deal with and understand Islamic movements by the policy-making elites and institutions.[13] The American Administration has had within it different attitudes, while the State Department was generally more prone, in theory at least, to

subvert their enemies. The decision by Anwar Sadat, to give up the struggle against Israel further undermined the secular revolutionaries. They faded in the 1980s into old age, corruption and compromise. "Arafat's Palestinian National Authority is what is left of them."[4]

Also, Libyan President Mu'amar al-Qaddafi employed Islamic symbolism to legitimize his populist rule and advocated Islam as the religion of the black man in Africa, which had an impact on U.S. view of Islam long before the Iranian revolution.[5]

Following the collapse of the Shah of Iran's government in 1979, a "domino theory" developed within policymaking circles that envisioned the toppling of governments in Algeria, then Morocco, Tunisia, Egypt, and even Libya. A type of jihad against the West seemed to be growing. The Iranian revolution of 1979 has been most formative on the U.S. foreign-policy establishment and the public views of Islam. Iran's Ayatollah Khomeini called the U.S. the Great Satan. By holding 53 American hostages for 444 days, Khomeini Khomeini's Iran inflicted daily humiliation. It was under the impact of the Islamic revolution that Islamism replaced secular nationalism as a security threat to the U.S. interests, and fear of a clash between Islam and the West crystallized in the minds of Americans.[6] More importantly, the U.S. feared destabilization of the Persian Gulf region. At the end of 1979, for instance, Saudi Arabia was rocked by the two-week takeover of the Grand Mosque at Mecca by radical Islamists and in 1981 Egyptian President Sadat Anwar Sadat was assassinated, and bloody attacks against U.S. personnel and installations in Lebanon, Kuwait and elsewhere heightened U.S. officials' concern over the export of Iranian Islamism.[7]

On the other hand, the Soviet invasion of Aghanistan in 1979 led the U.S. and its allies in the Middle East to mobilize anti-communist Islamic groups, especially in the Arab world. The Carter Administration attempted to use the Islamic groups against communist expansion and considered Islamic fundamentalism to be a troublesome issue but not at any event equal to dangers coming from the Soviets. However, the Reagan Administration adopted a much more antagonistic bent towards fundamentalism, though still viewing that the main global threat was emanating from the "evil empire."8 Iran gate was telling in that the American preoccupation was with the Soviets and that they were ready to work with Islamists to counter

bitterness towards the U.S. and Israel is the outcome of the excellent relations of the Shah with both Israel and the U.S. and their aid to his repressive government.

The Cold War, Israel's independence, declining British and French power in the region, and dependence on Middle Eastern oil reinforced the U.S. view to regard the Middle East as a route from West to East. The Truman and Eisenhower Doctrines declared U.S. responsibility in protecting the Middle East from Soviet expansion. To serve that mission well, the U.S had to send troops and supplies through southern Europe to meet its NATO commitments.

Enlargement of the U.S. role in the Middle East as a guarantor of stability added to the importance of the remaining bases. Since 1945, over 40 percent of U.S. deployments have gone through the Mediterranean. U.S. strategy centered on containing the spread of communism and the USSR strategy centered on containing the spread of capitalism. The Soviet Union tried to break that containment by developing strategic interests with countries like Egypt, Syria, and Iraq. The United States relied heavily on counties like Israel, Jordan, Saudi Arabia, Iran and Turkey.

1960s-1980

On the whole, between 1960 and 1980, U.S. policy in the Arab world was framed in opposition to secular Arab nationalism. In fact, the U.S. tried to construct an alliance of Islamic states with sufficient prestige to counterbalance communism. The expansion of U.S. relationship with Israel, especially after the 1967 and 1973 wars, reinforced the importance of these bases, even though the United States began to lose access or face restrictions on its use of some facilities.

The 1973 Arab-Israeli war, the consequent Arab oil embargo, and the 1978-79 Iranian revolution and ensuring hostage crisis shocked many American officials and led to viewing Islam as a threat to Western interests. From an American perspective, the new Islamic resurgence was accompanied by the OPEC oil boycott, which triggered escalating oil prices and had an effect on the daily life of every American.3 The oil crisis of 1973 and the boom in oil prices that followed changed the balance of power dramatically, as financial power allowed the monarchies to stabilize their governments and

Middle East peace process, the U.S. is well advised to support Iran's transformation.

II. U.S Foreign Policy:

1940s-1950s

Although the U.S. officials in the first part of the twentieth century supported the concept of self-determination and opposed the perpetuation of colonialism, in the second half of the century they looked with suspicion of populist third-world movements and ideologies. By the late 1940s, containing the Soviet threat and ensuring the security of pro-Western Middle Eastern governments were higher on U.S. foreign-policy agenda than coming to terms with third-world nationalism. The officials in the Eisenhower, Truman, and Kennedy administrations who advocated an alliance between the U.S. and local national forces as a means to contain Soviet expansionism were a minority.[1]

U.S. involvement in Iran dates back to the early decades of the 20th century and especially to 1953 when the CIA organized the overthrow of the constitutional government of Mossadegh. A bitter feeling of anti-Americanism developed with the return of the Shah and lasted after his overthrow and death. Over the next 25 years, the U.S. armed and trained the Shah's brutal armed forces and oppressive intelligence services. Iranian-American relations have been webbed into a long history of mutual complaints and misunderstanding. The anti-Americanism of the Islamic Republic has been a direct consequence of long U.S. support for the Shah whose policies were, to say the least, repressive and unpopular.

In 1950, Iran recognized Israel as a sovereign state because the Arab states allegedly did not consult with it on the Armistice Treaty that was concluded. Since then Iranian-Israeli relations were based on strategic understanding, including issues relating to the economy, political affairs, and security and military concerns.[2] Both Israel and Iran became pivotal for the U.S. in the Cold War and were considered as policemen for the West. The alliance between Iran and Israel against nationalist Arab states like Iraq, Egypt, and Syria was set up for a geostrategic interests to protect oil resources in the Middle East and to prevent communist Soviet and Chinese infiltration. The

then the U.S has to deal with multi-layered levels of instability and danger. More complexity is infused into these sets of problems because of the changing nature of global politics and economics, or globalization. Therefore, political Islam, or Islamism, intersects with this immediate generational change, Arab-Israeli conflict, and globalization. The future of Islamist movements, whether towards moderation or radicalism, largely depends on the future of democracy in the Arab world. If democracy is to take root, providing an atmosphere of tolerance and dialogue, people will necessarily give of their best. The opposite is also true. The historic example of a conceptual shift undertaken by the Palestinian Liberation Organization toward the U.S. and Israel and vice versa is telling in this regard. The PLO, which was treated for over two decades as one of world's foremost terrorist organizations, is today, after attending the Madrid Conference and signing Oslo Accords, a full partner in the peace process and has renounced the use of violence.

The study is divided into two main sections. The first section outlines and analyzes (1) U.S. policies in the Middle East since World War II with emphasis on U.S. attitudes towards and views of Islamist movements and states, and (2) the basic components in the making of the Islamist threat. It shows how the Islamic threat has developed in the foreign policymaking establishment. The second section develops (1) the context of Islamist politics and shows (2) how and why Islamic movements have become transnational opposition groups. The ideologies of moderate Islamist movements are mainly concerned with issues of political representation and economic distribution. The underlying premise used by the dominant U.S. view of a monolithic Islamist movement spread throughout the Middle East is unwarranted. In fact, it obstructs the making of positive U.S. policies toward Arabs and Muslims and antagonizes most peoples of the area.

The vast majority of Islamist movements, whether in Turkey, Algeria or Egypt, are ready to play by the rules of the games. It shows that even Islamic states and movements are capable of positive ideological, political, and economic transformation and development, given the right context. This context is mainly influenced by the policies and actions of the United States and its allies. For instance, given that Iran is now undergoing a process of positive changes that will be reflected positively on important Islamic movements and the

That is made easier because the Middle East is largely under the influence of the United States. The end of the superpowers' rivalry has paved the ground for a genuine and long-lasting solution for the Arab-Israeli conflict. While Egypt and Jordan, on the one hand, and Israel, on the other, have concluded peace agreements, and while the Palestinians have periodically been engaged with the Israelis in talks over a final status agreement, and while Syria/Lebanon and Israel have also been periodically involved in a process of finding ways to end their conflict, the fate of the region is not yet and will not be settled by only signing formal agreements among governments or oppressing opposition to current governments.

For there are two sets of issues that daunt the area and that will have impact on the stability and security of the region, whether there is or is not a final formal treaty between the Arab governments and Israel.

The first set, religion and history, and, therefore, religious claims and symbolism, is going to shed doubts on the legitimacy and policies of both Arab governments and Israel, which will negatively effect Arab-Israeli relations, internal Arab and Israeli policies and inter-Arab attitudes and, therefore, long terms U.S. interests. Thus, one fundamental issue for the next few decades will focus mainly on identity questions that are carved out of religion and history. As much as religious questions over land and identity have galvanized and split the public in Israel, Islamism has opened up the questions of legitimacy and the nature of the state. The U.S. needs to address such issues in the making of a comprehensive peace deal and a new Middle Eastern regional order.

One should keep in mind that when the historic "the Gaza and Jericho First" agreement was signed in September 1993 at the White House in Washington, D. C., in the presence of PLO Chairman Arafat, Israeli Premier Rabin and President Clinton, uproar and discontent were registered by all militant groups, Israeli and Palestinian. The main objections raised were religiously articulated, that is, the giving up of greater Israel or the Promised Land or Palestine, the eternal religiously endowed land.

The second set of issues relates to proper political representation, just economic distribution, and relations with the world, including the West and Israel. If one adds to all of this a generational shift in Arab governments with untested leadership and weak popular legitimacy,

geostrategic policies toward the area: alliances with unpopular governments that serve U.S. interests, the control of oil, and the military superiority of Israel, while upholding either negative distance from or outright opposition to powerful transnational and local Islamist movements and nationalist states. In the new age of globalization, U.S. policymakers and their establishment cannot but take into account new emerging transnational social and political forces. Focusing only on the technological and economic dimensions of globalization without paying due attention to new social, political and religious ramifications that feed into question of war and peace and legitimacy and power would be self-defeating for the policymaking establishment. It is detrimental to U.S. interests to pretend that U.S. policies could be maintained as if there were no global transformations, both ideological and political.

The U.S., which is leading the world's transition into a new order, can bring together its two contradictory international approaches to politics: realism and idealism. While realism is based on U.S capability to coerce militarily, which its has been applied universally as was the case in the second Gulf War and Eastern Europe and now Afghanistan and elsewhere, its idealism, or its moral authority to coerce, has been applied selectively, especially in the Middle East generally and the Islamist movements. The multidimensional complexity of this transition requires taking into consideration that the power and sovereignty of states are in a process of transformation due to transnationalization of economic, political, religious and ideological forces. While the boundaries between the local and the international is fast eroding, information technology is making traditional transactions, social interactions, political constructions and cultural paradigms deficient. Thus, while the realist approach still focuses its concerns with state actors, non-state actors as well as rising religious ideologies in the Middle East should be taken into consideration. While socialism and communism have lost their ability to mobilize, Islamism is filling the vacuum all over the Islamic world, from North Africa to Central Asia. And if stability in the Middle East is a U.S. objectives, it needs to redraw its policies in the area to include both state and non-state actors, and this would be an opportune case where the U.S. can bring together its realist approach with its upheld idealism that centers on human rights, pluralism and democracy.

U.S. Foreign Policy, Islamist Politics and the Middle East Peace Process

*Professor Ahmad S. Moussalli**

I. Introduction

This study argues that it is high time for the U.S., the only surviving superpower, to develop a post-Cold War framework that would become the basis of new strategies and policies. As representative protest movements, especially the Islamists in the Middle East, that are on the rise and destined to exert influence on regional and local politics, the U.S. should come to terms with these movements; and it is now than never. As opposed to the misconstrued assumptions of the short longevity and unchanging violent nature of Islamic movements, the prospects of the Middle East and consequently U.S. interests in stability and security hinge, to a large extent, on the ability of the U.S policymaking establishment to reach a true understanding of and develop correct strategies toward Islamic movements as well as Islam.

The practical ramifications of such an understanding and strategies need to manifest in (1) a fair and comprehensive conclusion of the Arab-Israeli conflict, and (2) the development of an open and inclusive political culture to positively deal with the central questions of identity, religion, economy and democracy.

However, as a global power, the United State is still operating in, and its foreign policy establishment is still thinking of, the Middle East with almost the same Cold War strategies. Even after the second Gulf War, U.S. foreign policy has maintained, more or less, the same

* *Department of Political Studies and Public Administration*

بنك البقاع ش.م.ل.

يقدم

برنامجا للقروض الشخصية المقسطة

- بالليرة اللبنانية لمن دخله بالليرة.
- بالدولار الاميركي لمن دخله بالدولار.

وذلك
- لكافة الهيئات التعليمية في القطاعين العام والخاص.
- لكافة اصحاب المهن الحرة.
- لكافة الموظفين في كل القطاعات.

بفوائد متدنية ومدروسة.

للمراجعة

المركز الرئيسي رياض الصلح - بيروت
ص.ب ١١٧٤ بيروت
هاتف: ٠٨/٨٠٣٩٢-٨٠٣٩٤

الفروع:
الحازمية طريق الشام - بيروت الحازمية التجاري
هاتف: ٤٥٦٨٢١-٠٥/٤٥٦٨٢٣
رياق شارع الملك فيصل
هاتف: ٠٨/٩٠٠٤٤٤-٠٨/٩٠٠٣٣٦
زحلة شارع المشرفة
هاتف: ٠٨/٨٠٧٧٩١-٨٠٧١٩٢
بعلبك أطراف البلد
هاتف: ٠٨/٩٥١١٢٥-٩٥١١٢٦

Ets. Elias Aoun & Fils

شركة الياس عون وأولاده

بهارات - حبوب معقّمة - شرابات - بزورات منوّعة

فلافل - مغلي - مهلبيّة - سحلب جاهز...

تأمين جميع انواع الطلبات للسوبرماركت والتعاونيات والمحلات التجارية

استيراد وتصدير لكافة انحاء العالم

فرع خاص لفرز وغربلة جميع أنواع الحبوب - التوزيع للبنان والتصدير لكافة البلدان

قرنة الحمراء - مزرعة يشوع - لبنان - تلفون: ٠٤/٩٢٦٣٨١

Tel: (04) 926381 - Telex: 42760 ELAOUN - Fax: (961-4) 920190

damages, cultural property theft and a list of all the disabled and the martyrs. As well as estimating the amount of the organized theft of the Lebanese natural resources such as water and soil since 1978, in order to file a lawsuit against "Israel" for its aggression on Lebanon and what it has resulted in human losses that cannot be compensated.

FOOTNOTES:

1- Dr. Ahmad Shata, "Iraq's international responsibility for its violation of International Law", from the book of the Conference of "The Iraqi aggression on the State of Kuwait in the light of International Law" (Cairo, 1991) pages 414, 415.
2- Look up Dr. Issam Kalifa's, "Lebanon water and borders" 1916-1975, (Beirut:1996) pages 73-105
3- "The South of Lebanon, steadfastness and tragedy", (Beirut: 1981), pages 25-72.
4- "The South of Lebanon 1984-1986 facts and figures ", (Beirut: Ministry of Information, 1986) pages 37-39.
5- The same reference, pages 54-55.
6- The Lebanese University circulation, The "Israeli " invasion and its negative aftermath (Beirut: 1997) pages 95-96.
7- Lehanese studies, Ministry of Information, summer 1996, page 170.
8- The sarme source, page 168.
9- The same source pages 182-183.
10- Lebanese newspapers during 1995-96.
11- Intenational Review of the Red Cross, May-june 1994, no. 300, page 233.
12- The same reference, pages 233-234.
13- Dr. H. Hamdan, the Israeli invasion of Lebanon in terms of international law, Beirut, 1982, pages 17-18.
14- International Review of the Red Cross, May-june 1994, pages 232-233.
15- Gerhard Von Glahn, Law among Nations, U.S.A, 1992, page 707.
16- The same reference. pages 701-702.
17- See the charter of the United Nations, Newyork, pages 3-4 and 23.

hand, appears to have created a limitation in regard to international triais of certain criminals[15].

Article III of the Hague Convention of 1907 on Waron Land provided that "a belligerent party which violates the provisions of the said regulations shall, if the case demands, be liable to pay compositions. It shall be responsible for all acts committed by persons forming part of its armed forces."[16]

Israel who committed the international crimes in Lebanon, and who has violated the international law and humanitarian international law and the Charter of the united nations especially the article(I.1) which states: "to maintain international peace and security, and to that end: to take effective collective measures for the prevention and removal of threats to the peace, and for the suppression of acts of aggression or other breaches of the peace, and to bring about by peaceful means, and in conformity with the principles of justice and international law." And also it violates the article (II.2) which said: "all members, in order to ensure to all of them the rights and benefits resulting from membership, shall fulfil in good faith the obligations assumed by them in accordance with the present charter." As well as it violates the article (II.4) which said: "all members shall refrain in their international relations from the threat or use of force against the territorial integrity or political independence of any state, or in any other manner inconsistent with the purposes of the united nations."[17]

For these reasons Israel must be exposed to international responsibility in its different faces, the political responsibility, the criminal responsibility, and the material responsibility, according to the article 41 of the charter of the United Nations, and the article 91 of the I protocol additional to Geneva convention of 1949, and according to the U.N resolution number 687 of 3/4/1991, and also according to documentation of the Nuremberg Tribunal.

Conclusion

"Israel's" aggression should not pass unpunished as if nothing had happened. On the basis of the international law, Lebanon should continue demanding for the full execution of the 425 resolution, as well as recording all damages committed by "Israel" on Lebanon since 1948 until this present day. This record should include material

(a) Crimes against peace,
(b) War crimes,
(c) Crimes against Humanity,

Leaders organizers, instigators, and accomplices participating in the formulation or execution of a common plan or conspiracy to commit any of the forgoing crimes are responsible for all acts performed by any persons in execution of such plan...

The Geneva Diplomatic Conference of 1949 also was concerned with the subject of crimes under international law and, because it's four conventions are in force, contributed to expanding the rules of law governing in this sphere.

All four instruments include this common article:

The High Contracting Parties undertake to enact any legislation necessary to provide effective penal sanctions for persons committing, or ordering to be committed, any of the grave breaches of the present convention defined in the following article. Each High Contracting Party shall be under the obligation to search for persons alleged to have committed, or to have ordered to be committed, such grave breaches, and shall bring such persons, regardless of their nationality, before its own courts. It may also, if it prefers, and in accordance with the provisions of it's own legislation, hand such persons over for trail to another High Contracting Party concerned, provided such High Contracting Party has made out a prima facie case.

Each High Contracting Party shall take measures necessary for the suppression of all acts contrary to the provisions of the present Convention other than the grave breaches defined in the following article.

In all circumstances, the accused persons shall benefit by safeguards of proper trail and defense, which shall not be less favorable than that provided by article 105 and those following of the Geneva Convention relative to theTreatment of Prisoners of war of August 12, 1949.

In the fourth (civilian) Convention of 1949, Article 148 asserts that no party to the Convention is permitted to absolve itself or any other contracting party of any liability by itself or another party in respect to the grave breaches enumerated in article 147 of the treaty- and the breaches parallel to a considered extent the definitions laid down in article 6(b and c) of the charter of the Nuremberg Tribunal. The 1949 Convention Relative to the Treatment of Prisoners of war, on the other

g) Unlawful deportation or transfer or unlawful confinement of a civilian,

h) Taking civilians as hostages.

And Israel has violated the law or customs of war (art.3). In its aggression against Lebanon by using the following acts:

1) employment of poisonous weapons or other weapons calculated to cause unnecessary suffering,

2) wanton destruction of cities, towns or villages or devastation not justified by military necessity,

3) attack or bombardment, by whatever means of undefended towns, villages, dwelling, or buildings,

4) seizure of, destruction or willful damage done to institutions dedicated to religion charity and education, the arts and sciences, historic monument and works of art and science,

5) Plunder of public or private property[14]. And Israel during the continued aggression against Lebanon, violates the international humanitarian law, when Israel attacks Lebanese forests, fields and environment in general, and also attacks the works and installations containing dangerous forces like dams, dykes and electrical generating stations, and also Israel violates the Hague convention of 1954, concerning the protection of the cultural properties during the war time, when it attacks the historic cultural heritage places like Tyre, Sidon, Baalbak.

Israel also violates the 1980 United Nations convention on prohibitions or restriction on the use of certain conventional weapons, and its protocol II on landmines (1996).

4- Israel's international responsibility towards its continued agression on Lebanon

According to the definition of aggression of 1974, the aggression is an international crime and the state that does this crime must be exposed to an international responsibility, and in our case study, Israel who committed the international crimes against state and peoples of Lebanon, must be exposed to the international responsibility.

The following acts, or any of them, are crimes coming within the jurisdiction of the Nuremberg Tribunal for which there shall be individual responsibility:

capital) the number of victims (almost seventhly thousands of innocent civilians were either killed or injured) and the extent of destruction (whole villages, towns, as well as Palestinian refuge camps, were systematically destroyed, more than 300 schools were seriously damaged, 25 hotels and 25 factories, 72 thousands living units were completely destroyed etc.[13] were beyond tolerance in the eyes of the world community and definitely inproportion to the supposed harm threatened.

The invasion is not only uncovered by unjustified circumstances but constitutes a breach of a very essential and fundamental condition of article 51.

And as a result, the Israeli invasion in April 1996, of the United Nations post in Qana lead to the death of 102 most of them women, children and elderly citizens.

The Lebanese government described the Israeli act as an act of genocide. And it asked the United Nations to condemn crimes of Israel against state and people of Lebanon.

The acts of Israel are considered as a violation of the convention on the prevention and punishment of the crime of genocide (1948), and Israel who is a member to this convention must be exposed to the international responsibility according to the principles of international law.

3-War crimes:

During the continued aggression of Israel against Lebanon, Israel have made a grave breaches of the Geneva conventions of 1949(art.2)

a) Willful killing,

b) Torture or inhuman treatment, including biological experiments,

c) Willfully causing great suffering or serious injury to body or health,

d) Extensive destruction or appropriation of property, not justified by military necessity and carried out unlawfully and wantonly,

e) Compelling a prisoner of war or a civilian to serve in the forces of a hostile power,

f) Willfully depriving a prisoner of war or a civilian of the rights of a fair and regular trail,

and coasts of Lebanon by the armed forces of Israel.
4: An attack by the armed forces of Israel on the land of Lebanon.
5 :The sending by or on behalf of Israel of armed bands, groups, irregulars or mercenaries, which carry out acts of armed force against Lebanon.

And according to the definition of aggression, the aggression is a crime against international peace and who commit it, must be exposed to international responsibility.

2- Crimes against humanity.

Article 4 is a word-for-word recapitulation of the provisions of articles 2 and 3 of the 1948 convention on the prevention and punishment of the crime of genocide, which is held to form part of international customary law as stated by the international court of justice in an advisory opinion of 1951[11]. For the purposes of the statute, genocide means any of the following acts committed with intent to destroy, in whole or in part, a national ethnic, racial or religious group, such as:

a) killing members of the group,
b) causing serious bodily or mental harm to members of the group,
c) deliberately inflicting on the group conditions of life calculated to bring about its physical destruction in whole or in part,
d) Imposing measures intended to prevent births within the group.

The following acts are punishable:

I) Genocide,
2) conspiracy to commit genocide,
3) direct and public incitement to commit genocide,
4) attempt to commit genocide,
5) Complicity in genocide[12].

According to the facts, Israel has violated and remains, in breach of its legal obligations, under various provisions, of the convention on the prevention and punishment of the crime of genocide, in relation to the state and people of Lebanon. In 1982 only, and through the Israeli invasion (almost three fifths of the Lebanese territories including the

"Israel's" crimes in Lebanon and the international responsibility

Viewing the international law documents and files, among them the Saint Petersburg's file of 1868, the 1907 Lahai agreement on the rules and regulations of land wars, the 1945 international military court treaty in Nuremberg, the 1925 Geneva protocol that forbids the use of chemical weapons, the 1928 Biryan Kilog treaty, the 1948 treaty that forbids genocide and punishes whom so ever does so, the 1949 Geneva treaty that specifically protects victims of war, and the first protocol that was supplemented to it in 1977, defining aggression 1974, the 1977 international criminal court's bill and other legal international documents, enables us to categorize the crimes committed by the "Israeli" forces in Lebanon since 1948 until this present day under the following three headings:

A) Crimes against peace;
B) Crimes against humanity;
C) War crimes.

1- Crimes against peace

Since 1948, Lebanon, has been exposed to Israeli invasions, and the results were an occupation in a wide distance of Lebanese territories and a grave change in the legal status of the international border. Besides, the Lebanese citizens and the properties have always been exposed to Israeli military acts. The daily Israeli aggression acts were considered, as a violation of the United Nations charter, and also to the principles of public international law, and those Israeli acts were considered, as an aggression according to the definition of aggression of (14, December, 1974) through the resolution 3314 (XXLX) of general assembly of United Nations.

Since 1948 and till now, the Israeli army offenses were categorized as qualifying as acts of aggression:

1: The invasion and military occupation forces of Israeli of the territory of Lebanon.

2: Bombardment by the armed forces of Israel against the territory of Lebanon, by using all kinds of weapons especially which are internationally prohibited.

3: The blockade of the Lebanese ports (especially Sidon, tyre)

civilians of women and children took shelter in a UN compound at Qana"[7].

And on the 18th of April 1996 the Security Council issued resolution number 1052, through which it expressed its dissatisfaction with the incident that occurred on the 18th of April 1996 leading to great losses in life among the civilians in one of the temporary UN bases in Lebanon. The Council called upon all sides to cease all war actions at once, emphasizing once again its commitment for regional peace towards Lebanon as well as its independent political sovereignty within its internationally recognized borders[8].

I would also like to point out that the General Assembly in its meeting on the 22nd of April 1996 pursuant to the request of the Lebanese government, passed a resolution condemning the military attacks on the civilians in Lebanon, especially the attack on the UN compound in Qana, considering that Lebanon had the right to receive adequate compensation resulting from the destruction, and that "Israel" was bound to pay that compensation. The Assembly also requested the Secretary General to send a special technical delegation to the area to prepare a report within one month on the human and financial losses that resulted from the fighting.

The Council of the Arab League in an urgent session on the 17th of April 1996 requested the Security Council to impose upon "Israel" to pay the necessary compensations in order to rebuild what it had destroyed with respect to the infrastructure, installations and human losses. The Arab League also condemned the continuous savage "Israeli" aggressions on Lebanese soil, which was aimed at the sovereignty, well being of its citizens, air space and its regional waters, leading to the destruction of its infrastructure as well as many archeological sights throughout Lebanon[9]. The result of the "Israeli" aggression on Lebanon during the year of 1996 was as follows:

Number of martyrs: 282;
Number of wounded: 913;
Number of detainees: 317;
Number of displaced: 35.

The number of damaged homes reached 1,097 houses, besides damages in agriculture and fires that "Israel" intentionally started in the woodland[10].

Security General of Hezbullah Sayed Abbass Al-Musawi.

During the year of 1993 "Israeli" war planes started an aggression which lasted seven days resulting in a large number of innocent civilian casualties while hundreds of thousands were displaced from their homes[6].

During the year of 1995 the "Israeli" aggressions reached 2,218 aggressions, resulting in the deaths of more than 53 and 154 wounded and the detention of 73 Lebanese civilians, while damaging the agricultural harvest and burning farms and fields as well as destroying hundreds of houses. The Lebanese south shores were under siege for a long period of time, which led to great losses in the Lebanese national economy. Fishermen were not allowed to practice their duties to earn their daily sustenance a source of income for many families in the cities of Sidon, Tyre and the south in general, which led to grave economical damages to many families.

From the 10th of April 1996 until the dawn of the 26th of April 1996, "Israeli" warplanes struck on a vicious wide range aggression on Lebanon. The attack included most cities and areas, such as the South, the Bikaa, Beirut and Mount Lebanon, with human losses reaching 146 martyrs and 329 wounded among them 30 disabled, as well as incurring grave damages in public property and the infrastructure. During its aggression "Israel" deliberately targeted to kill innocent civilians seeking shelter one of the UN post at Qana, which led to the death of 102 with tens injured, most of them women, children and elderly citizens. While at the UN, the previous Lebanese president Elias Harawi, described "Israel's" deeds against the civilians, especially the Qana massacre, as a mass extermination which reminded us of the exterminations that were executed by the Nazis against the Jews.

Following the Qana massacre, military advisor Major General Franklin Van Kaben was given the task of preparing a report on the incident. Regarding this issue, the UN secretary general Dr. Butrus Ghali sent a letter to the president of the Security Council pointing out his observations. In it he explains that the pattern in which the shells landed in the vicinity of Qana makes it unlikely that the shelling on the UN compound was by way of a technical or procedural mistake. He also added that: "this incident was the most dangerous of all because

incumbent on "Israel" to respect the unity, sovereignty and political independence of Lebanon, as well as demanding from "Israel" to immediately and without any delay withdraw its military forces to the internationally recognized borders of Lebanon[4].

Since the beginning of the invasion of June 1982, "Israel" used to set out on a wide range campaign of arrests against the Lebanese people. On the 17th of June 1982 "Israel" admitted arresting 1,000 Lebanese and 5,000 Palestinian civilians, the overall number increased to 9,064 detainees at the end of the fighting.

"Israel" did not acknowledge the right of benefiting from the laws of Prisoners of War to the detainees of Al-Khiyam prison. It also refused to consider them included under article 80 of the 4th Geneva Convention, so that they may not benefit from the rights of family visiting and appointing attorneys to represent them. The officials of The International Center for the Inquiry into Prisoners, Exiled and Missing Lebanese and Palestinians announced in Paris on the 24th of January 1983 that "Israel" detains not less than 10,000 individuals, who were detained in Lebanon since the beginning of the occupation. Mr. La Bradil a French judge who is a member in the Center, confirmed that the detainees of Al-Ansar detention camp have doubled, adding that there exists a number of detainees in military prisons (for women) and in Shamoeel Harouf Hospital in Bir Yakoub "Israel". And on the 3rd of April 1983, the International Red Cross in Geneva described the transportation of 1,167 detainees from Al-Ansar detention camp, into Atleet prison as a violation of the 4th Geneva Convention that was held in 1949. "Israel" signed on the Convention, which includes articles 49 and 76. It is well known, that article 49 of the agreement, stipulates that the transportation of groups or individuals, outside the occupied territory, is totally forbidden whatever the motives are.

In 1984 "Israeli" planes attacked the city of Baalbak killing 100 martyrs and wounding 300. Among the wounded 150 were children and ten among the police forces.

On the 17th of February 1984 Sheikh Ragheb Harb was assassinated by the "Israeli" forces, who also destroyed the mosque in the village of Maarakah which resulted in the death of 15 while wounding 45.

On the 16th of February 1992 "Israeli" helicopters assassinated the

d) Converting the four main cities of the south, Tyre, Nabatiya, Bint-Jbiel and Al-Khiyam into ghost cities surrounded with destruction[3].

As a result of the March 1978 aggression, the Security Council issued on the 20th of March the famous 425 resolution. In it, "Israel" was condemned for its aggression on Lebanon, while demanding it to immediately cease its military actions and to withdraw without delay from the entire Lebanese territory.

On the 6th of June 1982 "Israel" invaded Lebanon, its goal was clear, to keep the inhabitants of Al-Jalil away from the range of the rockets, the limit of the operation was specified at 40km towards the North. But the "Israeli" operation was premeditated, it the reached the capital Beirut which was occupied. A11 that led to the heroic national resistance which forced the withdrawal of the "Israeli" forces from the capital after pillaging desecrating it with their murderous malicious hatred.

The Lebanese International Red Cross evaluated the number of dead and wounded people during the "Israeli" aggression on Lebanon between the months of June 1982 and November 1982 at 19,085 dead and 31,915 wounded.

And according to the estimates of The Development and Construction Council of December 1982, the damages resulting from the invasion exceeded $2bn, all that from direct damages only, not including losses resulting from pillaging, compensation to families of the martyrs and the wounded and the owners of farms etc.

During the period between the 4th of June 1982 and the 19th of September 1982 the day of the discovery of the Sabra and Shatila Massacres, the Security Council adopted 10 resolutions relating to the "Israeli" aggressions on Lebanon. The United States opposed by practicing its right to veto, three of the resolutions that condemned "Israel" and demanded it to withdraw without any conditions to the internationally recognized borders of Lebanon. These resolutions were put forward on the 9th and 25th of June and the 6th of August, the United States abstained from voting two times on the resolutions that were passed on the 29th of July and the 24th of August.

As for the most significant resolutions that were passed during that period, we have resolution 509 which was passed on the 6th of June 1982, through which The Council maintained that it would be

Lebanon did not escape the aftermath of the October War of 1973, here again "Israel" violated all international conventions and the sovereignty of Lebanon by attacking Syrian targets through Lebanese territory. And the "Israeli" Phantom plane that crashed in Lebanon landed on a house in Al-Khiyam killing all the members of the family totaling eleven. On land "Israeli" tanks went through the Lebanese village of Al-Mariya on the front of Rashaya Al-Fukhar.

In March 1978 "Israel" pushed into Lebanon more than 30,000 heavily equipped soldiers with the latest in mass destruction weaponry. This aggression was considered the 5th war on the Arabs. The International Red Cross regarding the "Israeli" invasion of 1978 issued the following statistics:

The number of villages that were affected by the "Israeli" invasion reached 150, out of which 82 were seriously damaged with 6 completely destroyed one of which being Al-Khiyam;

More than 1,000 dead. The depth of the invasion reached between 3 to 17km. Between the hills of Kfar Shuba and Shibaa in the Northeast and Al-Nakoura in the Southwest.

As for the massacres that were committed by "Israeli" forces in Lebanon during the month of March 1978 are as follows:

81 Lebanese victims in the massacre of Al-Abasiya.

31 Lebanese victims in the massacre of Al-Khiyam.

29 Lebanese victims mostly children in the massacre of Kouneen.

As for the wounded and the disabled during the invasion of March 1978 the number reached 3,000.

The displaced during the invasion of March 1978 reached two hundred and sixty thousand from 150 cities and villages.

On the 4th of September 1979 the governor of the South Halim Fayad, issued a statement in front of the foreign ambassadors that were visiting him in his office in Saida. In his statement he pointed out the results of the "Israeli" aggression by saying: "the intense violence of the repeated "Israeli" aggressions since March 1978 have led to the following tragic results:

a) The complete destruction of more than 7,000 houses;

b) More than 15,000 seriously damaged houses;

c) Depriving tens of thousands of Lebanese families of their sources of sustenance, especially farming;

principles of international law and the conventions of the United Nations.

The price that Lebanon paid as a result of the "Israeli" aggression of 1967 was exorbitant, such as the following:

a) tens killed and hundreds wounded;

b) displacement of tens of thousands of Lebanese from the front villages, especially from the village of Shibaa;

c) Seizure of eleven farms on the outskirts of Shibaa;

d) Seizure of vast areas of Jabal Al-Sheikh, especially its west highlands Al-Nikar, Al-Shuhel, Jourat Al-Oliek and Al-Sawaki

e) Changing the demarcations of the borders between Lebanon and "Israel" by pushing the barbed wires into the depth of Lebanese territory.

f) In 31-12-1968 "Israel" raided Beirut International Airport which resulted in the destruction of its facilities and a large number of its civilian airplanes. The UN Security Council in its resolution number 262 condemned this aggression, describing it as a premeditated act to be considered as a clear breach of "Israel's" commitments in accordance with the conventions. The Council also considered these "Israeli" acts as threatening to international peace and security, adding that Lebanon has the right to receive compensation as a result of the damages that "Israel" admitted responsibility for.

1970 was not better than the previous years concerning "Israeli" aggressions on the south of Lebanon. Nevertheless, the peak of the aggression was crowned in May 1970 when "Israel" waged a massive air and land assault, which resulted in the penetration of "Israeli" troops inside Lebanese territory. This led the UN Security Council to convene on the 12th of May 1970 passing resolution number 279 demanding an immediate "Israeli" withdrawal of its military troops from Lebanese territory.

And in 1972 "Israel" penetrated Lebanese territory kidnapping a number of Lebanese military personnel. On The 26th of June 1972 the UN Security Council passed resolution 316 demanding "Israel" to cease all its military activities on the security and sovereignty of Lebanon, the Council also condemned the repeated "Israeli" attacks on Lebanon while demanding the release of all the hostages without delay.

through dangerous violations towards the civilian residents and the situation of matters in the occupied Lebanese territory. All that represent, without the least of doubt a clear and direct violation of the provisions of the Public International Law, in connection with the usage of armed force in international relations and the respect of international human rights, specially human rights on the occupied Lebanese territory. This entails on "Israel" the international responsibility regarding all losses and damages resulting from that violation[1], not forgetting other responsibilities that the International Law stipulates against all countries that violate its provisions.

Stages of the "Israeli" agression

1948 was not just a new date affecting the Palestinian issue, it also formed the beginning of a new struggle with respect to Lebanon. For in that year many cities were destroyed, and the Zionist gangs annihilated and evicted hundreds and thousands of Palestinian civilians outside the borders, all that in order to establish the state of "Israel". In that year those gangs also occupied a part of south Lebanon that reached the Litani River after committing massacres against the Lebanese villagers of Hula, with deaths excceding 70 And since 1948 the "Israeli" aggressions on Lebanon commenced and are still rising and continuing until this present day.

Based on the truce agreement of 1948[2] between Lebanon and "Israel", a new demarcation of the borders transpired, in accordance with it "Israel" retained vast areas of Lebanese soil in villages like; Yaroun, Rmeish, Aitaroun, Bleeda, Mais AlJabal, Houla, Edieseh, Kfarkila and many others. As a result of this new planning "Israel's" borders advanced towards the Litani waterway, as a result distances do not exceed two kilometers at the nearest points. "Israel" also controlled most of the heights that overlook the depth of the South and dominated with the same effect the road between Marjayoun and Bint Jbeil. Before the Israeli aggression of 1967 the south of Lebanon suffered the largest share from the series of the "Israeli" aggressions.

Lebanon did not escape the destructive aftermath of the Six-Day War of 1967, even when it did not interfere or participate in it. Instead, Israel made it the main center of its air assaults on Syria, by violating the sanctity and sovereignty of its land, and subsequently the

"Israel's" international responsibility towards its continued aggression on Lebanon

*Dr. Kamal Hammad**

The progression of Public International Law, through its various development stages led to an array of international legal commitments that made it incumbent upon the personnel of Public International Law specially nations- to abide by its rulings in pursuance of the progress of good relations amongst each other, and to achieve the mutual common interest on the basises of peace, security and respect.

In the reality of the International scene, we witness from time to time, the boldness of some nations regardless of their intentions in doing so- in violating those commitments and disregarding its legal requirements. It is however firmly established legally and doctrinally, that whom so ever breaches the General International Law and its commitments, is held Internationally responsible in restoring all losses and damages resulting from that breach.

In this sense, the responsibitity has become an international one, guaranteeing the rights of the personnel of General International Law, in respect of the already established legal rights and by protecting these rights in case any dispute may occur.

In this respect, we can say that the venturing of "Israel" on a continuous aggression on the state of Lebanon since 1948, with Lebanon being an independent sovereign state enjoying membership in a variety of International and regional organizations, and what has resulted out of this aggression by way of occupying a vast area of Lebanese soil, as well as what the "Israeli" authority has committed

* *A lecturer of Public International Law at the Lebanese University.*

Notes

1- in DIECKHOFF, «Israël et la Turquie contraste et perspectives» dans MOORE, Paris, l'Harmattan, 1993, p. 141.
2- In MANSOUR.C., «Israël et les Etats Unis ou les fondements d'une doctrine stratégique», Paris, Armand Colin, 1995, p.51.
3- in VERRIERM. «Crise de pouvoir en Turquie. Alliance avec Israël» .Le Monde diplomatique,Juin 1996,p.18.
4- in GRESH A. «Turkish-Israeli-Syrian relation and their impact on the Middle East», Middle East Journal vol.52,Spring 1998, p.192.
5- in GRESH A. «Souffles guerriers sur le Proche Orient», le Monde diplomatique, décembre 1997, p.18.
6- in EVRIVIADES ML, «The Turkish-Israeli Axis: Alliance and Alignements in the Middle East». Orient 39,1998, p.572.
7- in YAVUZH., «Turkish-Israeli Relations through the Lens of the Turkish Identity Debate», Journal of Pale stine Studies, XXXVII n.l, Autumn 1997, pp.28-29.
8- in KUNILHOM B. »Turkey and NATO :Past Present and Future » ,Orbis 27 n.2 Summer 1983,p.441.
9- in ROULEAU E., «Turkey Dream of Democracy», Foreign Affairs, November/December 2000, p.109.
10- in KUNILHOM .op.cit.,p.441.
11- in OLSON R., «Israel and Turkey Consolidating Relations» Middle East International, n.547, 1996, p.16.
12- in CLARKE D.L. «The Arrow Missile: The United States,Israel and Strategic Cooperation», Middle East Journal, vol48 n.3, summer 1994.
13- in CHALIAND G. et JAN M. «Atlas du Nucléaire», Pans, Payot, 1993, p.137.37.
14- in KLEIMAN Aron, «Israel Global reach :Arms sales as Diplomacy», New York, Permagon Brassey's inc, 1985, p.28.
15- in EVRIVIADES, op.cit., p.570.
16- in GRUEN G. «Dynamic Progress in Turkish Israel Relations», Israel Affairs, vol l,n 4, Sumner 1995, p.43.
17- in NACHMANI A. «The Remarkable Turkish-Israeli Tie», Middle East Quarterly, 5 :2, June 1998, p.19-20.
18- in THOBIE, PEREZ, KANCALS, «Enjeux et rapports de force en Turquie et en Méditéranné orientale», Istambul, Pans.Montréal, Institut d'études anatoliennes, G.Dumézd, L'Harmattan, I.F.E.A., 1993, p.79.
19- In S IRONEAU J.. «L' eau nouvel enjeu stratégique mondial», Paris, Economica, 1996, p.58.
20- in CHESNOT C.«La bataille de l'eau au Proche Orient», Paris, L'Harmattan, 1993, p.209.
21- in CHESNOT op.cit, p.210.

pronfondément pieuse et sensible à la résolution du conflit israélo-palestinien. L'agitation de l'extrême-gauche turque, ou les succès électoraux passés du parti du Refah, démontrent que cette politique d'alliance avec Israël n'est pas acceptée par tous les pans de la société turque. Le précédent de la chute du chah d'Iran reste dans toutes les mémoires. En 1979, l'Europe occidentale a perdu un allié précieux, qui avec l'avènement de l'Imam Khomeiny, c'est transformé en un adversaire acharné de la mainmise américaine sur le Moyen-Orient. Un tel renversement reste envisagable en Turquie, cela explique peut être l'empressement des autorités d'Ankara à intégrer les structures européennes. Israël tient compte de ce retournement, qui menace principalement cette alliance. Certains pays arabes espèrent toujours un tel dénouement qui provoquerait la fin de l'alliance militaire Israélo-Turque.

relative auto-sufflsance hydraulique), tous les pays de la région connaissent des difficultés d'approvisionnement en eau.

Dans cette mesure on imagine la situation difficile des gouvernements qui auraient recours à un approvisionnement en eau à partir de la Turquie. Ils lieraient ainsi leur stabilité interne au bon vouloir turc, à moins, bien sûr, d'être un pays allié à Ankara, comme l'est l'Etat hébreu.

D'ailleurs on peut supposer que Tel-Aviv serait associé au maintien de la sécurité d'un tronçon du peace pipeline (s'il se réalisait). D'un point de vue géographique, le tracé des deux pipe-line s'inscrit dans une zone où les forces des états turc et israélien peuvent se projeter plus ou moins facilement. Dans la mesure où il existe déjà des accords d'entraînement militaire conjoint et une coopération «anti-terroriste», il est plausible que les deux alliés assurent conjoitement la sécurité de ce peace pipelines. Car si la construction de ce pipe-line se réalisait, cet ouvrage deviendrait rapidement le symbole de la nouvelle influence turque dans la région et donc constituerait par là même une cible de choix pour toute personne, organisation ou Etat réfractaire à une telle situation.

En outre l'ordre régional post 1991 est favorable au couple israélo-turc. Ordre qui semble, d'ailleurs, s'établir d'une façon plus ou moins définitive du fait qu'aucune force de la région ne peut actuellement le remettre en cause.

Il nous semble que son alliance avec l'Etat hébreu pourrait pennettre à la Turquie de retrouver, dans une autre mesure, le même type d'influence qu'a exercé l'Empire Ottoman sur la région durant quatre siècles. Il est d'aillèurs fort probable qu'une telle perspective ait nourri la volonté d'Ankara de faire perdurer son alliance avec Tel-Aviv.

Son alliance avec Ankara permet à l'Etat hébreu de briser cette ceinture d'hostilité qui l'entoure depuis sa création. D'ailleurs la tiédeur de ses relations avec des pays comme l'Egypte, la Jordanie, ou certains Etats du Golfe a démontré les limites d'une normalisation alors que le problème palestinien tarde a être résolu. On comprend alors la volonté israélienne de se trouver des Etats-partenaires avec lesquels il pourrait entretenir des relations diplomatique. La Turquie a tous les attraits et la volonté d'avoir une telle politique. Toutefois malgré son élite militaire européannisée, la sociéte turque reste

accumuler le capital nécessaire est une tâche ardue.Les officiels turcs attendent la participation d'un certain nombre d'organisations internationales et de banques d'investissement. Cependant, le principal obstacle pour la réalisation d'un tel projet reste l'insécurité régionale ainsi que les tensions politiques persistantes entre les futurs Etatsclients.

Le gouvemement turc espère convaincre certains pays de la région que les avantages économiques du peace pipe-line supplanteront les concessions politiques que suppose la mise en place d'un tel projet.

Or ces avantages économiques ne sont pas aussi évidents pour tous. Ainsi pour un investissement de 24 milliards de dollars requis pour l'éxécution de ce projet, le ministre de l'Eau et de l'Electricité des Emirats Arabes Unis a estimé que «le coût de l'eau qui nous parviendra atteindra 1,4 dollars par gallon alors que le prix du gallon d'eau produit par nos stations de dessalement revient à 0,8 dollars»[21]. Toutefois il ne faut pas oublier que les techniques de dessalement de l'eau, en raison de leurs coûts exorbitants, ne sont que peu usitées en dehors des pays de la péninsule arabique.

En ce qui concerne maintenant la dimension politique d'un tel projet le gouvernement turc estime que le «peace pipeline» pourrait accroître l'interdépendance entre les pays de la région. Ce qui éventuellement réduirait les risques de conflits régionaux et accentuerait la prospérité du Moyen-Orient.

Coopération et prospérité régionale qui restent toutefois à mesurer à l'aune turque. Ankara promu 'pourvoyeur d'eau' détiendrait dès lors des moyens de pression directe sur l'ensemble de ses pays clients. C'est cet état de dépendance face à la Turquie qui explique le mieux les nombreuses réticences que soulève ce «peace pipe-line».

Toutefois il ne faut pas oublier que la réalisation d'un projet d'une telle envergure reste subordonnée à la résorbtion de l'insécurité de la région qui perdure depuis une cinquantaine d'années. Or si une certaine architecture sécuritaire se pérennisait, et que la poussée démographique restait aussi soutenue, plusieurs gouvernements arabes pourraient être poussés à accepter un tel état de fait pour répondre aux besoins en eau de leurs population. Les pressions de la rue arabe pourrait ainsi s'avérer être le meilleur agent de promotion de ce «peace pipe-line». Il faut bien être conscient du manque d'alternative qui existe puisque, exception faite du Liban (qui bénéficie encore d'une

maintenir comme par le passé les mêmes production agricoles, d'ou le besoin d'importer.

Or le projet du GAP constitue en fait la base d'un autre projet beaucoup plus ambitieux. Il s'agit du projet turc de «peace pipe-line». Selon le gouvernement d'Ankara, cette entreprise a pour finalité de tenter de prévenir les futurs conflits liés au partage des ressources hydrauliques dans la région .

Si l'on considère le fait que quand la Turquie et la Syrie auront prélevé l'une et l'autre dans l'Euphrate la quantité d'eau nécessaire à leurs besoins, le débit serait réduit pour l'Iraq à un mince filet d'eau tout juste suffisant pour mouiller le lit du fleuve, c'est à dire un huitième à un quart de ce qu'il reçoit actuellement. Dès lors,par réaction en chaine,les risques de conflit entre la Syrie et l'Iraq s'accroîtraient de façon significative ainsi que ceux entre Israël, la Jordanie, et la Syrie, qui pour compenser ses déficiences devrait augmenter ses prélèvements dans le Yarmouk, l'un des principaux affluents du Jourdan, et enfin entre l'Iraq et l'Iran pour le partage des eaux du Chatt El Arab.[19]

C'est pour prévenir de tels scénaris que le 15 juin 1985 durant la Conférence sur la sécurité hydraulique et des technologies de l'eau, le représentant turc a fait la première présentation publique du plan du premier ministre turc Turgut Ozal, relatif au «peace pipe-line».

Ce projet repose sur l'embranchement de deux pipe-lines, à partir des rivières Seyhan et Ceyhan,en vue de procurer de l'eau à un certain nombre de pays de la région.

Le Koweit, la côte est de l'Arabie Saoudite, Bahrein, Qatar et les Emirats Arabes Unis seraient desservis en eau à partir du pipeline de l'est.

Le pipe-line de l'ouest approvisionnerait quant à lui certaines villes de Turquie, Syrie, Jordanie, Cisjordanie, et la région ouest de l'Arabie Saoudite.

Or les deux pipe-lines ne procuront de l'eau que pour un usage domestique, ce qui est censé contribuer à la sauvegarde des ressources hydrauliques existantes[20]. C'est à dire, une livraison de six millions de mètres cube par jour serait techniquement réalisable selon la société américaine Brown and Roots chargée par le gouvemement turc d'étudier la faisabilité du projet.

Pour un projet estimé à une vingtaine de milliards de dollars,

un avenir incertain pour tous les acteurs du Moyen-Orient qui ont pu se sentir visés par ces accords militaires israélo-turcs de 1996. Question d'autant plus hypothétique que l'avenir du Moyen-Orient reste tributaire d'un contexte assez explosif. En effet la conjoncture d'une croissance démographique qui ponctionne des resssources hydrauliques déjà insuffissantes est considérée comme la cause majeure des conflits à venir.

Dès lors la coopération israélo-turque ne pouvait pas ne pas s'intérresser à l'enjeu stratégique que représente actuellement la question de l'eau .

D- La question des ressources hydrauliques:

Une partie significative de ce problème, qui intéresse certains acteurs de la région, se focalise en fait dans le projet turc du GAP.

Lancé en 1984, ce projet estimé à 20 milliards de dollars (étalé sur une trentaine d'années) prévoit la construction de quelques dizaines de centrales électriques, de barrages, et de systèmes d'irrigation, en vue de bonifier un espace de 1.7 million d'hectares.

L'objectif d'Ankara est double: d'une part faire décoller le kurdistan turc (partie la plus instable politiquement et la plus défavorisée de la Turquie, où le revenu par tête d'habitant est inférieur de moitié à celui du reste du pays), d'autre part doubler la production agricole, ce qui ferait de la Turquie «le grenier à blé» du Moyen-Orient vers l'horizon 2005. Or les ambitions agricoles turques se feront aux dépens de deux de ses voisins arabes, l'Iraq et la Syrie.

En effet les barrages prevus dans le projet du GAP, et qui doivent transformer la Turquie en grenier à blé, supposent qu'une partie des eaux du Tigre et de l'Euphrate seront désormais retenues en Turquie. Ainsi, une fois le projet du GAP terminé, le débit annuel de l'Euphrate chutera d'environ 30 milliards à 16 milliards de mètres cube par an en Syrie et passera de 16 milliards à 5 milliards en Iraq. Le Tigre connaîtrait lui aussi une telle diminution de son débit.[18]

La situation risque de devenir des plus tendues puisque l'accroissement du potentiel agricole turc mobilisera des ressources autrefois ponctionnées par les agriculture syrienne et iraquienne. Par ailleurs, la rétention des eaux par la Turquie constituera un moyen efficace pour assurer un marché où écouler sa nouvelle production agricole dans des pays qui seront désormais dans l'impossibilité de

des bases suspectées d'appartenir au Parti des Travailleurs Kurde, le PKK.[15]

Concerant maintenant la coopération dans le domaine de la sécurité, l'Accord sur la lutte contre le terrorisme a été signé durant la visite du ministre CILLER en novembre 1994. Il serait relatif à la coopération dans le domaine du renseignement et à la lutte contre les groupes islamistes suspectés d'être soutenus par l'Arabie Saoudite et l'Iran,[16] entre autres.

Toutefois l'une des cibles privilégiées de cette coopération apparaîtra lorsque le premier ministre B.Netanyahu dénoncera le PKK en mai 1997 et soutiendra la Turquie dans son combat contre celui-ci, alors qu'Israël s'était toujours tenu à l'écart du conflit kurdo-turc, du fait que l'Etat hébreu ne voulait pas ajouter les kurdes sur la liste de ses ennemis et du fait que les kurdes iraquiens auraient empêchér le lynchage de 11 juifs en 1969, geste que n'avait pas oublié Israël jusqu'ici . L'ancien premier ministre déclara aussi qu'il ne pourrait y avoir de paix tant que Damas apporterait son soutien au PKK. Les jours suivants, un porte parole du mouvement kurde annonçait à Beyrouth que désormais Israël constituait «une cible légitime», de l'action kurde.[17]

Toutefois cette coopération sécuritaire aurait peut être aussi fait aboutir à la capture du leader kurde A.Ocalan. Les pressions conjointes turco-israéliennes sur Damas auraient provoqué le départ du chef du PKK de Syrie. Or A.Ocalan aurait été capturé à Nairobi, ville considérée comme le centre régional des services de renseignement américains pour l'Afrique de l'Ouest, ce qui laisse supposer que les Etat-Unis aient soutenus leur allié israélien dans une telle opération. Les services de sécurité israéliens ont une longue expérience dans ce domaine comme l'attestent les captures d'anciens criminels de guerre nazis comme Adolf Eichman par exemple. Dès lors, A.Ocalan ne pouvait qu'être une cible légitime pour les services de sécurité israéliens, désireux de rendre service au régime d'Ankara mis à mal par le leader kurde depuis les années 70 .

L'on a pu se rendre compte que les liens qui unissent Israël et la Turquie trouvent leurs origines dans un certain nombre d'intérêts partagés, mais aussi surtout par une vision régionale commune. Il est fort probable que la collaboration sécuritaire entre ces deux pays sera appelée à se développer dans un futur proche, ce qui laisse entrevoir

de Securité), et surtout sa véritable indépandance financière. Cette indépendance repose d'une part sur le fait qu'en Turquie, c'est le chef de l'état-major qui décide du budget annuel des forces armées et non pas un autre pouvoir institué, et d'autre part sur les biens et avoirs que possède l'armée, notamment dans l'industrie automobile, le tourisme, le pétrole, les assurances, etc. Donc dans une certaine mesure, il est possible que des intêrets financiers particuliers puissent entrer en considération dans l'orientation que prendrait cette collaboration israélo-turque. D'ailleurs, à ce propos, si l'on considère le moindre accord de modernisation d'équipements miltaires, il faut être conscient qu'il s'agit en fait de contrats dont les montants sont équivalents à plusieurs millions de dollars chacun.

L'armée turque jouit d'une place prépondérante au sein de la société qui la prémunit de toute sorte de contrôle extérieur et impartial. Sur la base de ces éléments, il est peu probable que des phénomènes de corruption - rencontrés même dans des pays comme la France (l'affaire des frégates vendues à Taiwan) - ne touchent pas les hautes sphères militaires. Comme l'armée ne subit aucun contrôle du pouvoir civil, ce fait entretient une «opacité» qui favorise les processus qui mènent à la corruption. C'est donc aussi une question d'intérêt personnel et non plus exclusivement d'ordre stratégique et politique, qui fait que les liens entre les deux capitales risquent de perdurer encore longtemps. Ce qui explique aussi dans une certaine mesure la variété de ces relations bilatérales. Dès lors des rapports d'intelligence entre les deux partenaires semblaient tout à fait appropriés.

C- La coopération dans le domaine de la sécurité:

Avant de s'intéresser à l'accord de novembre 1994 relatif à la sécurité, il convient de rappeler deux exemples de coopération dans ce domaine. Ainsi lors de l'invasion israélienne au Liban en 1982, les forces de Tsahal ont procédé au démantèlement de plusieurs bases d'entrainement notamment celles de l'Armée Arménienne Secrète de Libération (mouvement considéré par Ankara comme responsable de la mort d'une dizaine de diplomates turcs durant les années 70) et auraient fourni à la Turquie des renseignements sur ce groupe ainsi que sur d'autres groupes subversif turcs. De plus, durant la campagne israélienne d'avril 1996 contre les bases supposées du Hezbollah dans la vallée de la Bekaa, l'aviation de l'Etat hébreu aurait aussi mis à mal

régionales. Ce qui ne manquera pas de changer les équilibres militaires entre la Turquie et ses voisins arabes et perses. Ainsi la Syrie serait dotée de missiles balistiques M9 et de Skud C (d'une portée de 600 km) l'Iraq de Skud B (d'une porté de 300 km) et l'Iran de Tondar 68 (d'une porté de 1000 km)[13]. Or ce renforcement s'effectuera au prix d'une interdépendance accrue entre les deux partenaires. Car en procédant à la modernisation de la chasse turque,Tel-Aviv s'établi en tant que fournisseur attitré d'Ankara. Ce qui place Israël dans une position enviable: d'une part elle maintient la supériorité de son industrie militaire dans la région, d'autre part elle renforce son rôle de source d'approvisionnement en matériel militaire notamment avec la Turquie. Fournisseur d'armes idéal, Israël, contrairement à plusieurs pays occidentaux, n'a jamais fait dépendre les ventes d'armes d'une quelconque question politique notamment des droits de l'homme, thème sensible en Turquie. Tel-Aviv permet donc un accès à un large éventail de la technologie militaire américaine (sans compter le savoir-faire israélien) sans les aléas que peuvent poser le Congress ou tout autre groupe de pression. Il ne faut pas oublier à cet égard le contrôl que maintiennent les groupes de pression grecs et arméniens sur tout transfert d'armement américain vers la Turquie. Ainsi la Grèce, elle aussi membre de l'Alliance Atlantique, a obtenu que toute fourniture d'équipement militaire vers la Grèce et la Turquie s'établisse sur un ratio de 7 pour 10. Ce qui maintient un certain équilibre des forces autour de la mer Egée plutôt favorable à Athènes. C'est justement ce type de problème qu'un pays comme Israël ne connaît pas. Quoi de plus approprié pour un régime qui a longtemps connu des difficultés avec les mouvements séparatistes kurdes? Transfert d'armement aisé pour l'Etat hébreu puisque non soumis aux pressions de son opinion publique, ces ventes d'armes deviendront même un mode de relation bilatérale à part entière[14]. Cette politique s'illustrera par le soutien israélien apporté à certains régimes comme le Nicaragua durant la guerre civile sandiniste ou l'Afrique du Sud durant le régime de l'apartheid. L'Etat hébreu ira même jusqu'a procéder à des transferts d'armes vers l'Iran en contre-partie de la libération de juifs iraniens durant les années 80.

De plus, il ne faut pas oublier le statut particulier dont jouissent les forces armées en Turquie au niveau de l'influence qu'elles gardent sur le pouvoir politique (particulièrement par le biais du Conseil National

transferts s'expliquent certes par des considérations politiques lices au conflit lui même. Mais le volume de matériel dont il est question ici permettent quand même de mettre en doute les capacités offensives des armées turques. Une des réponses apportées à ce problème précis a été la signature de deux projets le 5 mai 1997,1e premier relatif à la modernisation, par Israël, des chars turcs AM60, et le second à la fabrication de 800 chars Mirkava en Turquie. De même un autre traité relatif à la construction de chars 2000 aurait été signé le 14 octobre 1997.

En ce qui concerne le potentiel des forces aériennes turques, celui-ci reste lui aussi précaire. La chasse turque qui dispose d'environ 450 appareils (dont 150 F4s et F5s, 120 FlOOs plus environ 160 F16s fournis par les Etats-Unis au début des années 90), ne pourrait aligner au combat que la moitié de ces appareils. Cet état de fait explique qu'Ankara et TelAviv aient signé, le 9 décembre 1996, un projet de modernisation de 54 F4s (projet d'une durée de cinq années, estimé à 600 millions de dollars, financé par le gouvernement israélien et par des banques privées)[11] ainsi qu'un autre accord concernant la modernisation des appareils turcs de type F5s, le 14 octobre 1997. De plus, un projet d'un montant de 500 millions de dollars aurait été signé pour la fabrication de missiles BOBA2, d'une porté de 500 km, dont la livraison était prévue pour le début de l'an 2000.

En outre devant les défauts de son système de protection anti-aérienne, la Turquie, pour faire face aux fusées balistique iraquiennes, aurait demandé le 5 mai 1997 à Israël un nombre de fusées ARROW. Dernier fruit de la coopération américano-israélienne dans le domaine balistique,les missiles ARROW surclasseraient en termes de performances technologiques tous les vecteurs que comptent les arsenaux arabes[12].

Même cas de figure lorsqu'Ankara avait voulu acquérir, pour un montant de 50 millions de dollars, des missiles de type Popeye. Washington s'étant toujours montré réticent à de tels transferts de technologie, la Turquie aurait ainsi demandé à son partenaire israélien d'user de son influence auprès des Etats-Unis, afin d'accélerer la conclusion de l'accord d'achat .

Par ailleurs, en procédant à un tel renforcement de ses équipement aériens (tant au niveau des appareils de chasse que des systèmes de missile sol-air), la Turquie se donne les moyens de ses ambitions

collaboration assez développé. Il ne s'agit pas simplement d'une simple alliance visant un groupe de pays déterminés, mais bien aussi de la convergence d'intêrets d'ordres stratégique, politique mais aussi économique et financier.

B- La collaboration dans le domaine de l'industrie des armements:

Cette coopération répond d'une part aux lacunes du potentiel militaire turc tout en maintenant d'autre part un certain niveau d'activité dans l'industrie de défense israélienne.

Il faut bien être conscient d'un fait: même si la Turquie, qui appartient à l'Alliance Atlantique depuis 1952, se présente comme une puissance régionale, ses capacités offensives présentent de nombreuses failles.

Ainsi, en 1983, le Pentagone avait estimé que pour ramener les forces armées turques au niveau minimum du standard de l'Alliance Atlantique il faudrait y consacrer 18 milliards de dollars sur une période de trente années. D'autre sources estiment pour leur part que la modernisation des ces mêmes forces armées nécessiterait 70 milliards de dollars sur une période de 15 ans[9]. De tels chiffres sont certes difficile à établir toutefois ils indiquent l'envergure des déficiences de l'arsenal turc.

Ainsi la grande majorité des 3500 blindés de l'armée turque est déclassée.Ce sont principalement des M47 et des M48A1 qui ont déjà trente ans, présentent de graves lacunes au niveau de leur motricité dont les canons de 90 mm les rendent inefficaces contre des tanks plus modernes[10] .

Sinon comment interpréter les livraisons d'armes américanogermaniques à la Turquie durant le conflit du Golfe de 1991? A savoir: 600 tanks M-60, 400 tanks Léopard, 700 transport de troupes blindés, 40 avions de combat Phantom, plus un complément d'hélicoptères de type Cobra et de missiles sol-air Roland prélevés sur les stocks de l'US Army stationnée en Allemagne Fédérale. Il semblerait que les responsables militaires américains aient jugé nécessaire un tel transfert, afin d'aider l'armée turque à juguler la menace que représentaient les forces du président iraquien à l'époque. Donc dans la perspective des états-majors alliés, la défense de la frontière iraquo-turque, longue d'environ 200 kilomètres, nécessitait plus de 1000 blindés. Ces

A-Les accords proprement militaires:

Le 18 septembre 1995 est signé à Tel-Aviv le « Memorendum sur l'aviation militaire et d'entraînement». Puis l'année suivante ce sont les «Accords de coopération et d'entraîmement» qui sont signés le 23 février 1996 par le directeur général du ministère israélien des Affaires étrangères le général DAVID et par le premier secrétaire de la représentation turque Cevik BIR[6].

Cet accord, dont le contenu n'a pas été divulgé, porterait sur les points suivants:

- entraînements conjoints entre les forces aériennes et maritimes des deux pays
- échange de personnel militaire
- possibilité offerte aux deux parties d'utiliser leurs bases militaires respectives

Et enfin l'Etat hébreu aurait la possibilité de mener des opérations de surveillance électronique sur les frontières de la Turquie avec l'Iran, l'Iraq et la Syrie.[7]

En affichant publiquement son alliance militaire avec Israël, la Turquie a brisé un «tabou diplomatique» comparable à celui qu'avait accompli le Président Sadate en signant les accords de Camp David .

Or l'on sait déjà que l'Egypte et le Royaume Hachémite procèdent à des entraînements conjoints avec les Etats Unis . Dès lors serait-il impossible d'assister dans un futur proche à des manœuvres militaires comprenant plusieurs forces armées d'Etats de la région du Moyen-Orient ?

Ainsi, sous le patronnage américain, les forces armées égyptiennes et jordaniennes pourraient être associés aux forces turques et israéliennes au cours de tels exercices. Faut-il rappeler à cet effet qu'un officier supérieur jordanien aurait déjà assisté à des entrainements conjoints israélo-turcs. Une telle perspective reste envisageable compte tenu des rapports de force découlant du nouvel ordre régional annoncé par le President Bush en 1991. Quelle perspective reste-t-il au «Camp du refus », surtout depuis la chute de l'URSS, s'il l'on considère les positions géographique d'Israël et de la Turquie qui encadrent par le nord et par le sud la Syrie et le Liban. Le caractère offensif d'une telle alliance israélo-turque justifie les craintes de certains acteurs de la région. D'autant plus qu'il s'avère que les liens qui unissent Ankara et Tel-Aviv ont atteint un niveau de

nouvelle provoqua de violentes réactions des Etats arabo-musulmans qui demandèrent, en vain, à la Turquie de renier ses engagements avec l'Etat hébreu. Les pressions arabes ne purent suffire à provoquer la rupture des relations, veilles d'une quarantaine d'années, entre Ankara et Tel-Aviv. Il faut rappeler que ces accords israélo-turcs de 1996 n'étaient pas les premiers du genre.

En effet, un traité militaire intitulé «Pacte périphérique» avait été signé secrètement, lors d'une rencontre à Ankara, par le premier ministre turc A. Menderes et son homologue D. Ben Gourion, les 29 et 30 Août 1958.

Ce pacte aurait instauré une coopération militaire entre les deux pays, ainsi que des entraînements conjoints des forces armées. De plus, il aurait aussi favorisé une liaison permanente entre les services de securité turcs, israéliens et iraniens[2].

L'on se rend compte dès lors que les protestations arabes ne pouvaient avoir que peu d'impact sur la volonté turque de pousuivre sa collaboration avec l'Etat hébreu. D'ailleurs le 18 avril 1996, le Premier ministre turc Mesut Yilmaz, en recevant à Ankara, le ministre iranien des Affaires étrangères Ali Akbar Velayati, avait declaré: «Le pacte militaire avec Israël ne regarde que nous»[3]. Cette fin de non recevoir du responsable turc tranchait avec la détermination d'Yitzhak Mordakhay, alors ministre israélien de la défense, qui déclarait au journal turc YENI YZYIL, le 26 avril 1997: «Il n'y a pas d'accords, entre la Turquie et Israël, dans le but d'utiliser ou de défendre nos térritoires en cas d'attaques. Cependant si des pays comme l'Iran, l'Iraq ou la Syrie voudraient user de la force contre la Turquie, ils doivent savoir alors qu'ils feront face à une force unifiée»[4]. Les cibles potentielles de ces accords militaires semblaient donc être bien définies. D'ailleurs comme le déclarait Ouri Or, général de réserve et ancien ministre adjoint de la défense dans le gouvernement de Shimon Perez, «bien que la Turquie n'ait jamais participé à une guerre à nos côtés, il est positif pour Israël que la Syrie ait un ennemi sur ses frontières» et il ajoute «la Syrie n'attaquera jamais la Turquie. mais on ne peut exclure l'inverse. La Turquie a une longue expérience des combats hors de ses frontières, en particulier dans le nord de l'Iraq»[5].

Rappelons enfin qu'à partir de 1994 ce seraient plus de quatorze accords militaires qui auraient été signés entre les deux parties.

Les accords militaires israélo-turc de 1996

*Serge CHARRO**

Les relations bilatérales entre la Turquie et Israël sont difficiles à cerner car elles relèvent de ce que l'on qualifie généralement de «diplomatie secrète». Cette clandestinité a été rendue nécessaire par la tension régionale qui perdure depuis 1949. La Turquie ne pouvait se permettre d'afficher ouvertement ses relations avec l'Etat hébreu au risque de s'attirer l'hostilité de tous les Etats Arabes. Ainsi «Un diplomate turc a comparé les relations entre son pays, Israël et le monde arabe à un ménage à trois. L'époux turc éprouve une attirance certaine pour sa maîtresse juive qui possède des charmes cachés, mais en public, il est obligé de nier jusqu'à l'existence de son amante»[1]. Cette prudence n'a pas empêché Ankara d'établir des relations avec Tel-Aviv, dès le mois de mai 1949. Cette reconnaissance turque, première d'un Etat musulman, ne pouvait qu'être benéfique au jeune Etat hébreu en manque de reconnaissance régionale. Cependant ce caractère secret des relations israélo-turques ne survivra pas à l'effondrement du bloc soviétique ni surtout, à la seconde guerre du golf de 1990-1991. Pour mieux étudier les accords militaires de 1996, nous nous intéresserons à cette question sous la triple distinction: les accords militaires proprement ,dits la coopération au niveau des industries de defense, et enfin la collaboration dans les domaines de la sécurité. Il sera possible d'aborder la question de l'eau - enjeu crucial des relations au Moyen-Orient.

Le 5 avril 1996 la radio de l'armée israélienne annonçait publiquement la signature d'un accord militaire avec la Turquie. Cette

* *Chercheur*

Hôpital Saint Charles
Fayadieh - Liban

مستشفى سان شارل
الفياضية - لبنان

Hôpital Général
de la Congrégation des Sœurs des Saints Cœurs

مستشفى عام
لرهبنة قلبي يسوع ومريم الأقدسين

مستشفى سان شارل – الفياضية – لبنان – هاتف: ٤٥١١٠٠ – ٩٥٣٤٤٤ (٠٥) – فاكس: ٤٥٥١٣١ (٠٥) – ص.ب. ٥٠ بعبدا
Tél: (05) 451100 - 953444 - Fax: (05) 455131 - B.P. 50 Baabda - E.Mail: HSC@cyberia.net.lb

8- Simon KUZNETS, Economic Growth and Growth, London, 1955.
9- Jacques LOUP, Le Tiers-Monde peut-il survivre?, Ed. Economica, Paris, 1984, p.162.
10- J. K. GALBRAITH, Le nouvel Etat industriel: essai sur le système économique américain, Gallimard, Paris, 1968, p.222.
11- Mohamed DAHMANI, L'occidentalisation des pays du Tiers -Monde, mythes et réalités, op. cit., p.139.
12- Ivan ILLICH, Une société sans école, Ed. du Seuil, Paris, 1971, p.21.
13- gri-gri: un mot woolof qui vient de griot. Cf. supra en note.
14- Léopold Sedar SENGHOR, Liberté I et II, Nouvelles éditions Africaines.
15- FARRABI: (Abu Nasr Mohammad Ibn Tarkkân) dit en Europe ALFARABIUS, philosophe et mystique arabo-islamique originaire du Turkestan occidental (Farab 872, Damas 950). Maître d'Avicenne, grand commentateur d'Aristote, il tenta d'accorder sa philosophie avec celle de Platon, il est l'auteur de traités de philosophie politique (Livre du Gouvernement de la Cité, Commentaire sur les lois de platon...).

n'a jamais parlé de la responsabilité de l'Homme du Tiers-Monde. "l'Homme existe, donc il est responsable", rejoignant ailleurs l'expression du Maître d'Avicenne 15 du 10e siècle: "l'homme n'est pas aliéné, il a la raison, donc il a le choix, ainsi il doit choisir ..." rationnellement et avec beaucoup de réalisme.

BIBLIOGRAPHIE

1- La consommation selon Keynes * "La seule fin et l'unique objet de toute l'activité économique". En d'autres termes toute la production est orientée vers la consommation en vue de la satisfaction des besoins. En effet, ce qui était une solution pour résoudre le problème soulevé par certains économistes, comme origine de l'insatisfaction, est considéré comme origine de l'opulence chez d'autres...
* John Maynard KEYNES, "Théorie générale de l'emploi, de l'intérêts et de la monnaie", Payot, Paris, 1949, p.121.
2- Edgar MORIN, Introduction à une politique de l'homme, Editions du Seuil, Paris, 1969, p.81.
3- Griot: Noir d'Afrique appartenant à une caste spÈciale, à la fois poète, musicien et sorcier.
4- David K. FIELDHOUSE, Les Empires coloniaux à partir du XVIIIe siècle, Ed. Bordas, Paris, 1973.
5- Mohamed DAHMANI, L'occidentalisation des pays du Tiers -Monde, mythes et réalités, Editions Economica, Paris, 1983, p.163.
6- Croissance Economique : processus complexe et auto-entretenu d'évolution à long terme qui se traduit par un accroissement des dimensions caractéristiques de l'économie et par une transformation des structures de la société. Elle est mesurée par les variations d'un indicateur de production en volume (Produit Intérieur Brut réel). (La CROISSANCE est un phénomène pricipalement quantitatif qu'on distingue du DEVELOPPEMENT, phénomène plus large, de nature plus qualitative. Néanmoins, les deux phénomènes sont intérdépendants. La croissance requiert des structures mentales et économico-sociales aptes à la soutenir. La transformation de ces structures est le développement. A son tour la croissance engendre des transformations de ces structures. Cf. Christian BOURDANOVE & Fernando MARTOS, Lexique de théorie économique, Edition ellipses, Paris, 1992, p.34.
7- Développement Economique: "Combinaison des changements mentaux et sociaux d'une population qui la rendent apte à faire croître cumulativement et durablement son produit global". Cf. François PERROUX (1904-1987), Pour une philosophie du nouveau développement, Aubier & Les Presses de l'UNESCO, Paris, 1981.

partie de la recherche d'un "équilibre démographique"?

CONCLUSION

Nous avons abordé, dans cet article, d'abord, les sentiments de révolte qui agissent dans le Tiers-Monde, ensuite nous avons parlé de la pénétration "occidentaliste" dans les pays de la périphérie et enfin, on a dégagé les manifestations de l'aliénation des besoins dans certains de ses aspects dans ces pays.

Une chose est certaine, constatons-la "l'occidentalisation de Tiers-Monde, sous une forme ou sous une autre, est inévitable".

Certes, le phénomène historique de "copiage", de rettrapage puis de dépassement a toujours existé; les exemples de "métissage des civilisations", selon une expression de Senghor[14], sont inépuisables, c'est le cas notament des sociétés rivales de Bassin méditerranéen qui se sont copiées les unes les autres jusqu'à la réalisation de leurs formes finales. Dans cet exemple, la reproductio des modèles antérieurs n'a pas été forcement un récopiage mécanique. L'imitation des sociétés dominantes et avancées par les sociétés dominées a servi à la conception d'un nouveau modèle mais toujours à partir de l'état initial des sociétés citées en premier lieu. Mais les sociétés ne se reproduisaient ni de la même façon ni dans le même environnement national et international; elles étaient toujours en pleine mutation grâce au développement du progrès technique, économique, culturel, à la croissance démographique, à la conquête de nouveaux empires, à l'utilisation industrielle des matières premières, des produits du sol et du sous-sol.

Connaissant ces faits historiques, les élites nationales du Tiers-Monde plus assimilées que leurs concitoyens, accablent tous les maux de leurs pays occidentaux, c'est une "monnaie courante" pour la campagne électorale, et un sujet de conversation pour "un romantisme révolutionnaire de salon" et paradoxalement ces mêmes élites, après chaque attribution de crédits par les organismes internationaux ou par les pays occidentaux, au lieu que ces crédits contribuent à la formation d'une nouvelle génération de capital, ces crédits servent à l'apparition des nouvelles générations des voitures deluxes qui roulent dans les rues des grandes villes du Tiers-Monde.

On a beaucoup parlé des causes du sous-développement, mais on

elle ne diffère pas de celle des pays européens ce qui suppose des conditions de travail similaires. Ce problème se pose au niveau de l'irresponsabilité et de la négligence du corps médical en général.

On enregistre souvent des cas de décès dûs à la négligence des infirmiers et à titre d'exemple: aucune analyse médicale dans les laboratoires de l'Etat (publiques) est fiable, même à l'hopital universitaire, raison pour laquelle les médecins n'accepteront que l'analyse dans les laboratoires privés dont le coût est relativement élevé: entre 12000 et 50000 francs cfa (le double du coût en France).

Au niveau de l'infrastructure médicale, on a tendance à centraliser les services médicaux, c'est-à-dire qu'on a tendance à construire des hôpitaux dans la capitale au lieu de construire des dispensaires ruraux pour assumer les besoins de santé élémentaire. En fin de compte on dépense plus pour embellir des quartiers résidentiels que pour aménager des "bidonvilles".

Au niveau de la législation médicale : le medecin est au-dessus de la loi, il a un statut semi-public sinon public (le médecin s'offre une certaine indépendance vis-à-vis de la loi).

5. Les besoins en armement dans le Tiers-monde: un phénomène d'imitation "des grands" ou un besoins de tuer?

Actuellement, on peut remarquer un phénomène inquiétant: celui de cource à l'armement et ses stockages, ses flux vers les pays du Tiers-Monde, à tel point qu'on affecte la grande partie du budget national à l'achat d'armes les plus sophistiquées.

On se pose la question suivante: est-ce que cet armement est une "préparation à la guerre pour avoir la paix?", suivant l'expression de Tolstoï, adage adapté par les grandes puissances d'autrefois? ou tout simplement et froidement pour satisfaire un besoin d'imitation des nations "puissantes"?

Mise à part la recherche du marché pour les armes, bien entendu (le secteur d'armement n'a pas connu de grandes crises dans les pays du Centre), une question que nous posons souvent: est-ce que toutes les guerres et toutes les fabrications d'armes sous-entendent une théorie rejoignant le raisonnement malthusien? car il y a un nombre élevé du genre humain sur le globe terrestre pour des ressources de plus en plus insufffisantes. Une question à se poser: est-ce que ce raisonnement fait

d'assimilation; incontestablement c'est une science universelle, nous pensons que la contestation de la médecine européenne ne doit pas être posée sous l'angle de sa fiabilité scientifique.

Il s'avère que les médecines traditionnelles: grecque, arabe, africaine bien qu'elles soient empirique ont des fondements scientifiques, même si elles sont parfois accompagnées par des phénomènes méthaphysiques ou surnaturels comme la religion, la sorcellerie ou le "gri-gri"[13].

Le problème ne doit pas être posé au niveau du modèl occidental de la médecine car il n'y a qu'une seule forme de médecine; or le problème doit être posé sur la manière dont cette médecine est pratiquée dans le Tiers-Monde où la contrainte du coût se pose d'une façon cruciale.

on peut aborder les besoins de santé dans le Tiers-Monde à quatre niveaux :

1) La formation des médecins.
2) La formation du corps médical en général.
3) L'infra-structure médicale.
4) La législation médicale.

Si on prend l'exemple du Sénégal, 196200 km2, 6 à 7 millions d'habitants, au niveau de la formation, 80% des étudiants en médecine à l'Université de Dakar sont des étrangers; on limite le nombre des futurs médecins sénégalais afin de monopiliser le métier pour certaine minorité, en plus tous les spécialistes sont concentrés à Dakar. L'exercice du métier ne diffère pas de la centralisation du pouvoir administratif.

Le médecin est formé et éduqué pour être "supérieur" à ses concitoyens: c'est le métier noble qui donne au jeune médecin un atout pour participer aux activités politiques.

L'assimilation culturelle à ce niveau est parfois blessante, les médecins s'éloignent complètement de leurs concitoyens, à titre d'exemple ils ne parlent plus leurs langues nationales même avec les malades, ce qui pose un problème ou qui fausse le diagnostic; parce que les malades ne savent pas toujours s'exprimer correctement en français, "à la fois langue d'aliénation et langue de libération pour de nombreux peuples", selon l'expression de l'ex-president sénégalais Léopold Sédar Senghor.

En ce qui concerne la formation des infirmiers et les infirmières,

n'hésitent pas à porter des fourrures, pourtant dans ce pays on doit profiter gratuitement de la chaleur ...

3. L'assimilation culturelle et les besoins dans le Tiers-Monde

L'imitation des besoins en biens de consommation ou ce que nous avons appelé "l'assimilation de l'individu consommateur" n'est pas un phénomène indépendant de l'assimilation culturelle, peu importe qui influence qui, le culturel ou l'économique, en somme tout fait parti d'un système d'assimilation complexe où les modules d'interférence et d'interactions se croisent pour former "un homo-œconomicus assimilé.

Cette assimilation, qui résulte de l'application des modèles culturels européens: écoles, éducation, programmes, formation technique et universitaire a créé des situations nouvelles qui ne correspondent nullement aux conditions locales ni aux besoins réels du Tiers-Monde. Une description d'Ivan Illich sur le cas de l'Amérique latine qu'on peut la généraliser sur tous les pays du Tiers-Monde où "leurs citoyens ont appris à penser comme des riches, tandis qu'ils vivent comme des pauvres"[12].

Le phénomène d'assimilation culturel se manifeste dans la course du "rattrapage" des pays développés. Le Tiers-Monde introduit ce qu'Illich appelle les faux progrès, à savoir l'école obligatoire, la scolarité prolongée, la course aux diplômes.

Les résultats et les conséquences de ce mimétisme culturel sont de tout ordre: déracinement socio-culturel, élimination des langues locales, coûts budgétaires élevés, stimulation à la consommation des modèles des pays développés, fuite des cerveaux de la périphérie vers le centre capitaliste.

En résumé l'adoption des modèles a abouti à trois conséquences qui ont créé un déséquilibre social et économique:

1) L'exode rural.
2) Le gaspillage des ressources humaines et financières.
3) La rupture totale entre deux générations culturelles.

4. Les besoins de santé dans le Tiers-Monde: un exemple d'assimilation culturelle

L'application de la médecine dans le Tiers-Monde est un exemple

dans un premier temps, augmenter les inégalités". Ce qui n'est pas du tout la réalité étant donné que dans les pays du Tiers-Monde, la croissance ou l'industrialisation n'est pas accompgnée d'une égalité ou d'une justice sociale et d'une stratégie des besoins essentiels qui donne une une priorité à un accroissement de la capacité productrice des pauvres dans le secteur rural[9] ce qui aboutit à court et à long terme à un accroissement des richesses des riches et à un apauvrissement de plus en plus des pauvres.

Ce décallage socio-économique entre deux catégories sociales dans les pays du tiers-Monde où les richesses se montrent par snobisme tandis que l'insatisfaction des besoins donne des sentiments de frustrations chez les pauvres. Un phénomène qu'on constate dans les pays du Tiers-monde où "les besoins insatisfaits coexistent avec une certaine opulence", selon une expression de Galbraith[10].

2. Imitation des modèles de consommation occidentaux: "un phénomène d'assimilation des besoins"

Ailleurs, Galbraith en partant de l'aliénation des besoins dans les sociétés capitalistes, il cite "l'aliénation de l'individu consommateur"; étant donné que le Tiers-Monde est une extension géographique et sociale de la "société de consommation" par le fait de colonialisme, et, étant donné que "chaque structure socio-économique, chaque formation sociale et mode de production secrète des modèles de consommation qui lui est propre"[11], ce qui n'est pas le cas des pays du Tiers-Monde. Ainsi cette analyse va à l'encontre de la réalité dans ces pays.

Néanmoins, les groupe de professions libérales, les commerçants, les officiels du gouvernement, ou tout simplement les élites locales fortement occidentalisées, ont élaboré des règles de vie inspirées de l'Occident, qui concernent l'acquisition de gadgets, l'habillement, le style des maisons, et, à des degrés divers, les habitudes de language et l'alimentation, d'où dans le Tiers-Monde par analogie à l'expression de Galbraith on peut parler de "l'assimilation de l'individu-consommateur".

Le témoignage ne manque pas dans les pays du Tiers-monde, un phénomène d'imitation des besoins : quand il peut dans certains pays tropicaux avec une température entre 25^0 et 35^0 parfois des femmes

l'acquisition et l'adoption de modèles de production et de consommation du système capitaliste tout en se réclamant de l'idéologie marxiste et communiste.

Cette politique s'inscrit dans la stratégie "russe" qui consiste (toujours) à développer par tous les moyens nécessaires les forces productives en vue de rattraper l'Occident.

L'influence de ces deux sous-modèles marxistes sur les Etats du Tiers-Monde n'est pas aussi grande que celle du modèle occidental. L'austérité des sous-modèles chinois et l'échec du modèle soviétique rebutent toutes les classes dirigeantes des Etats en voie de développement, ne cherchant qu'à accéder à l'opulence des pays industrialisés ; mais ce qui est encore plus grave, c'est que la course de "rattrapage" et de "dépassement" est devenue sinon, la religion, du moins l'idéologie dominante aussi bien du modèle occidental capitaliste que des modèles socialistes.

III - LES EFFETS DE L'OCCIDENTALISATION SUR LES BESOINS DANS LE TIERS-MONDE

1. Industrialisation et croissance et leurs effets sur les besoins dans le Tiers-Monde

L'un des aspects d'imitation, des modèles occidentaux, soient socialistes ou capitalistes, par les pays du Tiers-Monde est la politique d'industrialisation optée volontairement par les responsables de la politique économique de ces pays qui utilisent les mêmes indicateurs que les pays industrialisés, c'est ainsi que la croissance[6] est confondue avec le développement[7] : la première est une grandeur d'accroissement global, sinon industrielle, par contre la deuxième est une grandeur structurelle d'où l'industrialisation est devenue synonyme de croissance.

Ce qui est le plus frappant dans les pays du Tiers-Monde, c'est qu'on n'adoptent pas seulement les modèles occidentaux mais on fait appel aux théoriciens de l'occident pour se mettre à leur place sinon pour travailler suivant leur suggestion, la liste à Établir de ces spécialistes est inépuisables : Kuznets, Arthur Lewis, et bien d'autres ...

Selon Kuznets[8]: "dans les pays en voie de développement, les fruits de la croissance toucheraient les plus pauvres, même s'ils devaient,

sociales de XXe siècle tous deux prétendent à une vocation universelle.

Ainsi, nous pouvons relever au moins deux modèles cohérents d'organisation de la société. Le premier (historiquement et économiquement) est le modèle occidental qui puise ses racines en Europe de l'Ouest. Ce modèle est de type capitaliste, il est aussi le premier système social planétaire; il conserve toute sa force ainsi que sa prédominance sur le deuxième modèle. Son attraction et ses effets de démonstration fascinent les bourgeoisies du Tiers-Monde et les Etats-nations en voie de développement d'une manière générale. Mais son application dans ses formes actuelles se trouve de plus en plus critiquée, car ses méthodes d'exploitation irrationnelle des ressources et des matières premières, ses tendances au gaspillage et son approche de la réalité ne sont pas généralisables à l'ensemble de la planète.

Avec les réserves des ressources naturelles connues, le développement de la pollution, la dégradation de l'environnement social, géographique, etc... le modèle occidental ne garantit pas sa survie ainsi que celle de l'humanité si celle-ci venait à adopter systèmatiquement le modèle capitaliste tel qu'il est, le niveau de consommation des pays développés tant en produits alimentaires, agro-alimentaires que matériels et qui ne peut être généralisé aux six milliards d'habitants qui peuplent aujourd'hui la terre et aux dix milliards de demain. Les ressources de la planète sont certainement insuffisantes, suivant la conclusion qu'en tire le club de Rome.

Le second modèle à prétention universelle est le modèle socialiste d'inspiration marxiste. Ce système trouve son essence "in concreto" dans la révolution d'octobre 1917 puis s'étend avec la révolution chinoise de 1949. Ce système social se veut anti-capitaliste : il rejette, du moins théoriquement les modèles de production, de consommation et d'organisation sociale du monde occidental.

En réalité, le modèle socialiste se divise en deux pricipaux sous-modèles: l'ex-modèle chinoise:

- Le sous-modèle communiste chinois puise ses sources dans les formes traditionnelles d'entr'aide dans ses coutumes collectives ancestrales et dans bien d'autres facteurs psychologiques, culturels, sociaux, géographiques, propres à la société chinoise, à son empire et à sa démographie.
- L'ex-modèle socialiste soviétique quant à lui, s'orientait vers

économique et social.

Quant au modernisme, c'est le second volet de l'idéologie occidentalocentrique, produit de l'occidentalisation des structures socio-économiques, le modernisme découle par conséquent d'un choix politique.

Mais comment se manifeste le mimétisme dans tous ça?

En voulant se moderniser, le tiers-Monde imite le modèle occidental de développement, souvent mal adapté à ses propres réalités. Comment cette inadaptation se manifeste?

1) En négligeant de satisfaire les besoins les plus urgents des populations: emplois, alimentation, culture, alphabétisation ...

2) En favorisant l'usage des technologies importées peu demandeuses d'emplois.

3) En donnant la priorité à l'industrialisation sur l'agriculture c'est-à-dire qu'on ne donne pas la priorité au changement structurel.

4) En introduisant la mécanisation dans les secteurs économiques dans un cadre en proie au chômage.

5) En se laissant tenter par "les effets de démonstration" en période d'austérité, de pénurie si ce n'est de famine.

L'urbanisation galopante, produit de la modernisation des structures sociales, économiques et culturelles des milieux ruraux est perçue comme un étalon d'occidentalité.

Enfin, la modernité dans les pays en voie de développement est synonyme d'européanité ou de nord-américanité. La photocopie des modèles dominants crée autant, sinon plus, de douleur que si les Etats du Tiers-Monde élaboraient eux-mêmes leurs propres voies de développement, car seul un vernissage d'"européanité" permet, dans leur conception de l'évolution historique du monde, aux élites locales de se distancer des populations oubliées de ceux-là mêmes qui les gouvernent.

5. Les modèles de production et de consommation euro-américains et socialistes

Les modèles imités par les pays du Tiers-Monde sont, d'une part les modèles de production et de consommation issus des transformations économiques et socio-politiques des XVIIIe et XIXe qu'a connu l'Europe de l'Ouest et d'autre part, les modèles nés des révolutions

débouchés pour leurs biens de consommation et d'équipement, c'est le cas notamment des programmes scolaires et universitaires qui sont copiés intégralement sur les programmes des ex-puissances administratives.

Les résultats feront l'interprétation suivant les uns et les autres, il y en a qui parle de rettrapage, d'autres parlent de sociétés entièrement déracinées dont les systèmes substitués arrachent l'individu, comme les groupes sociaux traditionnels à leur milieu naturel. L'extension des modèles occidentaux aux espaces du Tiers-monde vont façonner les "voies" de développement de ses Etats.

L'adoption de la civilisation industrielle comme modèle de référence socio-économique, par les états du Tiers-Monde, va aboutir à des conséquences qui touchent tous les domaines de la vie et des besoins des peuples du Tiers-monde. Ces conséquences prennent la forme de l'assimilation complète ou le "mimétisme". Cette assimilation répétons-le, touche tous les besoins des peuples du Tiers-Monde: besoins culturels, de santé, d'armement, de consommation ... et même des loisirs et des plaisirs. Cette assimilation a débouché à l'adoption finale du modèle de développement inspiré des expériences des pays occidentaux.

4. L'adoption des modèles de développement occidentaux

Que signifie cette adoption?

Tout Etat en voie de développement qui veut réaliser son décollage économique, c'est-à-dire son identification ou son assimilation au Centre développé, adopte automatiquement et systématiquement le modernisme et l'occidentalisme ce qui nous amène à définir ces deux termes[5]:

L'occidentalisme n'est pas une théorie, c'est plutôt une option ou un choix politique consistant à substituer à la société trditionnelle une forme d'organisation sociale régie par des lois empruntées à la formation sociale des Etats développés du Centre industrialisé. Ces lois peuvent être de tout ordre: institutionnelles, économiques, socio-culturelles, technologiques ...

Le processus d'industrialisation, par exemple, synonyme de modernisation, de rupture avec l'archaïque, est devenu de nos jours une "loi" universelle en matière de croissance et de développement

civilisation dominante, si on prend les grandes civilisations: grecque, perse, arabe, romaine, byzantine, européenne ...

Dans le cas des arabes, ils ne sont pas partis du néant dans leur civilisation, ils ont profité de l'apport des civilisations grecque, perse et d'autres. L'Islam était un coup de foudre pour l'avènement de la civilisation arabe et c'est à juste titre qu'on dit la civilisation arabo-islamique...

Dans le cas de la civilisation occidentale, c'est juste après l'invasion de l'Empire romain oriental (Byzance par les Ottomans en 1492), que les savants et les intellectuels de cet Empire fuient Canstantinople vers l'Occident, ces intellectuels ont constitué une "matière première" importante pour la civilisation occidentale. Comme on a dit que l'islam était un coup d'envoi pour l'avènement de la civilisation arabe, dans le cas de l'Europe, c'est la révolution industrielle qui était le coup pour l'avènement de la civilisation occidentale, on constate que dans le passé il y a eu un flux des connaissances de tous les pôles vers l'Europe, actuellement le schéma est inverse il y a reflux des connaissances du centre vers les autres pôles.

Si on connaît l'histoire ainsi, on trouve qu'il n'y a pas une justification des sentiments de persécusion du Tiers-Monde ...

3. Les effets de l'europe anisation des pays du Tiers-Monde

Néanmoins, les invasions qui ont jalonné les derniers siècles ont déclenché un processus de déracinement presque systèmatique des civilisations non-occidentales. L'expansion des cultures ouest-européennes ont, sinon bouleversé, du moins bousculé toutes les habitudes, les traditions, les coutumes, les codes sociaux et juridiques, les religions et croyances des peuples soumis aux systèmes coloniaux.

L'Europe occidentale justifiait son expansion par le caractère "sacré" de sa "mission": évangiliser et civiliser les peuples primitifs, c'est-à-dire non encore occidentalisés. L'action coloniale se trouvait ainsi justifiée par une idée morale fort répandue à l'époque. On voulait "libérer" les primitifs de leurs religions, des fléaux qui les frappaient et améliorer leurs conditions de vie ; ainsi les Métropoles ont imposé leur idéologie, leurs lois politico-juridiques, leurs conceptions de l'Etat, de l'administration, et de l'économie... elles leur ont également inculqué des habitudes et des comportements nouveaux afin d'élargir leurs

servirent, entre autres choses, à l'application du système fiscal, à l'impôt foncier, à la réduction des terres de parcours, à l'élevage extensif traditionnel des nomades, à l'expropriation ou à la limitation de terres tribales et puis la mise en valeur des ressources naturelles.

Le premier traité international de partage du monde est signé en 1494, c'est-à-dire deux années après la découverte de l'Amérique par Christophe Colomb. C'est à Tordesillas, en Espagne, que les rois catholiques et Jean II du Portugal signent le traité qui scindait en deux la planète suivant une ligne verticale Nord/Sud passant à 370 lieues à l'Ouest des Iles du Cap-Vert que les explorateurs des souverains seraient amenés à découvrir.

Les découvertes situées à l'Ouest de cette "frontière politique" reviendraient aux espagnols et celles situées à l'Est, aux portugais. En 1713 à Utrecht, en Hollande, les grandes puissances de l'époque reconnaissent la souveraineté de chacune d'elles sur leurs colonies.

Au Congrès de Berlin, en 1885, le partage de l'Afrique fut décidé entre les principales puissances: l'Allemagne, la France, la Grande-Bretagne, l'Espagne, Portugal.

2. L'avènement de la civilisation européenne

Deux années avant le Congrès de Berlin, en 1883, les européens divisent le Globe terrestre en 24 fuseaux horaires, à partir du méridien d'origine qui se trouve à Greenwich en Grande-Bretagne.

Ainsi, le Centre du monde n'est ni en Chine, ni en Méditerranée. Avec la révolution industrielle, il s'est déplacé dans une région développée et puissante de l'Europe de l'Ouest, en l'occurence, l'Angleterre.

En annonçant l'avènement de la civilisation européenne, il ne fallait pas l'accabler de tous les maux du Tiers-Monde. L'adoption de modèles d'autres civilisations n'est pas un phénomène récent dans l'histoire de l'humanité, puisqu'il y a un processus d'évolution du monde; à travers ce processus il y a eu plusieurs civilisations et, à chaque époque correspond une civilisation dominante qui a pu cumuler ou hériter, l'ensemble de l'apport des autres civilisations les plus anciennes, et celles-ci n'ont pas disparu mais elles ont intégré la

avec les nouveaux "crazy-horses" et le monde indien d'Asie avec leur bombe atomique et l'aile droite d'Arabie avec leurs" awaks "ainsi l'aile gauche avec leur centrale nucléaire et leurs armes chimiques, et ensuite le monde noir avec la négritude de Senghor et d'Aimé Césaire et enfin le monde jaune avec leur interminable guerre - des vérités profondes - que le développement occidental a égarées en cours de route. Réussiront-ils à sauver et à faire vivre dans leur développement même, le pacifisme des indiens d'Amérique, et la non violence de Ghandi, la miséricorde de l'Islam et la sagesse des Griots[3] et de Boudha?

Ces vertus dont l'humanité a besoin et que l'occident n'a pu dégager que dans l'idéologie, sans avoir jamais pu réussir à les incarner? Questions fondamentales que posent les intellectuels romantiques et nostalgiques du Tiers-Monde.

II - L'OCCIDENTALISATION DES PAYS DU TIERS-MONDE

1. La division du Monde en zone géonomiques

L'origine de la puissance militaire et économique des pays développés, est la révolution industielle qui a abouti à l'expansion de l'Europe sur le reste des espaces géonomiques du glope. Cette phase décisife de l'histoire européenne déséquilibrera les rapports de force entre ce qui allait devenir d'un côté les pays développés et d'un autre, les pays sous-développés.

L'expansion géopolitique européenne s'est accentuée entre 1800 et 1914. Selon David K. Fieldhouse[4], "en 1800, l'Europe et ses colonies couvraient à peu près 55% de la surface des terres émergées du globe, en 1878 près de 67% et enfin en 1914, près de 85%". D'après ce même auteur, le Royaume-Uni possédait 31,6 millions de km2 (soit 23,85% de la surface du globe) habités par 502 millions d'habitants. La France, la même année, comptait respectivement 11,75 millions de km et 108 millions d'habitants.

Le partage des continents et des colonies s'est fait par un simple "exercice de cartographie effectué par les chancelleries européennes". En effet, partout des cadastres furent introduits et imposés, ils

sociétés consommatrices, la diffusion et l'implantation des idéologies révolutionnaires d'occident; tout cela stimule le mouvement, nourrit les grandes idées-force de justice et d'égalité et fait lever la révolte, l'espoir et le mythe.

Les révolutions de développement qui s'opèrent ou vont s'opérer sont post-bourgeoises, bien qu'elles héritent de traits qui furent propres aux "révolutions bourgeoises" - nationalités et sociales - du XIX siècle; elles sont post-bolchéviques, bien qu'elles s'inspirent plus ou moins du système d'appareil qui s'est constitué dans l'ex-Union soviétique. En fait, dans ces révolutions, apparaissent de multiples syncrétismes ou plutôt un modèle syncrétique de développement, aux multiples variantes.

Alors qu'en Europe ce fut la monarchie, puis l'Etat républicain centralisé, qui forgèrent l'unité nationale. Dans le Tiers-Monde, c'est souvent, le parti politique qui fonde la nation, qui forge l'Etat, qui est moteur du développement, et qui peut être dominant ou unique ; il peut étendre ses attributs de façon totalitaire sur tous les aspects de la vie ou au contraire se restreindre aux tâches d'administration ou de gouvernement ; il peut être l'artisan du développement économique nationalisé, ou bien au contraire concéder aux entreprises privées le champ économique. Quels que soient la diversité ou l'antagonisme des formules mises en oeuvres, il y a un modèle, un archétype national -socialiste de développement- sans que ce terme appelle nécessairement les délires que la formule, née dans le chaos d'occident (nazisme, stalinisme) y souleva.

Une politique à moyen terme ne saurait mettre en question la base technique ni la structure nationale du développement. Le problème à moyenne période est d'interroger la formule : pouvoir/structures socio-économiques, de l'analyser, d'en voir les fonctions et les disfonctions. Le problème du développement se pose sous les instances de l'urgence: urgence du problème de la famille, accrû par l'accroissement démographique; urgence du problème des besoins qui se lèvent et jaillissent, avec la découverte de la civilisation du bien-être et de l'individualisme ainsi que l'urgence de l'émancipation économique et politique ressentie par les nouvelles nationalistés.

Y-a-t-il partout la même urgence?

Le développement du Tiers-Monde débouchera-t-il sur les voies connues de la civilisation occidentale? le monde indien d'Amérique

développement, le problème de l'occidentalisation des pays du tiers-Monde et ses conséquences sur les besoins. Pourquoi aborder le problème sous l'angle des besoins? En effet les besoins dans les pays du Tiers-Monde sont vus ou doivent être vus sous l'angle de l'urgence, et non sous l'angle de la consommation [1].

En réalité, aujourd'hui plus que jamais, les problèmes des pays du Tiers-Monde doivent être analysés dans un optique socio-anthropologique d'abord, et économique ensuite, en d'autres termes, c'est le rôle du socio-anthropologue de poser les problèmes des pays du Tiers-Monde et c'est à l'économiste de proposer des solutions.

Ainsi notre article comprend trois thèmes principaux :

- Tout d'abord nous posons la problématique générale du Tiers-Monde,
- ensuite, nous abordons ce qu'on appelle "l'occidentalisation des pays du Tiers-monde",
- et enfin, nous étudions les conséquences de cette occidentalisation afin de dégager "le phénomène d'imitation des besoins" dans les pays du Tiers-Monde.

I - LA PROBLEMATIQUE DU TIERS-MONDE

Le mouvement irrésistible qui pousse en avant le tiers-Monde c'est le mouvement de prise de possession de la technique, d'entrée dans la civilisation technicienne[2]. Mais la possession de la technique entraîne en même temps la crainte d'une dépossession d'identité (par désintégration des cultures traditionnelles, c'est-à-dire des structures de la personnalité) et la volonté d'une conquête ou reconquête de la personnalité (sur le colonialisme ou/et l'hégémonie des grandes puissances). Ce double mouvement converge dans la cristalisation des nouvelles nations, qui fondent une identité, l'enracinent dans le passé et la projettent dans le devenir.

L'Etat est le grand opérateur du développement vers la civilisation technicienne dans le maintien (ou le réenracinement), de la culture autochtone. La dynamique complexe technique-identité-nation-Etat est à ce point bouleversante, elle fait surgir tant de besoins, elle se heurte à des résistances si figées à l'intérieur et à l'extérieur, que ce sont de véritables résolutions du développement qui s'opèrent, la destruction des anciennes sociétés, les images qu'offre la culture de masse des

L'OCCIDENTALISATION DES PAYS DU TIERS-MONDE ET SES EFFETS SUR LES BESOINS *

Zakaria FAWAZ

Une littérature abondante dans toutes les langues parle du sous-développement et du développement dans les pays du Tiers-Monde ; bien que le sous-développement soit un champs d'étude récent dans la pensée économique contemporaine, on a recensé 14000 ouvrages et articles après la Deuxième Guerre mondiale traitant des problèmes du développement des pays du Tiers-Monde.

Des économistes éminents, des Prix nobels en sciences économiques, des Professeurs, des Universités, des Colloques internationnaux sous les auspices des différentes organisations internationales ont consacré leurs premières préoccupations aux problèmes du Tiers-Monde.

Si on veut aller plus loin, sans détails, on peut dire sans exagération que la plupart des réunions politiques des chefs d'etat du Tiers-Monde, ainsi que les coups d'état qui ont amenés nombre d'entre eux au pouvoir, prenaient des devises comme développement, industrialisation, modernisation, rattrapage, révolution agraire, révolution verte et révolution culturelle, et ... paradoxalement, ces devises étaient et sont toujours chez certains intellectuels du Tiers-Monde, "monnaie courante" et sujet de polémique et de démagogie ... et ces mêmes devises suscitent la contestation et l'indignation chez d'autres intellectuels ...!

L'objet de cet article est d'esquisser, sans aborder des théories de

* *Maître de Conférences à l'Université Libanaise.*

Soie belle et Enchante-moi ...

وارده

WARDE

DHL
WORLDWIDE EXPRESS®
every second counts

TRACK
TRACK

Customer Service Tel: (01) 629700
24 Hours, 7 Days / Week

بون
برازيل
Café
Bon Brasil
200 grs
قهوة على ذوقك

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consultatif

Dr. Nassim EL-KHOURY — **Dr. Michel NEHME**

Dr. Adnan AL-AMIN — **Dr. Hassan MNEIMNE**

Dr. Ilham MANSOUR — **Dr. Abdallah FARHAT**

- U.S. Foreign Policy, Islamist Politics and the Middle East Peace Process ..... *Pr.Ahmad S. Moussalli 180*
- "Israel's" international responsibility towards its continued aggression on Lebanon ..... *Dr. Kamal Hammad 196*
- Les accords militaires israélo-turc de 1996 ..... *Serge CHARRO 210*
- L'Occidentalisation des pays du tiers-monde et ses effets sur les besoins ..... *Zakaria FAWAZ 228*

طبع في مطابع الجيش اللبناني - مديرية الشؤون الجغرافية - ٢٠٠٢

هذه هي ليسيكو

هذا ما نخدم به المواطن اللبناني

- ٤٠ سنة من الخبرة
- موديلات وألوان جديدة وجذابة
- منتجات تخضع للمواصفات العالمية
- حائزون على شهادة ISO 9001
- نعمل على التجدد دوماً لتقديم الأفضل

Lecico

Victoria Set

THE LEBANESE CERAMIC INDUSTRIES Co. S.A.L.
Offices & Factory : Kfarchima- R.C.563
Phones: (05) 434222 (03) 257800 • P.O.Box: 11-5147
E-mail: lecico@dm.net.lb
CABLE: KHAZAF • Fax: 961: 05/ 436720/21
Showroom Zahle: Phones: (08) 931025/26 • Fax: 961: 08/ 931027
Showroom Safra: Phone: (09) 850497